

أُصُولُ

التَّفَكُّيرِ الْخَوِيِّ

د. علي أبوالمكارم

دار الكتب والوثائق القومية
مكتبة التراث
٢٠٠٦
٨٧ - ٢٢ / ١٤٢٨ هـ
٢٧٢١٧

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد اللجنة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشؤون الفنية

أبو المكارم، علي

أصول التفكير النحوى / علي أبو المكارم . - ط ١. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٦.

٣٧٦ ص : ٢٤ سم.

تدريج: ١ ٩٢٠ ٢١٥ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو - مصر

أ - العنوان

١٥٠١

الكتاب : أصول التفكير النحوى

المؤلف : د. علي أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢١٦٦٣ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠٠٧

الترقيم الدولي 1 - 920 - 215 - 977 I. S. N.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناسخ ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه . بأى

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناسخ

الناسخ : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاطوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٠٣

والمعرض الدائم

أصول التفكير النحوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

لعل من المسلم به عند كثير من الباحثين والدارسين أن النحو العربي يتسم بقدر من الصعوبة كبير ، ولقد أدرك هذه الصعاب شيوخ النحو وأعلامه ، كما أحسها تلاميذه والشادون فيه . وليس من شك في أن نمط المصاعب التي تواجه أولئك غير التي يلمسها هؤلاء . بيد أن النتيجة التي ينتهي إليها أولئك وهؤلاء جميعاً هي وجود هذه المصاعب التي تجعل من النحو العربي علماً ينبغي أن تتوفر الجهود عليه ، لتذليل صعابه ، وتبسيط مسأله ، وتيسير الاتصال به ، سواء للباحثين فيه ، أو الدارسين له .

ولعل أبرز مظاهر الصعوبة التي تواجه الباحثين في النحو العربي والدارسين له تتجلى في أمرين :

الأمر الأول : في مجال القواعد التفصيلية وتطبيقاتها . فإن الدارس للنحو يجد كثيراً من القواعد التي لا ترتبط بغير ما تقتن له من ظواهر دون أن تتصل بسائر الظواهر أو تتسق معها ، كما يحس بتنوع في الأحكام يوشك أن يكون تعدداً يصل في كثير من الأحيان إلى درجة التضارب مع القواعد من ناحية ، ومع الظواهر اللغوية من ناحية أخرى ، حتى إذا انتقل الدارس إلى مجال التطبيق تضاعفت الصعاب بقدر ما في الأحكام من آراء تختلف فيما بينها ، وما في النص من احتمالات سترتها المواقف النفسية والمقدرة العقلية من غير توقف عند معطيات الموقف اللغوي ذاته وأبعاده ودلالته . ولقد تركت هذه الصور المختلفة من الصعوبة أثرها في إمام الدارسين بقواعد النحو العربي ، بحيث أصبح من

النادر أن تجد دارساً حتى فى مستوى الدراسة الجامعية المتخصصة يحيط فى ذهنه بالقواعد النحوية ، أو يلم بتصور شامل لها يربط فيه بين جزئياتها . ويبدو أن المسؤولين فى العالم العربى قد سلموا بهذه الصعوبة باعتبارها أمراً واقعاً لا سبيل إلى تغييره !! ومن ثم لم تعد القواعد النحوية تجد عناية كافية من أحد من المعلمين والمربين وحتى ممن يملك أمر توجيه المعلمين والمربين أيضاً .

والأمر الثانى : من مجال الدراسة النظرية للأسس الكلية ، ففى ميدان البحث فى أسس النحو العربى ومناهجه يواجه الباحثون بمصاعب أشد خطراً وأعماق أثراً ، ابتداء من تحديد المصادر المتنوعة المتصلة بمناهج التفكير عند النحاة وخصائص هذه المناهج ، إلى أدق الجزئيات المنهجية ، كاستخدام المصطلحات وتحديد مدلولاتها ومدى ما أصابها من تطور عبر الزمان والمكان جميعاً . فإذا أتيح للباحث أن يفلت من إسار هذه المصاعب ليتخذ موقفاً يعيد فيه تقويم الفكر النحوى واجهته مشكلات لا تقل صعوبة عما أفلت منه ، ابتداء من الأسس التى يرنضيتها حكماً فى مجال نقد المنهج وانتهاء بالصور التطبيقية لهذه الأسس فى مجال دراسة مشكلات المناهج التقليدية .

ولقد كانت هذه الصعوبات المتنوعة حافزاً لكثير من الباحثين : قدامى ومحدثين ، يدفعهم إلى محاولة حلها أو التخفيف بقدر الإمكان من حدة آثارها ، ومن ثم كانت الأهداف التى سعت إليها جهود هؤلاء النحويين تتركز فى أمرين :

أولهما : محاولة تبسيط قواعد النحو العربى . وذلك بواسطة حذف بعض تقسيماته أو أبوابه ، أو إدماج بعضها فى بعض ، أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات جديدة لبعض أبوابه ومسائله ، أو بإعادة استخدام المأثور من هذه المصطلحات على نحو يغير ما هو ثابت فى التراث النحوى . إلى غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله . وقد أغفلت هذه المحاولات حقيقة بديهية ، هى أن القواعد التفصيلية ليست إلا نتاجاً للمأثور من المناهج التقليدية ، ومن ثم فإن النظر فى إصلاح هذه القواعد قبل البحث فى المناهج محكوم عليه بالاضطراب

سلفاً ، أو هو بحث فى النتائج دون المقدمات ، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه هذا البحث هو زيادة الآراء وتعدد الأحكام وتنويع المواقف . وهكذا بدلاً من أن نصل بهذا الأسلوب إلى تبسيط الآراء وتيسير الأحكام وتحديد المواقف نصل إلى النقيض من ذلك كله . وهو ما يشير إلى أن دراسة المناهج النحوية التقليدية ليست ترفاً لا أثر له ، أو اختباراً للقدرة العقلية لا غناء معها . بل هى نقطة البدء الموضوعية لحل المشكلات التفصيلية ، وبدون الانطلاق من نقطة البدء هذه يفقد كل عمل فى مجال القواعد أسس قيامه وركائز بقائه جميعاً .

وثانيهما : محاولة نقد أخطاء المناهج النحوية التقليدية ، عن طريق تناول بعض هذه الأخطاء بالدرس والتحليل ، إما فى نطاق شخصية من الشخصيات ، أو تجمع من التجمعات ، أو مؤلف من المؤلفات . وكأن الدراسة الجزئية لبعض المشكلات المنهجية كقيلة بتخليص المنهج مما به من أخطاء . وهذه نظرة كمية إلى المشكلة . نتصور أن المنهج ليس سوى مجموعة من الأفكار التى ينضم بعضها إلى جوار بعض ، فإذا كان ثمة خطأ فى بعض هذه الأفكار أمكن «إصلاح» المنهج بإزالة هذا الخطأ فيه ، ومن الواضح أن هذا الموقف بأسره ينتقد الأساس العلمى للمنهج الموضوعى . الذى يبدأ من مسلمة أن الأسس المنهجية ليست أصولاً متجاوزة . ولكنها عناصر مركبة ، يؤثر بعضها فى بعض على المستويين : الجزئى والكلى . أى أن هذه العناصر تتركب بشكل خاص فيما بينها ، وهى تتفاعل فى تركيبها ، ثم إنها تهدف فى النهاية إلى معالجة خاصة لموضوعها فى مجالها .

من هنا كان الموقف العلمى لحل مشكلات النحو العربى يستدعى القيام بخطوات محددة .

الخطوة الأولى : بلورة المعطيات الفكرية المؤثرة فى مساهم البحث النحوى ، سواء فى ذلك المناهج التقليدية الماثورة عن السحاة أو المتبعة فى إنتاج النحويين ، أو المناهج التى يقترحها أصحابها للأخذ بها فى مجال الدراسات

التحوية . ذلك أن المنهج ليس مجموعة من القواعد الكلية والأسس العامة فيحسب ، بل هو قبل كل شيء موقف فكري محدد تجاه الأشياء والعلاقات ، ولا سبيل إلى استكناه حقيقة هذا الموقف أو استكشاف آماده إلا بربطه بالمؤثرات المختلفة فيه . وعلى رأسها المؤثرات الفكرية المتصلة به .

والخطوة الثانية : الربط بين المعطيات الفكرية والمؤثرات الاجتماعية ، انطلاقاً من التكامل في رؤية الواقع الإنساني والطبيعي ، باعتبار أن التكامل هو الموقف الأكثر موضوعية في تفسير الأشياء والعلاقات ، بل لعله الموقف الموضوعي الوحيد القادر على استيعاب الواقع بشقيه : الفردي والاجتماعي ، وفي مجاله : الروحي والمادي ، جميعاً .

والخطوة الثالثة : تحديد أولويات البحث ، على أن يبدأ دائماً بالأصول قبل الانتقال إلى الفروع ؛ إذ أن الأصول هي التي تشكل صورة الفروع وتحدد لها علاقاتها وتفسر سماتها ، وأية محاولة للبدء بالفروع أو لإغفال أمتدادها عن أصولها محاولة غير موضوعية ، ومن ثم غير قادرة على استكشاف أبعاد الظواهر فضلاً عن أن تستطيع إعادة تشكيلها .

وتطبيقاً لهذه المبادئ حاولنا أن نبدأ بتحليل المناهج النحوية التقليدية ، بغية الوقوف على خصائصها الفكرية ودلالاتها الاجتماعية من ناحية ، ورغبة في تقويم هذه المناهج باستخلاص العناصر السلبية والإيجابية فيها ، وتحديد ما لكل عنصر منها من آثار في الفكر النحوي على مستوى النظر أو التطبيق .

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ أحد هذه المحاولات التي تعالج فيها مشكلات منهجية . وثمة محاولتان أخريان ، إحداهما دراستنا عن مناهج البحث عند النحاة العرب ، وكانت موضوع بحثنا للدكتوراه ، والأخرى حول تقويم الفكر النحوي ، ونأمل أن تصدر في وقت قريب . ومن ثم فإن هذا الكتاب يتصل اتصالاً وثيقاً بهذين الكتابين ، ويحاول - معهما - أن يجلو بعض الأصول

الكلية للفكر النحوى ، ومصادره ، وتطوره ، وآثاره . دون ارتباط بشخصية ، أو توقع في تجمع ، أو اقتصار على عصر ، أو انحصار فى مكان .

ويقع هذا الكتاب فى تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة :

أما التمهيد فقد تناول العلاقة بين علم أصول النحو ، وأصول التفكير النحوى ، وانتهى من هذه الدراسة إلى أن علم أصول النحو أحدث نشأة ، أما أصول التفكير النحوى فأقدم وجوداً . ثم إن علم أصول النحو بمضمونه المحدد وموضوعاته المحدودة محدود ، أما أصول التفكير النحوى فتشم بالشمول ، إذ تناول الأسس الكلية التى بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية .

وقد درس الباب الأول العلاقة بين القياس والاستقراء فى النحو العربى ، وخلص من هذه الدراسة إلى أن المنهج الذى اتبعه النحاة المتقدمون كان منهجاً استقرائياً ، ما لبث بعد بعض الوقت حتى أصبح منهجاً قياسياً ، تحت تأثير اتصال الفكر العربى بالثقافة اليونانية بشكل عام ، وبالفلسفة والمنطق الأرسطى الشكلى بوجه خاص ، وقد وقع هذا الباب فى فصول ثلاثة :

الفصل الأول وكان موضوعه : المفهوم الاستقرائى للقياس .

والفصل الثانى وكان موضوعه : المفهوم الشكلى للقياس .

والفصل الثالث وقد تناول : أبعاد التغير فى مفهوم القياس ونتائجه .

أما الباب الثانى فقد تفرع على تحليل ما بين التقييد والتعليل ، وقد استعرض فى هذا المجال الصلة التاريخية بينهما ، كما تناول مواقف النحاة منهما ، وانتهى إلى تحديد أبعاد التغيرات التى حدثت فى العلاقة بين القواعد والعلل ، ونتائجها فى الفكر النحوى ، وأثرها فى تراث النحاة . وهكذا كان هذا الباب فى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : واختص بدراسة : « التطور التاريخى » .

والفصل الثانى : وقد تناول بالتحليل : « مواقف النحاة » .

وأما الفصل الثالث : فقد درس « أبعاد التغير فى التعليل ونتائجه » .

وفى الباب الثالث والأخير تمت دراسة مواقف النحاة من النصوص اللغوية ، سواء فى ذلك ما كان بين هذه النصوص منتبياً إلى عصر الاستشهاد أو ما لم يكن منها منتبياً إليه ، مستعرضاً فى هذا الشأن المراحل المختلفة التى مر بها الالتزام بالنصوص فى الفكر النحوى . ومظاهر هذا الالتزام ، وأسبابه ، ونتائجه .

وقد وقع هذا الباب بدوره فى ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول : « التطور التاريخى » لمواقف النحاة من النصوص

وبين الفصل الثانى : « أساليب التأويل النحوى » من خلال دراسة المفاهيم النظرية لهذه الأساليب .

وأوضح الفصل الثالث : « الأشكال التطبيقية لأساليب التأويل » كما وردت فى تراث النحاة .

وقد ألفت الخاتمة نظرة شاملة ، ليس على تفصيلات هذه الدراسة ونتائجها . إذ إن ذلك مما يصعب تحقيقه فى دراسة تتضمن من الأفكار الجديدة ما لا يكاد يحصر ، وإنما كانت النظرة إلى الأسس الكلية التى انبنت عليها هذه الدراسة ، وهى الأسس التى كانت بمثابة المبادئ العامة للتناول الموضوعى ، وقد ألمحنا إليها فى بداية هذه المقدمة ، ويمكن تلخيصها مرة أخرى فى الارتباط العضوى بين معطيات الفكر الإنسانى فى علومه المختلفة وآفاقه المتعددة ، والاتصال الحيوى بين عالم الفكر بكل ما يصدر عنه ودنيا الواقع بكل ما تنسم به .

وإنى لأدرك مخلصاً أن هذه الدراسة ليست أكثر من محاولة ، وهى بذلك فى حاجة إلى نقاش جاد عساها تصبح به ، ومن خلاله ، لبنة فى بناء فكر نحوى

جديد . ومن هنا فإنني أحمد سلفاً لكل من يصب فيهما خطأ أو يصحح فيها رأياً
أو ينوم فيها عوجاً ، شاكراً له أجمل الشكر وأعمتة ، عملاً بقول رسولنا صلوات
الله عليه « رحم الله امرءاً أهدي إلينا عيوبنا » .

والله من وراء القصد ، ،

على أبوالمكارم

تمهيد

بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوى

تمهيد

بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوى

نحسب أن من الواجب أن نقدم بين يدي هذا البحث تحديداً لمضمون هذا الاصطلاح الذى اتخذناه عنواناً له ، حتى تتميز أبعاده فى مقابلة اصطلاح آخر قديم ، يشير عدم تحديد مضمونه نوعاً من الخلط بينه وبينه ، وبخاصة وأن بين جزئياتهما بعض الالتئاء فى بعض المسائل ، وفى قضاياهما شئ من وحدة النظر فى بعض المراحل ، مما يساعد على الخلط بين هذين الاصطلاحين ، ويسلم - آخر الأمر - إلى كثير من الأحكام التى تتسم بالخطأ والتسرع . وهو ما نرجو أن نتحرز منه ، وأن لا ننزلق إليه كما فعلت دراسات كثيرة سابقة ، لم تعط المصطلحات حقها من البحث فى أناة وتلطف ، وانساق وراء المدلولات الشائعة الراهمة . فإذا بها تكاد تكون حقائق مسلمة وليس لها - فى الواقع - أساس .

ونحن نعى بذلك الاصطلاح القديم ما يعرف فى البحث النحوى باسم «علم أصول النحو» فإن هذا الاصطلاح له دلالة تختلف اختلافاً بعيداً عما نقصده باصطلاحنا «أصول التفكير النحوى» . فإن هذا الاصطلاح الذى نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التى سار عليها البحث النحوى ، والتى أثرت فى إنتاج النحاة وفكرهم على السواء . وهذه الخطوط العامة قديمة جداً فى البحث النحوى ، حتى إن من الممكن أن نردها إلى البداية الباكورة لنشأة البحث فى النحو العربى . أى إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى .

أما «علم أصول النحو» فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التى اتبعت فى الإنتاج النحوى ، وهى محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعى لأصول التفكير النحوى ، إذ أن أول من يشار إلى أنه قد قصده بالدرس هو : أبو بكر

محمد بن السرى بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ فى كتابيه : «أصول النحو الكبير والصغير»^(١) . ثم كان أبو على الفارسى ٣٧٧هـ واسطة نقلت بعض آثار أستاذه ابن السراج إلى تلميذه أبى الفتح عثمان بن جنى ٣٩٢هـ^(٢) الذى تناول بعض قضايا هذا العلم فى بعض كتبه ، وبخاصة فى كتابه : «الخصائص» ثم قصده بالدوس عقب هؤلاء عالمان آخران هما : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ فخصه برساليته : «الإغراب فى جدل الإعراب» و «لمع الأدلة فى أصول النحو» بالإضافة إلى بعض بحوث موزعة بين كتابيه : «أسرار العربية»^(٣) . و «الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» . وأما العالم الثانى فهو جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ^(٤) . وقد أصدر السيوطى أهم ما كتب فى هذا العلم فى كتابيه : «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها» و «الأنشباء والنظائر فى النحو» ثم فى كتابه البالغ الأهمية : «الاقتراح فى علم أصول النحو» . ولا تعود أهمية هذا الكتاب الأخير إلى ما أضافه السيوطى من جديد ، وإنما تمتد هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه ، وأن يؤلف بينها ، وينسقها ، ويجعل منها علماً محدد المعالم والمبادئ ، واضح التسمات والأصول . ومن ثم كان محور عدد من الشروح والتعليقات ، من أهمها شرحا : ابن الطيب وابن علان^(٥) .

(١) يوجد ميكروفيلم لنسخة من «أصول النحو» لابن السراج فى معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية برقم ١١ نحو ، وهو مأخوذ عن نسخة المتحف البريطانى - ملحق ٢٨٠٨ - OR - كما توجد مصورة عنه فى مجمع اللغة العربية ، لكن أى أصوله : الكبير أم الصغير ؟ ليس فى النسخة ما يقطع بواحد منهما . وكذلك لم أعثر فى النسخة المغربية ، رقم ٣٢٦ ق بالمكتبة العامة بالرباط على ما يقطع بشئ ، فى هذا المجال .

(٢) نزهة الألبا ١٦٩ ، بغية الوعاة ٤٤ ، معجم الأدباء ٢٣٩/٧ .

(٣) يوجد عدد من النسخ الخطية من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية ، من أوضاعها نسخ تحت أرقام : ٤٠ ، ٤١ ، ٦٨ م ، ٥٧٨٢هـ والنسخة الأخيرة ضمن مجموعة من ورقة ٢٤ - ١٠٤ .

(٤) النور السافر .

(٥) يوجد من شرح ابن الطيب المسمى فيض نشر الانشراح نسخة ناقصة من آخرها بدار الكتب تحت رقم ١١٠٩ نحو . وتوجد من شرح ابن علان المسمى داعى الفلاح لمخبرات الاقتراح نسخة كاملة فى المكتبة الأزهرية رقم ٩٥ نحو .

بين مدلولي هذين الاصطلاحين كثير من الاختلاف إذن ، فإن أحدهما قديم والآخر متأخر ، وأحدهما ممتد وموسع والآخر محدود ومرحلي . وغير هذين الوجهين من الاختلاف ثمة ملاحظة بالغة الأهمية لا ينبغي إغفالها ، وهي أن «علم أصول النحو» على الرغم من أنه كان محور دراسات عديدة توفرت عليه لكشف معالمه وتحديد أبعاده . فإن دراساته - على وجه العموم - تشوبها سمة بارزة - هي ذاتية تناول . فإن النتائج التي توصل إليها الباحثون فيه لم يسلم إليها التحليل الدقيق للاتجاهات الحقيقية التي حكمت البحث النحوي ، وإنما أنتجت الثقافة الخاصة والأحكام المسبقة . وهو ما نرجو أن يتضح من خلال تحليلنا لأصول العامة للتفكير النحوي .

لهذا كله نظن أن من المصحح أن نتناول بالتحليل أصول التفكير النحوي لا علم أصول النحو ، مع ملاحظة حقيقتين عظيمى الأهمية ، الأولى أن دراسة أصول التفكير النحوي ستضمن بالضرورة تقنين النحاة لهذه الأصول ، أى ستلحظ نتائج علم أصول النحو . وثانيتها أننا سنتعين فى هذا الدرس بكل الإنتاج النحوي ، دون أن تحكمنا الأحكام الشائعة فى علم أصول النحو ، وفى كثير من كتب قواعده : تلك الأحكام التى تمتد عن الثقافة الذاتية للنحاة من غير سند يرتكز على أساس من التحليل العلمى الموضوعى للتراث .

الباب الأول
بَيْنَ الْقِيَاسِ وَالْإِسْتِقْرَاءِ

الفصل الأول

المفهومُ الاستقْرائي للقياس



الفصل الأول

المفهوم الاستقرائي للقياس

استخدم النحاة العرب منذ عصر مبكر لفظ «القياس»^(١) . كذلك نسب إلى كثير منهم حرصهم عليه وكلفهم به وأخذهم بمنهجه في تناول الظواهر اللغوية التركيبية بالتعديد . ولعل أقدم من ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمي النحاة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ أو ١١٨ هـ^(٢) . فمما يذكره النحاة ويتناقله الرواة ويسجله المؤرخون عن هذه الشخصية الفذة أنه «أول من فرع النحر وبعجه»^(٣) ، وأنه في تقريره له قد اعتمد على «مد القياس والعلل»^(٤) . حتى إنه كان «شديد التجريد للقياس»^(٥) .

وهذه النصوص كلها ، وغيرها^(٦) ، تكشف عن حقيقتين مهمتين لا يصح إهمال واحدة منهما ، كما لا ينبغي - في الوقت نفسه - أن تغطي إحداهما على الأخرى . وأولى هاتين الحقيقتين أن لعبد الله بن أبي إسحاق دوراً بالغ الأهمية في النحو العربي ، يرجع إلى اعتماده على ما يصطلح عليه النحاة والرواة

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ١٩ . مراتب النحويين ١٢ ، خزائن الأدب ١/١١٥ ، تهذيب التهذيب ١٤٨/٥ ، بغية الوعاة ٣٨٢ ، طبقات النحويين واللغويين ٢٥ ، نزاهة الألبا ٢٢ ، طبقات فحول الشعراء - ط المعارف - ١٤ المعارف ٢٣٠ ، تقريب التهذيب ١٢٥ ، خلاصة تهذيب الكمال - ١٦٢ ، طبقات النحاة واللغويين - مخطوط - ١٦٥/٢ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) مراتب النحويين ١٢ ، طبقات فحول الشعراء - ط المعارف - ١٤ ، انباء الرواة ٢/١٠٥ .

(٤) المصادر السابقة ، وانظر : طبقات النحويين واللغويين ٢٥ .

(٥) المصادر السابقة ، وانظر أيضاً : نزاهة الألبا ٢٣ .

(٦) انظر : في النحو العربي ٢١ ، في أصول النحو ، القواعد النحوية ٢٠١ ، مدرسة القياس في

اللغة ، بحث لأحمد أمين في مجلة المجمع ، الجزء السابع .

والمؤرخون « بالقياس » النحوى . وثانى هاتين الحقيقتين أن دور ابن إسحاق فى القياس هو دور المسرف فيه وليس دور المبتكر له . وهاتان الحقيقتان معاً تسلمان إلى نتيجة عظيمة القيمة والخطر ، وهى أن النحو قد عرف ما يسمى بالقياس قبل ابن أبى إسحاق . وأن النحاة كانوا يأخذون به منهجاً قبل أن يسرف هو فيه .

ومرد خطورة هذه النتيجة أن النحاة والرواة والمؤرخين يستخدمون مصطلح القياس استخدامهم لكثير غير من المصطلحات . دون أن يعنوا كثيراً بتحديد مضمونها ، وكأنما كان النحاة يكتبون بما بينهم من مفاهيم شائعة لها لا يجدون معها حاجة إلى تحديد مدلولاتها ، واكتفى الرواة بنقل الروايات دون تدخل منهم فى غالب الأحيان ، فلم يلقوا الضوء على ما فى رواياتهم من اصطلاحات وما يصيب هذه الاصطلاحات من تغير مرحلى أو مدرسى . ثم أقبل المؤرخون فحشدوا روايات الرواة وأخبار اللغويين والنحاة غير مدركين لما يعثور هذه وتلك من وجوه النقص . فلم يضعوا فى الاعتبار إمكان التغير فى مدلول الاصطلاح الواحد ، وما ينتج عن ذلك من اضطراب فى فهم الأخبار وتحليل الروايات . ومن ثم فتح هذا الموقف المجال أمام الدارسين المتأخرين ثم الباحثين المعاصرين للانزلاق فى خطأين مضللين : أولهما وحدة المصطلحات النحوية على الرغم من الامتداد الزمنى للبحث النحوى ، ومع تعدد اتجاهاته وتجمعاته تلك التى انتشرت لفترة طويلة فى المراكز الثقافية فى قارات ثلاث . وثانى هذين الخطأين هو وحدة هذا المصطلح بالذات من مصطلحات النحو ، وهو القياس ، مع المصطلح المنطقى . وهكذا إذا استخدم لفظ القياس فى النحو تصور الدارسون من المعاصرين والأقدمين أنه لا يتغير من عصر إلى عصر ، ولا يتفاوت مضمونه من مدرسة إلى أخرى . بل إنه لا يختلف عن القياس المنطقى بما يتطلبه من قضايا ، وينترضه من مقدمات ، ويستلزمه من شروط .

لهذا كله فإن الخطوة الأولى التى يجب أن يتحراها البحث المنهجى للتراث النحوى هى تحديد مدلول هذا الاصطلاح الذى استخدم بكثرة هائلة فى النحو والمنطق وفى غير النحو والمنطق أيضاً .

وأبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمى لاصطلاح «القياس» واستخدامه فى البحث النحوى ، أن من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف ، أما أولهما فيتركز على مدى اطراد الظاهرة فى النصوص اللغوية مروية أو مسموعة ، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغى الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها . ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة ، ويرد هذه الظواهر . كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص . وأما المدلول الثانى للقياس فهو أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة ، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به . ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافاً أربعة : المقيس ، والمقيس عليه ، والجامع بينهما ، والحكم .

والمدلول الأول للقياس هو الشائع فى البحث النحوى طوال القرون الثلاثة الأولى منه ، أى حتى ابن السراج وتلميذه الفارسى وتلميذه ابن جنى . وهكذا إذا جعل النحاة عبد الله بن أبى إسحاق «شديد التجريد للقياس» فإنما يدل القياس على أن منهجه فى دراسة الظواهر اللغوية هو تحديد الظواهر المطردة واعتبارها مقياس لا ينبغى الخروج عليها ، وهذا الفهم هو ما يؤيده ابن أبى إسحاق نفسه بقوله : «ما يطرد وينقاس»^(٧) أى ما يشيع فى النصوص حتى إنه ليفرض - باطراده - مراعاته والتزامه ، فيصبح بذلك مقياساً للصحة والخطأ .

ويشهد على دلالة القياس فى هذه المرحلة على هذا المعنى أمران :

الأول : أن هذا المدلول هو الذى يتفق مع التطور الطبيعى للعلوم ، ولعلم النحو بصفة خاصة ؛ إذ لم يكن قبل ابن أبى إسحاق ممن شارك فى البحث النحوى سوى جيلين يعدان فى الواقع أقرب إلى الريادة منهما إلى الإسهام الموضوعى فى التناول : هما جيل التلاميذ الذين أخذوا عن أبى الأسود ، ثم أبو الأسود نفسه . وإذا شئنا الدقة فإن من الممكن أن نعدهما جيلاً واحداً ، لأن

(٧) طبقات فحول الشعراء ١٥ .

دور أبى الأسود فى الدراسات النحوية محدود بإدراكه لبعض الظواهر التركيبية - وهى ظاهرة التصرف الإعرابى - من خلال ضبطه للنص القرآنى^(٨) . أما تلاميذه فقد أمكنهم أن يبدؤوا فى التعامل المباشر مع الظاهرة نفسها - وأن يحاولوا الوقوف على الضوابط التى تحكمها . ولكن يحكم دورهم كله التردد بين الوقوف عند النص القرآنى ، أو التماس الظاهرة من نصوص أخرى غير القرآن ، والاضطراب فى تحديد أسلوب التناول للغة بغية اكتشاف بقية ظواهرها التركيبية ، وأسلوب التقعيد للظواهر بغية وضع قوانينها الضابطة^(٩) . ثم جاء ابن أبى إسحاق فأتيح له بفضل قدرته العقلية وشجاعته النفسية أن يتخلص من هذا الاضطراب والتردد ، وأن يوضح السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد ، بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوى سار عليها وطبقها بنحزم شديد وجراة بالغة ، وهى أن يقف عند الظواهر الشائعة المطردة ، وأن يعتبرها هى القوانين الضرورية فى التركيب ما دامت ملاحظة فيما استقرأه من نصوص . وأن يفرض من أجل ذلك موقفاً محدداً لا يتغير فى مواجهة كل محاولة للخروج على هذه القوانين . وهو الرفض التام لهما ، لا يستثنى من ذلك أحداً وإن علا قدره اللغوى وسمت مكانته الفنية .

وهذا الموقف من ابن أبى إسحاق - وهو تحديده أسلوب البحث اللغوى ، بالوقوف عند الظواهر اللغوية المطردة - خطوة طبيعية متسقة مع الخطوة السابقة التى بدأها الجيل الذى تلا أبى الأسود ؛ إذ التطور المتوقع فى البحث النحوى بعد أن أصبح عدم تحديد منهجه عقبة هو أن يحدد من خلال مدى شيوع الظواهر وإطرادها ، دون إنفاق الجهد فى ملاحظة الظواهر الغريبة أو النادرة .

الثنائي : أن النصوص التى استخدم فيها القياس فى هذه الفترة تدل على أن «النحو كله قياس»^(١٠) . وكثيراً ما نجد عبارات تنطق بأن «هذا قياس كلام العرب»

(٨) انظر : تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى ٦٨ - ٧٩ .

(٩) المصدر السابق ٨٧ - ٩١ .

(١٠) انظر : إنباء الرواة ٢ / ٢٦٧ ، تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٦ .

أو «هذا قياس لغة العرب» . ويتنسب القائلون بذلك إلى المدارس النحوية المختلفة. وحسبنا أن نتقل هنا نصين لرأسي مدرستي البصرة والكوفة: سيبويه والكسائي يوضحان مدلول القياس عندهما بما يتفق مع هذا المعنى الذي تحدده.

يقول سيبويه : «اعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلت زيد منطلق . ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً ، وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله عز وجل : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ ﴾ (آل عمران : ٤٥) . ولولا ذلك لقال : أن الله .

وكذلك جميع ما تصرف من فعله ، إلا (تقول) في الاستفهام ، شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كأظن ويظن في الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه ، وإنما جعلت كتظن ، كما أن (ما) كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم . ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أن (ما) لم تقو قوة ليس ولم تقع في جميع مواضعها ، لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها^(١١) .

ولعل أبيات شيخ الكوفيين أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي أكثر وضوحاً في تحديد مدلول القياس عنده إذ يقول^(١٢) .

إنما النحو قياس يتبع	وبه في كل أمر يستفنع
فإذا ما أبصر النحو الفتى	مر في المنطق مرّاً فنانع

(١١) كتاب سيبويه ٦٢/١ .

(١٢) إنباه الرواة ٢/٢٦٧ ، تاريخ بغداد ١١/٤١٢ .

من جليس ناطق أو مستمع
هاب أن ينطق جبناً فانقطع
كان من نصب ومن خفض رفع
صرف الإعراب فيه وصنع
وإذا ما شك في حرف رجع
فإذا ما عرف اللحن صدع
ليست السنة منا كالبدع
من شريف قد رأيناه وضع

فاتقاه كل من جالسـه
وإذا لم يبصر النحو الفتي
فتمراه ينصب الرفع وما
يقبراً القبرآن لا يعرف ما
والذي يعرفه يقرؤه
ناظراً فيه وفي إعرابه
فهما فيه سواء عندكم
كم وضيع رفع النحو ، وكم

فالقياس هنا ليس القياس المنطقي ، بشروطه ومقدماته وقضاياه ، لأن ذلك
القياس لا يفيد الناطق أو المتكلم في شيء ؛ إذ ليس إلا منهجاً علمياً قد يفيد
الباحث أما المتكلم فلا شأن له به ^(١٣) . أما الذي يفيد المتكلم فهو ما يقدمه
العلم بالقواعد المطردة المتبعة ، وبهذا العلم وحده يمكن أن يحال بين المتكلم
وبين الخطأ اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة . وهذا العلم هو النحو ، أو هو
المقاييس العامة التي ينبغي أن تتبع وأن ينتفع بها .



وقد اضطر النحاة بعد أن تحدد في تصورهم مدلول القياس على هذا النحو
إلى التصدي لعدد من المشكلات التي لم يكن بد من مواجهتها ، وتحديد
موقفهم منها ، ولكننا نجد من الواجب أن نشير إلى أن هذه المواجهة للقضايا
العامة الناتجة عن تحديد المنهج المتبع في هذه المرحلة لا توجد منفصلة أو
متميزة عن بقية الإنتاج النحوي ، فالتراث النحوي يعد في الواقع ركائماً هائلاً
ينبغي تحليله للوقوف على ما يتصل بقضايا المنهج العامة وما يتعلق بالتفصيلات

(١٣) لا يعنى القياس المتكلم كمنهج ، وإن كان قد يفيد في تنمية حصيلة اللغوية بوساطة الصوغ
القياسي ، وكلامنا هنا في القياس كمنهج علمي . انظر مثلاً : اللغة بين المعيارية والوصفية
ص ٨ وما بعدها .

الجزئية ، وإننى لأرجو أن تكون المحاولة الآتية قد أسهمت بنصيب فى استخلاص قضايا المنهج ووضعها معاً فى إطار كلى .

١- أولى المشكلات التى واجهتها النحاة بعد أن تحدد مدلول القياس على هذه الصورة التى أوضحناها هى تحديد معنى الاطراد . فماذا يعنون بالاطراد؟ وما الأسباب التى اتبعوها لاستكشاف المطرد وغير المطرد؟

نلاحظ - بادئ ذى بدء - أن هذه المشكلة هى أقسى المشاكل التى واجهها النحاة العرب ، ولعل هذه التسوية تعود إلى أن موقف ابن أبى إسحاق المتشدد فى تحديده لنوع الظواهر اللغوية التى ينبغى التوفر على دراستها قد أسئ فهمه ، فاتهم بالتعصب على العرب . مما حمل النحاة الخالصى النسب إلى العروبة أن يتوسعوا فى هذا التحديد وأن يتجاوزوا فيه ، مما شوش آخر الأمر مدلوله ، وأبهم معاييرهم . فما موقف ابن أبى إسحاق ؟

يرتكز موقف عبد الله بن أبى إسحاق - فى الواقع ، وعلى الرغم من ندرة ما نقل عنه - على دعائمين :

الأولى : أن مهمة البحث النحوى هى تحرى الظواهر العامة الشائعة فى اللغة ، قبل الظواهر النادرة التى تنتسب فى كثير من الأحيان إلى اللبجات^(١٤) .

والثانية : أن على الباحث النحوى بعد أن يفف على الظواهر العامة المطردة، أن يصوغها فى قواعد ملزمة ، بحيث لا يقبل خروجاً عليها ولا نقضاً لها^(١٥) .

ولكن هذا الموقف لم يرض كثيراً من العرب ، وبخاصة هؤلاء الذين كانوا يأملون أن تكون لهم حرية التعبير دون رقابة حازمة لا تتردد فى تخطئتهم . ويستوي فى ذلك الشعراء وأصحاب النفوذ من الولاة والتادة^(١٦) . مما حمل

(١٤) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٥ ، تاريخ النحو العربى ٩٢ - ٩٤ .

(١٥) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٦ - ١٧ .

(١٦) انظر : خزائن الأدب ١١٥/١ - ١١٦ ، نزهة الألبا ١٩ - ٢٠ ، تاريخ النحو العربى ٩٥ .

النحاة الذين يتصلون بهم إلى الخروج على هاتين القاعدتين الواجبتين إثر الأخرى ،
إما بدافع من التعصب أو خشية من الإرهاب .

لقد اتفقوا مع ابن إسحاق على كون القواعد النحوية ملزمة ، ولكنهم
توسعوا في التعميد حتى إن قواعدهم تسع كل شيء ، وكان هذا التوسع نتيجة
لتضافر عاملين :

الأول : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف القواعد الموضوعية من
نصوص .

والثاني : ما أسلم إليه التأويل من تطوير لمفهوم الاطراد ، لا على أنه
الشائع الذي تتضافر على تأكيده (كل) النصوص ، وإنما على أنه الذي يوجد
(غالباً) فى (كثير) من النصوص . ثم اختلفت موازين الكثرة بين النحاة ، وقد
ترك كل ذلك غموضاً نرجو أن يوضحه الباب الثالث من هذه الدراسة .

٢- وقد اضطربهم الاطراد إلى اتخاذ موقف الاستثناء للمادة اللغوية ، ومن
ثم كانت المشكلة الثانية تحديد أسلوب الاستثناء للنصوص اللغوية .

وفى هذا المجال وضع النحاة عدداً من الأسس تلتخص فيما يأتى :

أولاً : تحديد مصادر المادة اللغوية المعتمدة .

ثانياً : نقد مصادر المادة .

ثالثاً : نقد المادة اللغوية .



أولاً - تحديد مصادر المادة اللغوية :

تتركز المصادر المعتمدة في استقراء المادة اللغوية في هذه المرحلة في مصدرين أساسيين هما : السماع والرواية .

السماع :

سنطلق اصطلاح (السماع) على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه ، وأما ما يرويه عن عالم آخر ، أو عن جيل سابق من العلماء ، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية ، أو كتاب من كتب النحو ، فلا نعدّه سماعاً وإنما نعدّه رواية . والفصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها . فإذا كانت هناك فواصل - ولو بعلماء - كانت رواية ، وأما إذا كان الدارس هو الذى سمع بنفسه عددها من قبيل السماع .

وعلى هذا فإن السماع هو «الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها» .

وعلى الرغم من وجود فارق تاريخي أيضاً بين السماع والرواية ، يتجلى فى أن السماع الذى مارسه علماء النحو واللغة لم يظهر إلا بعد الاهتمام بجمع المادة اللغوية ، أى منذ عشرينيات القرن الثانى الهجرى تقريباً^(١٧) . والرواية توغل فى القدم ، حتى إن ثمة مرويات تنتسب إلى ما قبل الإسلام بأكثر من قرن^(١٨) . على الرغم من وجود هذا الفارق فإننا نلاحظ وجود اتصال عميق بين السماع والرواية حتى ليكاد يوحد بينهما فى مراحل معينة ؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التى تليه .

(١٧) حددنا هذه الفترة لأننا بداية المرحلة التى شهدت جمع المادة اللغوية قبل انفصالها عن النص الدينى المقدس ، وهو القرآن الكريم .

(١٨) على رأس هذه المرويات الشعر الجاهلى ، إذ هو فى مجموعته ثابت تاريخياً وفتياً ، على الرغم من الضجة التى ردها الدكتور طه حسين حول الشك فيه .

والسماع طريق مهم اعتمد عليه النحاة كثيراً فى جمع المادة اللغوية ثم تحليلها . وعناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين . فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن أبى عقرب^(١٩) ، كما يأخذ عن الأعراب كثيراً ، معروفين كأبى المنبذى والمتنجد التميمى^(٢٠) ، وغير معروفين أيضاً^(٢١) . وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب يأخذان عن العرب كما روى سيبويه فى أكثر من موضع من كتابه^(٢٢) . ومثلهما أبو الخطاب الأنخس الذى يسمع من قبائل مختلفة ، كبنى سليم وغيرهم^(٢٣) . وكذلك الخليل الذى يقرر سيبويه أنه رأى بعض ما سمعه مدوناً فى عشرين رطلاً^(٢٤) . وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب كالخليل وأبى الخطاب الأنخس وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبى زيد الأنصارى^(٢٥) ، وأبى فتعس وأبى دثار وأبى الجراح وأبى ثروان^(٢٦) . كما يسمع من غير هؤلاء ممن لم يصرح باسمه^(٢٧) .

والمادة اللغوية المسموعة تتأثر بعاملين لهما شأن كبير فى تحليلها ، وهما :
الإمكانات الصوتية وعادات النطق عند المتكلم ، ثم مدى حساسية أذن السامع :

(١٩) طبقات النحويين واللغويين ٣٠ .

(٢٠) طبقات الزبيدي ٣٨ ، مجالس العلماء ٢ .

(٢١) طبقات النحويين واللغويين ٢٩ .

(٢٢) انظر مثلاً ١/١٣٧ .

(٢٣) كتاب سيبويه ١/٦٣ .

(٢٤) تهذيب التهذيب ٣/١٦٤ .

(٢٥) انظر : كتاب سيبويه ١/٢٤١ ، ٣٦٨ ، ١٩٦ ، ٢٧٥ ، ١٢٥ وسيبويه لا يصرح باسم أبى زيد ، وتذكر بعض المصادر أنه يكتفى فى التعبير عنه بوصفه بالثقة . انظر : أخبار النحويين

البصريين ٣٧ ، الافتراح ط ٢-٢١ .

(٢٦) طبقات الزبيدي ٦٩ و ٧٢ ، مجالس العلماء ١٠ ، إعلان التوبخ ٣٤ ، الأمالى الشجرية ٢٢٩/١ .

(٢٧) كتاب سيبويه ٢/٥٢ .

فى سماعها للأصوات . وقد كان عدم الدقة فى تحديد دوريهذين العاملين فى إضافة بعض الظواهر العرضية للمادة اللغوية أثره فى اضطراب التحليل النحوى للمسموع . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما قرروه من جواز عمل (لم) النصب^(٢٨) ، استناداً إلى ما زعمه من جود قراءة تنطق قوله تعالى : ﴿لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح : ١) بفتح الحاء منسوبة إلى أبى جعفر المنصور . ومن المرجح أن هذه ليست قراءة مستقلة ؛ إذ يبدو أن الذين سمعوا أبا جعفر لم يفتنوا إلى حقيقة نطقه فهو لم يفتح الحاء وإنما أسرف حين «بين الحاء وأشبعها فى مخرجها فظن السامع أنه فتحها» .

كما ذكر الزمخشري^(٢٩) . ومما يؤيد ذلك ما تكشف عنه الدراسات الصوتية الحديثة من أن تبين حروف الحلق كثيراً يسلم إلى ما يشبه حركة الفتح . ويبدو أن ذلك التبيين والإشباع كان فى تصور فصحاء الحضارة - كأبى عبد الله الشجرى ومن قبله أبو جعفر المنصور - أحد مظاهر الفصاحة ، لكونه مسموعاً عن بعض القبائل العربية الفصيحة ، وهى قبيلة عقيل^(٣٠) . ومن ثم أجاز بعض النحاة ، كالبغداديين والكوفيين ، «تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم»^(٣١) . وعليه جاء قول كثير :

له تَعَلَّ لا تطبى الكلب ريحها وإن جعلت وسط المجالس شمت
وقول أبى النجم :

وجبلاً طال معدداً فاشمخر أشم لا يستطيعه الناس الدهر

وهكذا أسلمت العادات الصوتية ثم عدم حساسية السامع إلى إضافة ظواهر عارضة فى النص اللغوى ، لم يفتن إلى عدم أصالتها النحاة ، فتصوروا

(٢٨) معجم البوامع ٥٦/٢ ، معنى اللبيب ٣٧٧/١ .

(٢٩) الكشاف ٧٧٠/٤ .

(٣٠) الخصائص ٩/٢ .

(٣١) الخصائص ١٠/٢ .

صحتها، ومن ثم لم يكن بد من مراعاتها في التععيد . ومن ثم لجأوا إلى أحد موقفين : فإما حصر الظاهرة في نطاق لهجة خاصة كما فعل اللحياني^(٣٢) . وإما تأويلها بما يتفق مع اللغة العامة دون اعتبارها لهجة خاصة كما فعل جمهور النحاة^(٣٣) . والمسموع منهم ، الذين اعتمد عليهم النحاة في استقراء المادة اللغوية ينتمون إلى جماعتين :

الأولى : أعراب البادية .

والثانية : فصحاء الحضر .

فقد كان الأخذ عن أعراب البادية ممن ينتشرون في «بوادي الحجاز ونجد وتهامة»^(٣٤) ، الطريق الأمثل عند النحاة واللغويين لجمع المادة اللغوية واستقراء أساليبها وتراكيبها وألفاظها . وكثيراً ما كان النحاة واللغويون يخرجون من مراكز البحث العلمي في البصرة والكوفة ميممين وجوههم شطر البادية ليسمعوا ويدونوا، وقد اشتهر من بين هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الذي دون ما سمعه في عشرين رطلاً^(٣٥) ، والكسائي الذي أنفق خمس عشرة قنينة حبر في التدوين^(٣٦) . وأبو عمرو الشيباني الذي دخل البادية ومعه دستيختان من حبر فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب^(٣٧) . وأبو زيد الأنصاري الذي يقرر في مستهل كتابه النوادر في رواية أبي حاتم «ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المنفصل ابن محمد الضبي ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب»^(٣٨) ، وأبو عمرو بن العلاء الذي يروى أن كتبه عن

(٣٢) معجم الهوامع ٥٦/٢ .

(٣٣) السابق ، وانظر أيضاً : مغني اللبيب ٣٧٧/١ ، حاشية الدسوقي على المغني ٣٨٣/١ ، حاشية الأمير على المغني ٢١٧/١ ، شرح شواهد المغني ٢٣١ .

(٣٤) نزهة الألبا ٨٣ ، انباه الرواة ٢٥٨/٢ ، تاريخ بغداد ٤٠٥/١١ ، معجم الأدباء ١٦٩/١٣ .

(٣٥) تهذيب التهذيب ١٦٤/٣ .

(٣٦) نزهة الألبا ٨٣ .

(٣٧) مصادر الشعر الجاهلي ١٩٣ .

(٣٨) النوادر ١ .

العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً له إلى قريب من السقف^(٣٩) ، والأصمعي «وتاريخه مملوء بالقصص والأخبار عن أعراب البادية ، وما سمع منهم من لغة وشعر»^(٤٠) وسيبويه الذي يصرح بأنه سمع منهم في مواضع عديدة من كتابه^(٤١) .

وكما كان الأخذ عن أعراب البادية يأتي عن طريق رحلة العلماء إليها ، كان كذلك يسلك سبيلاً آخر هو رحلة الأعراب إلى الحضر . فقد كان كثير من الأعراب يفدون على مدن العراق إما انتجاعاً للكسب أو طلباً للعلم ، وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم يأخذون عنهم . ومن بين هؤلاء كما يحكي ابن النديم أبو الجاموس ثور بن يزيد الذي كان يفد البصرة على آل سليمان بن علي^(٤٢) ، وأبو خيرة نهشل بن زيد وهو من بني عدي ، وأبو شبل العقيلي وقد وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة^(٤٣) . وأبو مسحل أو أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الذي قدم بغداد على الحسن بن سهل ، وقد ناظره الأصمعي وأخذ عنه^(٤٤) . وأبو مهدية ، وأبو ثروان العكلي وأبو ضمضم الكلابي وغيرهم كثير^(٤٥) .

ولكن ثمة خطأ أساسياً وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا ويدونوا ، أو رحل إليهم أعراب البادية فسمعوا منهم ودونوا ، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، فقد اعتبروا كل ما يسمعون (عربية) ، ونسوا شيئاً هاماً وخطير الأثر ، وهو أن ما يسمعون ينتمي إلى مستويات متعددة ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين مستويين : مستوى

(٣٩) وفیات الأعيان ٣/ ١٢٧ ، فوات الوفيات ١/ ٣٣١ ، مرآة الجنان ١/ ٣٢٥ .

(٤٠) ضحى الإسلام ٢/ ٢٥٢ .

(٤١) انظر مثلاً : ٥٢ / ٢ .

(٤٢) الفهرست ٦٧ .

(٤٣) الفهرست ٦٨ .

(٤٤) الفهرست ٦٩ .

(٤٥) انظر : الفهرست ٦٩ - ٧١ .

اللغة الفصحى ثم مستوى اللهجات . وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية فإنهم لم يتفوا كثيراً عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة ، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها . ولولا بعض النواذر التي حكته كتب اللغة عن هذه الآثار والخصائص ، وبعض التخريجات النحوية لقليل من هذه الظواهر لظلت هذه الناحية من الدراسة اللغوية غامضة كل الغموض .

وكما أخذ علماء النحو واللغة عن أعراب البادية أخذوا أيضاً عن فصحاء الحضر الذين يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

الفئة الأولى هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحوضر ، ومنهم من كان يقد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى في العراق ، فيختطون لأنفسهم في ضواحيها مناطق يسكنون فيها . ومن ثم كانوا أقرب إلى نوع من الحياة البدوية الميسرة منهم إلى حياة المدن . ولذلك كانت لهجاتهم سليمة صحيحة لم تشبها شوائب التطور اللغوي الذي نتج عن تنوع الأجناس واختلاطها وتعدد لغاتها ومحاولتها إيجاد لغة مشتركة بينها . ومن هؤلاء بنو عتيل^(٤٦) ، وبعض بطون قيس عيلان^(٤٧) .

ومن هؤلاء الأعراب من كان ينتطع عن قومه فيرحل وحده إلى المدن الكبرى ليقيم فيها ، ولكنه بدوره إما أن يظل محافظاً على لغته التي مرن عليها في البادية ، وهؤلاء في الغالب كانوا يشتغلون بتعليم الصبيان أو تأليف الرسائل ، أي أن نمط الحياة التي يعيشها الواحد منهم كانت تساعد على أن يستعصى إلى حد ما على التطور اللغوي ، كأبي البداء الرياحي أسعد بن عصمة ، وأبي زياد الكلابي يزيد بن عبد الله ، وأبي سوار الغنوي ، وأبي الشمع^(٤٨) . ومن هؤلاء

(٤٦) الأغاني ٣ / ١٣٦ ، معجم البلدان مادة : البصرة .

(٤٧) ضحى الإسلام ١ / ٢٩٨ .

(٤٨) الفهرست ٦٦ ، ٦٧ .

أبو المهدى والمنتجع التميمي بطلا قصة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر^(٤٩). وأبو فقح وأبو دثار وأبو الجراح وأبو ثروان الذين حكموا في المناظرة المشهورة بين سيويه والكسائي^(٥٠). ومن هؤلاء الأعراب من كان يتأثر ببيئته اللغوية الجديدة وبما يشيع فيها من أساليب وتراكيب تنسم عند النحاة بالخطأ. فكان العلماء يختبرون فصاحته ، في محاولة للوقوف على مدى محافظته على سلامة لغته ، فإذا تكشف لهم أنه قد تأثر بما يشيع في المدن من أخطاء في البصغ أو الأساليب رفضوا الأخذ عنه ، والسماع منه ، كما فعل أبو عمرو بن العلاء حين ارتاب في فصاحة أبي خيرة ، إذ سألته : كيف تقول حفرت الإران ؟ قال : حفرت إراناً ، قال أبو عمرو : لان جلدك يا أبا خيرة^(٥١). يريد بذلك أنه قد فسدت لغته بما أصابه من تحضر .

وأما الفئة الثانية فيمثلها من يمكن أن نطلق عليهم لقب المثقفين ، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية ، وهم قد ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة ومأثوراتها وتراثها . ومن أبرز ما ثقفوا أنفسهم به حفظ القرآن والشعر وما يتصل بهما من دراسات . ويمثل هؤلاء المثقفين الذين اعتمد عليهم النحاة واللغويون كثير من الشعراء كعمرو بن أبي ربيعة وجريير والفرزدق والأخطل وكثير والأحوص والكميت وبشار ورؤبة والعجاج^(٥٢).



(٤٩) طبقات النحويين اللغويين ٣٨ - ٣٩ ، مجالس العلماء ١ - ٤ ، المعرب للجوالقي ٢١ ، أمالي القتالي ٣ / ٣٩ ، سمط اللآلي ٢ / ٢١ ، ذيل الأمالي ٣٩ - ٤٠ ، ٥٩ . أمالي الزجاجي ٢٤١ - ٢٤٣ ، شرح نهج البلاغة ٤ / ٤٢٤ - ٤٢٦ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤ - ٢٥ .

(٥٠) الأشباه والنظائر ٣ / ١٥ - ١٦ ، مجالس العلماء ٨ - ١٠ ، معجم الأدباء ١٣ / ١٨٥ - ١٨٨ ، ١٦ / ١١٩ - ١٢٠ ، أمالي الزجاجي ٢٣٩ - ٢٤١ ، انبساط الرواة ٢ / ٢٥٦ ، الانصاف ٤١٢ - ٤١٣ ، إعلان التوبيخ ٣٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٩ .

(٥١) انظر : نزهة الألبا ٣٢ ، والخبر موجود مع شيء من الاختلاف في : مجالس العلماء ٥ - ٦ .
(٥٢) انظر تراجم هؤلاء الشعراء في : الاغانى ، الشعر والشعراء ، طبقات الشعراء ، معاهد التنقيص ، وانظر بعض طرائفهم في : عبون الأخبار ، العقد الفريد ، الكامل ، ويمكن الرجوع إلى دواوينهم للتثبت من هذه الحقيقة بوضوح .

وإذن ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه «لم يؤخذ عن حضري قط»^(٥٣) فقد أخذ النحاة عن أهل الحضرة كما أخذوا عن أهل البادية ، ولكن أخذهم عن أهل الحضرة يختلف عن أخذهم عن العرب البداة في أمرين :

أولهما : أنهم اعتبروا كل ما سمعوه في البادية ينتمي إلى مستوى واحد . ولم يفتنوا إلى تأثير الفوارق اللهجية تركيبياً ، ومن ثم لم يضعوا نصوصها خارج دائرة المادة اللغوية التي يستقرئونها ليضعوا قواعد النحو على هديها ، أما في الحضرة فكانت الفوارق بين اللهجات الشائعة على الألسن من الوضوح بحيث فطن العلماء إلى ضرورة الفصل بين مستوياتها ، ولعل نص الجاحظ الذي يقول فيه : «ومنى سمعت - حفظك الله - بنادرة من كلام الأعراب ، فأياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها ؛ فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين ، خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير . وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام ، وملحة من ملح الحشوة والطعام ، فأياك وأن تستعمل فيها الإعراب ، أو تتخير لها لفظاً حسناً ، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً ، فإن ذلك يفسد الامتاع بها ، ويخرجها من صورتها»^(٥٤) . لعل هذا النص يوضح - بجلاء - أن ثمة مستويين ينتميان إلى اللهجات : مستوى اللهجة الشائعة على ألسن من سمّاهم الجاحظ بالبلديين والمولدين ، وهي اللغة المشتركة التي خلقتها ظروف التطور الاجتماعي في المدن الكبرى ، ولهجة من سمّاهم الجاحظ بالأعراب . وليس من شك في أن ثمة مستوى ثالثاً غير مستوى هاتين اللهجتين ، وهو مستوى اللغة الفصحى ، التي لم يفتن النحاة إلى تمييزها بخصائص تختلف عن خصائص اللهجات على اختلافها . وقد كانت فطنتهم إلى تعدد اللهجات في المدن هو السبب الذي دفعهم إلى تحديد من يسمعون عنه من أهل الحضرة بواحد من اثنين : بدوى مقيم

(٥٣) المزهر ١/ ٢١٢ ، الافتراح ط ٢ - ١٩ .

(٥٤) البيان والتبيين ١/ ١٤٥ - ١٤٦ .

بالحاضرة لم تتأثر لغته بإقامته ، أو مثقف فصيح استطاع أن يتقن إلى مستوى يتعامل فيه مع اللغة الفصحى بأصالة تشبه أصالة العرب البداءة .

وأما الفارق الثانى فهو أن النحاة واللغويين قد استمروا يأخذون عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة ، على حين إنهم توقفوا بعد فترة عن الأخذ من فصحاء الحواضر ، ويعود ذلك إلى أنهم أحسوا فيهم نوعاً من التأثير بلهجات المدن التى يعيشون فيها . وبخاصة باللغة المشتركة بين أبنائها ، تلك التى اصطلح الجاحظ على تسميتها «لغة المولدين والبلديين» . ولذلك فإن العناصر التى عصمتها ثقافتها عن التأثر بهذه اللهجات كانت محور خلاف بين النحاة واللغويين ، فمنهم من يرى الأخذ منهم والسماع عنهم ، ومنهم من يرى أن التطور اللغوى لابد أن يترك أثره فيهم ، ومن ثم رفض أن يكونوا مصدراً من مصادر استقاء المادة اللغوية^(٥٥) .



الرواية :

هى الطريق الثانى الذى اتخذته النحاة واللغويون فى هذه المرحلة سبيلاً لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها ، وكانت الرواية حتى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثانى الهجرى مقصورة على رواية الشعر وحده ، وتعنى مجرد الحفظ والنقل والإنشاد له ، لا تتجاوز الشعر إلى النثر ، ولا تتعدى النقل إلى الضبط و التحقيق والنظر والتمحيص ، يقول محمد بن المنكدر التيمى المتوفى سنة ١٣٠هـ «ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»^(٥٦) . فلما أصلت أصول علم الحديث ، وأرسيت قواعده ، وعنى فيه بالإسناد ، وتصدر المحدثون للتحديث فى مجالس العلم من حفظهم ، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ (الرواة) . ومن ثم تطورت الرواية وضيقت إلى جوار الشعر مرويات غيره ، وتجاوزت حدود النقل

(٥٥) انظر : خزانة الأدب ٨/١ ، داعى الفلاح ٧١ أو ما بعدها .

(٥٦) مختصر جامع بيان العلم وفضله ٤٧/٢ .

والحفظ بما أضيف إليها من الضبط الوثيق والتمحيص الدقيق والتحقيق والشرح والتفسير والإسناد .

وقد تم هذا النقل في المراحل الأولى قبل التوسع في التدوين بواسطة أسلوبيين آخرين : أولهما تدوين الرسائل المختلفة التي ذكر فيها علماء اللغة محفوظاتهم ومسروعاتهم ، ومن ثم أصبحت سنداً للأجيال التالية من النحاة . وثانيهما ما ذكره النحاة المتقدمون أنفسهم في مؤلفاتهم أثناء عرضهم للظواهر اللغوية المختلفة وتعليدهم لها .

وقد تأثرت المرويات في مرحلة ما قبل التدوين ببعض المؤثرات في السماع مما سبق ذكره ، ثم بمدى دقة الحفظ ، فلم يكن الرواة جميعاً في مستوى واحد من حيث قوة الحفظ ودقته ، وقد أدى التفاوت بينهم في هذه الناحية إلى شيء من الاختلاف في صحة المروى ، وهو اختلاف بتفاوت قوة وضعفًا بتفاوت المرويات بين النصوص الدينية وغيرها .

وأما بعد التدوين فقد تأثرت المرويات - وبخاصة الشعر - بظاهرة أخرى نتجت عن التدوين ذاته ، وهي ظاهرة التصحيف^(٥٧) التي وقع فيها كثير من أعلام اللغة والنحو ، كالخليل بن أحمد^(٥٨) ، وأبى عمرو بن العلاء^(٥٩) ، وعيسى بن عمر^(٦٠) ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى^(٦١) ، وأبى الحسن الأخفش^(٦٢) ، والأصمعي^(٦٣) ، والجرمي^(٦٤) ، والمبرد^(٦٥) ، والكسائي^(٦٦) .

(٥٧) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ٥ - ٦ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١ ، المزمع ٢ / ٣٥٣ ، التنبيه على حدوث التصحيف - مصور - ٣٥ ، ٣٦ .

(٥٨) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٥٧ وما بعدها ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٢ .

(٥٩) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٣ وما بعدها ، التنبيه على حدوث التصحيف ٧٧ .

(٦٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٩ - ٨١ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨١ .

(٦١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٨٢ - ٨٧ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٦٩ - ٧٠ .

(٦٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٨٨ - ٨٩ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٦ - ٨٨ .

(٦٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٩٣ - ١١٠ ، الخصائص ٢٨٢ / ٣ ، التنبيه ٧٠ - ٧٦ .

(٦٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١١١ - ١١٣ .

(٦٥) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١١٨ - ١١٩ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٩٥ .

(٦٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٢٠ - ١٢٧ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٩٢ .

والقرآن^(٦٧) ، وقد أثر شيوخ هذه الظاهرة ثم وقوع كثير من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ في تحليل بعض النصوص اللغوية نتيجة لما تصوروه من وجود بعض الظواهر في النصوص المروية التي دخلها التصحيف ، وقد عقد ابن جنى باباً في كتابه الخصائص عن سقطات العلماء^(٦٨) ، كذلك ألف حمزة الأصفهاني كتاباً أسماه : التنبيه على حدوث التصحيف^(٦٩) ، كما كتب أبو أحمد العسكري في كتابه عن التصحيف والتحريف فصلاً لما غلط فيه النحويون نتيجة لهذه الظاهرة^(٧٠) ، ومن الأمثلة التي ذكرها رواية النحويين بيت الشاعر^(٧١) :

لُبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ
بِنَاءٍ (يَبْكِي) لِلْمَجْهُولِ ، مُسْتَشْهِدِينَ بِهِ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ ، وَصَحَّةِ
الرَّوَايَةِ (لُبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ) ، بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ ، وَهِيَ رَوَايَةُ خَالِدٍ وَالْأَصْمَعِيِّ
وغيرهما^(٧٢) . ومن ذلك أيضاً رواية النحاة قول الآخر :

مَعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
بِنَصَبِ الْحَدِيدِ ، مُسْتَشْهِدِينَ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْعُطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ
بِحَرْفِ جَرِّ زَائِدٍ ، مَعَ أَنَّ الْقَصِيدَةَ كُلُّهَا مَخْفُوضَةٌ ، وَأَوَّلُهَا :

فَهَبْهَا أُمَّةٌ هَلَكَتْ ضِيَاعًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدٍ
وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْوِيَّاتُ قَدْ تَأَثَّرَتْ قَبْلَ التَّدْوِينِ بِتَغَاوُتِ الرِّوَاةِ فِي دَقَّةِ الْحِفْظِ ،
وَبَعْدَ التَّدْوِينِ بِمَا حَدَثَ مِنْ تَصْحِيفٍ أَدَّى إِلَى إِصَابَةِ النُّصُوصِ اللَّغَوِيَّةِ بِصُورٍ شَتَّى

(٦٧) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٢٨ - ١٣٣ ، الخصائص ٢٨٣/٣ ، التنبيه ٩٢ .

(٦٨) الخصائص ٢٨٢/٣ - ٣٠٩ .

(٦٩) توجد نسخة مصورة من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية رقم ٨٠٦ ، أدب تيمور .

(٧٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٧١) السابق ، والبيت لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، وقال أبو عبيدة : للمهلهل ،
وقال العيني : قائله نهشل ، وقال بعض العلماء : قائله هو الحارث بن نهيك التهشلي . انظر
: التصريح ٢٧٤/١ .

(٧٢) انظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ - ٢٠٨ .

من التحريف ، فإن القرآن قد برئ تماماً مما أصاب هذه المرويات ؛ إذ دُونَ منذ عهد النبي صلوات الله عليه ، وجمعت المدونات في مصحف واحد على عهد أبي بكر ، وتم نشر هذا المصحف في الآفاق على عهد عثمان . وإذن لم يقع القرآن فيما وقعت فيه المرويات المختلفة من اعتماد على الرواية الشفوية وحدها . ثم إن القرآن قد برئ أيضاً من التصحيف الذي أصيبت به المدونات من بعد ، على الرغم مما يزعمه بعض المستشرقين وعلى رأسهم جولد تسيهر ونولدكه^(٧٣) وفرانتز روزنتال^(٧٤) .

ولا يصدر هذا الحكم على القرآن عن تعصب له كما صدر حكم هؤلاء المستشرقين عن التعصب ضده ، وإنما هو نتيجة تفرضها موضوعية البحث العلمي وتدعمها أسانيد .

ذلك أن الروايات التي استند إليها المستشرقون روايات زائفة ، على الرغم من إسنادها إلى أبان بن عثمان بن عفان وعائشة وعبد الله بن عباس^(٧٥) وعلى الرغم من زيفها فقد استنتجوا منها نتائج خطيرة ، وهي أن «القراءات المختلفة للنص القرآني تظهر أحياناً مقترنة بتوجيه لا مواربة فيه يذكر أن النص المتلقى بالقبول يعتمد على إهمال الناسخ ، وأن القراءة المخالفة المقترحة تقصد إلى إقامة النص الأصلي الذي أفسده سهو الناسخ ، وفي المواضع التي تبدو فيها مفارقات نحوية اجترأ بعضهم على دعوى أن ما بقى من ذلك في نص الكتاب المنزل المعترف به يجب النظر إليه على أنه خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقط»^(٧٦) ثم يمضي روزنتال قداماً فيقطع بأن «من الأمور الشابتة أن نص القرآن الكريم في العصور الإسلامية الأولى تعرض لبعض التصحيح»^(٧٧) . وقد بنوا على

(٧٣) انظر : مذاهب التفسير الإسلامي ٤٦ - ٤٧ .

(٧٤) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٠ - ٦١ .

(٧٥) انظر العديد من هذه الروايات وأسانيدها وتفنيدها في : القراءات واللهجات ٧٧ - ٩٠ .

(٧٦) مذاهب التفسير الإسلامي ٤٦ .

(٧٧) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٠ - ٦١ .

هذا كله دعوى أخرى عريضة، هي أن النحاة العرب، شأنهم في ذلك شأن بني وطنهم من الفقهاء، هم الذين حاولوا تسويغ هذه الأخطاء في النص القرآني. وهكذا يقرر جولد تسيهر أنه «في وقت متأخر فقط، اجتهد الذكاء وحدة الذهن في قواعد العربية بكل وسائل الفطنة لتسويغ صحة المواضع المشار إليها من جهة العربية، ولا يختلف النحاة البصريون والكوفيون في حدة الذهن والبصر بعلاج المشاكل عن بني وطنهم من الفقهاء»^(٧٨).

وهذه النتيجة التي اعتسف المستشرقون في سبيل استخلاصها لا تقوم على أساس، ومن ثم تظل مجرد دعوى زائفة لا سبيل إلى اعتبارها في البحث العلمي؛ فإن الروايات المختلفة التي استندت إليها دعاوى المستشرقين روايات موضوعة^(٧٩). وقد اعترف جولد تسيهر نفسه بأنها روايات غير تاريخية تماماً^(٨٠) ولكنه تمحك في التعليل لقبوله هذه الروايات - مع إدراكه لحقيقتها - بدعوى أنها على كل حال تنتمي إلى عهد التفسير القديم^(٨١)، وهو تمحل واضح الدلالة، يكشف عن أن قصد هؤلاء المستشرقين في تقرير هذه الدعوى يصدر عن غير البحث العلمي الموضوعي المنزه، الذي يجب أن يبدأ بتحقيق الروايات وتمحيص النصوص، ورفض الزائف منها.

ثم إن هذه الاختلافات التي تقع بين النصوص القرآنية لا تمتد عن وجود أخطاء في التدوين والنسخ كما زعم هؤلاء المستشرقون، وإنما هي ناتجة عن القراءات القرآنية، والقراءات القرآنية لم تتأثر كما توهموا بوجود صور ما التصحيف حاولت قراءة أو قراءات تصحيحها، بل تستند أساساً إلى الاختلافات والثوارق اللهجية^(٨٢). ومن ثم فإن موقف النحاة من هذه النصوص لا ينطلق من

(٧٨) مذاهب التفسير ٤٦.

(٧٩) انظر: الافتراح ط ١ - ١٣ - ١٥، الاتقان في علوم القرآن ١/ ٧٧.

(٨٠) مذاهب التفسير الإسلامي ٤٧.

(٨١) المصدر السابق.

(٨٢) انظر: النشر ١/ ٢٤، تقريب النشر: المقدمة ٣٢ - ٣٣، القراءات واللهجات ٢٠ -

٣٠، الاتقان في علوم القرآن ١/ ٤٧.

محاولة عقديّة عمادها الذكاء والفطنة ، وإنّما تبدأ من موقف محدد للنحاة العرب في قضية أوسع هي قضية الاستقراء ، فقد أخذ النحاة - كما ذكرنا من قبل في السماع ، وكما سنذكر بعد قليل في تحليل المرويات - بكل النصوص اللغوية ، ولم يفرقوا بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات القبلية ، ومن ثم قبلوا النصوص اللهجية في مجال التعيد النحوي ، كما قبلها اللغويون العرب في جمعهم لمادة اللغة .



والمرويات نوعان : نثر وشعر ، وكان النثر المعتقد به في هذه المرحلة إما نصوصاً دينية تتمثل في القرآن ، أو نصوصاً غير دينية تتمثل في غير القرآن والحديث مما يتسبب إلى العرب من نصوص . وقد تناول العلماء حجية كل نوع من هذه الأنواع .

القرآن :

أما القرآن فهو أصح كلام وأبلغه ^(٨٣) ، ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية . كما أنه ليس ثمة خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة وهي « كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو تقديراً ، وتواتر نقلها » ^(٨٤) . ولا خلاف أيضاً في الاحتجاج بالقراءات الصحيحة ، وهي « ما صح سنده ، بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ، ووافق العربية ، سواء وافق رسم المصحف العثماني أو لا » ^(٨٥) .

وأما القراءات الشاذة فيبدو أن ثمة تقارباً في حكمها بين الفقهاء والقراء والنحاة جميعاً في هذه المرحلة . أما الفقهاء فيرون أنها لا تجزئ مطلقاً ، فلا يجوز القراءة بها في الصلاة أو في غير الصلاة ، فإذا قرئ بها في الصلاة بطلت إن كان عالماً ، وإن كان جاهلاً له تبطل صلاته ولكن لم تحسب له تلك القراءة .

(٨٣) خزينة الأدب ٤/١ ، داعي الفلاح ١٢ ب .

(٨٤) انظر : مقدمة تقريب النشر ٢٥ ، الاتقان ١/٧٥ ، القراءات : ٤٦ - ٥٠ .

٤ ، منجد المقتربين ١٥ ، الاتقان ١/٧٥ ، القراءات : ٤٦ - ٥٠ .

(٨٥) النشر : ٩/١ ، المنجد : ١٦ ، انظر : تأويل مشكل القرآن ٣٢ .

وقد حكى عن الإمام أبي عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على عدم جواز القراءة الشاذ^(٨٦)، وصرح شيخ المالكية الإمام أبو عمرو بن الحاجب بتحريم القراءة بالشاذ، فإذا كان جاهلاً بالتحريم عُرِفَ بها وأمر بتركها، وإن كان عالماً أُدب بشروطه، وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحُبس إلى أن يرتدع عن ذلك^(٨٧).

والقراء يوافقون الفقهاء في منعهم القراءة بالشاذ أيضاً. ويلخص موقفهم ابن الجزري فيما يحكيه عن ابن الصلاح من أن المسلم ممنوع من القراءة بالشاذ « منع تحريم لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة »^(٨٨).

وأما النحاة في هذه المرحلة فإنه يبدو أنهم قد تأثروا إلى حد كبير بموقف الثقات والقراء، وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوبة إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها^(٨٩). فإنني لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة بالشاذ.

الحديث،

أما الحديث فكان مسكوتاً عن الاستشهاد به في هذه الفترة، فلم نر واحداً من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ، كما لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين على من يعتمد على أحاديث النبي أو يستشهد بها.

(٨٦) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٤ - ١٧.

(٨٧) منجد المترين: ١٧، مقدمة تقريب النشر ٢٧ - ٢٨.

(٨٨) انظر: النشر: ١/ ١٥، ١٧، والواقع أن هذا الاتجاه هو الغالب بين القراء، إذ ثمة خلاف يحكيه الذهبي وابن الجزري، انظر: غاية النهاية ٢/ ٥٤ - ٥٥.

(٨٩) الحجة في قراءات الأئمة السبعة - مخطوط - ورقة ١، المحنسب (المخطوط - ورقة ٣ - ٤ المطبوع ١/ ٣٢ - ٣٣، داعي الفلاح - مخطوط - ٥١ i).

ترى . . ما السر وراء هذا الصمت من جانب النحاة إزاء حجية الحديث ؟
نحسب أن من الواجب للوقوف على حقيقة موقف النحاة والمؤثرات فى هذا
الموقف أن نربط بين ظواهر ثلاث تتشابه نتائجها . إذ نلاحظ - أولاً - أن النحاة
سرعان ما توقفوا فى مجال السماع عند البداية لا يتجاوزونها إلى الحضر ، ثم
إنهم - ثانياً - توقفوا عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، وهم - ثالثاً - امتنعوا
عن الاستشهاد بالأحاديث فى مجال الاحتجاج . وهذه الظواهر الثلاث تسلم -
فى الواقع - إلى نتيجة واحدة ، وهى أن نحاة هذه المرحلة كانوا فى غنى عن
ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية ، على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة
القرن الرابع ، فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر
الثلاث ، ولعل السر فى هذا التطور أن النحاة فى القرنين الأولين وجدوا مصدراً
خصباً للمادة اللغوية لا يكاد ينفد ، وهو السماع ، فاستغنوا بذلك عن الرجوع
إلى المصادر المشكوك فيها أو التى ظنوا أنها قد تأثرت - ولو إلى مدى محدود -
بما شاع فى لهجات الحضر من ظواهر ، فهذان فى الواقع سببان أغنيا النحاة عن
الرجوع إلى هذه المصادر : أولهما الغنى عنها ، والثانى عدم الثقة فيها . وهذان
السببان قد أصابهما قدر من التغير كبير فى القرن الرابع ، فتغير موقف النحاة من
المادة اللغوية فى تلك المصادر الثلاثة . فقد انقطع سيل السماع ، ثم أسلم
استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقي إلى طرد قواعد
ليس بين نصوص المادة اللغوية المعتمدة فى مرحلة القياس الأولى - أى فى
مرحلة الاستقراء ، ما يؤيدها . ومن ثم تلهف النحاة على أن يجدوا ما يؤيد
قواعدهم من نصوص ، فإذا لم يجدوا فى المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم
لجأوا إلى مصادر أخرى عليها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين
نجد أكثر النحاة إسرافاً فى الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو على الفارسي ، وتلميذه
ابنى جنى^(٩٠) . وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي^(٩١) .

(٩٠) المحتسب فى تبين وجوه شواذ القرآن المخطوط ٤ - ٥ ، المطبوع ١ / ٣٢ - ٣٣ .

(٩١) الخزانة ٤ / ١ .

المرويات النثرية - غير القرآن والحديث - قسمان :

(أ) قسم مقطوع بحجتيه عند النحاة ، وهو الذى قيل فى فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده^(٩٢) . فكل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجتيه فى الدراسة اللغوية ، سواء فى ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات . ومن ثم فإنه لا بد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتاجاً لهذه القرون الثلاثة ، ولا سبيل إلى هذا التثبت إلا بنسبتها إلى قائلها . وإذن فإن الرواية تختلف عن السماع ؛ إذ فى السماع أُجيز السماع من مجهولين ، وقد استشهد بعض النحاة بالفعل بنصوص لغوية غير معزوة إلى أصحابها^(٩٣) . وربما كان سبب هذه التفرقة هو أنه فى السماع يحلل العالم اللغوى الذى يسمع النص المسموع ، ويحدد قيمته ، فإما أن يقبله وإما أن يرفض الأخذ به ، وأما فى الرواية فإن الرواة الأول لم يكونوا علماء ، بل كانوا مجرد حنظلة يتفلون التراث اللغوى دون تحليل له ، ولذلك لم يكن بد عند النحاة من معرفة صاحبه ، « مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه » كما نقل البغدادى فى خزانته^(٩٤) .

ولكن البغدادى إذا كان قد وفق فى إدراك هذه الحقيقة فتد أخطاء التوفيق فى تعميم حكمه الذى ذكر فيه أنه « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله »^(٩٥) ، فإن هذا الكلام ليس على إطلاقه ؛ إذ هو مقتصر على الرواية وحدها ، وأما السماع فإن العلماء الذين قاموا بهذا الدور ، كما رأينا منذ قليل - ذكروا لنا ما سمعوه دون أن يسجلوا - فى بعض الأحيان - مصدره أو يحاولوا

(٩٢) الخصائص ٥/٢ وما بعدها .

(٩٣) انظر مثلاً : المزمهر ١/١٤٠ - ١٤٢ .

(٩٤) الخزانة ٨/١ .

(٩٥) المصدر السابق .

نسبته ، مكتفين بما هو مفروض فيهم من التحليل لما يسمعون والضبط لما يرون ، ويؤيد ذلك ما هو معروف عن السلوك اللغوي للخليل وأبي عمرو والكسائي وغيرهم من سماعهم أحياناً ممن لا نعرفه ، بل ممن لا يعرفونه^(٩٦) ثم ما هو معلوم من احتواء كتاب سيبويه على كثير من الشواهد المروية غير المعروف أصحابها حتى عند ثقات العلماء ، كالجرمي وأبي عثمان المازني^(٩٧) .

(ب) والقسم الثاني هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، وأمره يختلف عن القسم السابق ؛ لأنه إما أن يكون منقولاً عن أهل البادية أو منقولاً عن أهل الحواضر . أما المنقول عن أهل البادية فهو حجة ، ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية : صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية . وأما المنقول عن أهل الحضرة فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي وإن كان حجة في ميادين البحث الفني . وهذه المرحلة هي التي تسمى في التراث العربي بمرحلة التوليد ، ويصطلح الباحثون على تسمية إنتاجها بكلام المولدين ، ولا يستشهدون به - كما أشرنا - إلا في فروع البلاغة من معان وبيان وبديع ، وقد أجمل هذا الموقف بوضوح عبد القادر البغدادي بقوله «في خزانته» : «علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم : إذ هو أمر راجع إلى العثل»^(٩٨) . وفي هذا يقول ابن قتيبة : «لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قومًا دون قوم ، بل جعل الله ذلك مشتركًا مقسومًا بين عباده في كل دهر»^(٩٩) .

(٩٦) انظر مثلاً : تاريخ بغداد ١١ / ٤١١ ، المزهر ١ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٩٧) الخزانة ٨ / ١ ، المزهر ١ / ١٤٢ .

(٩٨) خزانة الأدب ٣ / ١ .

(٩٩) العمدة ١ / ٩٣ ، انظر أيضاً : عيون الأخبار ، مقدمة المؤلف ١ / ن .

وينبغي أن نؤكد هنا من جديد ما سبق أن ذكرناه من أن جزءاً كبيراً من الرواية في هذه المرحلة ليس غير مسموعات جيل سلف أو أجيال سالف من اللغويين والنحاة . وروافد الرواية بعد التدوين كانت محددة في السماع ، ولذلك كان السماع الذي يتحول بعد جيل السامع غالباً إلى رواية أهم مصادر استقراء المادة اللغوية ، ومن ثم فإنه حين رفض علماء القرن الرابع السماع - بعد تطور مدلول القياس - فقدوا المورد الكبير الذي كان من الممكن أن يفيدوا منه ، ولم تجدّهم كثيراً محاولاتهم خلق مصادر بديلة . كالقراءات الشاذة والحديث .

الشعر :

والمرويات الشعرية قسماً أيضاً :

(أ) القسم الأول هو الشعر الذي قيل طوال المرحلة الزمنية التي تبدأ منذ عصر ما قبل الإسلام وتمتد حتى أوائل الدولة العباسية . وكثيراً ما يقسم الدارسون القدامى للأدب هذه المرحلة الزمنية إلى فترتين يفصل الإسلام بينهما ، ويتسمون الشعراء تبعاً لذلك إلى جاهليين وإسلاميين^(١٠٠) ، أما الباحثون في اللغة فكانوا أكثر دقة ؛ إذ أنهم يقسمون شعراء هذه المرحلة ثلاثة أقسام لا قسمين فحسب : شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام ، وإسلاميين لم يتصلوا بالجاهلية . وأما ثالث الأقسام فيهم الشعراء المخضرمون الذين نشأوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام^(١٠١) . هذا القسم الثالث يمكن أن يرتد - في الواقع - إلى أحد القسمين ، فيعد شعراء جاهليين إذا كانت كل قيمهم الفكرية وأساليبهم الفنية قد تكاملت في الجاهلية فلم يتأثروا بالإسلام تأثراً جوهرياً يمتد عن الفهم الإسلامي للحياة وعلاقاتها ، أو يعدون إسلاميين إذا كانت فترة ممارستهم نمط الحياة

(١٠٠) انظر مثلاً : الميرشح فقد خص الشعراء الجاهليين بفصل ٢٧ - ٤٨ والإسلاميين بآخر ٤٩ - ٢٤٦ ، والشعر والشعراء فإنه على الرغم من كونه لم يقسم فصولاً فإنه قد راعى في ترتيب الشعراء الاعتبار الزمني .

(١٠١) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٤ ، الخزانة ٣/١ .

الجاهلية من القلة والضالة بحيث لم تؤثر تأثيراً جذرياً في جوانب تفكيرهم ومناخى علاقاتهم ، ونماذج قيمهم ومثلهم ، ومعنى هذا أننا نلتقى - نتيجة - مع دارسى الأدب القدامى بيد أننا نختلف معهم اختلافاً أساسياً في اعتبارات هذا التقسيم وأسسهِ ، فإن دارسى الأدب هؤلاء شأنهم شأن اللغويين قد جعلوا الانتقالات السياسية هي الفاصل في التقسيم ، ومن الواضح أننا نرفض أن تكون التغيرات السياسية وحدها هي محاور التغيرات الأدبية والفنية ، وأن من المحتم أن نستبدل بهذا المقياس الساذج الدراسة التحليلية للإنتاج الفنى والأدبى واللغوى فى ضوء القيم والعلاقات السائدة فى المجتمع .

على أن هذه الاختلافات فى التقسيمات وفى أسسها لا تغير كثيراً من موقف اللغويين إزاء شعر هذه المرحلة ، فهو عندهم شعر ناتج عن مرحلة تتسم بطابع واحد ، وتأخذ لذلك حكماً واحداً ، أما الطابع الذى تتسم به فهو الأصالة اللغوية ، ونعنى بالأصالة اللغوية تمثيل هذه النصوص الشعرية للغة العربية فى هذه المرحلة تمثيلاً دقيقاً دون تأثر بمؤثرات خارجية ، تُضعِف من هذا التمثيل أو نشوة من معالمه ، ويمتد الحكم الذى يصدره العلماء على هذا الشعر عن هذا التصور لفكرة الأصالة ، فمادام ممثلاً دقيقاً للغة العربية فإن من المحتم قبوله فى كل مجالات الدرس اللغوى ، على تعدد مستوياته ، وسواء فى ذلك الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب والأساليب .

ولذلك فإن البغدادى قد وهم حين تصور أن فى مجموعة الشعراء الإسلاميين - التى تبدأ بالفرزدق وجريير - خلافاً حول حجبة شعرها^(١٠٢) ، مرتكزاً فى ذلك على ما فهمه مما روى من أن «أبا عمرو بن العلاء وعبد الله ابن أبى إسحاق والحسن البصرى وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم فى عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا فى عصرهم ، والمعاصرة حجاب ...»^(١٠٣) وما

(١٠٢) خزانة الأدب ١/ ٣ - ٤ .

(١٠٣) المصدر السابق .

روى من أن أبا عمرو كان يقول : « لقد حسنَ هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته » ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين^(١٠٤) .
وأن الأصمعي قد أكد هذا المروى بقوله : « جلست إليه عشر حجج - أو ثمانى حجج - فما سمعته يحتج ببيت إسلامي »^(١٠٥) .

وتفسير البغدادى لموقف هؤلاء العلماء - ولموقف عبد الله بن أبى إسحاق بخاصة - تفسير خاطئ ؛ فإن هذه المجموعة من العلماء - ما عدا ابن أبى إسحاق - قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوع خاص ، تتحراه وتحققه وتحفظه وترويه ، متأثرين فى ذلك بأذواقهم الخاصة أولاً ، ثم باهتماماتهم الدينية من قراءة وتفسير وفقه .

وأما موقف ابن أبى إسحاق فلا يفهم منه ما فهمه البغدادى من عدم حجية شعر الفرزدق . وقد بنى البغدادى هذا التفسير لموقف ابن أبى إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجية النصوص ، هذا الفهم الذى يلتقى فيه المتأخرون من النحاة جميعاً لا يكاد يشذ منهم أحد . إذ يتصورون أن معنى حجية النصوص ضرورة الأخذ بها كلها فى مجال التقعيد اللغوى ، وأنه يجب - لذلك - أن تغير القواعد تبعاً لتغير النصوص المحتج بها ، ولا يضعون فى الاعتبار أن هذه النصوص لكى يحتج بها يجب أن تبرأ من احتمال الخطأ فيها ، والجهل من أصحابها ، والخلط بين مستوياتها . وبغير التجرد من هذه المؤثرات الثلاثة لا يمكن أن نأخذ بما فى النص من ظواهر . وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفاً بكل إنتاجه اللغوى ، إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ أو الزلل . ومن ثم فإن النصوص هى أساس الاحتجاج وليس الشعراء أصحاب هذه النصوص . ثم إن النصوص كلها ليست

(١٠٤) السابق وانظر : العملة ٩٠ / ١ .

(١٠٥) العملة ٩٠ / ١ - ٩١ ، وهو يبيح الاختلاف فى الخزانة ٣ / ١ - ٤ .

محور الاحتجاج وإنما ما يبرأ منها من تلك الأخطاء الثلاثة التي أشرنا إليها .
وهكذا فإن من الممكن أن يكون شاعرٌ حُجَّةً ، وأن نرفض الاحتجاج ببعض
أنصوصه . وهذا هو تفسير موقف ابن أبي إسحاق . وإذن فإن رفضه لأخطاء
الفرزدق لا يعنى بالضرورة عدم حجيته عنده ، وإنما يشير - على العكس من
ذلك - إلى أنه حتى الشعراء الفحول المعتمد بهم ، نحتاج - فى الاحتجاج
بكلامهم - إلى تحليل إنتاجهم اللغوى قبل اعتماده فى مجال التتعيد .

وقد كانت الرواية الشفوية الوسيلة الرئيسية فى نقل هذا الشعر طوال مرحلة تاريخية
طويلة ، على الرغم من وجود بعض الدلائل التى تشير إلى تدوين بعض هذا الشعر فى
مراحل سابقة^(١٠٦) . وقد كان الإعتدال على الرواية الشفوية سبباً فى بعض الاضطراب
الذى أصاب المرويات ، ويعود هذا الاضطراب إلى أخطاء فى الرواية وأخطاء فى الرواة :
أما أخطاء الرواية فتستند - كما ذكرنا غير مرة - عن كونها مسموعات نقلت بواسطة
المشافهة ، فهى تتعرض دائماً لأخطاء السماع التى سبقت الإشارة إليها^(١٠٧) . وأما أخطاء
الرواة فمتنوعة ؛ إذ منها ما يعود إلى ضعف الذاكرة ونقص فى قوة الضبط ، ومنها ما
يرجع إلى شهوة التعالم والرغبة فى الاستيلاء عن الآخرين . وهذه الأخطاء - مع تنوعها -
يمكن أن تنقسم إلى قسمين : أولهما أخطاء ناتجة عن القدرات الطبيعية للرواة ، والثانى
أخطاء صادرة عن الظروف الاجتماعية التى تفرض عليهم أنماطاً معينة من السلوك . ولعل
هذين النوعين من أخطاء الرواة ، بالإضافة إلى أخطاء عملية الرواية ذاتها ، أهم الأسباب
فى كثرة الاضطراب وكثرة الانتحال ممّا^(١٠٨) .

(١٠٦) انظر : نسب قريش ١١٠ ، ٢٠٩ ، الفانز فى غريب الحديث ١/ ٢٧٤ ، ٢ / ٢٢٦ الاغانى
(ط ١ الدار) ١٧/ ١٨ ، (ط الساس) ١٣/ ١٥١ ، المحاسن والاضداد ١٨٩ ، ديوان
البذلبيين ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٥ ، المؤلف والمختلف ٦٣ ، الخزائن ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ٤ /
٥٩ - ٦٠ ، مصادر الشعر الجاهلى ١٠٩ - ١٢٥ .

(١٠٧) هذه الدراسة فى موضوع السماع .
(١٠٨) من أشهر من انتحل من الرواة والنحاة : حماد بن أبى ليلى وحماد عجرد وحماد بن الزبرقان
وخلف والأصمعى ورؤبة وأبيه وقطرب . انظر : المزهر ٢ / ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، معجم الأدباء
٧ / ٢٥٠ ، الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٧ ، الاقتراح ط ١ - ٣١ ، الخصائص ٣ /
٢٨٢ ، داعى الفلاح ٥٢ ب ، أمالى المرتضى ١ / ٩٠ - ٩١ ، طبقات ابن المعتز .

(ب) والقسم الثاني من الشعر هو ما قيل بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وتختلف تسمية الشعراء الذين يعيشون في هذه المرحلة ، إذ يطلق عليهم حيناً المولدون ، ويصطلح عليهم آثا المحدثون^(١٠٩) ، كذلك يختلف اعتبارهم بين علماء اللغة والأدب : فئة واحدة أو مجموعات مختلفة ، فقد حاول بعض هؤلاء العلماء تقسيمهم درجات متتابعة تضم كل درجة مجموعة متجانسة من هؤلاء الشعراء^(١١٠) . كما حاول آخرون تقسيمهم إلى طبقات باعتبارات أخرى تختلف^(١١١) . وقد رفض علماء اللغة والنحو على وجه العموم ، والمتأخرون منهم بصفة خاصة ، هذه التقسيمات المختلفة ، لأن هؤلاء الشعراء في نظرهم «طبقة واحدة ولا فائدة في تقسيمهم»^(١١٢) .

وفي شعراء هذه الطبقة اختلاف طويل حول مدى الاحتجاج بشعرهم ، وقد حكى هذا الاختلاف السيوطي^(١١٣) ، كما حكاه البغدادي ورفضه ، وانتهى إلى أنهم جميعاً «لا يجوز الاستدلال بكلامهم»^(١١٤) . ولن تناول هنا موقف النحاة في القرن الرابع وما بعده من هذه الطبقة من الشعراء ، وإنما سنتصر حديثنا على موقف النحاة في مرحلتنا هذه . ونسجل في هذا المجال ملحوظتين ، تكشفان - إلى مدى بعيد - عن هذا الموقف ، وتحددان أبعاده :

أولى هاتين الملحوظتين : عدم احتجاج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين ، التي تبدأ ببشار بن برد ، وليس فيما بين يدي من مصادر نحوية لعلماء هذه المرحلة أية شواهد لواحد من هؤلاء الشعراء .

والملحوظة الثانية : أن الوحيدين اللذين يبدو أنهما شذا عن هذا الموقف هما سيبويه والأخفش فقد احتجا ببعض أبيات بشار بن برد ، رأس المحدثين من

(١٠٩) انظر : خزائن الأدب ٤/١ ، الاقتراح ط ٢ - ٢٦ ، ٢٧ .

(١١٠) انظر : الممددة ١١٣/١ .

(١١١) انظر مثلاً : طبقات ابن المعتز ١٨ .

(١١٢) الخزائن ٤/١ .

(١١٣) الاقتراح ط ٢ - ٢٦ ، ٢٧ .

(١١٤) الخزائن ٤/١ .

الشعراء . وموقفهما لا يحتاج إلى كبير عناء لاكتشاف أنه - فى الواقع - ينسجم مع موقف سائر نحاة هذه الفترة ، فقد كان سيويه يرفض الاحتجاج بشعر بشار ، ويبدو أنه كان يأخذ عليه بعض المآخذ اللغوية ، حتى هاجمه بشار بقصيدة يقول فيها (١١٥) :

أسيبوه يا ابن الفارسية ما الذى تحدثت فى شتمى وما كنت تنبذ
أظلت تغنى سادراً بمساءتى وأمك بالمصريين تعطى وتأخذ

فاضطر سيويه إلى الاحتجاج ببعض شعره دفعاً لشره (١١٦) .

ويبدو أن موقفًا شبيهًا بما كان بين سيويه وبشار وقع أيضًا بين بشار والأخفش فقد أخذ الأخفش على بشار بيتيه (١١٧) :

والآن أقصر عن سمية باطلى وأشار بالوَجَلَى على مشير
وعلى الغزلى منى السلام فربما لهوت بها فى ظل مخضرة زهر

إذ قاس من (الوجل) و (الغزل) على وزن (فَعَلَى) ، وليس هذا مما يقاس وإنما يعمل فيه بالسمع ، ولم يسمع فيهما ذلك ، كما أخذ عليه أبياتًا أخرى غير هذين البيتين (١١٨) . فلما بلغ بشارًا موقف الأخفش تهياً لهجائه حتى استعان الأخفش ببعض صحبه فاعتذروا عنه .

فإذا ضمنا هاتين الملحوظتين معاً أدركنا أن النحاة قد اتخذوا من الشعر موقفًا يختلف عما اتخذوه من النثر ، ففى النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما

(١١٥) الموشح ٢٤٧ .

(١١٦) الخزائن ٤/١ ، وقد حقق الأستاذ الجليل على النجدي قضية استشهاد سيويه ببعض شعر بشار ، وخلص منها إلى أنه لم يستشهد فعلاً بشيء من شعره وإنما ذكر بعض بيت ينسب له كما ينسب إلى غيره من قبيل الاستئناس . انظر : سيويه إمام النحاة ١٤٧ - ١٤٨ .

(١١٧) الموشح ٢٤٦ . ديوان بشار . وفى «عبث الوليد» ما يفيد أن سيويه هو الذى أخذ على بشار استعمال (فعلى) وليس الأخفش . فلعل الأخير تبع الأول فى مأخذه .

(١١٨) الموشح ٢٤٧ .

وضعوا لذلك من شروط وحدود له من قيود ، وظل السماع - وهو متضدر الرواية الأساسية بعد التدوين - موجوداً ومعتداً به حتى أوائل القرن الرابع الهجري - أى حتى المرحلة الثانية من القياس ، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثانى . . ولعل السر فى هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولاً ، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور فى هذه المرحلة ثانياً ، أما بيئة النثر التى أجزى السماع منها دون قيود فهى بيئة بدوية لم تتأثر كثيراً ولا قليلاً بالظواهر اللغوية التى صنعتها ظروف التحضر والاندماج بين الأجناس المختلفة فى المدن الكبرى ، ومن ثم ظلت طوال فترة طويلة نسبياً أكثر محافظة على اللغة ، وأكثر خضوعاً للقواعد الموروثة والقوالب المتبعة . وأما بيئة الشعر فقد كانت - طوال هذه الفترة - بيئة على قدر كبير من التحضر ، وكان الشعراء الذين ينبغون بين قبائل البادية سرعان ما يشدون الرحال إلى المدن الكبرى فى العراق والشام ومصر ، بغية انتجاع ولاتها ، والانتفاع بمواهبهم فى التكسب بالغزل المصنوع حيناً والمديح أحياناً ، وهجاء الأعداء والمخالقين آنأ ، وكثيراً ما كان هؤلاء الشعراء يستقرون فى المدن ، ويفضلون حياتها الرغدة الوفيرة على العودة إلى الصحراء وما تعنيهم به من شظف وما تكلفهم إياه من جهد . ومعنى ذلك أن الشعر كان وليد البيئة الاجتماعية واللغوية الجديدة ، وقد نتج عن ذلك اختلاف كبير فى طبيعة كل من الشعر والنثر ؛ إذ تأثر الشعر بكل ظواهر الحياة الجديدة فى المدن ، وعاش مختلف تجاربها ، وصور - بتنوع أشكاله - جوانبها ، ونقل فى مضمونه ما فى فكرها وواقعها من تنوع خصب عظيم . ومن هذه التجارب التى نقلها الحياة اللغوية الجديدة بما اتسمت به من خصائص باعادت - إلى حد ما - بينها وبين التقاليد اللغوية الموروثة ، والمتمثلة إلى حد بعيد فى البادية ، وفيما يصدر عن أهلها من نثر .

ولكن هذه التفرقة لا تلبث حتى تزول ؛ فإن الأحداث السياسية وما صاحبها من تغير فى اقتصاديات القبائل المختلفة ما لبثت أن نقلت إلى البادية كثيراً من

صور الحياة الجديدة في المدن . وسرعان ما انتقل كثير من قبائلها نقلة كبيرة فكرية واجتماعية ، حين انتقلوا إلى بقاع شتى من الأقاليم المفتوحة ، فاضطروا فيها إلى أن يتعاملوا ويعاملوا ، وحين عاد منهم من عاد إلى البادية نقل إليها ما اكتسبه من تأثر في فكره وحياته ، ولغته المعبرة عن فكره وحياته جميعاً . ولذلك لا يكاد القرن الرابع يبدأ حتى تكون الفوارق اللغوية بين الحضر والبادية غير فسيحة ، ومن ثم يضطر النحاة إلى أن يعيدوا النظر في تلك التفرقة التي اصطنعوها بين الشعر والنثر .



ثانياً - نقد مصادر المادة :

وضع العلماء أسساً دقيقة لنقد مصادر المادة اللغوية ، يهدفون بها إلى تصفية المسموع والمروى لاستخلاص أكثر النصوص اللغوية دقة ، وأصدقها دلالة على خصائص اللغة العربية .

١- وأول هذه الأسس تحديد القبائل التى يسمع منها زيروى عنها ، فليست كل القبائل العربية سواء ؛ إذ من القبائل ما يرفض جملة فى الاحتجاج اللغوى ، كما أن منها ما ينبل فى مجال الاحتجاج ، وهؤلاء - بدورهم - يتفاوتون فى «فصاحتهم» وهو التعبير الذى يعنى به القدماء سلامة اللغة .

وتختلف أسباب رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل ، بيد أنها تلتقى جميعاً فى عدم سلامتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى ، نتيجة للموقع الجغرافى الذى تعيش فيه ، وما كان يفرضه وجودها فى هذا الموقع من احتكاك لا فكاك منه بلغات أخرى غير عربية ، ومن ثم لم يؤخذ «عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاة ، وغسان ، وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يثريون بالعبداية . ولا من تغلب ، ولا النمر^(١١٩) ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفُرس . ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفُرس . ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفُرس . ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم . ولا من بنى حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان

(١١٩) ذكره السيوطى فى المزهرة خطأ (اليمن) ، مع أنه ذكره صحيحاً فى الاقتراح . انظر : المزهرة

٢١٢/١ ، الاقتراح ط ١ - ١٩ .

الطائف ؛ لمخالطتهم نجار الأمم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم » (١٢٠).

وواضح أن هذا التحديد مناقض لما قرره العلماء من فصاحة قريش ، وهى مقيمة بالحجاز ، فى مدينة كبرى فيه كانت مركز الاتصال التجارى بين أمم شتى (١٢١) ، وكانت هى نفسها تشتغل بالتجارة ، والتجارة تتطلب اختلاطاً بأجناس مختلفة ، واتصالاً بلغات هذه الأجناس . ومع ذلك كله «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة . . ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عننة تميم ، ولا عجرية فيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكة ربيعة ، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس مثل : تَعْلَمُونَ وَنَعْلَم ، ومثل : شِعِير ، وِبَعِير» (١٢١).

وقد حاول الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - حل هذا التناقض ، فقرر «أن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة ، وأن سلامة اللغة كانت فى بنى سعد خيراً مما هى فى قريش ، لأنهم أهل وبر ، وأبعد عن التجارة وعن الاختلاط بالناس . وعلى العكس من ذلك قريش ، فهم أهل مدر . وكثير منهم كان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ويتاجر مع أهلها ، ويسمع لغتهم ، فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى ، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء ، وأعنى بالفصاحة قوة التعبير عما فى نفوسهم» (١٢٣).

(١٢٠) المصدران السابقان عن الألفاظ والحروف للنراء .

(١٢١) انظر : الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ٣ وما بعدها ، الإسلام والحضارة العربية ١٢١/١ . تاريخ العرب قبل الإسلام ١٨٧/٤ - ١٨٨ .

(١٢٢) الصحابى ٢٣ .

(١٢٣) ضحى الإسلام ٢ / ٢٤٧ .

وهذا التفسير - على طرافته - لا يخلو من تناقض ، فهو يتصور أن الفصاحة قصر على المجتمعات الأكثر تقدماً ، وأن هذه المجتمعات هي التي يقدر أبنائها على التعبير في قوة عما يخالجه من مشاعر . وهذا التصور بشقيه غير صحيح ، فإن الحياة البسيطة غير المعقدة وما يصحبها من بساطة المشاعر الإنسانية تجد التعبير الملائم في كلمات اللغة وتراكيبها ، مهما كانت هذه اللغة محدودة الكلمات ضيقة التصرف ؛ إذ اللغة - أساساً - ظاهرة اجتماعية ملية لاحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه ، واحتياجات المجتمع البدوى من القلة ومشاعر الإنسان القبلى من البساطة والثبات بحيث يمكن أن تنفى بهما اللغة في وضوح وقوة وصدق . أما المجتمع الأكثر تحضراً فإن نموّه الحضارى وما ينتجه من مشاعر وأحاسيس متضاربة معقدة قد لا يجد - في أحيان كثيرة - الإمكانيات اللغوية المواتية للتعبير عنها ، لأن معدل نموّها يكون أسرع من كافة إمكانيات التطور اللغوى ، وهذه الظاهرة الإنسانية تنبت دائماً في المدن الكبرى ، ولذلك يصحبها الإحساس الحاد بالقلق النفسى الذى ينتج عن المعاناة المرهقة ، لعجز الإنسان ، فى الداخل والخارج معاً : عجزه فى الواقع عن تحقيق تطلعاته ، ثم عجزه فى التعبير عن ذاته وتصوير مشاعره .

والذى أوقع الأستاذ أحمد أمين فى هذا التناقض هو أنه وضع القضية - كما فعل الباحثون من قبله ومن بعده - فى غير موضعها الصحيح ؛ إذ ظن كما يظن سواه أن أساس رفض الاحتجاج بكلام بعض القبائل أساس جغرافى واجتماعى معاً ، أو هو أساس جغرافى نشأ عنه تغير فى العلاقات الاجتماعية وما صاحبها من نشاط لغوى يمتد منها ويعبر عنها . وهذا كله - وإن صح - غير دقيق ، لأنه لا يمثل الحقيقة كلها . ومن ثم فإن ما حاول الأستاذ أحمد أمين أن يدفعه عن النحاة من تناقض غير سليم ، إذ أن تناقض النحاة أمر واقع لا سبيل إلى رفعه ، ولم يكن بد منه ، إذ هو نتيجة حتمية لفهمهم لطبيعة اللغة ، هذا الفهم الذى تميزه سمتان هامتان :

الأولى : عدم التفرقة بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات .

والثانية : عدم ملاحظة الفوارق النوعية بين خصائص اللغة الفصحى وبين لهجة قریش .

٢- والأساس الثانى عدالة الناقل للمادة اللغوية ، وهذه العدالة . أمر ضرورى حتى يطمئن الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة اللغة صحيح أولاً ، وأنه يمثل فى دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها ثانياً . وقد أدرك الخليل بن أحمد ضرورة التثبت من النصوص اللغوية المروية قبل أن تلاحظ بعين الاعتبار فى مجال الدرس اللغوى لأن «النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، إرادة اللبس والتعنيث» (١٢٤) . وقد أيدت تجارب ابن فارس ، من بعد ، ملاحظة الخليل الذكية ، إذ اكتشف أن بعض شيوخ بغداد يخلطون فى دراسة اللغة والتععيد لها ، ويلجأون لتأييد ما يقررون من اتجاهات وآراء إلى وسائل مدخولة ، ومن ثم نصح أن يقصد «آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة ، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا ، والله جل ثناؤه نستهدى التوفيق ، وإليه ترغب فى إرشادنا لسبل الصدق» (١٢٥) .

وهكذا أسلمت هذه الملاحظات إلى ضرورة اشتراط «أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً ، كما يشترط فى نقل الحديث : لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط فى نقلها ما اشترط فى نقله » (١٢٦) .

وقد أدى اشتراط عدالة الناقل إلى تحليل الرواة بعد تحليل القبائل (١٢٧) . ولعل قيمة كتاب أبى الطيب اللغوى الحقيقية إنما تترد إلى محاولة تقويم النحاة واللغويين (١٢٨) ، وكما نتج عن تحليل القبائل من رفض النصوص المنسوبة إلى

(١٢٤) الصحابى ٣٠ ، المزهر ١ / ١٣٧ - ١٣٨ .

(١٢٥) الصحابى ٣٠ .

(١٢٦) لمع الأدلة ٨٥ ، انظر أيضاً : داعى الفلاح - مخطوط - ١٠١ ب .

(١٢٧) انظر : المزهر ١ / ١٢٠ .

(١٢٨) انظر مثلاً صفحات ١١ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٦٦ .

بعضها ، كذلك أثمر تحليل الرواة رفض بعض النصوص التي جملوها وبعض الظواهر التي تحدثوا عنها ، لأن راويها انصف بغير العدالة ، أو لم يعرف بها ، ومن ثم رفض النحاة النصوص التي يروونها فاسق ، «لأن الفاسق ارتكب محذور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه » (١٢٩).

على أنه لا يفوتنا أن نسجل أن النحاة واللغويين لم يهتموا كثيراً - حتى في المراحل التالية - من الناحية العلمية بتحليل الرواة تحليلاً دقيقاً أخلاقياً وموضوعياً ، ويعلل لذلك الفراء بأن «الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث - لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع - وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف . . . ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة ، فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك ، مع ضعف الداعية فيه » (١٣٠).

وإذا كانت العدالة شرطاً جوهرياً في الرواة ، بحيث لا يتبل نقل الفاسق ، فما الموقف الذي اتخذته العلماء من نقل ذوى الأهواء ؟

لقد استطاع العلماء أن يفرقوا - بأصالة تلت النظر وتدعير إلى الإعجاب - بين الاختلاف المذهبي أو الطائفي وما ينتج عنهما من رفض لجوانب محددة في المبادئ والأفكار ، وبين الصفات الأخلاقية التي تعد - قبل كل شيء - سمات مثلى للسلوك الإنسانى ، يلتقى فيها الناس مهما اختلفت عقائدهم ، ويتعارفون عليها وإن تناقضت أفكارهم . فإن بين المسلم وغيره أرضاً مشتركة هي الإنسانية التي تفرض عليهما التزاماً بصفات مشتركة أيضاً . كما أن بين السنّى وسواه صلة وثيقة هي الإسلام الذى يدينان به ويلتقيان على مثله . ومن أبرز هذه الصفات والمثل الصدق . وإذن فإن الاختلاف فى المذهب ليس سبباً لرفض نقل ذوى الأهواء ، على الرغم مما قد يبدو من أن شرط العدالة يتطلبه .

(١٢٩) لمع الأدلة ٨٥ .

(١٣٠) الاقتراح ط ١ - ٣٢ .

ولعل هذا الموقف يكشف أيضاً عن جانب أصيل في الفكر الإسلامي، وهي موضوعية الأحكام دون التأثير بآراء مسبقة، ومن ثم رأينا شيخاً فاضلاً كالعز ابن عبد السلام يقرر في بعض فتاواه أنه قد «اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار، لبعد التدليس فيها». كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك» (١٣١).

وهكذا استقر في البحث النحوي - حتى المراحل التالية - أن نقل ذوى الأهواء «مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب، كالخطائية من الرافضة، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه، ولهذا قال بعض أكابر العلماء، إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر» (١٣٢).

٣- الأساس الثالث - ويتصل بالأساس السابق وينبنى عليه - هو اتصال السند، ومن ثم وقف جمهور العلماء من المرسل والمجهول موقفاً متردداً بين الرفض والقبول.

والمرسل هو الذى انقطع سنده، والمجهول هو الذى لم يعرف ناقله (١٣٣).

ومثال المرسل أن يروى ابن دريد - وهو مولود سنة ٢١٩ هجرية، عن أبى زيد - وقد توفى سنة ٢١٥ هـ. أو عن الأصمعي: عبد الملك بن قريب وقد توفى سنة ٢١٣ أو سنة ٢١٧ هـ على خلاف (١٣٤).

(١٣١) المزهر ١ / ١٤٠.

(١٣٢) لمع الأدلة ٨٦ - ٨٧.

(١٣٣) انظر: الاقتراح ط ١ - ٣٣ - ٣٤، لمع الأدلة ٩٠، داعى الفلاح ١٠٢ أ.

(١٣٤) انظر: نزهة الألبا ١٧٢، مراتب النحويين ٤٨ - ٤٩، المزهر ١ / ١٢٥ - ١٢٩، بغية الوعاة ٣١٣ - ٣١٤، إنباء الرواة ٣٠٢ / ٢. ونقل القفطي عن الفهرست أنه توفى سنة ٢١٠، وذكره ابن مکتوم في تلخيصه ١١٨، وابن تغرى برده في تجويزه ١٩٠ / ٢، والذي ذكره ابن النديم في الفهرست ٨٢ أنه توفى ٢١٣ أو ٢١٧.

ومثال المجتهول أن يروى واحد من العلماء عن مجتهول عن آخر معروف :
نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري : محمد بن التاسم المولود سنة إحدى وسبعين
ومائتين : حدثني رجل عن ابن الأعرابي ، وابن الأعرابي : محمد بن زياد توفي
سنة إحدى وثلاثين ومائتين . وقد أكثر القالي من هذا النوع بقوله : حدثنا بعض
أصحابنا .

والمرسل غير مقبول عند جمهور العلماء . ونقل السيوطي سبب رفضه بأن
«العدالة شرط في قبول النقل ، وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة ، فإن
مَنْ لم يذكر لا يعرف عدالته» (١٣٥) .

وذهب بعض العلماء إلى قبول المرسل ؛ «لأن الإرسال صدر ممن لو أُسند
لَقَبِلَ ولم يُتَّهَم في إسناده ، فكذلك في إرساله ؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى
إرساله لتطرقت إلى إسناده ، وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله» (١٣٦) .

وقد أجاب ابن الأنباري - في المرحلة التالية - على هذه الشبهة بقوله :
«هذا اعتبار فاسد ؛ لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل ، وأمكن الوقوف على
حقيقته حاله ، بخلاف المرسل . . . فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول
المرسل» (١٣٧) .

والراوى المجتهول ترفض مروياته أيضاً عند جمهور العلماء ، «لأن الجهل
بالناقل يوجب الجهل بالعدالة ، وذهب بعضهم إلى قبوله ، وهو القائل بقبول
المرسل» (١٣٨) . وقد احتج المجيزون بأنه «نقلٌ صدر ممن لا يتهم في نقله ،
لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجتهول لتطرقت إلى نقله عن
المعروف» (١٣٩) . وقد رد ابن الأنباري كذلك هذا الاحتجاج بقوله : «هذا ليس

(١٣٥) المزهر ١/ ١٢٥ ، الاقتراح ط ١ - ٢٣ - ٣٤ .

(١٣٦) المصدران السابقان .

(١٣٧) لمع الأدلة ٩١ - ٩٢ .

(١٣٨) المزهر ١/ ١٤١ ، الاقتراح ط ١ - ٢٤ .

(١٣٩) المصدران السابقان .

يصحیح . . . لأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل ، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله . بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل ، فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول» (١٤٠) .



ثالثاً - نقد المادة اللغوية :

تنبيه النحاة إلى أن تحديد مصادر المادة اللغوية ثم نقد هذه المصادر لا يسلم بالضرورة إلى صحة المادة اللغوية كلها ، ومن ثم وضعوا أسساً محددة لنقد المادة نفسها . وتنقسم هذه الأسس - فى مجموعها - إلى قسمين : أحدهما ينقد المادة نقداً خارجياً ، والآخر ينقدها نقداً داخلياً . وفى النقد الخارجى للمادة اللغوية نلاحظ اهتماماً عميقاً بأساليب نقل هذه المادة، ولذلك انصرفت معظم جهود العلماء - فى هذه المرحلة وفى المراحل التالية - إلى دراسة هذه الأساليب وتقويمها . وأما فى النقد الداخلى فإن جهود النحويين قد انصبّت - بصورة مباشرة - على تجربة الدقة ، عن طريق مقابلة المرويات ومقارنة النصوص .

النقد الخارجى للنصوص :

ويصطلح عليه فى البحث النحوى بالترجيح فى السند أو الإسناد ، وهو اصطلاح مشترك بين النحو والحديث وأصول الفقه ، وهو فى الواقع منقول عما وضعه المحدثون من قواعد لنقد سند الأحاديث ، والأصوليون من طرائق لترجيح الأدلة ونوع العلم الذى يفيد كل منها .

وقد قسم النحاة المادة اللغوية - بحسب وسائل نقلها من رواية أو سماع - إلى قسمين : متواتر وآحاد . وجعلوا كل قسم من هذين القسمين بفضى إلى علم خاص ، له وزنه فى تحليل النصوص عند تعارضها .

فالتواتر «أن يبلغ عدد النَّقْلَةِ حدّاً لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كَنَقْلَةِ لغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب . فإنهم انتبهوا إلى

حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب»^(١٤١) وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم^(١٤٢).

والآحاد ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به^(١٤٣).



وقد اختلف العلماء في العلم الذي يفيد كل من المتواتر والآحاد:

فذهب كثير من العلماء إلى أن المتواتر يفيد العلم الضروري «واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معنوي ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، وهذا موجود في خبر التواتر فكان ضرورياً»^(١٤٤).

وذهب آخرون إلى أنه لا يفيد إلا العلم النظري «واستدلوا على ذلك بأن بينه وبين النظر ارتباطاً ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ، فلما اتفقوا علم أنه صدق»^(١٤٥).

وذهبت جماعة قليلة إلى أنه لا يفضي إلى علم ألبتة ، وقد فصل الإمام فخر الدين الرازي أدلة هذا الفريق في كتابه المحصول ، كما نقله السيوطي في كتابيه : المزهر والاقتراح ، وتلخص في ثلاثة إشكالات^(١٤٦).

الأول : أننا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظ تداولاً ودوراناً على السنة المسلمين ، اختلافاً شديداً ، لا يمكن قطع فيه بما هو

(١٤١) لمع الأدلة ٨٤ .

(١٤٢) المزهر ١/ ١١٣ . لمع الأدلة ٨٣ .

(١٤٣) المزهر ١/ ١١٤ ولمع الأدلة ٨٤ .

(١٤٤) المزهر ١/ ١١٤ ، لمع الأدلة ٨٣ .

(١٤٥) المزهر ١/ ١١٤ - ١١٥ ، لمع الأدلة ٨٣ - ٨٤ .

(١٤٦) المزهر ١/ ١١٥ - ١١٧ ، الاقتراح ط ١ - ٢٩ - ٣١ نقلاً عن المحصول في شرح الفصول

- مخطوط .

الحق ، كلفظة (الله) : فإن بعضهم زعم أنها عبرية ، وقال قوم سريانية . والدبر جعلوها عبرية ^(١٤٧) اختلفوا : هل هي مشتقة أو لا ؟ والثالثون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً ، ومن تأمل أدلتهم فى ذلك علم أنها متعارضة ، وأن شيئاً منها لا ينفى الظن الغالب ، فضلاً عن اليقين . وكذلك اختلفوا فى لفظ الإيمان والكفر ، والصلاة والزكاة ، فإذا كان هذا الحال فى الألفاظ التى هى أشبه الألفاظ ، والحاجة إليها ماسة جداً ، فما ظنك بسائر الألفاظ ؟ وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر فى اللغة والنحو متعذر .

الثانى : أن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة ، فهب أنا علمنا حصول شرط التواتر فى حفاظ اللغة والنحو والتصرف فى زماننا ، فكيف نعلم حصوله فى سائر الأزمنة ؟ وإذا جهلنا شرط التواتر جهلنا التواتر ضرورة ، لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط .

الثالث : أنه قد اشتهر ، بل بلغ مبلغ التواتر ، أن هذه اللغات إنما أخذت من جمع مخصوص ، كالخليل والأصمعى وأبى عمرو وأقرانهم ، ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حد التواتر ، وإذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم .

وهناك ردود مختلفة على كل إشكال من هذه الإشكالات ، ذكرها كثير من العلماء ، كالنخعي الرازى فى كتابه المحصول ^(١٤٨) ، والقرافى : أحمد بن إدريس فى كتابه : شرح المحصول ، والأصبهاني فى شرحه عليه أيضاً ، وبهاء الدين بن النحاس فى التعليقة ^(١٤٩) ، ومعظم هؤلاء العلماء قد تخصصوا فى الفقه وأصوله .

(١٤٧) لفظ المزهر (عربية) وصحاحها من الاقتراح وشرحه لابن علان انظر : المزهر ١/ ١١٥ .
الاقتراح ط ١ - ٢٩ ، داعى الفلاح لسجلات الاقتراح ١٩١ .

(١٤٨) توجد من « المحصول فى علم الأصول » لنخعي الدين الرازى قطعة من الجزء الأول بها نقص فى أولها ومكتوبة فى القرن الرابع عشر فى دار الكتب المصرية ضمن مجموعة رقم (٢٤٤٤٠ب) من ورقة ١١ - ١٦ .

(١٤٩) هذا الكتاب شرح لديوان امرئ القيس ، ويوجد له ميكروفيلم محفوظ بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن النقد الخارجى للنصوص يمتد عن القواعد التى انتهى إليها علم الحديث فى ترجيح السند وعلم الأصول فى موازنة الأدلة .
ونرجو أن نتناول ذلك بشيء من التفصيل فى بحث مقبل إن شاء الله .



وكما وقع الاختلاف بين العلماء فى العلم الذى يفيد المستواتر ، نشب بينهم الاختلاف فى العلم الذى يفيد الآحاد :
فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن .
وزعم بعضهم أنه يفيد العلم .

وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة ، كخبر التواتر ، لوجود القرائن «إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافياً حاسراً باكباً خلف جنازة يقول : فقدت حميماً ، علمنا صدقه ضرورة» (١٥٠) .

وزعم آخرون أنه لا يفضى إلى علم ألبتة ، مستدلين على ذلك بأن الرواة له مجروحون ليسوا سالمين من القدح (١٥١) .

وهكذا يتضح أن من أساليب الترجيح بين النصوص أن يكون النقلة فى أحد النصين أكثر من الآخر ، أو يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر . ومثال ذلك أن يستدل الكوفى على النصب «بكما» إذا كانت فى معنى «كيما» بقول عدى بن زيد العبادى :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه
عن ظهر غيب إذا ما سائل سألأ
فيرده البصرى بقوله : الرواة متنقون على أن الرواية (كما يوماً تحدثه)
بالرفع . ولم يروه بالنصب إلا المفضل بن سلمة الضبى ، فإنه كان يرويه

(١٥٠) لمع الأدلة ٨٤ ، المزمهر ١/ ١١٤ .

(١٥١) المزمهر ١/ ١١٧ ، الاقتراح ط ١ - ٣١ .

بالنصب ، وإجماع نحوي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أعلم منه وأضبط (١٥٢).

ومن ثم فإن من الضروري بالنسبة للعلماء تبيان أسانيدهم ، وقد فصل ما عليهم من بعد ابن الأنباري ، حين أوجب (١٥٣).

أولاً : مطالبة كل من يعتمد نصاً لغوياً من اللغويين والنحاة بإثبات الإسناد.

ثانياً : مطالبة كل من يعتمد منهم نصاً لغوياً بالتثبت من حملة النص.



التقديرات الداخلية للنصوص :

أدرك العلماء أن تحديد مصادر المادة اللغوية ، ثم نقدها ، ثم نقد النصوص نقداً خارجياً ، تفيد جميعاً كخطوات ضرورية في التعرف على أصالة النصوص ، ولكن الوقوف عندها فحسب لا يسلم إلى المعرفة الدقيقة بهذه الأصالة ، وتسم النتائج التي تتوصل إليها هذه الخطوات بعدم الجزم نتيجة لعدم كفاية أساليب النقد والتمييز العلمية الموصلة إليها ، ومن ثم لم يكن بد عندهم من أن تتبع تلك الخطوات السابقة بخطوة أخيرة تكون متممة لها في أساليب التمحيص العلمية ، ومكملة لقواعد النقد والتحقيق ، ومحصلة للعلم الدقيق الناطع بقيمة النصوص في مجال البحث اللغوي . ولم تكن هذه الخطوة غير دراسة النصوص اللغوية ذاتها ، وتحليل المادة العلمية المستخلصة منها والمعبرة عنها تحليلًا دقيقًا يهدف إلى التثبت من دقة تصويرها لخصائص بيئتها وعصرها ، ولم يلبأ العلماء إلى التحليل الداخلي للنصوص اللغوية لظلت الخطوات التي انتهوا فيها في نقدها وتمييزها والتحقق من أصالتها تنقص خطوة مهمة ، وحاسمة ، وهي مدى تمثيل هذه النصوص للمرحلة الزمنية التي تنسب إليها ، ويستشهد بها في مجالي التعييد والاحتجاج - عليها .

(١٥٢) انظر : الإعراب في جداول الإعراب ٦٥ - ٦٦ ، الانصاف في حل مسائل الخلاف ٣٤٤ .

(١٥٣) الإعراب في جداول الإعراب ٤٦ - ٤٧ .

وقد قدم التراث النحوى فى ميدان النقد الداخلى للنصوص اللغوية
المقاييس الآتية :

أولاً - مدى شيوع الظواهر الصوتية التى تحملها النصوص ، فإن حَمَلَ
النص ظواهر صوتية غير شائعة ، بل محصورة فى نطاق لهجة من اللهجات ، ثم
حمل النص أيضاً بعض الظواهر التركيبية الغريبة ، وغير المطردة ، فإن النحاة
يتوقفون عن الأخذ بهذه الخصائص التركيبية التى يمثلها النص .

ويصور ابن جنى هذا الموقف الثابت فى الفكر النحوى من قبله فيقول فى
(باب اختلاف اللغات وكلها حجة) : «هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال
والقياس متدانييتين متراسلتين أو كالمتراسلتين . فأما أن نقل إحداهما جداً وتكثر
الأخرى جداً ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ؟ ألا تراك لا تقول :
مررت بك ، ولا المال لك ، قياساً على قول قضاة : المال له ، ومررت به .
ولا تقول : أكرمتكش ، ولا أكرمتكس ، قياساً على لغة من قال : مررت بكش
وعجبت منكش» (١٥٤).

ثانياً - مدى شيوع الظواهر التركيبية التى تحملها النصوص . ودراسة هذا
القياس تشير قدراً كبيراً من الإعجاب بالذكاء الذى اتسم به بعض النحاة والفقهاء
التي ميّزت جوانب من نتائج بحوثهم . فقد ذهب ابن أبى إسحاق إلى ضرورة
إهمال ملاحظة الظواهر النادرة ، ومن ثم عدم اعتبار النصوص التى تحملها ،
والاكتفاء بأن تكون الظواهر المطردة هى محور البحث النحوى (١٥٥) . ولكن ما
لبث النحاة - بعد ابن أبى إسحاق - أن أدركوا أن إهمال النصوص التى تحمل
ظواهر نادرة خطأ منهجى ، وأنه لا بد من دراسة الظواهر النادرة أيضاً : بحكم
كونها - مع ندرتها - لها خصائصها التى امتدت - عن طريق التطور اللغوى -
عن اللغة ، أو امتدت اللغة عنها ، ومن ثم تفيد دراستها فى توضيح بعض ما
يحيط بالظواهر العامة المطردة من خلاف فى تفسيرها .

(١٥٤) الخصائص ١٠/٢ .

(١٥٥) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط الجعارف) ١٥ وما بعدها .

وهذا الاختلاف بين ابن أبي إسحاق والأجيال التي تلت من العلماء ضروري؛ لأنه يمتد عن الظروف الموضوعية التي حكمت البحث النحوي، وحددت أبعاده؛ فعلى عهد ابن أبي إسحاق كان البحث في النحو لا يزال في مرحلته الباكرة، وهذه المرحلة تتطلب قدرًا كبيرًا من التنظيم العملي، وهذا التنظيم يستبعد - بالضرورة - بعض موضوعات المادة العلمية، لا لأنها أقل أهمية من سواها، وإنما لأن البحث فيها لا يستحق - في تلك المرحلة - عناء ما يبذل فيها من جهد، ثم تغيرت الظروف، واستقر - إلى مدى - نتائج العلم، ووضحت معالم البحث فيه. ومن ثم أمكن الرجوع إلى تلك الموضوعات التي استبعدت من قبل.

ولكن على الرغم من هذا الاختلاف في دراسة الظواهر النادرة، فإن النحاة - في هذه المرحلة - يكادون يتفقون على موقف محدد من النصوص التي تحمل ظواهر تركيبية نادرة تعارض مع ظواهر أخرى مطردة، وهو ترجيح النصوص التي تحمل الظواهر المطردة بعد توثيقها.

وقد تطور هذا المقياس - في المرحلة التالية - إلى «مدى التوافق بين النص والقياس»^(١٥٦) - مع ملاحظة التغير الجذري في مفهوم القياس - فلو كانت إحدى الروايتين موافقة للقياس والأخرى مخالفة له كانت الرواية الموافقة للقياس أرجح^(١٥٧). وهو تطور طبيعي ولكنه غير سليم، أما أنه طبيعي فلأن محور هذا المقياس هو قياس ما في النص من ظواهر تركيبية إلى الظواهر التركيبية الشائعة والمطرودة، أي مقارنة النص بما يسلم إليه الاستقراء للظواهر اللغوية من نتائج، وهو مفهوم القياس في هذه المرحلة، ثم حين تطور مضمون القياس.

(١٥٦) انظر: الإغراب في جدل الإغراب ٦٧.

(١٥٧) المصدر السابق، وانظر أيضًا: الاقتراح ط ٢ - ٨٧، داعي الفلاح ١٥٨ أ-ب.

أصبح من الطبيعي أن تقاس إليه النصوص . ولكن هذا التطور في المقياس غير سليم ، شأنه في ذلك شأن التطور الذي أصاب القياس بأسره ، لأن نتائج القياس - بمفهومه الجديد المتطور - تمتد عن التصور المنطقي للغة ، ومحاولة طرد قواعدها ، ومن ثم فإنها ترفض الأخذ بنصوص ثابتة ، وظواهر مطردة لمجرد مخالفتها لما يسلم إليه المنطق القياسي من أحكام .



الفصل الثاني

المفهوم الشكلي للقياس

الفصل الثانى

المفهوم الشكلى للقياس

فى المرحلة التالية أخذ القياس مفهومًا مغايرًا للمفهوم السابق ، ولم يعد مجرد الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها ، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغوية واستقراء مادتها . وإنما صار القياس يدل على العملية التى يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض . فأخذ طابعًا شكليًا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقى ، وكأنه امتد منه وتفرع عنه .

وهكذا أصبح العلماء يعرفون القياس بأنه «فى وضع اللسان ، بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدرته ، ومنه المقياس : أى المتدار ، وقيس رمح : أى قدر رمح .

وهو فى عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع .

وهذه الحدود كلها متقاربة ، ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تتركب قياساً فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول : اسم ، أسند الفعل إليه ، مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل . فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هى الإسناد ، والحكم هو الرفع»^(١) .

فى هذا النص يحاول ابن الأنبارى تقديم تعريف دقيق للقياس ، يحدد مضمونه على هذه الصورة المنطقية بعد أن يفرغه من مفهومه الذى استقر له فى

(١) لمع الأدلة ٩٣ ، وانظر شرح ابن علان لهذا التعريف فى داعى الفلاح لمخبات الاقتراح -

مخطوط - ١١٠ - ١١١ ب .

المرحلة الأولى ، ويحاول ابن الأنباري - ممثلاً للاتجاهات الغالبة بين علماء هذه المرحلة جميعاً - أن يستغل في تعريفه المدلول اللغوي ، وأن يجعل هذه العملية الشكلية التي تتم في القياس امتداداً طبيعياً وذاتياً للمدلول اللغوي ، وهي محاولة ساذجة ، لأنها تغفل التأثير العميق للمنطق والأصول معاً .

على أننا نجد من المحتم أن نسجل على هذا التعريف أموراً ثلاثة :

الأول : هو ما أشرنا إليه من محاولة الربط بين المدلولين : اللغوي والاصطلاحي للفظ القياس ، فالقياس اللغوي مصدر قايِس : بمعنى قدر ، والمقايِسة اللغوية تعنى تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما : المقدر والمقدر عليه ، ولكن المدلول اللغوي يتفج عند هذا الحد ، دون أن يشير إلى وجود شروط محددة يتم فيها وبها هذا التقدير . ولذلك فإن المدلول اللغوي للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء ، دون شروط تحكم هذا الإلحاق ل تتم بها صورته .

والثاني : أن المفهوم الاصطلاحي - في تصور علماء هذه المرحلة لم يغير كثيراً من المدلول اللغوي ، إذ اعتمدت ثم امتد عنه ، فبرز - بدوره - عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ، ولكن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً تم به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية ، وهو ضرورة وجود (جامع) يجمع بين الركنين الأساسيين : المقيس والمقيس عليه ، ويتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس ، أي حكم الأصل إلى ما يلحق به من فروع .

ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدد - بصورة قاطعة - علاقة موضوعية بين ركني القياس : المقيس عليه ، والمقيس ؛ إذ الأصالة والشرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، وعدم ربطها بمقاييس تحدد أنماطها وتسجل أبعادها مكن الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، معتبراً ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلاً ، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعاً لذلك الأصل . وقد

أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها ، ومن ثم انفتح الباب - عن سعة - للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها .

والثالث : أن هذه المحاولة - كما تحددها النقطتان السابقتان - تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ، إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائياً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي ، وكأن هؤلاء العلماء يقولون : إن القياس بهذا المعنى ليس أمراً جديداً على الباحث النحوي ، إذ هو حقيقة معروفة تكشف عنها دلالات الألفاظ .

وهذه المحاولة - بما تسعى إليه من إضفاء صفة الأصالة ، وبما فعلته من الربط بين المدلولين : اللغوي والاصطلاحي - قد وقعت في خطأين بارزين :

أولهما : أن تَلْمَسَ الصلة بين هذين المعنيين قد أبعد النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية ؛ إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه في البحث النحوي ، ذلك الذي استوحاه العلماء من الدلالة اللغوية ، لعرف به من قديم ، ولترك آثاره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معاً ، وذلك غير صحيح ، فقد رأينا النحاة في المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى ، ووجدنا البحث النحوي يبرأ ، أو يكاد ، من هذا المفهوم الشكلي ، الذي لا يعني بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقيق شروط المنطق الأرسطي وقضاياها .

والثاني : أن اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي ومنطلقاً له قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي ، فتجاوزوها دون بحث موضوعي لها ، ومن ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس ، وتثويم آثارها فيما أصابه من تطور . بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي . ومن ثم ظلت أسباب هذا التطور ، ومصادره ، بعض النقاط الغامضة في البحث النحوي ، ولا تكاد نجد مشاركة جادة في الكشف عن هذه الأسباب والمصادر فيما بين أيدينا من تراث النحاة .

وعلى الرغم من هذين الخطأين ، فإن هذه المحاولة - بسعيها إلى إضفاء صفة الأصالة على هذا المضمون الجديد للقياس - تكشف عن وجود تيار مضاد له؛ إذ من المؤكد أنه لو لم يكن هذا التيار موجوداً لما احتاج العلماء الداعون إلى هذا المدلول والأخذون به إلى الاحتجاج لعملهم ، والاستدلال لمنهجهم ، ثم إلى التعسف في لصقه بالقديم وإضافته إليه . وهذا ما يؤكد - عن غير قصد - ابن الأنباري في كتابه : لمع الأدلة في أصول النحو ، في فصله الذي عقده لحل الشبه الواردة على القياس ، إذ ذكر عليه اعتراضات ثلاثة ، وجهها إليه بعض منكرى القياس من النحاة الذين لم يصرح بأسمائهم (٢) :

أحدها : أنه لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه . فإنه ليس حملُ الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب ، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

والوجه الثاني من الاعتراضات : أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة . فإن ما لم يسم فاعله - وإن أشبه الفاعل من وجه - فقد خالفه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس ، فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

والوجه الثالث من الاعتراضات : أنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام ؛ لأن الفرع قد يأخذ شبيهاً من أصلين مختلفين ، إذا حمل علي كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم ، وذلك لا يجوز . فإن

(٢) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٠ - ١٠١ .

(أَنْ) الخفيفة المصدرية تشبه (أَنَّ) المشددة من وجه، وتشبه (مَا) المصدرية مِن وجه، و(أَنَّ) المشددة معاملة و (مَا) المصدرية غير معاملة ، فلو حملنا (أَنَّ) المشددة فى العمل . وعلى (مَا) المصدرية فى ترك العمل ، لآدى ذلك إلى أن يكون الحرف الراحده معاملة وغير معمل فى حال واحدة ، وذلك محال .

هذا النقد المرجء ضد القياس منهجاً للبحث اللغوى على وجه العموم ، والنحوى بصورة خاصة ، والذي يشكك فى كل ما يصدر عنه من نتائج ، ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التغير الجذرى فى مضمون القياس يهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟؟ إن من المحقق عندنا أن هذا التغير فى مضمون القياس لم يتم فى سهولة ويسر ، بل من المؤكد أنه قد حدث صراع عظيم بين أنصار الاستقرار وأنصار هذا القياس الشكلى ، وليس تصورنا لهذا الصراع قائماً على غير أساس موضوعى ، فنحن نلاحظ بالاعتبار حقائق ثلاثاً ، تشير إلى حتمية هذا الصراع .

أولى هذه الحقائق تركز على ما بصحب كل تغير كينى من صراع بين أطراف هذا التغير ، وهذه حقيقة مطردة فى الطبيعة والمجتمع والفكر جميعاً . والتغيرات الكيفية تختلف فى هذا عن التغيرات الكمية ، فإن أية إضافة كمية قد لا تغير من حقيقة العلاقات المحددة وإن زادت من حدتها . على حين إن التغير الكينى وإن ارتكز فى طبيعته - غالباً - على تزايد الإضافات الكمية فإنه بشكل انشجاراً فى القوى والعلاقات الناتجة عنها .

والتغير الذى أصاب مدلول القياس فى هذه المرحلة تغير كينى ؛ إذ هو تغير جذرى ، لا اتصال له بالمرحلة السابقة إلا فى الاعتبار الزمنى . ولا يمكن أن يحدث هذا التغير الجذرى دون صراع بين القوى التى تساند كل طرف من أطرافه .

والحقيقة الثانية لا تقوم على أساس التصور العلمى للحقائق التاريخية وتحليلها فحسب ، وإنما تستند إلى بعض ما ذكرته النصوص المروية نفسها ،

وحسبنا أن نشير إلى النص السابق الذي نقلناه عن ابن الأنباري ، والذي يؤكد بصورة لا تقبل الشك وجود طائفة من المنكرين للقياس في مرحلة من المراحل التاريخية التي لم يحددها .

وقد يقال : إن نص ابن الأنباري ليس قاطعاً ، بل إنه ليس مرجحاً لأنه قد صدره بقوله : «اعلم أن لمنكر القياس أن يقول»^(٣) . وليس في هذا ما يدل على وجود هذا المنكر ؛ إذ يحتمل أن يكون من قبيل الفرض العقلي ؟ وهذا الاعتراض - على أهميته - يغفل بقية النص ، ومن المسلم به علمياً أننا إذا أردنا تفسير نص من النصوص وجب علينا أن نلاحظ ما ينطق به النص كله ، لأنه قد يفسر بعضه بعضاً . وفي كلام ابن الأنباري - عقب ذلك - ما يؤكد وجود هؤلاء المنكرين للقياس ، واعتراضهم عليه ، وحسبنا أيضاً أن نشير إلى ما في نصه الذي ذكرناه من قبل ، فهو يصدر الوجه الثالث من الاعتراضات الموجهة إلى القياس بقوله : «إنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام»^(٤) . ألا ينقطع ذلك بأن من النحاة من قال هذا الكلام ؟!

وثالث هذه الحقائق هو ما استتجناء من قبل من محاولة هؤلاء العلماء - الآخذين بالقياس الشكلي - ربط المضمون الجديد بالمداول اللغوي للفظ (القياس) . وكأنهم يستدلون على سلامة خصائص منهجهم الجديد بأنه ممتد عن التراث الموروث ، إذ تتضمنه اللغة ، وتكشف عنه بعض الناطقيا . ولا سبيل إلى تصور الدوافع التي حملتهم على استكراء المعاني وإغفال الحقائق الموضوعية - على هذا النحو - إلا إذا كانت القوى المضادة لهذا التغير قد اتهمته بعدم الأصالة ، ووصفت الآخذين به بالجهل بالتراث .

وهذه الحقيقة السابقة قد تلقى الضوء على طبيعة القوى التي اعترضت على هذا التغير ، ووقفت في إصرار عنيد ضده ، وهي القوى المحافظة ، التي ورثت

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٠ .

(٤) لمع الأدلة في أصول النحو ١٠١ .

النحو مادة ومنتجاً معاً ، والتي اعتقدت أن ما يضاف إليه من جديد يجب أن يظل في إطار من الأساليب الموروثة والحقائق المعروفة . وقد زادها تمسكاً بما ورثت - دون شك - أن وجدت بعض من اتصلوا بالثقافات المترجمة يحاولون أن يغيروا من المنهج الذي طال الأخذ به حتى استقر ، ويريدون تطبيق منهج جديد يعتمد على الإفادة الكلية من المنطق الأرسطي الشكلي : في تصور اللغة ، وتحديد منهج دراستها .

ومن ثم لم يكن بدّ من أن يستند هؤلاء المحافظون - في هجومهم على هذا المنهج الجديد - إلى دعامين : الأولى اتبامه بعدم الأصالة ، والثانية كشف ما به من تناقض . وقد قابلهم أصحاب المنهج الجديد بما تفرضه المعارك الفكرية عادة من محاولة لإثبات الأصالة حتى لو دعت إلى التمحك ، ومحاولة لإثبات السلامة بكشف ما في المنهج الموروث من أخطاء .

وليس بين أيدينا من الحقائق التاريخية المباشرة ما يحدد الفترة التي نشب فيها هذا الصراع ، وشهدت عملية التحول في منهج النحو من الاستقراء الخاطئ إلى القياس الأكثر إمعاناً في الخطأ^(٥) . على أن الظروف الموضوعية تحمل على الاعتقاد بأن هذا الاختلاف حول القياس بمفهوميه : القديم والجديد ، أو حول الاستقراء والقياس ، إنما كان في القرن الثالث الهجري وفي النصف الأخير منه بصفة خاصة ، وامتد حتى أوائل القرن الرابع ، أو أوائل عشرينياته على وجه التحديد^(٦) . ومن ثم يمكن أن نعد هذه المرحلة مرحلة التحول ، على أن نلاحظ أنه قد ظل للقديم الغلبة في بدايتها ، بحكم استقراره الطويل أولاً ، ثم بما أحاط بالجديد من غموض ثانياً . وأن الجديد ما لبث حتى انتزع النصر في أواخرها ؛ بعد أن استطاع علماؤه أن يمزقوا رداء القداسة عن القديم ، فكشفوا ما به من عيوب وأخطاء . وبعد أن تحول بعض أعلامه - في اعتبار الدارسين - إلى جزء من التراث ، فاكثبوا بعض ما له من قداسة .

(٥) انظر : تقويم المناهج النحوية . وأيضاً : مناهج البحث عند النحاة العرب .

(٦) انظر : الباب التالي «بين التقعيد والتعليل» .

وهكذا انتهت مرحلة الانتقال التي شهدت هذا الصراع الحاد بين اتجاهين ومنهجين باستقرار المنهج الجديد في البحث النحوى ، وهو المنهج القياسى ، الذى لا يتصل بالتقديم إلا بلفظ القياس وحده ، وأما ما سوى اللفظ الفارغ من كل مدلول فجديد .

ما معالم هذا المنهج ؟

إن قسّمات هذا المنهج تتضح - بصورة تكاد تجسدها : كشتاً لمعالمها وتحديداً لأبعادها - من دراسة أركان القياس الأربعة : المقيس ، والمقيس عليه ، والجامع ، والحكم . (وهى ما سنحاوله بإيجاز فى الصفحات التالية) .



المقيس :

المقيس عند النحاة أنواع شتى ، ولكنها على تنوعها تندرج جميعاً تحت قسمين رئيسيين ، لأنها إما نصوص تحمل على نصوص ، أو أحكام تحمل على أحكام . ومن ثم يمكن أن نقسم القياس - بحسب نوع المقيس - إلى قياس النصوص ، وقياس الظواهر .

قياس النصوص :

قياس النصوص - فى جملته - ضرورة نحتّمها ظروف التطور الاجتماعى التى تتطلب مرونة فى استخدام المادة اللغوية لملاحظة هذا التطور والتعبير عنه ، ومن صور هذه المرونة إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة . ثم تنوع أشكال الاشتقاق والأبنية مما لم تنوع مشتقاته ولم تعدد مبادئه . ولذلك فإن من الممكن أن نلاحظ وجود بذور هذا النوع من الاشتقاق فى المرحلة السابقة ، مرحلة الاستقراء ، وقد يظن أن وجود هذه البذور ينقض ما سبق أن قررناه من أحكام خاصة بما أصاب مدلول القياس من تطور ، ولكن ذلك غير صحيح لأسباب كثيرة ، أهمها - أولاً - أن هذا النوع من القياس يعد - فى جوهره - الأسلوب الطبيعى الذى تلجأ إليه اللغة لزيادة حصيلتها تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة والنامية ، ومن ثم فإن الأخذ بهذا الأسلوب لا يتضمن - بالضرورة - الأخذ بالقياس منهجاً فى البحث اللغوى بأسره ، وإنما هو مجرد وسيلة مباشرة لزيادة الثروة اللغوية وتنميتها ، ثم إن الإخذ بهذا النوع - ثانياً - لا يعنى الخروج على منهج الاستقراء ، ولا يتضمن رفضاً لما توصل إليه من نتائج ، بل على العكس من ذلك ، ليس فيه خروج على قواعد هذا المنهج ، إذ يدعو إلى الإفادة من نتائجه بالبناء عليها .

أولهما : الصيغ والمفردات غير المنقولة . فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة ، وتعامل معاملة ما تلحق به ، وبذلك تصبح جزءاً من النشاط اللغوي ، وقد فطن النحاة من قديم إلى ضرورة اتباع هذا الأسلوب لتنمية الحصيلة اللغوية ، حتي تستطيع الوفاء باحتياجات المجتمع المتغيرة ، وكفاية أنماط النشاط المتزايد ، المتنوعة ، لأبنائه . فالخليل وسيبويه يريان أن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»^(٧) ، وأبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب^(٨) ، والمازني يقول تعقيباً على موقف الخليل وسيبويه «وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك إذا سمعت : قام زيد ، أجزت أنت : ظُرف خالد وحمق بشر ، وكان ما قسمه عربياً كالذي قسمه عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب ، أنت ولا غيرك ، اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقسمت عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس»^(٩) . ويأخذ ابن جني النص المنسوب إلى الخليل وسيبويه فيجعله عنوان باب مستقل في كتابه الخصائص^(١٠) ، ويصدر الباب بكلمات المازني ، ثم ينسب إلى أستاذه أبي علي الفارسي إقراره والاعتداد به والاعتماد عليه ، يقول : هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتمال لغموضه ولطفه ، والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقوم مجد ، وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(١١) ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فتست عليه غيره ، فإذا سمعت : قام زيد أجزت : ظُرف بشر ، وكرم خالد .

(٧) المنصف ١ / ١٨٠ . وقد نسب النص إلى غيرهما في : المزهري ١ / ١١٧ ، ١١٩ ، والاقتراح ط ١ - ٤٣ .

(٨) المصدر السابق (المنصف ١ / ١٨٠) .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) الخصائص ١ / ٣٥٧ .

(١١) السابق .

قال أبو علي : (إذ قلت : طاب الخُشْكَنَانُ ، فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب)» (١٢).

ويؤكد ابن الأنباري هذا كله بقوله : «أجمعنا على أنه إذا قال العربي : كَتَبَ زيد ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل مسمى تصح منه الكتابة ، سواء كان عربياً أو عجمياً . نحو : زيد ، وعمرو ، وبشير ، وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر» (١٣). ثم يعلل له فيقول : «والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة ، والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا ينفي ما نخص بما لا نخص ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الرضع» (١٤).

ثانيهما : الاشتقاقات غير المسموعة ، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة ، وعلى هذا تبني من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة ، ربما لم تسمع كلها أو بعضها .

وقد اختلفت مواقف النحاة في هذا النوع من القياس ، بحيث يمكن أن نجد فيها اتجاهين :

الأول : متطور يقبل هذا النوع من التصرف معللاً له بأنه يثري اللغة ، وعلى رأس هذا الاتجاه الأخفش - أبو الحسن علي بن سليمان - فإنه يجيز أن تبني «على أي مثال سألته ، إذا قلت له : ابن لي من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب» (١٥).

(١٢) الخصائص ١ / ٣٥٧ .

(١٣) لمع الأدلة ٩٨ .

(١٤) لمع الأدلة ٩٩ .

(١٥) التصريف للمازني - ١ / ١٨٠ .

والثاني : يرى ضرورة الاختصار على المنقول بالفعل من الاشتاقات ، وأنه ليس لنا أن نبني على ما نشاء ، بل نتوقف عند البناء على المحفوظ المنقول الذي أقرته اللغة واطرد في أساليبها وتراكيبها . فهو اتجاه محافظ إذن ، يتحري الدقة في استخدام المادة اللغوية المحفوظة والإفادة منها ، ولذلك لا عجب أن يجعل المازني على رأس هذا الاتجاه الخليل بن أحمد وسيبويه ، وأن ينسب إليهما أنهما يريان أن « ما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثلاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى » (١٦) ؟!

ولكن العجب حقاً أن أبا علي النارسي ثم ابن جنى يرجحان المذهب المنسوب إلى الخليل وسيبويه على الاتجاه المنسوب إلى الأخفش ، إذ يقرران أن : « القول في هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه . . والقياس ألا يجوز إلا أن تبنى على أمثلة العرب ، لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام العرب » (١٧) . ويعلل ابن جنى لما قرراه بقوله : « وليس لأحد أن يقول فلا جاء من الأمثلة ما لم يجيء؟ ، لأن هذا كان يكون باباً غير مُدرَك ، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجيء فلا يذكره إلا أن يكون امتناعهم منه لعله ؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجيء عنهم . ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجيء لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي . وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً ، لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق في العدم » (١٨) .

والواقع أن هذا التعليل من ابن جنى صادق إلى أبعد غايات الصدق ، ويصور منهجاً دقيقاً في دراسة اللغة ، حين يعتمد وصف الموجود بالفعل ويتصده بالتحليل ، دون أن يتجاوز به إلى ما لا غناء فيه ، بل إلى ما يفسد اللغة وبحوثها من افتراس ما لا وجود له ؛ ولكن ابن جنى ذكر هذا المنهج في غير

(١٦) السابق .

(١٧) المنصف ١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(١٨) المنصف ١ / ١٨١ .

موضعه أولاً ، ثم لم يراععه في بحوثه ثانياً ؛ أما أنه ذكره في غير موضعه فلأنه أراد به أن يكون اعتراضاً على محاولة أبي الحسن الأخفش ومن تبعه توسيع دائرة الإفادة من المواد المحفوظة ، عن طريق تنويع اشتقاقاتها بما ينلاءم مع ما يقصد بها من مدلولات : مادية أو معنوية . وهو ما يقصده الأقدمون باصطلاح «البناء على ما نشاء» . وهو أمر جوهرى لحياة اللغة ، وسبيل لا بد منه لتطويرها . ولا نجد - فى الواقع - تعارضاً بين ضرورة التوقف عند الموجود فى اللغة ، وبين تنمية ألفاظها بتنويع الاشتقاقات من موادها ، ما دام ذلك مرتبطاً بالحاجات الاجتماعية الملحة . فنص ابن جنى يصلح اعتراضاً على التمارين غير العملية ، تلك التى شاعت قبيل مولده بصورة شغلت النحاة والصرفيين عن تقديم إضافة حقيقية إلى اللغة والبحث اللغوى ، مكتفين بهذا النوع من النشاط الذهنى الذى يستنفد الجهود . - وهو فى الحقيقة صدى للظروف الاجتماعية التى سادت تلك المرحلة - أكثر مما يصلح اعتراضاً على الاشتقاق اللغوى .

وأما أن ابن جنى لم يراع فى بحوثه ما اقترح الأخذ به من منهج ، فلأن المنهج الذى يطرد فى هذه البحوث هو المنهج القياسى الشكلى ، دون أن نلاحظ وجود منهج آخر ينازعه ، أو حتى يترك ظلالاً من التأثير فيه ولعل أبرز ما يوضح طبيعة المنهج الذى اتبعه ابن جنى فى دراسة اللغة ، أصواتاً وصيغاً وتراكيب ، كتبه الثلاثة : الخصائص ، والمنصف ، وسر الصناعة ، وهذه الكتب نفسها تنطق بشكلية التناول ، دون مراعاة للنصوص ، وحسبنا أن نشير إلى أن فى الخصائص والمنصف صوراً عديدة من الاشتقاقات التى تدخل تحت باب الفرض . إذ لم تُسمع ولم تُنقل وإنما بنيت قياساً على الأوزان المسموعة ، وأن نعرف أن ابن جنى هو صاحب التقسيم المشهور للكلام إلى أربعة أقسام^(١٩) :

مطرّد فى القياس والاستعمال .

رشاذ فى القياس والاستعمال .

(١٩) الخصائص ٩٧/١ - ٩٩ .

ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال .

ومطرّد في الاستعمال شاذ في القياس .

وأى مراعاة للموجود بالفعل مع هذين القسمين الأخيرين؟!



وقد رجح المجمع اللغوى الأخذ بالاتجاه الأول ، فى محاولته تنمية اللغة لملاحظة احتياجات مجتمعنا النامى ، فأصدر عددًا من القرارات التى أجاز فيها بعض صور هذا النوع من القياس^(٢٠) . ولكننا نلاحظ أن المجمع لا يجعل لقراراته صفة العموم ، إذ لا يطرد قراراته التى يصدرها وإنما يربطها بشكل مستمر بجزئيات الأحكام التى تتناولها ، دون تصد حاسم لمواجهة الأصول التى تنبنى عليها هذه الأحكام .



قياس الظواهر أو الأحكام :

قياس الظواهر يعرف فى النحو بقياس الأحكام ، وتقاس فيه الأحكام على الأحكام . فهو قياس على القواعد لا على النصوص . وأنواع هذا القياس كثيرة . ومرد هذا التنوع إلى تحديد كل من المقيس والمقيس عليه على النحو الآتى :

أ- قياس المعروف المَطْرَد على المعروف المَطْرَد .

ب- قياس المجتهول على المعروف .

ج- قياس المعروف على المشكوك فى ثبوته .

د - قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه .

(٢٠) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٣/٢ ، ٧٥/٦ - ٧٦ - ١٧٢ .

(أ) قياس المعروف على المعروف :

كل من المقيس والمقيس عليه - في هذا النوع من القياس - معروف وثابت ، ومن ثم فإن الهدف من هذا القياس ليس (الحكم) ، إذ أن هذا الحكم قد ثبت للمقيس والمقيس عليه على السواء . وإنما الهدف الذي يسعى النحاة إلى تحقيقه يمتد على جبهة عريضة ، تبدأ من محاولة طرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعض ، وتنتهى بإجازة الأحكام وتأصيل القواعد .

ولذلك فإن هذا النوع من القياس شائع فى الكتب النحوية ، وأمثله أكثر من أن تحصى ، ومن ذلك :

قياس الأسماء على الأفعال فى العمل .

وقياس الفعل المضارع على الأسماء فى الإعراب .

وقياس الأسماء على غيرها - من الحروف غالباً ، والأفعال فى رأى - فى البناء .

وقياس جزم الأفعال على جرّ الأسماء .

وقياس تنوين المقابلة على تنوين العوض .

وقياس رفع النائب عن الفاعل على رفع الفاعل .

(ب) قياس المجهول على المعروف :

وفى هذا النوع من القياس يكون المقيس عليه ثابتاً ومطرّداً ، والمقيس لا يطرد ، بل ينحصر - غالباً - فى نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ، ويعطى حكمه ، وفى أحوال كثيرة يجعل النحاة المقيس فى هذا النوع متأخراً فى درجة الحكم ، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم أو التأخير أو الحذف . وهذا النوع من القياس فى النحو كثير ، ولكنه يشيع فى (العمل) بصورة خاصة ، فإن النحاة يجعلون بعض الصيغ التى لا يطرد عملها فى اللغة الفصحى ، وأثرَ عملُها فى بعض اللهجات ، عاملة فى اللغة الفصحى ، وقيسونها على صيغ أخرى مطردة العمل .

وسأضرب لذلك مثلاً واحداً ، يكشف عن أبعاد هذا النوع من القياس .
 فمن الثابت أن (ليس) إحدى الصيغ التي تدخل على الجملة الاسمية ، فتغير من
 دلالتها كما تؤثر في علاقات صيغها . ومن المطرد أن (إنّ) كذلك تدخل على
 الجملة الاسمية فتغير من دلالتها تغييراً مضاداً لتغيير ليس ، وتغير علاقات صيغها
 تغييراً مضاداً أيضاً . وقد لاحظ النحاة في بعض اللهجات القبلية أن (لا) تعمل
 وظيفياً عمل (ليس) ، وفي لهجات أخرى تعمل عمل (إن) ، وأرادوا أن يقتنوا
 لهذه الظواهر اللهجية المتناقضة ، وأن يدرجوها ضمن أساليب اللغة الفصحى ،
 فلم يجدوا أمامهم غير أن يقيسوا (لا) مرة على (ليس) ، ومرة على (إنّ) ، ثم
 وجدوا أن إلحاق (لا) بإحدى هاتين الصيغتين لا يطرد أيضاً ، فحكموا بانحطاطها
 عما ألحقت به وقيست عليه (٢١) .

(ج) قياس المعروف على المشكوك فيه :

يبدو لأول وهلة أن هذا النوع من القياس غريب ؛ إذ الأصل أن يكون
 المتيسر عليه أقوى في الحكم وأصل من المتيسر ، حتى يعد أصلاً له ، ولكن
 علي الرغم من ذلك وجدنا فريقاً من النحاة يجيزون هذا النوع من القياس ،
 مستندين إلى أن «الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المستقر
 عليه» (٢٢) . ومن ذلك - عندهم - قياس عمل (إلا) النصب في المستثنى ، على
 عمل (يا) في النداء . «مع أن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ، فمن النحاة من
 قال : العامل (يا) ، ومنهم من قال : فعلٌ مقدرٌ بعد (يا)» (٢٣) .

وقد رفض فريق آخر من النحويين هذا النوع من القياس ؛ ولكنهم لم يبنوا
 رفضهم له على مخالفة القياس جملة للواقع اللغوي ، ولا عن تجافيه عن المنهج

(٢١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٣٥ . حاشية الشيخ بس - بهامشه . مغنى اللبيب ٢٣٧ -

٢٤٠ ، حاشية الدسوقي على المغنى ١ / ٣٣٧ ، حاشية الأمير على المغنى ١ / ١٩٤ ، نحلة

الغريب - مخطوط - غير مرقم ، رسالة في لا التبرئة - ١٣ .

(٢٢) لمع الأدلة ١٢٥ . انظر أيضاً : داعي الفلاح ١٢٦ .

(٢٣) المصدران السابقان .

السليم فى البحث النحوى . وإنما لأنه «لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل» (٢٤) . ولأن هؤلاء النحاة الرافضين هذا النوع من القياس انطلقوا من نقطة بدء منطقية وليست لغوية ، سهل على ابن الأنبارى أن يخطئهم من حيث يبدئون ، إذ يجعل من الممكن أن يكون الفرع - فى الوقت نفسه - أصلاً ما دامت قد اختلفت جهتا الفرعية والأصالة ، يقول : «المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر . فإن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل ، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا) فرع على (ليس) ، فلا أصل للات وفرع لليس . ولا تناقض فى ذلك ، وإنما يتم التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذى يكون أصلاً ، وأما من جهتين مختلفتين فلا تناقض فى ذلك» (٢٥) .

(د) قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه :

كل من المقيس والمقيس عليه فى هذا القياس ليس مطرداً ، بل ليس ثابتاً ، إذ يتعارض مع الكثير الثابت ، ومع ذلك لا يجد النحاة حرجاً فى أن يلحقوا المقيس بالمقيس عليه فيه ، وأن يعطوه تبعاً لذلك حكمه . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النسب إلى قُتُوبَةٍ ، وركُوبَةٍ ، وحلُوبَةٍ ، فإنه يقال فيها : قَتَبِيٌّ ، وركَّابِيٌّ ، وحلَّابِيٌّ ، قياساً على شُؤْءَةٍ ؛ إذ يقال فيها : شَتْنِيٌّ . ومعنى ذلك أن فَعُولَةً - فى هذه المواضع - نسبت على فَعَلِيٍّ ، وهذا نوع من القياس لا يطرد ، فإن حُرُورَةً . وصرُورَةً ، وقوُولَةً ، لا يقال فيها : حرَرِيٌّ وصرَرِيٌّ وقوُولِيٌّ ، فكان واجباً ألا يكون النسب إلى فَعُولَةٍ على فَعَلِيٍّ أصلاً فى القياس . ولكنه عد أصلاً - وهو غير ثابت - لما تصوره النحاة من جامع بين (فَعُولَةٍ) و (فَعِيلَةٍ) يسمح لهما

(٢٤) المصدران السابقان .

(٢٥) المصدران السابقان .

بالحاق الأولى بالثانية^(٢٦)، وذلك فى كلمة واحدة هى : شُئْوَةٌ ، فالمقيس عليه وهو شئْوَةٌ غير ثابت بل قائم على تصور شبه بينه وبين حَنِيفَةٍ ، أى (فَعِيلَةٌ)^(٢٧). والمقيس مشكوك فى إلحاقه بالمقيس عليه ، ومع ذلك أجاز النحاة القياس فى هذا الموضوع ، مع إدراكهم لشذوذ القياس فيه ، وخروجه على الأصل منه.

وإذا كان المثال السابق صرفياً فإن صاحبه من أكبر النحاة واللغويين العرب ، ومنهججه يمثل فى عموميه منهج القياس الشكلى الذى اتبعه النحاة فى هذه المرحلة . ومع ذلك فإن فى النحو أمثلة عديدة لهذا النوع من القياس ومن ذلك قياس عمل (لات) عمل (إن) على (لا) العاملة عملها^(٢٨) ، فإن المقيس عليه - وهو (لا) العاملة عمل (إن) - ليس مقطوعاً به ، بل مشكوك فيه ، والمقيس أيضاً كذلك . ومع ذلك أباح النحاة إلحاق لات بلا ، دون أن يدركوا أنه يتناقض مع ما اعتبروه أصلاً للقياس ، من أصالة الحكم وثبوته فى المقيس عليه.



(٢٦) الخصائص ١ / ١١٥ .

(٢٧) الخصائص ١ - ١١٥ - ١١٦ .

(٢٨) انظر : مفتى اللبيب ٣٥٤ ، حاشية الأمير على المغنى ١ / ٢٠٣ . حاشية الدسوقي على المغنى ١ / ٣٥٧ .

المقيس عليه :

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية ، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين ، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص .
ثم إن المقيس عليه أحد أمور ثلاثة : لأنه إما أن يكون كثيراً مطرداً ، أو قليلاً لا يطرد ، أو شاذاً .

(أ) الكثير :

الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً مطرداً ، سواء كان نصاً أو قاعدة . فإذا كان نصاً ورد من النصوص ما يتفق معه ، وإذا كان قاعدة لم يكن في القواعد ما يناقضها . وهذا هو تفسير ما نقله السيوطي عن ابن جني في الاطراد والشذوذ ، حيث يقول : «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَرِّدًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّةُ بابهِ وانفرد عن ذلك إلي غيره ، شاذًّا» (٢٩) .

ولكن السيوطي تبع ابن جني في خطأين :

أولهما : تقسيمه المقيس عليه إلى قسمين فحسب : المطرد والشاذ ، وإغفاله وجود قسم ثالث هو (القليل) . ولعل ابن جني لم يرتكب من الخطأ القدر الذي وقع فيه السيوطي ، إذ أشار - في غير موضع من خصائصه - إلى وجود هذا القسم الثالث ، وإن لم يذكره في الأقسام (٣٠) . على حين إن

(٢٩) المنزه ٢٢٧/١ ، الخصائص ٩٧/١ .

(٣٠) انظر : الخصائص ٩٧ / ١ ، ٣٨٥ و ٢١/٢ .

السيوطى لم يشير فى المزمهر إلى وجود هذا القسم ، مع أنه نقل الكثير عن ابن جنى فيه ^(٣١) ، وحين فطن فى الاقتراح إلى بعض ما أشار إليه ابن جنى جعله من قبيل الشاذ ^(٣٢) .

والخطأ الثانى : هو عدم تحديد (الكَمِّ) الذى إذا بلغت النصوص صارت كثيرة وإذا وصلت إليه عدت قليلة ، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة . وعدم تحديد (كَمِّ) الاطراد والقلّة والشذوذ أوقع ابن جنى ، والبحث النحوى بأسره ، فى أخطاء كثيرة ، وقد حاول ابن هشام أن يستدرك هذا النقص فى المنهج النحوى ، ولكنه أسرف فى التقسيم والتجريد ، دون أن يضع - فى وضوح وحسم - حدوداً لأقسامه ، إذ يقول : «اعلم أنهم يستعملون (غالباً) و (كثيراً) و (نادراً) و (قليلاً) و (مطرداً) . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل» ^(٣٣) . وهذا تحديد نظرى أولاً ، وغير دقيق ثانياً ؛ أما أنه نظرى فلأنه لم يذكر (كَمّاً) واضحاً للقلّة والكثرة وما دونهما وما فوقهما ، وأما أنه غير دقيق فلأنه يرى أن الغالب - مثلاً - يتخلف ، وأن الكثير دونه ، فإلى أى مدى يفرق الغالب عن الكثير؟ ثم إنه يرى أن القليل دون الكثير ، فما الحدود الفاصلة هنا ؟ وأن النادر أقل منه ، فكيف نصل إلى تحديد هذه القلة عن القلة؟!

ومن الواضح أننا لم نأخذ بتقسيمات ابن هشام ، إذ عددنا الأقسام ثلاثة فحسب ، وجعلنا المطرد والغالب والكثير قسماً واحداً ، والقليل قسماً آخر ، والشاذ ثالث الثلاثة . ومحور التفرقة بين المطرد والقليل - عندنا - هو أن يرد من النصوص ما يتفق مع النص ، أو يرد من النصوص ما يختلف معه ^(٣٤) .

(٣١) المزمهر ١/ ٢٢٦ - ٢٣٠ .

(٣٢) الاقتراح ط ٢٢ - ٢٣ .

(٣٣) المزمهر ١/ ٢٣٤ .

(٣٤) انظر : الخصائص ١/ ١١٦ . وراجع : منابع البحث عند النحاة العرب ، للوقوف على رأينا مفصلاً .

وفصل التفرقة بين القليل والشاذ هو مخالفة النص أو موافقته للمروى من النصوص والمحفوظ من الأحكام والتواعد جميعاً (٣٥).

ب- القليل :

ولكن الكثرة ليست شرطاً في المقيس عليه ، إذ يجيز النحاة القياس على القليل (٣٦). وقد عقد ابن جنى باباً في خصائصه أثبت فيه أن من الممكن القياس على القليل ، كما في النسب إلى : رَكُوبَةٌ وَحَلُوبَةٌ ، فيقال : رَكَبَ وَحَلَبَ ، قياساً على شَتَّى «وذلك أنهم أجروا (فَعُولَةً) مجرى (فَعِيلَةً) ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ، ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه . . . ومنها أن في كل واحدة من فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ تاء التانيث ، ومنها اصطحاب (فَعُول) و(فَعِيل) على الموضع الواحد ، نحو : أثيم وأثوم ، ورَحِيم ورَحُوم ، ومَشَى ومَشَوْ ، ونَهَى عن الشيء ونَهَوْ ، فلما استمرت حال فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ هذا الاستمرار جرت واو شذوذة مجرى ياء حنيئة، فكما قالوا : حَنَفَى ، قياساً ، قالوا : شَتَّى - أيضاً - قياساً» (٣٧).

وواضح أن المقيس عليه هنا كلمة واحدة ، ولكننا اعتبرنا القياس فيها قياساً على القليل وليس قياساً على الشاذ ، وذلك لأنه لم يرد ما يناقضها - وقد فطن إلى ذلك الأخفش وابن جنى جميعاً ؛ إذ قال الأخفش - أبو الحسن سعيد بن مسعدة : «إنما جاء هذا في حرف واحد ، وهو جميع ما جاء» (٣٨). يعني أن القياس قد ورد مع أن المقيس عليه كلمة واحدة - وهي كلمة شذوذة - لأن هذه الكلمة هي كل ما ورد من نصوص . فلم يرد ما يخالفها . وقد عتب ابن جنى على كلمة أبي الحسن الأخفش بقوله : «وما ألفت هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره أن الذي جاء في (فَعُولَةٍ) هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه

(٣٥) انظر : الخصائص ٩٧/١ .

(٣٦) داعي الفلاح - مخطوط - ١٠٥ ب.

(٣٧) الخصائص ١١٥/١ .

(٣٨) الخصائص ١١٦/١ .

شيء ينتقسه فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولاً ، فلا غرو ولا ملام^(٣٩) :

وعلى هذا فإن القياس على التلليل يتضمن أن يكون المقيس عليه :

أولاً : لفظاً فرداً لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق الغرب على النطق به . يقول السيوطي في تقرير موقف العلماء منه : «فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه ، إجماعاً»^(٤٠) .

ثانياً : أن يتفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه ، قال السيوطي نقلاً عن ابن جنى «والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته»^(٤١) . ويعلل ابن جنى لهذا القبول - بعد أن يذكر نماذج لما تفرد به ابن أحمر - بقوله : «والقول في هذه الكلم المقلد ذكرها وجوب قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر فإما أن يكون شيئاً أخذت عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه . . . وإما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر ؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به »^(٤٢) .

وأما إذا كان في النصوص المروية أو المسموعة ما يخالف النص ، أو النصوص القليلة التي يراد القياس عليها ، فثمة خلاف بين العلماء في إجازة هذا النوع من القياس ، فثم من يقبله معللاً لمخالفته للكثير من النصوص ، ويقف قريباً من هذا الرأي ابن جنى^(٤٣) . ومن العلماء من يرفضه بدعوى «مخالفته للكثير»^(٤٤) .

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) الاقتراح ط ١ - ٢٢ .

(٤١) الاقتراح ط ٢ - ٢٣ .

(٤٢) الخصائص ٢١/٢ - ٢٢ .

(٤٣) انظر : الخصائص ١/ ٣٨٥ ، ٢١/٢ .

(٤٤) انظر : التنبيهات على أخطاء الرواة ، أصول النحو لابن السراج .

ج - الشاذ :

الشاذ هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية .
فتأرق «ما عليه بنية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره»^(٤٥) . ويختلف موقف
العلماء من إباحة القياس على الشاذ وفقاً للضرورة أو الاختيار .

ففى الاختيار : لا يجيز النحاة القياس على الشاذ ، ويوجبون «اتباع السماع
الوارد به فيه نفسه . لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ؛ ألا ترى أنك إذا
سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع
فيهما إلى غيرهما»^(٤٦) يقول ابن السراج معللاً هذا الموقف : «ولو اعترض
بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفاً
مخالفاً لا شك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان سُمِعَ ممن
تُرَضَّى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا نحواً من الوجوه ، أو
استهواه أمر غَلَطَهُ»^(٤٧) - وموقف النحاة من الشاذ سماعاً ورواية موقف سليم ؛
إذ لو فتح باب القياس على المنقول الشاذ لانتسعت دائرة الشذوذ فى اللغة ،
فتضطرب قواعدها ، وتختلط أصولها .

ولكن النحاة يلحقون بالمنقول الشاذ نوعاً آخر يصفونه بالشذوذ وإن اطرده
سماعه أو روايته ، وهو الشاذ فى القياس دون النقل ، فلا يجيزون القياس على
المنقول الذى لم يرد ما يخالفه إذا تعارض مع القياس . يقول ابن جنى : «واعلم
أن الشيء إذا اطرده فى الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد

(٤٥) فى تعريف الشاذ آراء كثيرة ، ولكننا رجحنا الأخذ بهذا التعريف إذ يمكن أن تلتقى فيه كافة
الاعتبارات النحوية ، وفى الوقت نفسه يستند إلى أساس عملى . انظر مثلاً: الخصائص
٩٧/١ ، شروح الشافعية ٢٠/١ ، شرح شواهد الشافعية ٣ ، الكناش للخوانكى ٧٥ - ٧٦ ،
المسائل العكريات لوحة ١٣٤ - ١٣٨ ، المصباح : ٤١٧ - ٤١٨ ، دراسات فى العربية
٤٠ - ٤٥ ، وراجع رأينا مفصلاً فى : مناهج البحث عند النحاة العرب .

(٤٦) الخصائص ١١٧/١ .

(٤٧) دراسات فى العربية ٤٢ .

به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره»^(٤٨) . وهذا موقف شاذ من النحاة ، ولكنه ليس عجيباً إذا فسرناه في ضوء هذا القياس الشكلى ، الذى يمكن أن تلحق فيه الظواهر بعضها ببعض دون اتصال موضوعى بينها ، بل لمجرد اعتبار ذهنى فيها . وما ينتج عن هذا الإلحاق من طرد قواعده ، وإن تجافت عن المتقول ، وتناقضت وإياه مسموعاً ومرزياً .

ويصل النحاة من هذا إلى أن القياس على الشاذ - مطلقاً - ممنوع فى الاختيار . فهل يباح - فى الضرورة - النباش عليه ؟ إن تحديد موقف النحاة من هذا السؤال يتطلب أولاً تحديد معنى الضرورة .

ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى الشر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا^(٤٩) ، وهو ما يفهم أيضاً من كلام الخليل بن أحمد ، إذ قال : «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم ، من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ ، وتعقيده ، وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صناته»^(٥٠) .

وذهب سيويه ، وتبعه ابن مالك ، إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، مستدلاً بأن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له^(٥١) .

وبناء على هذا الخلاف يكون وصل (أل) بالمضارع من قبيل الضرورة الشعرية عند الجمهور ، على حين لا يكون من قبيل الضرورة عند سيويه وابن مالك ، بل يكون عندهما من قبيل القليل الجائز فى الاختيار ، وبه صرح ابن مالك فى شرح التسهيل ، فى تعليقه على قول أبى الخرق الطَّهَوِيَّ^(٥٢) :

(٤٨) الخصائص ٩٩/١ .

(٤٩) فيض نشر الانشراح ٩٣ - ٩٤ ، داعى الفلاح ١٤٠ .

(٥٠) زهر الآداب ٦٥١/٣ .

(٥١) داعى الفلاح ١٤٢ ، وانظر : الضرائر ٦ ، كتاب سيويه ١/٣٣٨ . ٣٤٤ .

(٥٢) شرح التسهيل - مخطوط - ص ٧٢ ، ونقل صاحب الضرائر ٣٠١ .

أتانى كلام الشعلى بن دىسق
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً
فهلّا تمنّاها إذا الحرب لاقح
وبأتك حيسا دارم وشمما معاً
فيسخرج اليربوع من نافقائه
ونحن أخذنا الفارس الخير منكم
ونحن أخذنا - قد علمتم - أسيركم
ففى أى هذا - ويله - يتترع
إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
وذو النبوان قبره يتصدع
وبأتك ألف من طهية أقرع
ومن جحره بالشيحة اليتقصع
فظل واعياً ذو الفتار يكرع
يساراً فنخذى من يسار وننقع

إذ يقول : « وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالشعر ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع ، وما من يرى للخل والمتقصع . وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار » (٥٣).

ويرفض موقف ابن مالك أبو حيان الأندلسى ، معللاً هذا الموقف صراحة بسوء التفهم ، فإن ابن مالك « لم يفهم معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشئ . . . فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب . وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى التحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا يوجد ضرورة ، لأنه ما من لنظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره » (٥٤).

(٥٣) شرح التسهيل - مخطوط - : ٧٢ . وانظر أيضاً : تسهيل الفوائد (قسم غير مرقم) .

(٥٤) التذيل والتكميل فى شرح التسهيل مخطوط ، وانظر أيضاً : ارتشاف الضرب ورقة ٢٨٢ وما بعدها ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٤ - مطبوع خطأ ٢٢٢ .

كذلك يرفض موقف ابن مالك الشاطبي أيضاً ، ويحمل على ابن مالك في مواضع من كتابيه : أصول العربية ، وشرح الألفية^(٥٥) . ويعدد ما في هذا الموقف من أخطاء أهمها^(٥٦) .

أولاً : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المتزاع ، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

ثانياً : أن الضرورة - عند النحاة - ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . . . وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيد تلك الضرورة .

ثالثاً : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟» .

والضرائر سماعية ، ولا يسوغ للمولد من الشعراء إحداث شيء منها ، ولهذا خطأ الزمخشري في المفصل وابن هشام في المغني^(٥٧) أبا نواس في قوله^(٥٨) :

كأن صغرى وكبرى من فتاقعها حصباء در على أرض من الذهب

(٥٥) الضرائر ٦ .

(٥٦) شرح الألفية (غير مرقم) .

(٥٧) انظر : المفصل ط كورسيانية ، مغني اللبيب ٢ / ٣٨٠ .

(٥٨) ديوان أبي نواس : ٢١٠ .

أن يكونه استعمل صغرى وكبرى نكرتين - ، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفاً ، وإنما يجوز التنكير في (فُعَلَى) التي لا أفعل لها نحو : جُبَلَى . وعلى هذا الاعتبار فإن هذا البيت ليس من قبيل الضرورة الشعرية ، وإنما هو من قبيل الخطأ ؛ لأن الضرائر - كما تقرر - تتوقف على المنقول^(٥٩) .

• وإذا كان لا يجوز عند النحاة استحداث الضرائر ، فهل يجوز القياس عليها؟ . . يروى ابن جنى أنه سأل أستاذه أبا علي الفارسي عن «هذا» فقال : كما جاز أن نقيس مثورنا على مثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظوته عليهم حظوته علينا^(٦٠) . ويعقب ابن جنى على كلام أستاذه فيقول : «وإذا كان كذلك . فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك»^(٦١) .

ولعل الحسن والقبح في الضرائر إنما يعود إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد أو بعدها عنه . ولذلك فإن النحاة يرون أن الضرائر قسمان ، حسنة وقبيحة^(٦٢) .

فالضرائر الحسنة ما لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس ، كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع المدود ، ومد الجمع المقصور ، وتسكين عين فَعْلَةٍ في الجمع بالألف والناء حيث يجب الاتباع ، نحو :

علّ صروف الدهر أو دولاتها
يدلّتنا اللمة من لمساتها
فنستريح النفس من زفّراتها

(٥٩) الضرائر ١٠ ، وانظر رأي الترسى متصلاً في الضرائر في : المسائل العكسريات - مصور - ١٣٤ .

(٦٠) الخصائص ١/ ٣٢٣ .

(٦١) الخصائص ١/ ٣٢٤ .

(٦٢) الاقتراح : البسالة السابقة من مسائل المقدمة ، ط ١١-٢ ، انظر أيضاً الضرائر : ٢ - ٢١ ، داعي الفلاح - مخطوط - ٣٩ - ٤٠ ، فيض نشر الانشراح مخطوط ٩٤ - ٩٥ .

والقبيحة أو المستقبحة ما تستقبح وتستهن ، وتستوحش منها النفس وإن كانت جائزة^(٦٣) ، لبعدها بالكلمة عن الأصل بعداً بيّناً ، وذلك كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بما يدخل عليها من تغيير بالزيادة أو بالنقص ، كقول الشاعر :

أصابهم (الحما) وهم عواف وكن عليهم تعمساً لهته
أراد : الحمام ، وقول الآخر :

أريد صلاحها وتريد قتلى و (شتاً) بين قتلى والصلاح
أى : شتان . وقوله :

وإنى حوثماً يشنى الهوى بصرى وحوثماً سلكوا أرنوا (فأنظور)
يريد : فأنظر . وقول الحطيئة :

فيها الرماح وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج (سلام)

أراد سليمان عليه السلام . فغير الصيغة إلى صيغة أخرى موهمة .

والنحاة يرون أن الضرائر (رخصة) ، أى يجوز للشاعر أن يستخدمها ويجوز له ألا يلجأ إليها^(٦٤) . ولكن النحاة - بوجه عام - يفضلون عدم استعمال الضرائر ، وقد بنوا على موقفهم هذا أصليين مهمين :

أولهما : أن ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها . وقد فرّع ابن النحاس فى التعليقة فروعاً كثيرة على هذه القاعدة^(٦٥) .

(٦٣) المصادر السابقة ، وانظر المزيد من الأمثلة فى كتاب سيويه ٩/١ - ١٣ ، ارتشاف الضرب - مخطوط - ٣٨١ - ٣٩١ ، المسائل العسكرية - مصور - ١٣٤ - ١٣٥ .

(٦٤) الاقتراح ط ٢ - ١١ ، داعى الفلاح - مخطوط - ٣٩ ب وانظر التعليقة لابن النحاس مصور رقم ١٤٣ .

(٦٥) الضرائر ١٩ ، الأشباه والنظائر ١/٢٤٥ - ٢٤٦ .

والثاني : أن ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ، ومن ثم لا يجيز النحاة التوسع فيها^(٦٦).

ولكن ابن الطيب يتقل في شرحه للاقتراح أن للأندلسيين موقفاً مغايراً ، إذ يرون أن استخدام الضرورة «فيه تفصيل» ، حاصله أن صرف الممنوع قد يكون واجباً ، كصرف عنيزة في قول امرئ القيس :

وبوم دخلت الخدر خدر عنيزة
وحسناً كصرف نعمان من قول الآخر :

أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ.

وقبيحاً كصرف أفعل التفضيل . . .

وجائزاً مستوى الطرفين في غير هذه المواضع^(٦٧).

وواضح من تعريف الضرورة أولاً ، ثم من الأمثلة الواردة لها ثانياً ، أنها تتوقف على الشعر ؛ إذ هو الذي يباح فيه القياس على الضرورات المحفوظة . فهل معنى ذلك رفض القول بمبدأ الضرورة في النثر ، فلا يجوز فيه ما جاز في الشعر من القياس على الشاذ؟

إن موقف النحاة يختلف عن موقف اللغويين ، كما أن موقف متأخري النحاة يختلف عن موقف المتقدمين منهم .

ذلك أن بين اللغويين من مارس الحياة الأدبية وهؤلاء يرون أن من المحتم تقسيم النثر إلى قسمين : نثر عادي لا حاجة فيه إلى التحسين اللفظي ، ونثر فني يتطلب كثيراً من العناية بالألفاظ ورصتها وتنسيقها ، وألحقوا النثر الفني بالشعر في جواز استخدام الضرورات فيه ؛ إذ هو - كالشعر - عمل فني يتطلب قدراً من العناية والتحسين في الصورة اللفظية ، ومن ثم يجوز له ما جاز في الشعر من ضرورات .

(٦٦) الضرائر ١٨ ، الأنشاه والنظائر ١/ ٢٤٥ .

(٦٧) فيض نثر الانشراح - مخطوط - ٩٥ .

وفى كتاب الحريرى «درة الغواص فى أوهام الخواص» كثير من هذه الضرورات التى انتقلت من الشعر إلى النثر ، ومما نقله عن الأساليب الشائعة فنياً قولهم^(٦٨) : « قد حَدَّثَ أمر - فى ضمور الدال من حدث ، مقايضة على ضمها فى قولهم : أخذه ما حَدَّثَ وما قَدَّمَ - فيحرفون بنية الكلمة المثولة ، ويخطئون فى المقايضة المعترلة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة (حَدَّثَ) على وزن (فَعَلَ) بفتح العين ، كما أنشدنى بعض أدباء خراسان لأبى الفتح البستى :

جزعت من أمر فظيع قد حَدَّثَ أبو تميم هو شيخ لا حدث

قد حبس الأصلع فى بيت الحدث

وإنما ضُمَّت الدال من حَدَّثَ حين قرن بَقَدَّمَ لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة . فإذا أفردت لفظة حدث زال السبب الذى أوجب ضم دالها فى الازدواج ، فوجب أن ترد إلى أصل حركتها ، وأولية صيغتها .

وقد تتبع الحريرى فى غير موضع من كتابه ورود هذا النوع من الضرائر ، وانتبى إلى أن ذلك مطرد من الازدواج ، فإن العرب قد نطقت بعدة ألفاظ غيرت مبانها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أصلها عند الانفراد .

فقالوا : الغَدَايَا والعَشَايَا ، إذا قَرَنُوا بينهما ، فإن أفردوا (الغدايا) ردوها إلى أصلها ، فقالوا : الغَدَوَات .

وقالوا : هَنَانِي الشئُ ومَرَانِي ، فإن أفردوا (مرأني) قالوا : أمْرَانِي .

وقالوا : فعلت به ما سَاءَهُ ونَاءَهُ ، فإن أفردوا قالوا : أُنَاءَهُ .

وقالوا أيضاً : هو رَجِسٌ نَجِسٌ - بكسر النون - فإن أفردوا لفظه (نجس) ردوها إلى أصلها فقالوا : نَجِس ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾^(٦٩) .

(٦٨) درة الغواص فى أوهام الخواص ٤٥ - ٤٦ .

(٦٩) درة الغواص فى أوهام الخواص ٤٦ .

الجامع :

لا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد .
أى بشرط أن تتوفر فيهما مجموعة من الصفات تُكوّن ما يمكن أن يعد جامعاً بين
طرفي القياس : المقيس والمقيس عليه .

والجامع بين الطرفين أحد ثلاثة : العلة ، والشبه ، والطرْد . واستخدام
هذه الاصطلاحات غير دقيق فى البحث النحوى ؛ إذ يطلق عليها جميعها حيناً
لفظ : العلة ، وآناً اصطلاح : الشبه . وذلك النوع من التوسع فى استخدام
الاصطلاح يعود إلى ما بينها كلها من بعض التشابه ، ولكنه يغفل وجود فوارق
دقيقة بينها ، ومن ثم نفضل - مراعاة لهذه الفوارق - استخدام هذه الاصطلاحات
الدقيقة فى شرح الجامع وتحديد صورته .

١- العلة :

العلّة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وهى السبب الذى
تحقق فى المقيس عليه فأوجب له حكماً ، وتحقق فى المقيس أيضاً فألحق به
فأخذ حكمه .

والعلة أنواع ثلاثة : العلة التعليمية ، والعلة التّياسية ، والعلة الجدلية
النظرية .

«فأما التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأننا لم نسمع
نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضها فقلنا عليه نظيره ،
مثال ذلك أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب . عرفنا اسم
الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل . . . فمن هذا النوع من العلل
قولنا : إن زيدا قائم ، إن قيل : بَمَ نصبتم زيدا؟ قلنا : بآن ، لأنها تنصب

الاسم وترفع الخبر : لأننا كذلك علمناه ونعلمه . . . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .

فأما العلة التباسية فأن يقال - لمن قال : نصبت زيداً بأن ، فى قوله : إن زيداً قائم - : ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت أعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمنعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به فى باب (إن) بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة فى الحال ؟ . . . ولأى شىء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ، نحز : ضرب زيداً عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ، لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان . . . وكل شىء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل فى الجدل والنظر^(٧٤) .

وقياس (العلة) معمول به بالإجماع^(٧٥) ، وإن وقع خلاف بين العلماء فى شروط العلة^(٧٦) . وقد استدلل العلماء على صحة العلة بشيئين : التأثير ، وشهادة الأصول^(٧٧) .

والواقع أن العلة قديمة فى البحث النحوى ، ولكنها تطورت بعد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطى ، فتغيرت حدودها وأبعادها ومناهجها ، ونرجو أن يتضح ذلك فى الباب الذى ستعقده للمنهج النحوى بين التعبد والتعليل .



(٧٤) الإيضاح فى علل النحو ٦٤ - ٦٥ .

(٧٥) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٠٥ .

(٧٦) لمع الأدلة فى أصول النحو ١١٢ - ١١٣ .

(٧٧) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٠٦ .

٢- الشبه :

الشبه معمول به - جامعاً بين المقيس والمقيس عليه - عند أكثر العلماء^(٧٨) . ومعنى كون الشبه جامعاً بين طرفي القياس الأساسيين وجود وجه شبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ويرى بعض العلماء أن اصطلاح (العلة) يتضمن الشبه أيضاً ؛ لأنه التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علة في الحكم . وهذا غير صحيح ؛ إذ أن للعلة شروطاً لا تتوفر في الشبه ، ومن ثم فإن العلة - بمعناها الاصطلاحي - نوع من الشبه ، وليس العكس .

وحرصنا على تحقيق هذه التفرقة بين العلة والشبه مرده إلى ما لحظناه من خلط بين الاصطلاحين ، مع أن بينهما فرقاً في درجة «الشبه» الموجودة بين الطرفين ، وقد أوضح العلماء هذا الفرق في أنه إن كان الشبه ناتجاً عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة . وإن لم يكن كذلك كان شبهاً .

ومثال قياس الشبه ما ذكره البصريون من أن إعراب المضارع لمشايبته الاسم المعرب لفظاً ومعنى واستعمالاً :

أما في اللفظ : فلموازنته له في الحركات والسكنات ، كضَارِبٍ وَيَضْرِبُ ، ومُدْحَرِجٍ وَيُدْحَرِجُ .

وأما في المعنى : فلتبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص . كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص ، فيختص بالحال أو الاستقبال .

(٧٨) لمع الأدلة ١٠٥ .

وأما في الاستعمال : فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام
الابتداء ، عليهما ، نحو : جاءني رجل ضاربٌ أو يضرب ، وإن زيدا لضاربٌ أو
ليضرب^(٧٩) .

فالشبه الذي بين المضارع والاسم المعرب في اللفظ هو : جريانه على
الاسم المعرب في الحركات والسكنات ، والشبه بينهما في المعنى هو
الاختصاص بعد الشيع ، والشبه بينهما في الاستعمال هو دخول لام الابتداء ،
ووقوعه وصفاً لنكرة - «وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي
وجب لها الإعراب في الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل -
الذي هو الاسم - إنما هي إزالة اللبس . . . وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل
المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه»^(٨٠) .



٢- الطرد :

وهو معتد به عند كثير من العلماء^(٨١) .

ومعنى كون الطرد جامعاً بين الطرفين : الفرع والأصل ، أو المتيقن
والمتيقن عليه أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة ، أو حسب
تعبير ابن الأنباري - الذي أخذ من بعد السيوطي^(٨٢) - هو «وجود الحكم مع
فقدان الإخالة في العلة»^(٨٣) .

وكون الطرد - وحده - جامعاً مذهب قوم من العلماء رأوا أن أطراد وجود
الحكم في الطرفين دليل كاف على الجمع بينهما ، مستدلين على صحة ما رأوه
بأمور^(٨٤) :

(٧٩) انصر لانصاف ٣١٧ - ٣١٨ ، الامبار ٣١ ، المحصول في شرح المنصول ١٤٦ - ١٤٩ .

(٨٠) لمع الأدلة ١٠٩ .

(٨١) لمع الأدلة ١٠٥ ، الاقتراح ط ٢ - ٦٢ - ٦٣ .

(٨٢) الاقتراح - ط ١ - ٦٠ .

(٨٣) لمع الأدلة ١١٠ .

(٨٤) انظر : لمع الأدلة ١١١ ، الاقتراح ط ٢ - ٦٣ .

أولهما : أن الدليل على صحة العلة إطرادها وسلامتها عن النقص ، وهذا موجود في الطرد .

ثانيها : أن عجز المعارضين علينا دليل على صحتها .

ثالثها : أن الطرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخاله أو شبهه .

ورفض كثير من العلماء حجية الطرد ، ومنعوا أن يكون - وحده - جامعاً بين طرفي القياس ، واستدلوا على ذلك بأمرين^(١٥) :

أولهما : أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ؛ إذ في النحو كثير من الأحكام التي اطردت دون أن يكون لاطرادها جامع من علة أو شبهه ، ومن ذلك مثلاً بناء (ليس) باعتبارها فعلاً ، وإعراب ما لا ينصرف وهو اسم . ألا ترى أنك لو عللت بناء ليس بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير متصرف ، بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بنى لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب .

وثانيهما : أن الاعتداد بالطرد - وحده - يسلم إلي القول بالدور ؛ إذ لو قيل : ما الدليل على صحة ما ادعيت ؟ لأجاب : أنا أدعي أن هذه - أي دعواي - علة في محل آخر ، فإذا قيل له : وما الدليل على أنها علة في محل آخر / فيقول : دعواي أنها علة في مسألتنا ، فدعواه دليل على صحة دعواه .

وإذا قيل له : وما الدليل على أنها علة في الموضوعين جميعاً ؟ فيقول : وجود الحكم معنا في كل موضع دليل على أنها علة ، فإذا قيل له : فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في السجل الذي هو فيه ، فيقول : كونها علة ، فإذا قيل له : فما الدليل على كونها

(١٥) انظر : لمع الأدلة ١١٠ . الاقتراح ط ٢ - ٦٢ .

علة ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه ، فيصير الكلام
دوراً» (٨٦) .

وقد رد ابن الأنباري أدلة المحتجين بالطرْد جامِعاً :
فخطأ دليلهم الأول بأنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ، ثم ادعوا
بأنه هنا هو العلة نفسها ، وليس من ضرورة أن يكون الدليل على صحة العلة هو
العلة نفسها .

وخطأ دليلهم الثاني بأن العكس صحيح أيضاً ، وهو أن العجز عن تصحيح
العلة عند المطالبة بها دليل على فسادها .

وخطأ دليلهم الثالث بأنه فاسد ولا دليل فيه . إذ تمسك بالطرْد في إثبات
الطرْد (٨٧) .

(٨٦) لمع الأدلة ١١٠ - ١١١ .

(٨٧) لمع الأدلة ١١١ - ١١٢ .

الحكم :

إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاء حكمه ، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن - بالضرورة - انتفاء ضد هذا الحكم ، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم - عند النحاة - أول الأمر إلى مجموعتين : أحكام واجبة ، وأخرى ممنوعة .

ولكن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه ، لأن صور الإلحاق تتعدد - كما رأينا من قبل في الجامع - ومن ثم تتعدد بتعدد الأحكام الناتجة عن القياس .

وهكذا لم يعد الحكم ينقسم إلى واجب وممتنع فحسب ، وإنما صار أقساماً ستة تختلف باختلاف الجامع بين الطرفين ، وهذه الأقسام هي^(٨٨) :

(١) واجب ، كرفع الفاعل ، وتأخير عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز .

(٢) ممنوع ، كأضداد ما ذكر في الواجب .

(٣) حسن ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ ، ومثاله قول الشاعر :

وإن أناه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم

قال أبو حيان : « ولا أعلم خلافاً في جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكر صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النحويين أنه لا يكون في الكلام الفصيح وإنما يجئ مع كان لأنها أم الباب ، والذي نص عليه الجماعة أنه لا

(٨٨) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٠ - ١١ ، داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح - مخطوط - ١٣٦ -

يختص بها بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، قال : والرفع مسموع ، و نص
بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم « (٨٩) .

- (٤) قبيح ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع . كقول الشاعر :
- با أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يُصرعَ أخوك تُصرعُ (٩٠)
- (٥) خلاف الأولى ، ومثاله تقديم المنعول في نحو : ضرب غلامه زيد ، «لأن
الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه» (٩١) .

- (٦) جائز على السواء ، ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر ، أو إثباته ، حيث لا مانع
من الحذف ولا مقتضى له .

ومن الواضح أن النحاة قد تأثروا في هذه التقسيمات المختلفة للحكم
النحوي بتقسيمات النحاة للحكم النحوي ، وهو مظهر من مظاهر الخلط
المنهجي في البحث النحوي ، وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل في كتابنا :
«مناهج البحث عند النحاة العرب» ، و«تقويم الفكر النحوي» . فلا داعي لتناوله
من جديد .

(٨٩) داعي الفلاح ١٣٧ ،

(٩٠) السابق .

(٩١) المصدر نفسه ١٣٧ - ب .

الفصل الثالث

أبعاد التغير في مفهوم القياس ونتائجه

الفصل الثالث

أبعاد التغير في مفهوم القياس ونتائجه

ترك هذا التغير في مفهوم القياس الذي عرضناه في الصفحات السابقة تأثيراً بالغ العمق في تحديد مصادر المادة اللغوية ، وأساليب نقدها ، فقد أضاف إليها كما حذف منها ، فتغيرت بذلك صورتها إلى أبعد حدود التغير وأقصاه .

أضاف إلى مصادر المادة مصادر ثلاثة جديدة ، هي : القياس ، والاستحسان ، والاستصحاب .

١- أما القياس ، فكما رأينا في تحليل أركانه لا يحتاج إلى أكثر من وجه شبه بين طرفين ، ومن ثم فإن النحاة كانوا بواسطته يستطيعون إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة ، اعتماداً على ما يجدونه من شبه بين هذه النصوص وبين الموروث من المادة اللغوية . فإذا أعجزهم وجود شبه ما راحوا ينترضون وجوده ويفرضونه فرضاً ، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التمسك والتكلف . وحاولوا تبرير ذلك بأنه ضرورة لإثراء اللغة ، وتنمية قدراتها في مواجهة الحاجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع .

وقد كان فتح باب القياس على هذا النحو يحمل - بالضرورة - أخطاراً شتى على اللغة ، بنا ينمى فيها من الشذوذ بالقياس عليه ؛ إذ أن صور الإلحاق تعدد ، ومع تعددها تختلف وجهات نظر الباحثين ، ومع اختلاف وجهات نظرهم تضطرب الأحكام حتى لتتناقض . وهو ما نجد له أمثلة كثيرة في القواعد النحوية ، وقد أدركه بعض النحاة فحاولوا وضع حدود ضابطة لتعارض الأقيسة ، عن طريق الترجيح بين الأقيسة . ولكن هذا الحل كان - بدوره - مصدراً جديداً للاضطراب ، وسبباً مباشراً للتناقض . وهو ما نرجو أن نشير إليه بعد قليل .

٢- وأما الاستحسان فقد اختلف في تعريفه ، كما اختلف في قيمته وحجيته في البحث النحوي ، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنه ما يستحسنه الإنسان من غير دليل . ومن ثم رفض هؤلاء العلماء حججته بناء على أنه مبني على التحكم ؛ لأنه مرتبط بالذوق الشخصي المجرد من كل شرط موضوعي^(١) .

ولكن هذا التعريف - عند الجمهور - لا يعتد به ولا يعزل عليه ، وهم يعرفون الاستحسان بأنه « ترك قياس الأصول لدليل ، أو هو تخصيص العلة »^(٢) . ومن ثم فإن الاستحسان - في ضوء هذا التحديد - ليس صادراً عن تحكم شخصي ، ولا يقوم على أساس من المصادرات المذهبية ، وإنما يمتد عن الإدراك العلمي الذي يعي وجود ظروف خاصة تحد من شمول حكم القياس الأصلي .

٣- وأما الاستصحاب وفإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل^(٣) .

واستصحاب حال الأصل - بناء على هذا - في الأسماء يكون بالإعراب ، حتى يوجد فيها ما يوجب البناء .

واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء حتى يوجد فيها ما يوجب الإعراب .

مثال التنسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب .

(١) انظر : الاقتراح ط ١ - ٨١ ، لمع الأدلة ١٣٤ .

(٢) الاقتراح ط ١ - ٨١ ، لمع الأدلة ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) الإعراب في جدل الإعراب ٤٦ .

ومثال التمسك باستصحاب الحال فى الفعل أن تقول فى فعل الأمر :
الأصل فى الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم . وهذا الفعل لم
يشابه الاسم ، فكان باقياً على أصله فى البناء^(٤) .

والواقع أن الاستحسان بمفهومه الذى قبله الجمهور نوع من القياس غير
المستكمل للشروط ، وأن الاستصحاب نوع من مراعاة النص فى مقابلة ما طرده
النحاة من قاعدة ، وإن بدا على عكس ذلك نوعاً من مراعاة القاعدة ذاتها .
وعلى ذلك فإن هذه المصادر تنحل إلى مصدرين فحسب ، هما : القياس
والنقل ، ويعد القياس هو المصدر الجديد الذى أضافه النحاة لمصادر المادة
اللغوية ، وهو مصدر بالغ الأهمية فى النحو العربى . ولا تعود أهمية هذا
المصدر إلى سلامة أحكامه ، ودقة نتائجه ، وإنما تمتد هذه الأهمية عما تركه
من آثار فى التراث النحوى : قواعده وتعليلاته ، وما وراء قواعده وتعليلاته من
أصول حكمت تفكير النحاة .



وكما أضاف النحاة بعض المصادر الجديدة للمادة اللغوية ، حذفوا بعض
مصادر المادة التى اعتمدت من قبل ، ولعل ذلك يتضح من دراسة موقف العلماء
من المصدرين اللذين كان اعتماد النحويين واللغويين عليهما فى المرحلة السابقة ،
وهما : السماع والرواية .

أما السماع فقد رفضوا اعتباره مصدراً من مصادر المادة اللغوية ، ومعنى
رفضهم السماع رفضهم استمرار بقائه مصدراً من مصادر المادة . لا رفضهم
المسموعات السابقة . لأن تلك المسموعات أصبحت جزءاً من المرويات^(٥) .

وكان رفض النحاة السماع شاملاً للبداة والحضرين جميعاً ، وقد عللوا
ذلك بانتشار الأخطاء اللغوية بين القبائل البدوية كما انتشرت من قبل بين سكان

(٤) انظر المصدر السابق ص ٦٣ - ٦٤ ، لمع الأدلة ١٤١ - ١٤٢ ، الاقتراح ط ١ - ٧٦ .

(٥) انظر : الفصل الأول من هذا البحث .

الحواضر ، فعلة ترك الأخذ عن أهل الجضر . ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط^(٦) . وهذه العلة قد انتقلت أيضاً إلى أهل الوبر ، يقول ابن جنى : « وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها ، وعلي ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً^(٧) .

وكان الرفض الكامل للسمع ، وعدم اعتباره مصدراً من مصادر المادة اللغوية موقف النحاة جميعاً في هذه المرحلة ، لا يشذ منهم إلا الزمخشري في كشفه ، فقد استثنى من الرفض أئمة اللغة ورواتها ، ورأى أنهم من الفصاحة بحيث يعتد بكلامهم ويسمع منهم ، يقول السيوطي : « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية ، وفي الكشف ما يقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد بأبي تمام الطائي حبيب بن أوس^(٨) ، وعلل له بقوله :

« وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لو ثقفهم بروايته وإتقانه^(٩) . كذلك استشهد في غير موضع من كتابه بغير أبي تمام من المحدثين : كالبحترى^(١٠) وابن البريمى^(١١) وأبى الطيب نسيبى^(١٢) . بل استشهد بشيء من شعره أيضاً^(١٣) . وقد

(٦) الخصائص ٢/٥ . (٧) المصدر السابق .

(٨) انظر : الاقتراح ط ٢ - ٢٦ ، خزنة الأدب ٤/١ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ٨ ،

١١ ، ٣٩ . وكلها نقلت عن الكشف ، انظر مثلاً ١/٤٠ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٩٩ .

(٩) الكشف ٤٣/١ وقد نقله السيوطي بتغيير يسير في الاقتراح ط ٢ - ٢٦ - ٢٧ .

(١٠) انظر : مشاهد الانصاف ١١ .

(١١) انظر : مشاهد الانصاف ٢٨ .

(١٢) انظر : مشاهد الانصاف ١٣ ، ١٤ ، ١٣ ، ٢٦ .

(١٣) انظر : مشاهد الانصاف ١١ ، ١٢ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٢٧ .

فسر بعض الدارسين هذا الموقف من الزمخشري بأنه قد تأثر بموقف سابق لأبي على الفارسي حين احتج بيت لأبي تمام أيضاً بمجاملة لسيف الدولة^(١٤)، وهو قوله^(١٥):

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا

وذلك غير صحيح ؛ فإن أبا على الفارسي إنما ذكر هذا البيت فى الإيضاح على سبيل التمثيل ، وليس من باب الاحتجاج^(١٦) . ونحسب أن موقف الزمخشري امتداد تلقائى لاتجاهه الكلامى الذى يحترم العقل ويتدره ، ويجعله حكماً فيما يتناول من قضايا الدين واللغة والحياة جميعاً . والعقل لا يسبغ قبول مرويات بعض العلماء ورفض ما تنتجه قرائحهم ، ويرى فيه قبولاً لبعض تفكيرهم ورفضاً لجانِب آخر منه ، فهو من قبيل التناقض الذى يأبى الوقوع فيه إنسان يحكم عقله ، ولعل تأثر الزمخشري بهذا الاتجاه الكلامى هو الذى حد من تقبل النحاة لهذا الاتجاه . على الرغم من اعتمادهم - فى بعض الأحيان - على أبيات لمحدثين من الشعراء^(١٧) .

وقد تجاوز النحاة رفض المسموع إلى رفض بعض المروى ، لمعارضته لما أسلمت إليه أقيستهم ، وهكذا « كان قوم من النحاة ... يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة فى العربية ، وينسبونهم إلى اللحن »^(١٨) . وذلك لأن أئمة القراء كما يذكر أبو عمرو الداني « لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الألفى فى اللغة ، والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر والأصح

(١٤) انظر : وفيات الأعيان ١/ ٣٦٢ ، دراسات فى العربية ٣٦ - ٣٧ .

(١٥) ديوان أبى تمام ٦٧/٣ .

(١٦) انظر : شرح الخطيب التبريزى لديوان أبى تمام ٦٧/٣ ، الإيضاح مخطوط - ٣٤ ، شرح شواهد الإيضاح لابن عبد الجبار مخطوط ، أبو على الفارسي ٥٢٩ - ٥٣٠ .

(١٧) انظر مثلاً : معنى اللبيب ٦١٢ ، حاشية الأمير على المعنى ١/ ١٩٤ .

(١٨) الاقتراح ط ١ - ١٤ ، وقد حكى الفارسي قريباً من ذلك فى المسائل العسكرية - مصور - لوحة ١٣٣ .

فى النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياسٌ عربية ، ولا فُشُوْلُغَةٌ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها» (١٩).

وقد رفض المنسرون هذا الموقف من النحاة ، وانهيهم بالتناقض ، إذ يجوزون إثبات اللغة بشعر مجبول ثم يمنعون إثباتها بالقرآن ولا يحتجون بقراءاته المروية «وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن ، فإذا استشهدوا فى تقريرها ببيت مجبول فرحوا به . وأنا شديد التعجب منهم ؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجبول على وفقها دليلاً على صحتها فلاّن يجعلوا ورود القرآن على صحتها كان أولى» (٢٠) :

وكما أسلم أخذ النحاة بالقياس الشكلى ، ورغبتهم فى طرد الأحكام ، إلى رفض بعض المرزى ، كشف لهم عن الحاجة الملحة إلى النصوص لتؤيد الأحكام التى انتهوا إليها والأقبيّة التى قالوا بها ، ومن ثم اضطروا إلى البحث فى المرويات علّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة ، وهكذا لم يجدوا بداً من تجاوز ما تقرّر من قبل من أساليب لتناول المرويات ، فى محاولة لتفسيق هذه المرويات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد . وكان أبرز ما توصلوا إليه - فى هذا المجال - الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، وبالحديث .

أولاً : الاحتجاج بالقراءات الشاذة :

لا يكاد يوجد خلاف بين علماء هذه المرحلة فى صحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية : متواترة أو صحيحة ، يقول ابن خالويه فى مقدمة كتابه «الحجة فى قراءات الأئمة السبعة» : «بنى تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ . فرأيت كلاً منهم قد ذهب فى إعراب ما انفرد به من حرفه

(١٩) أنشتر فى القراءات العشر ١ / ١٠ .

(٢٠) تفسير الفخر الرازى ٣ / ١٩٣ .

مذهباً من مذاهب العربية لا يُدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع ، فوافق
باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على واجب
الآثار» (٢١).

ولكن النحاة لم يقفوا عند الاحتجاج بالقراءات غير الشاذة ، بل اضطروا
إلى أن يستشهدوا بالقراءات الشاذة أيضاً ، ولعل أكبر من احتج لهذا التطور في
الاستشهاد بالقراءات القرآنية ابن جنى ، الذى يقول فى كتابه (المحتسب) :
«ولعله (يريد الشاذ) أو كثيراً منه مساو فى النصيحة للمجتمع عليه . نعم . وربما
كان فيه ما تلطف صناعته ، وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه فزى أسبابه ، وترسو
به قدم إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ،
وماظه عليه ، وزاده إليه . كأبى الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ ، وأبى بكر
محمد بن الحسن بن مغنم ، وغيرهما ممن أوى إلى رواية استغواها ، وانحنى
على صناعة من الإعراب رضىها واستعلاها» .

«ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراءات جتسع فى أهل الأمصار على
قراءاتهم ، أو تسويغاً للعدول عما أثرت سنتهم . لكن غرضنا منه أن نرى
وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضارب فى صحة الرواية بجوانه ، آخذ من
سمت العربية مهالة ميدانه ، لئلا يرى أن العدول عنه إنما هو غضن منه أو
تيممة له ، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى
يقول : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ وهذا حكم عام فى المعانى والألفاظ ،
وآخذه هو الآخذ به ، فكيف يسوغ - مع ذلك - أن ترفضه وتجتنبه؟! » (٢٢)
ويقول أيضاً :

(٢١) الحجة فى فراءات الائمة السبعة (مخطوط) ورقة ١ .

(٢٢) المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - المخطوط - ٣ - ٤ ، المطبوع

« فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب دأب إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه ، ونتابع من يتبع كل جائر رواية ودراية ، فإننا نعتد قوة هذا المسمى شأداً ، وأنه مما أمر الله تعالى بتبليكه ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ، ومرضى من القول لديه » (٢٣).

ويقول ابن علان : « وقد أطلق الناس من علماء العربية على الاحتجاج للتواعد العربية بالقراءات الشاذة ، الخارجة عن الجادة في العربية . ولا يضر في فصاحتها مخالفتها لجادة الاستعمال إذا لم تخالف قياساً نحوياً » (٢٤).

ولعل ابن مالك أكثر النحاة - في هذه المرحلة - استشهاداً بالشاذ من القراءات ، وإن نظرة عجل إلى كتابه : شرح التسهيل ، لتكشف عن اعتماد كبير على شواذ القراءات في معظم ما ذكر من قواعد (٢٥). وعلى الرغم من تتبع أبي حيان لابن مالك في مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، وبخاصة في استشهاده بالحديث - كما سنذكر بعد قليل - فإنه لم يأخذ عليه الاستشهاد بالقراءات الشاذة (٢٦)، مما يكشف عن استقرار الاحتجاج بها ، وهو ما يؤيده ما ذكره السيوطي في مواضع من كتابه : « الاقتراح في علم أصول النحو » ، و« الاتقان في علوم القرآن » . إذ يقول : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شأداً . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة » (٢٧)، ويقول : « وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في النقطة » (٢٨).

(٢٣) المحتسب ٥ من المخطوط ، والمطبوع ٣٢/١ - ٣٣.

(٢٤) داعي الفلاح (مخطوط) ١٥١.

(٢٥) انظر مثلاً صفحات ٦ ، ١٠ ، ١٣ ، ٤٠ ، ٦٣ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٢ .

(٢٦) انظر : التذيل والتكميل في شرح التسهيل - مخطوط .

(٢٧) انظر : الاقتراح ط ١ - ١٤ - ١٥ .

(٢٨) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الإنقان في علوم القرآن ٧٥/١ وما بعدها .

ومن أمثلة الاحتجاج بالتراءات الشاذة فى القواعد النحوية :

١- جعل ضمير النصل مبتدأ ، ورفع ما بعده على الخبرية ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾^(٢٩) وهى قراءة أبى زيد^(٣٠) .

٢- جواز زيادة الباء فى اسم الإشارة المثنى ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿فذانك برهانان من ربك﴾^(٣١) وهى قراءة ابن كثير^(٣٢) .

٣- جواز مجيء اسم التثنية من الخير والشر على أصله بصيغة أفعل ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿سيعلمون غداً من الكذاب الأشر﴾^(٣٣) وهى قراءة أبى قلابة^(٣٤) .

٤- جواز نيابة بعض حروف الجر عن بعض ، كنيابة على بدلاً من الباء فى قوله تعالى : ﴿حقيق بألا أقول على الله إلا الحق﴾^(٣٥) وهى قراءة ابن مسعود^(٣٦) .

٥- جواز كسر شين (عشرة) وإسكانها ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿فأنجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ . وقوله : ﴿أحد عشر﴾^(٣٧) والأولى : قراءة يحيى وإبراهيم وعمرو بن ميمون^(٣٨) ، والأعمش^(٣٩) . والثانية قراءة يزيد بن

(٢٩) شرح التسهيل ٢٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢ .

(٣٠) مختصر فى شواذ القرآن ١٣٦ .

(٣١) شرح التسهيل - مخطوط - ٢٩ .

(٣٢) شواذ القراءة واختلاف المصاحف - مخطوط - ٢٥٧ .

(٣٣) شرح التسهيل - مخطوط - ١٣٤ .

(٣٤) شواذ القراءة واختلاف المصاحف - مخطوط - ٣١٨ .

(٣٥) شرح التسهيل ١٦٤ - ١٦٥ .

(٣٦) شواذ القراءة ٣٩٨ ، المختصر فى شواذ القرآن ٤٥ .

(٣٧) شرح التسهيل ١٣٤ .

(٣٨) شواذ القراءة ٣٧ .

(٣٩) المختصر فى شواذ القرآن ٦ .

القعقاع^(٤٠)، وعلى^(٤١).

٦- جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بباء الخطاب ، استناداً إلى قراءة ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾^(٤٢).

٧- جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، استناداً إلى قراءة : ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(٤٣). وهي قراءة حمزة والنخعي وقتادة والأعمش^(٤٤).

وقد حاول الأستاذ سعيد الأفغاني أن يدعم هذا الاتجاه الذي يحتاج بكل القراءات القرآنية ، بما فيها القراءات الشاذة منطلقاً من نقطة بدء تختلف إلي أبعد غايات الاختلاف عن النقطة التي بدأ منها النحاة في احتجاجهم بهذه القراءات، إذ يبدأ من مسلمة عنده بأن «القياس يتضاءل عن السماع»^(٤٥) لينتسب منها إلى أن «قراءات القرآن جميعها حجة في العربية ، متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المجمع بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً»^(٤٦)، في حين إن النحاة إنما يبدؤون من ضرورة البحث عن مصدر جديد للمادة اللغوية، يهدف إلى تأييد ما تسلم إليه الأقيسة النحوية . فهم يركزون على قاعدة غير التي انطلق منها الأستاذ الأفغاني ، وهي «التدليل على صحة القياس ونتائجه» وليس «أفضلية السماع على القياس» كما ذهب .



(٤٠) المختصر في شواذ القرآن ٦٢ ، شرح التسهيل ١٣٤ .

(٤١) شواذ القراءة واختلاف المصاحف ١٧١ .

(٤٢) الإنثان ٧٧/١ ، الاقتراح ط ١ - ١٥ وما بعدها .

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) الإنصاف ٢٧٢ - ٢٧٩ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٥٢/١ - ١٥٣ .

(٤٥) انظر في أصول النحو ٣٦ .

(٤٦) في أصول النحو ٤٠ .

ثانياً : الاحتجاج بالحديث :

لم يكن ثمة خلاف فى الاحتجاج بالحديث فى المرحلة الأولى للقياس ، فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به ، لم يشذ منهم أحد . أما فى هذه المرحلة ، وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية ، فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث ، يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويعضد أحكامه . فى حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدراً جديداً يرفد المادة اللغوية بمزيد من النصوص . وتوسط فريق ثالث ، فرأى أن من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض . وهكذا نشأ الخلاف فى الاحتجاج بالحديث النبوي ، ويمكن أن نميز فى هذه الاختلافات اتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الأول :

يرفض أصحاب هذا الاتجاه الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به . ونحن نجد فى هذا الاتجاه العام مدرستين للنحاة : مدرسة النحاة المتقدمين الذين وقفوا من الحديث موقفاً سلبياً ، فامتنعوا من الاحتجاج به ، دون أن يحاولوا تعليل هذا الامتناع أو تفسير مضمونه . وهل يعنى رفض حجية الحديث أو عدم الحاجة إلى الأحاديث . وعلى رأس هؤلاء المتقدمين أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والمبرد ، والمازني ، وعلي ابن المبارك الأحمر ، وهشام بن معاوية الضير (٤٧) .

والمدرسة الثانية تضم بعض النحاة المتأخرين ، وعلى رأسهم أبو الحسن ابن الصائغ المتوفى سنة ٦٨٠ هـ ، وأبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .

وهذه المدرسة لا تقف هذا الموقف السلبي الذى وقفه المتقدمون من النحاة ، بل ترفض صراحة الاحتجاج بالحديث ، وتعلل لهذا الرفض ، فابن الضائع يعلل عدم حجية الحديث عنده بأن «الأحاديث لم تنقل كما سمعت من

(٤٧) انظر : خزانة الأدب ٥/١ .

النبي ﷺ ، وإنما رويت بالمعنى» (٤٨). يقول فى شرح الجمل : «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الأوّل فى إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ لأنه أفصح العرب» (٤٩).

وقد تبعه أبو حيان فى رفض الاحتجاج بالحديث ، وأخذ على ابن مالك احتجاجه به ، ورد عليه هذا الاحتجاج فى مواضع كثيرة من شرحه على شرح التنزيل ، يقول : «قد لينح هذا المصنّف فى تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع فى الحديث فى إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب بما روى فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، وإنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ . وذلك أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وقد وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن فى نقلهم وهم لا يعلمون» (٥٠)، ويقول فى موضع آخر : «إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد فى الحديث . . . وجاء هذا الرجل - يعنى ابن مالك - متأخراً فى أواخر قرون سبعمائة ، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه ، وينبه الناس على ما أهملوه ، ولله در القائل : لن يأتى آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها» (٥١).

وينصل فى موضع ثالث ما أجمله من أسباب رفضه حجية الحديث ويرده إلى سببين نقلتهما من بعد السوطى والبغدادى وابن علان (٥٢).

(٤٨) شرح الجمل الكبيرة - محصور - غير مرقم وانظر الخزانة ٥/١ ، وفى الاقتراح ط ١ -

١٨ ابن الصنيع وهو تحريف من النسخ لم يمتح فى الطبع .

(٤٩) شرح الجمل الكبيرة - مخطوط - بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ نحو .

(٥٠) تمهيد القواعد ٥/١٧١ .

(٥١) تمهيد القواعد ٣/٧١ .

(٥٢) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٧ - ١٨ ، الخزانة ٥/١ - ٦ ، داعى الفلاح ١٥٨ وما بعدها .

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه عليه السلام ، لم يُذكر بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روى من قوله : (زَوَّجْتُكُمْ بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ) و(مَلَّكْتُكُمْ بِمَا مَعَكُمْ) ، و(خُذُوا بِمَا مَعَكُمْ) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم يقيناً أنه عليه السلام لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها ، عآت الرواة بالمرادف ولم تأت بلنظها ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً ، لا سيما في الأحاديث الروائية . وقد قال سفيان الثوري : إن قلت لكم أني أحدثكم كما سمعت فلا تصدروني ، إنما هو المعنى . ومن نظر في الحديث أوفى نظراً عَلِمَ - عَلِمَ اليقين - أنهم يروون بالمعنى .

الأمر الثاني :

أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يهتدون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير النصيح من لسان العرب ، ونعلم - قطاً - من غير شك - أن رسول الله عليه السلام كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب ، وأشهرها وأجزلها . وإذا تكلم بلغة غير لغته فإسما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير معلم .

وقد تبع ابن الصائغ وأبا حيان جلال الدين السيوطي ، الذي اكتفى . بلتخيص ما ذكرناه من أدلة لرفض حجية الحديث ^(٥٣) ، ولكنه لم يحسن النقل عن ابن الصائغ فذكر أنه قال : « قال ابن خروف : يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل

(٥٣) الاقتراح ط ٢ - ١٦ - ١٩ .

شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى « (٥٤). فجعل ابن خروف من المنكرين حجية الحديث ، الذين يأخذون على ابن مالك الاحتجاج به ، هذا غير صحيح ، فإن ابن خروف ممن يحتجون بالحديث (٥٥) ، فكيف يأخذ على ابن مالك الاحتجاج به ؟ وسر هذا الخطأ الفادح الذي وقع فيه السيوطي أنه أسقط حرفاً من نص ابن الصائغ فأساء الفهم والحكم جميعاً ، إذ صحة النص هي « قال - أي ابن الصائغ - وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً » (٥٦). وعلى هذا فإن ما قرره النص من حكم على هذا الاستشهاد ليس صادراً من ابن خروف وإنما يعود إلى ابن الصائغ .



الاتجاه الثاني :

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بأحاديث النبي ﷺ في النحو ، وليس غريباً أن يكون على رأس هذا الفريق من المجيزين ابن مالك والرضي : محمد بن الحسن ، فإن اتجاه ابن مالك في التيسير واضح ، ولعله اتجه إلى الأحاديث لتشهد له في بعض ما قرر من أحكام (٥٧) ، وأما الرضي فممنهج في القياس ثم في التعليل معروف ، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الحديث النبوي علّه يرجح ما انتهى إليه من أحكام ، لتسلم له الأقيسة والتعليلات .

وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير ، منهم ابن خروف ، وابن هشام ، والبدر الدماميني ، وناظر الجيش : محب الدين بن يوسف الحلبي

(٥٤) الاقتراح ط ٢ - ١٨ .

(٥٥) شرح الجمل الكبيرة - لابن الصائغ .

(٥٦) السابق ، وانظر أيضاً : الخزائن ١ / ٥ ، ٦ ، وقد تبع السيوطي في خطأ ابن علان ، انظر

كذلك : داعي الفلاح ٦٣ أ - ب .

(٥٧) انظر : شرح التسهيل ١٨ ، شرح الكافية الشافية ١٣٨ .

والخطيب البغدادي^(٥٨). وقد حاول ابن الصائغ أن يفسر بعض جوانب هذا الاتجاه بأن الاستشهاد بالحديث نحو من التبرك بالمرور^(٥٩). وقد كان من الممكن أن يصلح هذا التفسير لو أن الأحاديث المستشهد بها لم تكن الشواهد الوحيدة في موضوعها. أما وهي عند ابن مالك وابن هشام والرضي تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدها فيها غيرها، فإن مثل هذا التعليل يقصر عن تفسير هذا الاتجاه بأسره، ويعد من قبيل الهرب عن تناول الموضوعي للقضية.

ولعل المجيزين للحديث من النحاة يستندون أولاً إلى ما حدث من أسلافهم من اللغويين من الاحتجاج بالحديث في اللغة، وهو الاصطلاح القديم الذي يعنى المعاجم. وإن نظرة واحدة إلى معاجم «التبذيب» و«الصحاح» و«المخصص» و«المجمل» و«منايس اللغة» و«الفائق» لتكفي للتأكد من أن «الأزهري» و«الجوهري» و«ابن سيده» و«ابن فارس» و«الزمخشري» ممن يحتجون بالحديث، في الاستدلال على معاني الكلمات العربية، وهو ما دفع السهيلي إلى أن يقول: «لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن ابن الصائغ في شرح المجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي»^(٦٠).

وهذا التعميم من السهيلي وإن كان صادقاً فإنه لا ينهض حجة فيما نحن بصدده، إذ يفسر تفسيرين مختلفين، فكما فسر السهيلي على حجية الحديث عند الساكتين عن معارضته والاحتجاج به من النحاة المتقدمين جعله أبو حيان دليلاً على عدم حجية الحديث عندهم، يقول: «وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره - يعنى ابن مالك - على أن الواضعين

(٥٨) انظر: داعي الفلاح مخطوط ٥٦ ٥٦ وما بعدها، تعليق الفرائد - مخطوط - ٢٠٨، تنبيذ القواعد مخطوط ٥٠ / ١٧١، الخزانة ٥ / ١.

(٥٩) الخزانة ٥ / ١، شرح المجمل الكبيرة له - مخطوط - القسم الأول غير مرفق.

(٦٠) انظر الاستشهاد بالحديث، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ١٩٩ / ١، وقد أعيد نشره ضمن دراسات في العربية وتاريخها ١٦٨.

الأولين لعلم النحو ، المستترئين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والقرآن وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم»^(٦١).

ويحتج المجيزون - ثانياً - بأن تطرق احتمال الرواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحة النقل ؛ ذلك أن الحديث قسمان :

١ - قسم مدون . «وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المُبدّلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ بصح الاحتجاج به»^(٦٢) . ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدوّن إلا بعد عهد عمر بن عبد العزيز ؛ إذ من الحقائق التاريخية الثابتة أن الحديث كان يدوّن على عهد صحابة رسول الله ، في النصف الأولى للقرن الأول من الهجرة ، ومن المؤكد أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يدوّن ما يسمع من رسول الله في صحيفة سماها (الصادقة)^(٦٣) وأن همام بن منبه كان يكتب ما يسمع من أحاديث الرسول التي يرويها أبو هريرة في صحيفة سماها (الصحيحة)^(٦٤) . ويعدها بعض الباحثين أقدم ما دُوّن في الحديث النبوي ، لأن أبا هريرة توفي سنة ٥٨هـ ، ومن المؤكد - عنده - أنها قد دُوّنت قبل وفاته^(٦٥) .

(٦١) انظر : التذييل والتكميل - مخطوط - ٩١/٧ . تمهيد القواعد - مخطوط - ٧١/٣ . الخزانة ٥/١ .

(٦٢) تعليق الفرائد - مخطوط - ١٠٨ وما بعدها ، ونقله في الخزانة ٥/١ .

(٦٣) الطبقات الكبرى ط بيروت ٢/ ٣٧٣ .

(٦٤) توجد نسخة من هذه الصحيفة بدار الكتب المصرية رقم ١٩٨١ حديث .

(٦٥) انظر : أقدم تدوين في الحديث النبوي ٢٠ .

٢- وقسم غير مدون ، وتطرق احتمال الرواية بالمعنى - إلى هذا القسم - لا يلغى حجية الاستشهاد به ، وذلك لأن «الأصل في المروى أن يروى باللفظ الذى سمع من الرسول ﷺ ، والرواية بالمعنى - وإن جازت - فإنما تكون فى بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه . إذ لو جوزنا ذلك فى كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول ﷺ ، وهذا أمر لا يجوز توهمه ، فضلاً عن أن يعتقد وقوعه» (٦٦) .

وإذا كان صاحب التعليل السابق - وهو ناظر الجيش - قد اكتفى بترجيح نسبة الأحاديث إلى الرسول ، دون أن يقرر ذلك صراحة ، فإنهن الدمامينى قد حدد فى وضوح قاطع ذلك فى كتابه : «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» إذ قال : «اليتين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات من الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يُبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل ، لا سيما والتشديد فى الضبط والتحري فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالسعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون فى الضبط ، ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن - من هذا كله - أنها لم تبدل . ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ، ولا يقدح فى صحة الاستدلال بها» (٦٧) .

وهكذا ينتهى أصحاب هذا الانجاء إلى أن الأحاديث حجة ، يستوى فى ذلك أن تروى هذه الأحاديث باللفظ أو بالمعنى ، فإن المروية بالمعنى إنما رواها عَرَبٌ خُلَّصَ ، قبل نفشى الخطأ فى اللغة .



(٦٦) تمهيد الفوائد - مخطوط - ١٧١ / ٥ .

(٦٧) تعليق الفرائد - مخطوط - ١٠٨ وما بعدها .

الاتجاه الثالث :

وقد حاول الشاطبي أن يسلك منهجاً وسطاً بين المذهبين السابقين ، فقسم الأحاديث إلى قسمين (٦٨) :

القسم الأول : ما يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

القسم الثاني : عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته عليه السلام ككتابه لهماذان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية . وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو .

وبهذا الموقف عارض الشاطبي المانعين للاحتجاج بالحديث ، ورماهم بالتناقض لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله عليه السلام ، في حين «يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يؤولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة» (٦٩) .

كما عارض المجيزين مطلقاً دون تفرقة ، كابن مالك وابن خروف ، لأن «ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، وبني الكلام على الحديث مطلقاً . . . والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناء على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف» (٧٠) .

وكان هذا التقسيم للأحاديث ، الذي قدمه الشاطبي ، الأساس الذي بني عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث . فالسيد محمد الخضر حسين يأخذ بهذا التقسيم ثم يضيف إليه قسماً ثالثاً . هو - في الواقع - تفصيل لما أجمل الشاطبي . يقول (٧١) :

(٦٨) شرح الالفية - غير مرقم - ونقله صاحب الخزانة ٦/١ .

(٦٩) تعليق الفرائد .

(٧٠) المصدر نفسه .

(٧١) انظر : الاستشهاد بالحديث ، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ١٩٧/٣ وما بعدها ، وبخاصة ٢٥٨ - ٢١٠ ، وقد أعيد نشر هذا البحث ضمن كتاب : دراسات في العربية

ص ١٦٦ - ١٨٠ ، وانظر بخاصة ١٧٧ - ١٧٨ .

«من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد (وهي) ستة أنواع:

أولها - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، عليه الصلاة والسلام ، كقوله : (حمى الوطيس) ، وقوله : (مات حتف أنفه) ، وقوله : (الظلم ظلمات يوم القيامة) ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان ، كقوله : (إرجعن مأزورات غير مأجورات) ، وقوله : (إن الله لا يمل حتى تملوا).

ثانيها - ما يروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها ، أو أُمرَ بالتعبد بها ، كالألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها - ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

رابعها - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها . .

خامسها - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريج ، والإمام الشافعي .

سادسها - ما عرف من حال رواة أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلى ابن المدني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين .

والقسم الثالث الذى أضافه هو :

الحديث الذى يصح أن تختلف الأنظار فى الاستشهاد بألفاظه ، وهو الحديث الذى دَوّن فى الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً . وقد جعله على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرواية فى بعض ألفاظه . وقد رجح الأخذ بأحاديث النوع الأول ، كما رجح الأخذ بأحاديث النوع الثانى - أيضاً . إلا إذا كانت الرواية شاذة أو مطعوناً فى بعض روايتها .

وهذا الموقف هو ما يميل إليه الأستاذ الأفغانى^(٧٢) والأستاذ طه الراوى^(٧٣) . على الرغم مما يبدو من كلام الأستاذ الراوى من إجمال ، قد يلحقه بأصحاب الاتجاه الأول ، الذين يأخذون بالحديث جملة دون تفصيل .



نقد مصادر المادة :

كما كان القياس هو المصدر من الجديد الذى ابتكره النحاة للمادة اللغوية ، كما بينا فى الصفحات السابقة ، فإن صور النقد التى أضافوها إلى ما ورنوه تكاد تنحصر فى تناول هذا المصدر الجديد ، وتخليصه مما قد يُوَجَّه إليه من طعن ، ومما قد يُسَلَّم إليه من تناقض . ومن ثم اشترط النحاة لسلامة عملية القياس الشكلية أن تخلص من اعتراضات سبعة :

الاعتراض الأول :

ما يصطلح على تسميته بنسب الاعتبار ، ومعنى فساد الاعتبار أن يكون القياس معارضاً للنص . والتعارض بين النص والقياس إنما ينبع - فى جوهره -

(٧٢) انظر غرض الأستاذ سعيد الأفغانى بنسبة الاستشهاد بالحديث ورايه ضمن كتابه : فى أصول النحو ٤٤ - ٥٠ .

(٧٣) انظر رايه أيضاً فى بحث : نظرية فى النحو - المنشور بمجلة المجمع العلمى العربى ١٤ / ٣٢٥ - ٣٢٧ .

من أن الأقيسة إنما تتم بواسطة عملية الإلحاق الشكلية التي تهدف - آخر الأمر - إلى طرد الأحكام دون مراعاة للنصوص ذاتها ، مما يسلم إلى احتمال مخالفة هذه النصوص لتلك الأحكام الصادرة عن القياس . وهذا هو السبب الذي حمل ابن جنى على تقسيم الأحكام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام : مُطَرِّدَةٌ في السماع والقياس ، وشاذَّةٌ في السماع والقياس ، ومطرَّدةٌ سماعاً شاذةٌ قياساً ، ومطرَّدةٌ قياساً شاذةٌ سماعاً^(٧٤) .

وقد مثل ابن الأنباري للتعارض بين النص والقياس «بقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألاَّ يجوز ، قياساً على مد المقصور . فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب»^(٧٥) .

الاعتراض الثاني :

ويصطلح عليه «بنساذ الوضع» ، «وهو أن يعلق العلة ضد المقتضى ، مثل أن يقول الكوفي : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان . فيقول له البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الشرع ، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً - وهو ملازم المحل - كان ذلك بطريق الأولى»^(٧٦) .

الاعتراض الثالث :

ويصطلح عليه «بالقول بالموجب» ، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذته موجباً للمحكم من العلة مع استثناء الخلاف ، ومتى توجه - في عموم الصور

(٧٤) انظر : الحصانص ٩٨/١ - ١٠١ .

(٧٥) الإغراب في جدل الإعراب ٥٤ .

(٧٦) الإغراب في جدل الإعراب ٥٥ - ٥٦ ، وانظر : الإنصاف ٩٦ - ٩٩ .

- كان المستدل منقطعاً ، فإن توجهه فى بعض الصور - مع عموم العلة - لم يعد منقطعاً .

الاعتراض الرابع :

ويصطلح عليه «بالمنع للعلة» .

والمنع للعلة يكون فى الأصل - أى فى المقيس عليه - كما يكون فى الفرع - أى فى المتيسر . . .

فأما المنع فى الأصل فكتقول البصرى : إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوى ، فأشبهه الابتداء فى الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

فيرد الكوفى هذا الأصل المتيسر عليه ، ويمنع أن يكون الابتداء هو عامل الرفع فى المبتدأ .

ومثال المنع فى الفرع قول البصرى أيضاً : الدليل على أن فعل الأمر مبنى أن (دَرَاكَ ، وَنَزَالَ - وَتَرَكَ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبنى لما بنى ما قام مقامه .

فيرد الكوفى ذلك ، ويمنع أن يكون بناء أسماء الأفعال السابقة لقيامها مقام فعل الأمر ، وإنما لتضمنها لام الأمر ^(٧٧) .

الاعتراض الخامس :

«المطالبة بتصحيح العلة» ^(٧٨) .

الاعتراض السادس :

هو ما يصطلح عليه «بالنقض» . ويعنى به النحاة وجود العلة وعدم وجود الحكم نحو قول بعض النحاة : إنما بنيت (حَذَّام ، وَقَطَّام ، وَرَقَّاش) لاجتماع

(٧٦) انظر : الإعراب ٥٧ - ٥٨ ، الإنصاف ١٥٨ .

(٧٨) انظر : الإعراب فى جدل الإعراب ٥٩ .

ثلاث علل ، وهى : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن : (حَازِمَة) و (قَاطِمَة) و(رَاقِشَة) . فيعترض عليه بأنه ينتقض بنحو : أذربيجان ؛ إذ أن فيها أكثر من ثلاث علل ومع ذلك فليس بمبنى ، بل هو معرب غير منصرف^(٧٩) .

وأما الاعتراض السابع :

- وهو آخر الاعتراضات - فهو «المعارضة» ، ويعني به النحويون أن يعرض المستدل بعلة مبتدأة ، نحو قول الكوفيين فى إعمال أحد الفعلين فى التنازع : إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثانى لأن الأول سابق على الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل ، فكان إعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به . فيرده البصريون بأنه مُعَارَضٌ بكون الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله نقص معنى ، فكان إعماله أولى^(٨٠) .



والواقع أن الاعتراض الأول يعالج مشكلة التعارض بين النص والقياس على حين تعالج بقية الاعتراضات مشكلات الجامع فى القياس ، والشروط التى ينبغى أن تتوفر فيه لىؤدى دوره فى الربط بين طرفى القياس : الأصل والفرع ، أو المفيس عليه والمفيس . ولعل تحليل ما وضعه العلماء من أساليب للتصدى لهذه الاعتراضات يكشف عن المدى الذى وصل إليه أخذهم بالقياس - كعملية شكلية - ويوضح مواقف لحل ما بين مصادر المادة اللغوية من تضارب .

ففى مجال التعارض بين النص والقياس قرروا أن «الجواب - عن التصور المعارضة للأقيسة - أن تتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهمه معارضاً ليس كذلك»^(٨١) . ومن ثم فإن حل التعارض بين النص وبين ما يسلم إليه الأخذ بالقياس من نتائج يتم عند النجاة باتباع خطرتين

(٧٩) انظر : الإغراب ٦٠ .

(٨٠) انظر : الإغراب ٦٢ .

(٨١) الإغراب فى جدل الإغراب ٥٥ .

متكاملتين ، الأولى الاعتراض على النصوص ذاتها ، والثانية محاولة تفسيرها بما لا يتناقض مع الأقيسة ونتائجها . وهاتان الخطوتان معاً تهدفان إلى نتيجة محددة: يتوخاها النحاة ويحرصون الحرص كله على تحقيقتها ، وهى التسليم الكامل للقياس ونتائجه ، وعدم تعديل هذه النتائج حتى إذا تعارضت مع النصوص ، بل إن النصوص التى تستمد منها الأحكام ، وهى - فى الأصل - المقدمات الأولى للأقيسة ، يتناولها بدورها القياس لا للاعتماد عليها وإنما للتأثير فيها ، ألا يكفى للدلالة على ذلك أن الأحكام التى تنطق بها هذه النصوص لم تثبت بالنصوص وإنما بالعلل (٨٢) .

وأما فى صور الاعتراض على الجامع - وهو السبب الرئيسى فى تعارض الأقيسة - فإن البحث النحوى يكشف عن سلوك لا يقل انحرافاً فى أسبابه ولا خطراً فى نتائجه عن الموقف الذى اتبعه النحاة فى حل التعارض بين النص والقياس . فقد أوجبوا أن يكون الهدف الذى يسعى العالم إليه هو رد الاعتراضات المختلفة ، دون التنازل إلى ما قد تمثله من صواب النظر ، أو توضحه من خطأ فى الجامع ، أو تادل عليه من نقد للقياس ولما يصدر عنه من حكم .

وهكذا يلجأ العالم إلى «تبين عدم الضدية» فى مقابلة الاعتراض بنسب الوضوح ، أو يسلم له تلك الضدية ويبين أنه لا يقتضى ما ذكره المعارض من وجه آخر (٨٣) .

وإلى «تقدير العلة على وجه لا يمكن المعارض من القول بالموجب» ، فى رد الاعتراض بالموجب (٨٤) .

(٨٢) انظر : لمع الأدلة فى أصول النحو ١٢١ - ١٢٢ . الاقتراح فى علم أصول النحو - ط ثانية ٥١ -

(٨٣) الاقتراح ط ٢ - ٦٨ ، الإغراب فى جدول الإعراب ٥٦ ، داعى الفلاح ١٦٣ أ .

(٨٤) الاقتراح ط ٢ - ٦٦ ، الإغراب فى جدول الإعراب ٥٧ داعى الفلاح ١٥٩ ب .

والى «الاستدلال على وجود العلة فى الأصل والفرع بما يظهر فساد المنع»، فى رد الاعتراض بمنع العلة فى الأصل أو فى الفرع^(٨٥).
والى «الاستدلال على صحة العلة بأحد أمرين : التأثير وشهادة الأصول أو بهما معاً»^(٨٦).

والى « منع مسألة النقض إن كان يمكن منعها ، فإذا لم يستطع الباحث فعليه أن يدفع النقض باللفظ أو بمعنى فى اللفظ»^(٨٧).

وإذا سلمت الأقيسة من تلك الاعتراضات ، ولكن تعارضت - بعد ذلك - الأحكام الناتجة عنها ، وجب أن يفاضل بين الأقيسة المتعارضة ، وأن يرجح منها ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس^(٨٨).

مثال موافقة أحد القياسين أو الأقيسة للنقل : الاعتراض على إعمال (أن) مع الحذف من غير عوض ، وهو مذهب الكوفيين الذين يستدلون بقول الشاعر :
ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات حل أنت مخلدى
بفتح (أحضر) ؛ وذلك لأن الرواية أحضر بالرفع . فهى موافقة للقياس عند البصريين .

ومثال موافقة أحد القياسين أو الأقيسة لقياس آخر ترجيح مذهب البصريين أيضاً ، فى الخلاف الذى نشب بينهم وبين الكوفيين فى عمل (أن) المشددة الرفع .

وتفصيل ذلك أن كلا من الفريقين يتفق على أن (أن) تشبه الفعل من وجوه :

(٨٥) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٨ ، الاقتراح ط ٢ - ٦٨ ، داعى الفلاح ١٦٣ أ .

(٨٦) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٩ .

(٨٧) الاقتراح ط ٢ - ٦٤ ، الإغراب فى جدل الإعراب ٦٠ - ٦١ .

(٨٨) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٣٨ وما بعدها ، الاقتراح ط ٢ - ٧٨ .

أحدها - أنها على ثلاثة أحرف ، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .
والثاني - أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي مبنى على الفتح .
والثالث - أنها تلزم الاسم ، كما أن الفعل يلزم الاسم .
والرابع - أنها دخلتها نون الوقاية ، نحو : أننى ، كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو : أكرمنى .

والخامس - أنها فى معنى الفعل لأنها بمعنى (أَكَّدْتُ) .
وكل من التريتين يذهب إلى أن هذه الوجوه من الشبه بين (أنّ) والفعل كافية لإلحاق أنّ بالفعل ، فتعمل عمله فى النصب باتفاق . ولكن يختلفون فيما بعد ذلك ، وهو هل تعمل الرفع أو لا تعمل ؟

يذهب البصريون إلى أنها تعمل الرفع أيضاً ، فاسمها مشبه بالمفعول به عندهم ، وخبرها مشبه بالفاعل ؛ إذ هى شبيهة بالفعل ومقيسة عليه .

ويذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل النصب وحده ؛ ولا ترفع ؛ إذ هى فرع على الفعل فى العمل ، فضعفت عن درجته فيه ، ومن ثم عملت فى الاسم النصب ولم تقو على أن تعمل فى الخبر الرفع فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها .

وقد رد البصريون ذلك بأنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فالقياس يقتضى أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم .
« فإذا ذهبتم إلى أنها تعمل فى الاسم النصب ولا تعمل فى الخبر الرفع مع قوة مشابهتها للنعل . . . ولا عامل يعمل فى الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لمغير فائدة ، وذلك لا يجوز » (٨٩) .



(٨٩) انظر : لمع الأدلة ١٣٧ وما بعدها ؛ الإنصاف ١١٦ وما بعدها .

الباب الثاني

بَيْنَ التَّقْعِيدِ وَالتَّعْلِيلِ

الفصل الأول التطور التاريخي

الفصل الأول التطور التاريخي

هدف البحث النحوي منذ نشأته إلى التنعيد لظواهر اللغة ، مبتدئاً بالتثنيين لأبرز الظواهر التي لفتت أنظار الباحثين فيه ، وهي ظاهرة «التصرف الإعرابي» ، ثم ما لبث أن امتدت محاولات التثنيين لتشمل بقية الظواهر التركيبية التي أدركوها ، تلك التي ميّزت اللغة العربية وحددت بوضوح خصائصها^(١) .

وكان التنعيد لظواهر اللغة يتوخى تحقيق الهدفين الأساسيين لنشأة الدراسات النحوية ، وهما : حفظ القرآن وصونه عن الخطأ ، ثم تيسير تعلم اللغة لمن يريد ذلك من الأعاجم الذين بسطت الدولة الإسلامية عليهم سلطانها^(٢) . وقد كان هذا الاتصال العميق بين اللغة والقرآن سبباً مباشراً في أن تتسم اللغة ببعض ما يتصف به القرآن من قداسة ، فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة ، يكاد يترب من درجة القداسة ، وكذلك تأثر الدارسون للنحو بمسحة القداسة للغة وما فيها من ظواهر ، وما لها من خصائص ، ومن ثم أضحت عند أولئك وهؤلاء أجمل اللغات وأرفعها وأسمأها ؛ إذ هي اللغة التي وسعت القرآن ، وهو محور حياة المسلمين في علاقاتهم المختلفة وصلاتهم المتعددة المتنوعة . وفي ظلال هذه النظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون في النحو ظواهرها وتركيبها ، ووضعوا لها قواعدا وحددوا أحكامها ، وفي ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد ،

(١) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، الباب الأول .

(٢) انظر : تاريخ النحو العربي ص ٥٥ - ٥٦ .

أرادوا به تأكيد ما فى العربية من خصائص ، ودعم ما لها من امتياز ، فابتدءوا فى الوقت الذى يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد ، ويجعلونها تركز على دعائم محددة من الأهداف التى توخت اللغة - فى نظرهم - تحقيقها ، فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها . وهكذا نشأ التعليل فى النحو العربى .

كانت نشأة التعليل إذن استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معاً ، دون تأثير خارجى غير عربى ، فقد كانت الظروف التى نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التى تعد السبب الأساسى فى نشأة التعليل النحوى ، وسبباً رئيسياً من أسباب استمراره وامتداده أيضاً ، وهذه الفكرة هى ما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها ، وما ينتج عن ذلك - ضرورة - من بعدهما عن العبث واللغو ، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط ، واتسامها - فى كل جوانبها ومستوياتها - بالحكمة ، ومن ثم فإن على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتبس من ظواهر اللغة ، وألا يكتفى بالتسليم لهذه الظواهر فحسب ، ولعل نص الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويراً دقيقاً حين يقول : « إن العرب نظمت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمس ، وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجة اللائحة فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ، وليسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أبقى مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» (٣) .

(٣) الإيضاح فى علل النحو ٦٦ .

ويؤكد هذا المعنى نفسه في مرحلة تالية ابن جني فيقول : « وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقص ولا يتهاجر ، على كثرتهم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقاً وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له يريدون ، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون . ألا ترى إلى اطراد رفع الناعل ، ونصب المفعول ، والجبر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث الثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقيق ، وما يطول شرحه ، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه ؟! » (٤) .

وعلى الرغم من أن نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التفعيد ، وكان التعليل - في بدايتها - يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها ، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل ، فإنه قد مر بمرحلة طويلة من التطور ، انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها ، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عساه يكون مسوغاً لها أو للظواهر التي وراءها ، وقد حملت مراحل التطور في التعليل النحوي آثاراً واضحة من الظروف التاريخية التي عاشها النحاة ، كما عكست بصورة جلية اتجاهاتهم الفكرية . فكشفت بذلك عن اتصال البحث اللغوي بالمجتمع ، وأكدت بصورة حاسمة أن العلم ليس إلا وليد الظروف الموضوعية التي يعيش فيها ويتشكل من خلالها ، مهما بدا هذا العلم مغرقاً في العزلة عن تيارات المجتمع وأحداثه .

ويمكن أن نلمس في هذا التطور مراحل ثلاثة ، تميز كل مرحلة منها بخصائص محددة في التعليل النحوي ، من حيث دوافعه التي أسلمت إليه ، وأهدافه التي قصدها ، وخصائصه التي سار عليها . وسنحاول أن نحلل كل مرحلة من هذه المراحل ، علنا نستطيع تكوين صورة كلية لدور التعليل في

(٤) الخصائص ٢٣٨/١ .

البحث النحوى ، مما يسهم فى كشف العلاقات التى حكمت صلاته بالتعديد للظواهر اللغوية والأحكام النحوية جميعاً .

المرحلة الأولى :

وهى مرحلة « نشأة التعليل النحوى » ، ويمكن أن يعد أباهما الشرعى عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى . وتتنهى هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدى أو النرهودى ، الذى يمكن أن يطلق عليه - دون تجوز كبير - قمة التعليل فى النحو فى هذه المرحلة وخاتمته معاً ؛ إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد^(٥) ، وما لم يسبق إليه^(٦) .

والتعليل فى هذه المرحلة تعليل بسيط ، ويتصل اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوى ، ذلك أن مادة (عَلَّلَ) تفيد - على تعدد اشتقاقاتها - أمرين ، أولهما : التشاغل والتلهى . فَتَعَلَّلَ بِالْأَمْرِ وَاعْتَلَّ تَشَاغُلًا ، وبِالْمَرَأَةِ تَلَهًى ، وَعَلَّلَهُ بِطَعَامٍ وَغَيْرِهِ تَعْلِيلًا شَغْلَهُ بِهِ ، وَالتَّعَلَّى وَالْعَلَى وَالْعُلَاةُ مَا يُتَعَلَّلُ بِهِ^(٧) . ومنه قول عبد المسيح بن عسلة الشيبانى^(٨) :

وَسَمَاعٌ مُدْجِنَةٌ تُعَلِّلُنَا حَتَّى نَنَامَ تَنَاوُمَ الْعَجْجَمِ

أى تلهينا بصوتها . وقول معقل بن عامر الأسدى^(٩) :

ذَكَرْتُ تَعَلَّى الْفَتِيَانِ يَوْمًا وَإِحْشَاقَ الْمَلَامَةِ بِالْمَلِيمِ

وقول سليمان بن عبد الملك^(١٠) :

قَرَبَ وَضُوءُكَ يَا حَصِينَ فَإِنَّمَا هَذِي الْحَيَاةُ تَعَلَّى وَمَتَاعٌ

(٥) ضبغات ، التحويين والغويين ٤٣ .

(٦) انباه الرواة ١/ ٣٤٣ .

(٧) القاموس المحيط ٤/ ٢٠ .

(٨) البيان والتبيين ١/ ٢٢٩ .

(٩) شرح ديوان الحماسة - للمرزوفى - ١/ ١٩٥ .

(١٠) البيان والتبيين ٣/ ١٧٦ .

وقول دكين الراجز ، أو أبو محمد الفقعسي ، أو منظور بن حية
الأسدي (١١) :

وقد تَعَلَّلْتُ ذَمِيلَ العنسِ بالسوط في ديمومة كالترس

إذا عرج الليل بروج الشمس

وقول أعرابية (١٢) :

فلا تحمدوني في الزيارة إنتى أزوركم إلا أجد مُتَعَلَّلًا

والمعنى الثانى الذى تدل عليه هذه المادة هو السبب ، ومنه : المُتَعَلَّل -
على وزن مُحَدَّث - : دافع جبابى الخراج بالعلل (١٣) . أى بما ينتحل لذلك من
أسباب . وفلان عليل ومعتل : مريض بسبب العلة ، وقد اعتل وهذه علتة : أى
سببه (١٤) .

ولدلالة المادة على هذا المعنى الأخير اتخذ اشتقاق (العِلَّة) سبيله إلى
الفكر الإسلامى ، إذ وجد المفكرون الإسلاميون أن من الطبيعى - وقد حث
القرآن على النظر والعلم والمعرفة والتدبر (١٥) - أن يبحثوا عن أسباب الظواهر ،
وأن يكتفوا بملاحظة أشكالها وصورها فحسب . وفى ذلك يقرر الجاحظ -
كمفكر إسلامى - أنه «لمكان افتران المعانى واختلاف العلل قال رسول الله
ﷺ لبعضهم : «أعقلها وتوكل» . وقال لبلال : «أنفق بلالا ولا تخش من ذى
العرش إقلالا» . فافهموا هذا التدبير ، وتعلموا هذه الحكم ، واعرفوا مداخلها
ومخارجها ، ومفرقتها ومجموعها ، فإن الله - عز وجل - لم يرد فى كتابه ذكر

(١١) البيان والتبيين ٣ / ٣٣٤ ، وانظر : الحيوان ٣ / ٧٤ ، ٣٦٣ .

(١٢) البيان والتبيين ٣ / ٢٥٧ .

(١٣) الفاموس المحيط ٤ / ٢١ .

(١٤) المصدر السابق .

(١٥) استخدم القرآن مادة (نظر) ١٢٦ مرة ، ومادة (عرف) ٧١ مرة ، ومادة (علم) ٨٥٢ مرة . انظر
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٠٥ - ٧٠٧ ، ٤٥٩ - ٤٦٩ ، ٤٨١ .

الاعتبار ، والبحث على التفكير ، والترغيب في النظر وفي الثبوت والتعرف ، إلا وهو يريد أن تكونوا علماء من تلك الجهة ، حكماء من هذه التبعة» (١٦).

وقد تأثر التعليل النحوي في هذه المرحلة إلى أبعد الحدود بمبدئى المادة اللغوية ؛ فهو - أولاً - بحث عن الأسباب التى تكمن وراء الظواهر اللغوية والتواعد النحوية . ثم هو - ثانياً - بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد ، أى أنه ليس عنصراً أساسياً من عناصر البحث النحوي بقدر ما هو طرائف تمد النحاة بشيء من المتعة النفسية والذهنية معاً ، ومن ثم اتسم التعليل فى هذه المرحلة بسمات ثلاثة ، حددت إطارها ، ووضحت معالمه .

١- أولى هذه السمات «جزئية الموضوع والنظرة» . فالتعليل فى هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية ، ومسائل فرعية . والنحاة فى تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التى يعللونها ، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التى يسوغونها . وليس فيما بين أيدينا من تعليلات هذه المرحلة محاولة لتوسيع دائرة التعليل بحيث تضم ظواهر متعددة ، تسويغاً لها أو تنسيغاً بينها ومن ثم لم تنشأ نظريات فى هذه المرحلة من مراحل التعليم ؛ ذلك أن النظرية تعتمد فى جوهرها على النظرة الشاملة ، التى تضم القضايا المختلفة والمسائل المتعددة ، دون أن تقف أسيرة الفوارق الشكلية أو الحدود السطحية ، وهو ما لم يحدث من نحاة هذه المرحلة ، ويبدو أن السر فى ذلك هو أنهم وجهوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ، أما التعليل فلم يقصدوا إليه ، ومن ثم لم يتوسعوا فيه . ولذلك ظل مجرد تبريرات لبعض المسائل الجزئية . وهكذا لم يتناول التعليل إلا بعض الجزئيات فى النحو العربى ، ولم يسلك ما تناوله من جزئيات فى إطار كلى .

٢- ولعل ذلك كان السبب فى أنصاف التعليل بالخاصية الثانية من الخصائص التى تميزه فى هذه المرحلة ، وهى «التوافق مع القواعد» ، أى

الانساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل إليها نحاة هذه المرحلة . فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد ، بل أكثر من ذلك ، فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساعتها ، ثم شرحاً لبواعثها من ناحية ، ولأهدافها من ناحية أخرى .

وهكذا كان التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية ، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها . وكانت هذه المبررات - في هذه المرحلة - إما أن تقتصر على ذكر المصدر الذي تبنى عليه القاعدة النحوية ، أو تتجاوز ذلك فتحاول تقديم مسوغ عقلي لما تناوله من قواعد أو ظواهر . وأياً ما كان نوع المسوغ الذي يقدمه النحاة في تعليلهم فإنه كان يقف عند هذا الحد من التسويغ لا يتجاوزه إلى التأثير في القواعد ، بحيث نستطيع أن نقول إن الاحترام العميق للقاعدة النحوية كان طابع التعليل في هذه المرحلة . وكانت التعليقات تهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها ، دون أن تتعارض معها بله أن تتناقض مع ما تفرضه من أحكام .

٣- وكما كان الاحترام للقواعد النحوية طابع هذه المرحلة ، فإن «الوقوف عند النصوص اللغوية» - مروية أو مبنية على المروية - كان ثالث الخصائص التي يتميز بها التعليل النحوي في هذه المرحلة أيضاً . فالنحاة الذين يعملون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية ، أياً كان مصدر هذه النصوص ، بل يجعلون التعليل في خدمتها : مجيزاً لها ، ومسوغاً لظواهرها ، ومبرر لخصائصها . ويستوى في ذلك أن تكون هذه النصوص قد رويت عن العرب أو لم ترو عنهم ، بل افترضها النحويون على مثال ما روى عنهم . ويستوى في المروى أيضاً أن يكون منسوباً إلى اللغة الفصحى أو منتمياً إلى لهجة من اللهجات ؛ إذ لم يفرقوا - في مجال التركيب وفي منجالات أخرى في البحث اللغوي أيضاً (١٧) -

(١٧) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٠٤ - ٣٠٦ ، وأيضاً بحثنا عن مفهوم اللغة عند العرب .

بين اللغة واللهجات ، واعتبروا الكل وحدة واحدة ، تنتمي إلى مستوى موحد ، هو اللغة ، أو ما كان يصطلح عليه فى بعض الأحيان بالعربية^(١٨) .

وقد أسلم وقوف النحاة عند التصور ثم احترامهم للقواعد إلى أن يكون تأثير تعليلاتهم - كما أشرنا منذ قليل - محصوراً فى إطار التبرير الذهني الخالض أو المرتكز على أساس من الملاحظة اللغوية ، دون أن يتجاوز ذلك القدر إلى التأثير فى القواعد نفسها . ومن ثم فإننا نسجل على ما أثر من تعليلات عن هذه المرحلة أنها لم تؤثر فى القواعد التى وضعها النحاة . وظل الهدف الرئيسى للبحث النحوى هو التعيد للظواهر اللغوية .



المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتهى بالزجاج ، أى أنها تمتد حتى أوائل القرن الرابع الهجرى . وبذلك تشمل قرابة قرن ونصف قرن ، وهى مدة طويلة جداً تركت آثاراً وضاحة فى منهج التعليل النحوى ، وخصائصه . فتغيرت بعض ملامحه التى عرفناه فى المرحلة السابقة . وكان هذا التغير نتيجة طبيعية للظروف التى عاشها المجتمع فى هذه المرحلة . وهى ظروف كان لها تأثيرها العميق فى البحث النحوى ، وفى الحياة الفكرية بأسرها .

وأهم هذه الظروف ما نتج عن الثورة العباسية من انقلاب اجتماعى ، إذ تغيرت موازين العلاقات فى المجتمع العباسى إلى أبعد حدود التغير وأقصاه . وإذا صح ما نرجحه من أن الدولة الأموية كانت دولة إقطاعية ، فإن الدولة العباسية بحكم القوى التى ساندتها ، قد تقدمت خطوة ، بحيث أصبحت دولة القوى الجديدة النامية التى كانت تتطلع إلى الحكم ، ثم استطاعت بالفعل أن تصل إليه ، وأن تفرض نفسها - بحكم التطور التاريخى - عليه . وإذا كانت

(١٨) انظر : تاريخ النحو العربى ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٥ .

الدولة الأموية قد خلقت نوعاً من التعصب للعرب وعليهم وذلك بموالاتها لهم ، ثم أكدت هذا التعصب بالتعصب لبعض قبائلهم^(١٩) ، لتلهى بذلك الطبقات المحكومة الدليلة عما تعيش فيه من حرمان بنزعة جنسية مزيفة ، ونعرة طائفية فارغة . فإن الدولة العباسية قد غيرت - مضطرة - من هذه السياسة ؛ إذ أن القوى الجديدة التي تحكمت فيها وحددت سياستها لم تكن خالصة العروبة ، بل كانت عربية أعجمية معاً ، ومن ثم فإن المفكرين فى ظل هذا البناء السياسى الجديد لم يقعوا أسرى وهم خاطئ ، وأدركوا بذلك وحدة القوى المستغلة ، و أيقنوا أنه لا فرق فيها بين عربى خالص النسب وأعجمى صريح العجمة . وتبينوا - بذلك - زيف تلك النزعات الطائفية أو الإقليمية أو الجنسية التى أشاعتها الدولة الأموية قاصدة من وراء ذلك إلى السيطرة على كل القوى ، والتحكم فى كل المؤثرات ، والتى أريد لها أن تنتشر فى عهد الدولة العباسية كذلك لتحقيق الأهداف نفسها . ولكن المثقفين كانوا على درجة من النضج والذكاء ما لبثت أن أبعدتهم عن الهدف المرسوم لهم ، واتخذوا - على العكس من ذلك - موقفاً رائعاً يكشف عن أصالة الدور الذى لعبته الثقافة والفكر فى عصر العباسيين فى مواجهة قوى الاستغلال المسيطرة ، فقد تبنا قضايا الفكر ومشاكل الثقافة دون أن تصادهم عنها مواقف تعصب ضدها ، أو تضليلهم فيها نعرات عدا لأصحابها .

ومن ثم فإنه فى الوقت الذى تأثر فيه بعض النحاة والمؤرخين فى العصر الأموى - وفى بداية العصر العباسى أيضاً - بنزعة التعصب للعرب أو عليهم كعبد الله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر من ناحية ، وأبى عمرو ابن العلاء من ناحية أخرى^(٢٠) - فإننا لا نجد فى هذه المرحلة التاريخية التى نتحدث عنها تعصباً ضد

(١٩) راجع إلى العصبية المصرية ونسبها إحدى السمات البارزة للدولة الأموية والمجتمع الأموى وكتب التاريخ والأدب مليئة بصور هذا التعصب . انظر مثلاً : الأغاني (بولاق) ١٨ / ٧٠ و ١١٦ / ١٥ ، والعقد الفريد ٥ / ٢٤١ ، تاريخ الطبرى ٥ / ٨٥ - ٩٠ .

(٢٠) تحليل موقف النحاة من الصراع الفكرى المتأثر بالاتجاهات العنصرية فى القرن الثانى الهجرى يحتاج إلى دراسة مستقلة ؛ إذ أن هذه المواقف تصور مختلف الاتجاهات الفكرية فى هذه المرحلة التاريخية .

العربية أو العسوبة من النحاة غير العرب ، بل على العكس من ذلك نجد هؤلاء النحاة أكثر تعصباً للعربية ، وأكثر مشاركة فى دعم ما لها من أصالة ، والكشف عما فيها من مناحى الجمال والقوة ، وعلى رأس هؤلاء : سيبويه ، والفراء ، والكسائى وغيرهم كثير .

وقد كان تحليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر فى فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة ، ومن ثم استتطب التحليل جهوداً كبيرة من العلماء فى هذه المرحلة ، وقد أعان على ذلك عامل آخر لا سبيل إلى الاغضاء عنه ، وهو أن التنعيد النحوى للظواهر اللغوية ، قد اكتمل أو كاد فى المرحلة السابقة ، وفى بداية هذه المرحلة ؛ إذ شمل التنعيد معظم الظواهر اللغوية ، ولم يدع فيها جوانب تحتاج إلى جهد كبير فى تأصيلها والتنعيد لها ، ومن ثم لم تعد الرغبة فى التنعيد مسيطرة على مشاعر النحويين ، ومحتكرة معظم ما يبذلونه من جهد وما يملكون من طاقة ، مما أتاح لهم أن يشغلوا بهذا الجانب الجديد من جوانب البحث النحوى ، وهو التحليل لما هو موجود فى اللغة وما هو مثنى فى القواعد معاً .

وقد كان هذا الفراغ النسبى من النحاة للتحليل هو السبب فى انتشار التحليل فى هذه المرحلة انتشاراً عميقاً فى البحث النحوى واللغوى ، حتى إن من الممكن أن نعد هذا الانتشار السمة الأساسية للتحليل فى هذه المرحلة ، وقد أنتج هذا الانتشار نتيجتين على درجة عظيمة من الأهمية .

النتيجة الأولى :

أن التحليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوى ، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تحليل ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الجزئيات ناتجة عن ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة ، أو مبنية على فرض يمتد - فى تصور النحاة - عن هذه الظواهر .

والنتيجة الثانية :

أنه قد نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية فى إطار كلى يشملها ويبررها فى الوقت نفسه ، ومن ثم وجدنا محاولة تفسير الحركة الإعرابية - ككل - إما تفسيراً صوتياً كما ذكر قطرب أو دلالياً كما أشار سيبويه^(٢١) . وجدنا هذه المحاولة جنباً إلى جنب مع تفسير حركة الرفع وسردها أو حركة النصب وحدها . أى أن شمولية النظرة لم تلغ الجزئيات ، وإنما على العكس كانت امتداداً عنها وتأكيداً لها ، ومن ثم وجدت النظريات - وهى محاولات للتعليل كلية وشاملة - إلى جوار التعليلات الجزئية .

وسنكتفى بأن نضرب هنا مثلاً لتجاوز التعليل الجزئى مع التعليل الكلى فى كتاب سيبويه ، يقول فى (باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) :

«وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، ولا تُصرف تُصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف ، وترتف الأسماء التى أخذت من الفعل وكانت بمنزلة ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهت بها فى هذا الموضع ، فنصبت (درهماً) لأنه ليس من نعتها ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون ، لأنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد إذا قلت : ١١ ضرب زيداً ، لأن ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهى : أَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(٢٢) .

فى هذا النص يعلل سيبويه لعمل هذه الحروف عمل الأفعال ، وهذه قضية جزئية ، ولكن التعليل يركز على أساس الربط بين هذه الحروف وبين الأفعال ،

(٢١) انظر : الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

(٢٢) كتاب سيبويه ٢٧٩/١ - ٢٨٠ .

وسبويه يتقدم هذا الربط ليصل منه إلى قضية كلية هي أصالة العمل في الأفعال .
وهذه القضية يمكن أن تعد تعليلاً كلياً ، لأنها تتناول جزئيات كثيرة ، وتشمل
ظواهر متعددة ، ولكن بين هذه الجزئيات والظواهر صلة من نوع معين ، تمتد
عن الربط الوظيفي بين هذه الجزئيات والظواهر جميعاً . وكان هذا الربط الوظيفي
- الذي تلمس بوضوح أحد مظاهره في هذا الموضع - هو السبب الذي نشأت
عنه تلك النظريتان اللتان حاولتا تفسير تعاقب الحركات في أواخر الكلمات ،
وهما نظرية العامل ، ثم نظرية قطرب (٢٣) .

والتعليل السابق يشير إلى شيء بالغ الأهمية ، لا ينبغي أن يفوتنا ونحن
نسجل سمات هذه المرحلة ، وهو أن التعليل ظل يثقف عند القواعد النحوية
والظواهر اللغوية ، محترماً لها ، ومكتفياً في علاقته بها بتبريرها وإساعتها ، وهو
ما يؤكد ذلك ما ينسب إلى الزجاج - خاتمة هذه المرحلة - من تعليقات .
ومن ذلك مثلاً هذا التعليل الذي نسب إليه ابن جني عن السبب في رفع الفاعل
ونصب المفعول ، يقول : « إنما فعل ذلك للفرق بينهما . ثم سأل نفسه فقال :
فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛
وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة .
فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما
يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون » (٢٤) .



ويتقدم النحاة في تعليلاتهم - جزئية كانت أو كلية - نماذج مختلفة للعلل ،
ولكن هذه النماذج - على اختلافها وتعددتها - تكشف عن خطين أساسيين
توضح كافة التعليقات الماثورة عن هذه المرحلة أنهما كانا - في فكر النحاة -
السبب وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . ومن ثم اتخذوهما مبرراً

(٢٣) الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٨٦ - ١٠٦ .

(٢٤) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٦ .

لهذه القواعد والظواهر ، بحيث لا نكاد نجد نموذجاً من نماذج التعليل إلا وينبئ -
على أحد هذين المؤثرين أو عليهما معاً .

١ - المؤثر الأول هو ما يصطلحون عليه « بالتخفيف » أو « الخفة على
اللسان » . والقاعدة التي تحكم ما يسنده النحاة إلى الخفة من تأثير هي أن « المراد
من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى - بقرينة حالية أو غيرها - لم
يحتج إلى اللفظ المطابق »^(٢٥) ويستلزم التخفيف حينئذ تخليص التركيب من
الألفاظ التي تستفاد دلالاتها من الموقف اللغوي ، ومن ثم إذا وجدنا بعض هذه
التركييب فإن علينا أن نضع في الاعتبار السبب الذي انتهى بها إلى ما هي عليه .
وهكذا فرَّعَ النحاةُ على هذه القاعدة عللاً كثيرة لحذف المبتدأ والخبر والفعل
والفاعل والمنعول ، بل وكل عامل جاز حذفه وكل أداة جاز حذفها^(٢٦) .

ولم يقف تأثير التخفيف عند تعليل صور الحذف على اختلافها فحسب ،
بل تجاوزها إلى تعليل صور الذكر أيضاً ، ثم إلى تعليل بعض الظواهر الصرفية
والدالية معاً^(٢٧) . وهكذا أثر التخفيف - عند النحاة - في حركات كل من
الأسماء والأفعال والحروف . فهو السبب في جر الأسماء وجزم الأفعال ثم في
بناء الحروف أيضاً على حركات لا تتغير .

وإذا كان التخفيف وراء هذه الظواهر المختلفة في اللغة ، فإنه دعامة بعض
النظريات العامة في النحو ، ومن أبرز ما اعتمد على التخفيف من النظريات
النحوية نظرية التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي ، فإن محورها يرتكز
على أساس القول بأن الحركات في أواخر الكلمات - أو ثبوتها فيها وعدم
تغيرها - مردء إلى التخفيف على المتكلم والتيسير عليه ، بعدم إلزامه بحركة
واحدة ، وإعطائه الحرية في تنويع الحركات في أواخر الكلمات^(٢٨) .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) انظر الصاحبى ١٥ .

(٢٨) انظر التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي ص ١٠١ وما بعدها من الظواهر اللغوية في
التراث النحوى .

وقد جعل النحاة كثرة الاستعمال سبباً من الأسباب الدالة على فهم التركيب اللغوى ، ومن ثم باعثاً على التخلص من بعض أجزائه ، وربطوا ذلك بقضية التخفيف ، باعتبار أن محاولة إلزام المتكلم بالوفاء بكل ما يتطلب التركيب اللغوى من صيغ لا يحتاج إليها الموقف يعد من قبيل الإلزام بالأشق ، على حين تميل اللغة إلى التخفيف والتيسير لا إلى المشقة والتعسير^(٢٩) .

ووضع القضية على هذا النحو ينسجم بالخطأ ؛ إذ أن هذا الموقف من النحاة يمتد بالضرورة عن نظريتهم فى تكوين الجملة ، وفصل هذا التكوين عن الموقف اللغوى ، وتجريده من التأثير به . ومن ثم ألزموا فى نظريتهم وجود نظام معين للتركيب اللغوى ، فلما وجدوا اختلال هذا النظام وعدم تطابقه مع الواقع اللغوى ابتكروا ما اصطلاحوا عليه بالخفة ليكون تعليلاً للخروج على ما رسموه من نظام . ولو أنهم ربطوا بين مكونات الجملة وبين الموقف اللغوى لما اضطربت نظريتهم هذا الاضطراب ، ولما احتاجوا إلى تعليل النظرية الخاطئة بافتراض خاطئ^(٣٠) .

٢- وأما المؤثر الثانى فيصطلحون عليه «بالفرق» ، ويريدون به أن اللغة - لحكمتها - أرادت أن تُفَرِّقَ بين الظواهر المتتارية فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتمييز بين هذه الظواهر . ومن أبرز الأساليب التى استخدمتها فى هذا المجال أسلوبان :

أولهما : تنويع الحركة ، ويهدف هذا التنويع - عند النحاة - إلى تحقيق التفرقة بين ظواهر مختلفة ، منها :

(١) التفرقة بين الوظائف المختلفة للصيغ ، ومن ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول^(٣١) .

(٢٩) انظر نماذج لكثرة الاستعمال فى : الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٦ - ٣٠٠ ، شرح الجمل - مخطوط - ج ١ غير مرقم ، شرح المفصل ١/ ١٢٧ ، ١٥/ ٢ ، ٢٤ - ٣٠ .
(٣٠) انظر : اللغة بين المعيارية والوضعية ٤٥ وما بعدها ، دلالة الالفاظ ٢٨ - ٣٠ ، الحذف و التندير فى النحو العربى ٣٦٢ .

(٣١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨ ، الباب فى شرح اقليدس - غير مرقم ..

(٢) التفرقة بين مدلولات الصيغ ، ومن ذلك ضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة^(٣٢) .

(٣) التفرقة بين أنواع الصيغ .

أ- من حيث أصالة الكلمة فى العربية أو عدم أصالتها ، ومن ذلك بناء سيبويه على الكسر «فرقاً بين التركيب مع الأعجمى والتركيب مع العربى»^(٣٣) .

ب- من حيث الإعراب والبناء . ومن ذلك تنوين التمكن فإنه يفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف^(٣٤) .

ج- من حيث التنكير والتعريف . ومن ذلك تنوين التنكير فإنه يفرق بين النكرة والمعرفة^(٣٥) .

والأسلوب الثانى : نظام المقطع ، فإن هذا النظام يتغير - فى تصور النحاة - بواسطة زيادة بعض المقاطع أو حذفها للتفرقة بين عدد من الظواهر التى تلبسُ بدونها . ومن ذلك :

(١) زيادة (أل) فى الكناية عن أعلام غير العاقل ، للتفرقة بينها وبين الكناية عن أعلام العقلاء^(٣٦) .

(٢) زيادة (تاء التأنيث) - التى تكون مع حركتها مقطوعاً - فى : فَعُول ، بمعنى : مَفْعُول ، للتفرقة بينها وبين فَعُول ، بمعنى : فَاعِل . وحذفها مع الأخيرة لتحقيق الهدف نفسه^(٣٧) .

(٣) زيادة (تاء التأنيث) فى : فَعِيل ، بمعنى : مَفْعُول للتفرقة بينهما : فَعِيل ، بمعنى : فَاعِل . وحذف المقطع من الثانية لتحقيق التفرقة أيضاً^(٣٨) .

(٣٢) المصدران السابقان ، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن الصانع ، شرح التسهيل ٣٨ - ٤٥ .

(٣٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٨ .

(٣٤) السابق - وانظر أيضاً : تحفة الغريب - غير مرقم ، العباب فى شرح اللباب - غير مرقم .

(٣٥) المصادر السابقة .

(٣٦ - ٣٨) واضح أن هذه مجرد أمثلة لما يصيب المقطع من تغير كمي أو نوعي فى تصور النحاة

المرحلة الثالثة :

تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل التطور فى التعليل النحوى بعد الزَّجَّاج ، وعلى وجه التحديد تبدأ بابن السراج : أبى بكر محمد بن السرى المتوفى سنة ٣١٦هـ . وفى هذه المرحلة الجديدة حدث تغير كبير فى منهج التعليل ، ومن ثم فى علاقته بالقواعد النحوية . وقد حدث هذا التغير نتيجة لتفاعل عاملين أساسيين :

العامل الأول :

ما نتج عن الثورة العباسية من تحول كبير فى مجرى الثقافة العربية ، وهو تحول يصح أن نطلق عليه دون تجاوز ثورة ثقافية ، فقد اتصل الفكر العربى بالفكر الإنسانى على أوسع نطاق ممكن فى هذه الفترة . وقد تم هذا الاتصال بواسطة الترجمة إلى العربية ، وقد أتاح ذلك لجمهور المثقفين أن ينفوا على حصيلة التراث الإنسانى ، فى الهند وفارس واليونان ، وتمكنوا بذلك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الإسلامية بألوان جديدة من الفكر ، تركت آثارها فى مناهج هذه الثقافة ، وساعدت على تعدد هذه المناهج وتنوعها بما أذكت بين فروعها من خلاف .

ومن المحقق أن الترجمة إلى العربية قد وجدت فى العصر الأموى (٣٩) . بل إن فى بعض الروايات التاريخية ما يؤكد وجود شىء من هذه الترجمة فى عصر صدر الإسلام (٤٠) . ولكن هذه الترجمات لم تحدث تأثيراً كبيراً فى الحياة الفكرية فى العالم الإسلامى بعامه ، وفى بحوث اللغة والنحو بصفة خاصة ، لآمرين :

= العرب ، والحقيقة أن نظام المقطع فى العربية الفصحى أكثر ثراءً وتعقيداً من أن تلم به إشارات النحاة على الرغم من مساهمتهم الكبيرة فى دراسة الأصوات اللغوية ، وإدراكهم الصحيح لاتصال المقطع بالظواهر الموقعية .

(٣٩) انظر : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٤ ، طبقات الأطباء ٢ / ١٣٥ ، طبقات الأمم ٧٥ ،

الفهرست ٤٩٧ ، تاريخ ابن عاكر (التاريخ الكبير) ١١٧ / ٥ ، الاعلام ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤٠) انظر : أخبار العلماء بأخبار الحكماء ٥١ ، طبقات الأطباء ١ / ١٢٠ ، وفيات الأعيان

٢ / ٤ - ٦ ، الفهرست ٤٩٧ ، البيان والتبيين ١٣ / ٣٢٨ .

أولهما : أنها كانت ترجمات محدودة إلى أبعد الغايات ؛ إذ كانت محصورة - إلى حد كبير - فى بعض العلوم العملية^(٤١) كالطب والهندسة .

وثانيهما : أن العلماء قد وقفوا من العلوم المترجمة - على وجه العموم - موقفًا صلبًا ، إذ كانوا يشكون فيها ، ويحرصون على البعد عنها وعدم الاتصال بها . وفى ذلك يقول السيوطى ، نقلاً عن ابن كثير : إن «علوم الأوائل دخلت إلى بلاد المسلمين فى القرن الأول ، لما فتحوا بلاد الأعاجم ، ولكنها لم تكثر فيهم ولم تنتشر ، لما كان السلف يمنعون من الخوض فيها»^(٤٢) .

وفى العصر العباسى تغيرت هذه الظروف ، فقد انتشرت الترجمة انتشاراً ضخماً ، ولم تعد ترجمات فردية محدودة بعد أن تدخلت الدولة - بكل إمكانياتها المادية والأدبية - لتشجيع المترجمين ، والإثابة على الترجمات . ومما لا شك فيه أن موقف الدولة فى هذا المجال لم يكن لوجه العلم خالصاً ، وإنما كان يمليه هدف سياسى هو استقطاب جهود المفكرين والمثقفين فى معارك فكرية ، وقضايا ثغافية . ومن ثم إبعادهم عن المشاكل الاجتماعية ، وبخاصة مشكلة التفازات الاجتماعى . تلك المشكلة التى أثارت بعض الثورات فى أطراف الدولة^(٤٣) . والتى كان لها دائماً سحرها بالنسبة لنفوس كثيرة رفضت - عقدياً - الأوضاع الاجتماعية الطبقية وحاربتها ، ولذلك فإن من الممكن أن يقال إن الترجمة فى العصر العباسى كانت ترجمة مُوجَّهَةٌ ؛ إذ كانت تخضع لما يصح أن يطلق عليه بشئ من التجوز قليل بأنه تخطيط من جانب الدولة فى اختيار المترجمات . وكان هذا التخطيط - الذى تلمح إليه الحقائق التاريخية - يهدف

(٤١) انظر : البيان والتبيين ١/ ٣٢٨ ، البداية والنهاية ٩/ ٨٠ ، الفهرست ٤٩٧ ، طبقات الأئمة ٧٥ .

(٤٢) انظر : صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام ١٢ ، وقد نقله الدكتور النشار فى مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٢ .

(٤٣) نلاحظ أن معظم الثورات السياسية فى العصر العباسى وإن استغلت المشاعر العنصرية أو العقدية فإنها ارتكزت بصورة واضحة على الظلم الاجتماعى الذى كان نتيجة السياسة الطبقية للدولة فى عصر العباسيين .

إلى التركيز على ترجمة العلوم الإنسانية التي تذكى أوار الخلاف بين المثنئين .
وأبسط هذه الحقائق الدالة أن الدولة العباسية قد حرصت على أن تكون ترجمة
الفلسفة - لا الآداب - هي محور جهود المترجمين ، منذ تأسيس الدولة ، أى
من عهد السفاح وأبى جعفر المنصور ، يقول صاعد : « فلما أдал الله تلك الدولة
- يعنى الأموية - للباشمية وصرف الملك إليهم ، ثابت الهمم عن غفلتها ،
وهبت الفطن من سنتها ، فكان أول من عنى منهم بالعلوم الخليفة الثانى : أبو
جعفر المنصور . . . فكان - رحمه الله تعالى - مع براعته فى الفقه ، وتقدمه
فى علم الفلسفة - وخاصة فى علم صناعة النجوم - كلفاً بها وبأهلها»^(٤٤) ويؤكد
هذه الحقائق حرص الدولة على أن يكون المنطق اليونانى أول العلوم الفلسفية
التي تترجم إلى العربية . فقد كان «أول من اشتهر به فى هذه الدولة عبد الله بن
المثنع ، الخطيب الفارسي كاتب أبى جعفر المنصور، فإنه ترجم كتب
أرسططاليس المنطقية الثلاثة التى فى صورة المنطق ، وهى : كتاب
(قاطاغورياس) ، وكتاب (بارى أرمنياس) : وكتاب (أنولوطيقا)^(٤٥) » ، كما
ترجم «كذلك المدخل إلى كتاب المنطق ، المعروف بالإيساغوجى لفرغوريوس
الصورى»^(٤٦) . ويعقب صاعد على هذه الحقائق بما يؤكد أنه كان ثمة عدد من
المحاولات لترجمة المنطق قبل ابن المثنع ، فيقول : «وذكر أنه لم يترجم منه -
أى من المنطق - إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط»^(٤٧) . وهو ما يؤيده ما انتهى
إليه الدكتور النشار من أن هذه الكتب لم تكن ترجمات وإنما هى ملخصات
لشروح سبقت ترجمتها^(٤٨) .

(٤٤) طبقات الأمم ٧٥ . (٤٥) طبقات الأمم ٧٧ .

(٤٦) المصدر السابق . (٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) يرى بول كراوس أن هذه الكتب التى نسب إلى ابن المثنع ترجمتها هى فى الحقيقة من ترجمة
ابنه محمد ، على حين يرى الدكتور على سأمى النشار أن هذه الكتب لم يترجمها محمد وإنما
لخصها عن شروح سابقة .

انظر : التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ١٠١ - ١٢٠ ، مناهج البحث عند مفكرى
الإسلام ٦ - ٧ .

ومع ازدياد الترجمة ، وانتشارها ، وتشجيع الدولة بإمكانياتها المادية والأدبية على الأخذ منها ، والاتصال بها ، خلقت أجيال جديدة من المثقفين بالثقافات غير العربية ، الملمين بالثقافة اليونانية على وجه الخصوص ، المحيطين بالفلسفة والمنطق الأرسطي على نحو أخص . وقد قوبلت هذه الأجيال من العلماء بمقاومة شديدة من المفكرين ذوي الثقافة العربية الخالصة ، «وظلت دائماً طائفة من أهل السنة المتشددین تنظر في شيء من الشك وعدم الثقة والاطمئنان إلى هؤلاء الذين قيل في أحدهم :

فأرقت علم الشافعي ومالك وشرعت في الإسلام رأى دقلس

وكلما ازدادت شوكة أهل السنة المتشددین كان عدم الثقة لدى البيئات الدينية في شرق الإسلام بإزاء الاشتغال بالعلوم الأوائل أشد وأعنف» (٤٩) .
ولذلك نجد في نقد الاشتغال والمشتغلين بهذه العلوم مثل هذه العبارات : «غير أنها - أي علوم الفلسفة والمنطق - مع قلة فائدتها تسرق الدين ، وتنتج كل ما نعوذ بالله منه» (٥٠) . «ولو أن هذا المعجب بنفسه ، الزاري على الإسلام برأيه ، نظر من جهة النظر ، لأحياء الله بنور السندی ، وثلج اليثین . ولكنه طال عليه أن ينظر في علم الكتاب ، وفي أخبار الرسول ﷺ وصحابته ، وفي علوم العرب ولغاتها وآدابها ، فنصب لذلك وعاداه ، وانحرف عنه إلى علم قد سلمه له ولأمثاله المسلمون ، وقل فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم» (٥١) .

ولكن هؤلاء العلماء المتشددین لم يلبثوا حتى وجدوا أن من الضروري الوقوف على هذه الثقافات ، حتى يتمكنوا من أن يبنوا رفضهم لها على أسس علمية متينة وليس ابتداء من مشاعر عاطفية لا سبيل معها إلى الإقناع ، ومن ثم

(٤٩) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ١٢٤ - ١٢٥ .

(٥٠) الصاحبى ٤٣ .

(٥١) أدب الكاتب ٣ .

وجدت هذه العلوم سبيلها إلى العلوم العربية الخالصة ، كما اتخذت طريقتها في العلوم الإسلامية ، وفيما يتصل بالعقيدة وأصولها وأسس أحكامها بصفة خاصة .

وهكذا ظلت الترجمة فترة طويلة قبل أن تحدث تأثيرها في مناهج العلوم المختلفة ، ومن الممكن لذلك أن نعد القرن الذي صحب الدولة العباسية في عصرها الأول ، والذي يمتد حتى منتصف القرن الثالث الهجري عصر الترجمة . كما يمكن أن يعتبر النصف الثاني من هذا القرن الفترة التي تمكنت فيها الترجمة من التسلل إلى «مناهج» العلوم الإسلامية والعربية . أما قبل ذلك فقد ظلت هذه العلوم بعيدة منهجياً عن التأثير بالترجمات ، وبالمناطق اليوناني بصفة خاصة . وعدم تأثر مناهج هذه العلوم بالمنطق الأرسطي لا ينفي بالضرورة تأثير المنطق كلية ، إذ من الواضح أن المنطق قد أحدث بالفعل بعض الآثار في بعض الجزئيات التي عولجت قبل هذه الفترة ، وبعض المسائل التي أثرت تأثيراً به (٥٢) .

لم يكد يأتى القرن الرابع الهجري - إذن - حتى كان المنطق الأرسطي قد استطاع أن يحوز تقدماً كبيراً في الفكر الإسلامي ، والعربي ، بما أحدث من آثار في مناهج العلوم الإسلامية والعربية أيضاً . وإن كانت الدراسات اللغوية كغيرها من العلوم العربية الطابع والإسلامية النشأة - قد ظل فيها اتجاه يرفض هذا التأثير ويهاجمه ، ولكن على الرغم من رفضه له ومهاجمته إياه كان يستخدم أسلوبه في الحجاج والمناقشة . وهذا وحده دليل لا يقبل الشك على نجاح المنطق والفلسفة في التأثير في الحياة الفكرية حتى عند المعارضين لها من المفكرين الإسلاميين .

وأما ثانی العاملين المؤثرين في التعليل في هذه المرحلة فهو التطور الطبيعي للتعليل ذاته ؛ فإن التعليل قد تطور من تناول الجزئى لبعض الجزئيات في المرحلة الأولى ، إلى محاولات للنظر الكلى ثم محاولات دائمة لتسويغ كل جزئيات البحث النحوى في المرحلة الثانية ، ولكنه ظل - مع ذلك - ملتزماً

(٥٢) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل انظر كتابنا : مناهج البحث عند النحاة العرب ، تفويم الفكر النحوى .

بالوقوف عند مرحلة التبرير لما تفرغته الظواهر اللغوية ، والتسوية لما تقرره القواعد النحوية ، دون أن يتجاوز هذا القدر إلى التأثير في تلك الظواهر أو القواعد . أما في هذه المرحلة الثالثة فقد كان من الطبيعي أن ينتقل التعليل إلى مرحلة جديدة ، لا تصبح وظيفته فيه تبرير ما يوجد فحسب ، وإنما تمتد لتشمل أيضاً إيجاد ما ينبغي أن يتسق مع العلة . وهكذا لا يظل - كما كان - مقيداً باللغة وظواهرها وملزماً بالنحو وقواعده ، وإنما ينطلق من أسر هذه القيود فيتصور ما يشاء من ظواهر ، ثم يبنى عليها ما يريد من قواعد . وبهذا تنقلب العلاقة بين التعليل والتقييد . فبعد أن كان التقييد هو الهدف والتعليل ليس إلا تبريراً لأحكامه المقررة وظواهره المعتبرة ، أصبح تلمس العلة هدفاً رئيسياً في البحث النحوي . وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقية معاً .

لذلك كله كان منطقياً أن يهدف التعليل في هذه المرحلة الجديدة منه إلى تحقيق أمرين :

أولهما : الربط بين الأحكام والعلة ، وبناء الأحكام على العلة ، وجعل العلة سبباً في اطراد الأحكام واتساق الظواهر ، ومن ثم أصبح البحث عن العلة أمراً ضرورياً للباحث النحوي ، وسابهاً في الوقت نفسه على القواعد والظواهر ، بمقتضى كون العلة محورياً للظواهر وأنواعها جميعاً .

والثاني : التنسيق بين العلة النحوية ، ومحاولة إلباسها جميعاً ثوباً من الاتساق بين جزئياتها ، بحيث تتلاقى ولا تتضارب ، وتتكامل ولا تتناقض . وكانت محاولة تحقيق هذين الهدفين سبباً في حدوث تغيرات أساسية في التعليل النحوي في هذه المرحلة .

تري ما أبعاد هذه التغيرات ؟ وما موقف النحاة منها ؟



إن التغيرات الجذرية التي حدثت للتعليل النحوى قد شملت مجالاته ومنهجه جميعاً .

أما التغيرات التي حدثت فى مجالات التعليل فأبرز ما فيها اتساع ميدان البحث فيه ، بنشأة نوعين جديدين منه ، أولهما : ما اصطلح عليه النحاة بالعلل القياسية ، وثانيهما ما اصطلحوا عليه بالعلل الجدلية .

« فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال : نصبت زيداً يان ، فى قوله : إن زيداً قائم . ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : أنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه ، فأعملت أعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفعل لفظاً . فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله . نحو : ضرب أخاك محمد ، وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية فكل ما يعتل به فى باب (إن) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبل أم الحادثة فى الحال ؟ أم المتراخية أم المنتضية بلا مبهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأى شئ عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب زيداً عمرو ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأى علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ . . . وكل شئ اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل فى الجدل والنظر» (٥٣).

وأما التغيرات الأساسية فى منهج التعليل النحوى فيمكن أن نلاحظ من مقارنة هذين النوعين الجديدين من التعليل بما كان فى المرحلتين السابقتين من تعليلات . فالتعليل فى تلك المرحلتين ظل - كما ذكرنا من قبل - محترماً للظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، أى ظل كما يحب النحاة أن يصفوه متسماً

(٥٣) الإيضاح فى علل النحو ٦٤ - ٦٥

بالتعليمية^(٥٤) . أى يهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها ، مثال ذلك : «قولنا : إن زيداً قائم . إن قيل : بم نصبتُم زيداً؟ قلنا : بإن ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأننا كذلك علمناه ونعلمه ، وكذلك قام زيد ، إن قيل : لم رفعتم زيداً؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب»^(٥٥) . وتحليل هذا النمط من التعليل ، ومقارنته بما جد منه فى مرحلتنا هذه ، يكشف بوضوح مدى ما أصاب منهج التعليل من تغير .

فالعلة التعليمية - فى جوهرها - تفسير للواقع اللغوى ، فهى تابعة له ، وهى - لذلك - لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه ، وهى بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية ، أى بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها فى جمل وأساليب ، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوى ، بله اعتباره أساساً واجب المراجعة والاحترام .

أما العلة القياسية فدورها يختلف ؛ لأنها لا تصف الأمر الواقع ولا تكتفى بإدراك الوظائف النحوية ، وإنما تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلات . وهى فى سبيل هذا الربط بين شتات الظواهر تعتسف أحياناً فيما تفترض من أسس تجمعها فى إطار واحد . ولذلك فإنها لا تغف - دائماً - عند الأمر الواقع ، تلحظه وتبرره ، وإنما تتجاوز هذه المرحلة إلى افتراض علل أثرت فى ظواهر الواقع اللغوى ، ثم تمضى مع عللها التى تفترضها إلى مدى أبعد ، فتجعل لها تأثيراً لا سبيل إلى تخلفه ، وهكذا تبدأ العلل القياسية بتعليل الموجود ، ثم تنتهى فى محاولتها التدليل على صحة ما قدمته من تعليلات بالخروج عليه والتناقض معه .

(٥٤) انظر : المصدر السابق ، أيضاً الاقتراح ط ٢ - ٥٦ .

(٥٥) الإيضاح ٦٤ .

وأما العلة الجدلية فأمرها مختلف أيضاً ؛ إذ لا تصف الظواهر اللغوية ، ولا تلحظ الوظيفة النحوية - كما تفعل العلل التعليمية - ولا تحاول الربط بين شتات الظواهر ، فتبدأ من المَوجود بالفعل - كما حاولت العلل القياسية أن تحقق - وإنما تبدأ بعد ذلك ، تبدأ بالتعليل لكل هذه العلل . فهي تنطلق من الغرض وليس من الواقع ، وتهدف إلى تأييده عن طريق التدبير العقلي المنطقي .

وثمة فوارق أخرى بين أنواع العلل السابقة ، أهمها الدوافع التي حدث بالنحاة إلى الأخذ بها ، ويمكن تركيز هذه الدوافع في كلمات :

فالعلة التعليمية نتيجة الرغبة في تبسيط القواعد النحوية .

والعلة القياسية انبثت عن رغبة النحاة في طرد الأحكام .

أما العلة الجدلية فقد نبعت من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً .

كل هذه الفروق بين العلل التي نشأت في هذه المرحلة ، وبين العلل التي نتجت عن المرحلتين السابقتين تشير إلى اختلاف عميق في منهج التعليل الذي أنتج كل نوع منها ؛ فالعلل التي نشأت في هذه المرحلة الأخيرة تتسم بسمّة واضحة ، هي عدم التقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية . على حين كانت العلل التي خلفتها المرحلتان السابقتان تتميز باحترام الموجود في اللغة والمقتن في القواعد . فالعلل في هذه المرحلة الجديدة لا تتبع الواقع ، بل - على العكس من ذلك - تتبعها الأحكام . ولعل نص السيوطي نقلاً عن صاحب المستوفى يمثل في جلاء لا ريب فيه هذا التغير في المنهج حين يقول : «إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا مسموح فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ، واستدلّواهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود

لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق^(٥٦) . ويدعم هذا التغيير في منهج العلة ما قرره النحاة من شروط فيها . ولعله لا يفوتنا أن نسجل في هذا السمعال أن الشرط الوحيد الذي اتفق العلماء على ضرورة اتصاف العلة به هو كونها موجبة للحكم في المستقيس عليه^(٥٧) ، ونحسب أن هذا الحكم - وحده - كاف في الدلالة على تصور النحاة لتأثير العلل ، سابقة على القواعد ، ومؤثرة فيها معاً .



(٥٦) انظر : الاقتراح - ط أولى - ٤٥ ، ط ثانية ٤٦ .

(٥٧) انظر : الاقتراح - ط أولى - ٥١ ، ط ثانية ٥٢ - ٥٣ .

الفصل الثاني
مواقف النّحاة

الفصل الثانى

مواقف النحاة

كان إشراف النحاة فى التعليل على نحو ما أوضحنا فى الفصل السابق ، وضخامة الدور الذى أصبحت العلل تقوم به فى البحث النحوى - وقد صارت محاور القواعد بعد أن كانت على هامشها - كان كل ذلك سبباً فى وجود اتجاهين متناقضين فى التفكير النحوى .

وأول هذين الاتجاهين يستضح فيه وجود تيار مضاد لما أصاب التعليل النحوى من تطور ، وينفر أصحاب هذا الاتجاه من التأثير بالنظريات الفلسفية والقواعد المنطقية ، ويرون أن هذا النمط من التأثير قد أفسد البحث النحوى ؛ إذ أضاع عليهم «صفاء اللذة التى يجدونها فى دقائق لغتهم ، وكم نفر أساتذة اللغة المتشددون من عبارات أتى بها مترجمو الكتب الأجنبية»^(١) . ولم يقتصر نفورهم على الكلمات وحدها ، بل امتد إلى الاتجاه بأسره ، وقد بنوا هذا الموقف على دعائمين :

الأولى : أن هذا التطور الذى حدث للتعليل لا يتسم بالأصالة ، إذ هو بعيد البعد كله عن خصائص التعليل فى المرحلتين السابقتين ، فى منهجه وغايته جميعاً . ففقد كانت غاية التعليل من قبل التدليل على ما تتصف به اللغة من حكمة ، والبرهنة على ما فى أساليبها من خصائص ممتازة . وكان منهجه - لذلك - يقف عند نصوص اللغة وقواعدها ، إذ يلتزم بالوارد فى اللغة من أساليب ، والمحمفوظ فيها من قواعد . أما فى هذه المرحلة فإن غاية التعليل

(١) تاريخ الفلسفة فى الإسلام - لدى بور - ٤١ .

تختلف ، لأنه مجرد طرف من أطراف القياس النحوى ، فهو لا يهدف إلى بيان ما فى اللغة من حكمة ، وما تتميز به من اتساق ، وما تمتاز به من شرف . وإنما هو مجرد أساس تنبنى عليه القواعد والأحكام . وكما تختلف غاية التعليل يختلف منهجه ، لأنه فى هذه المرحلة الجديدة منه لا يرتبط بالنصوص المحفوظة والقواعد المطردة . وإنما ينطلق من التصور المنطقى للغة ، ويبدأ من التماسك - عملية شكلية لا تتوقف عند الخصائص اللغوية - وهذا التصور المنطقى وهذا البدء بالقياس الشكلى الأرسطى أصبح منطلقاً ذاتياً للباحث النحوى ، بحيث كان له أن يبدأ من نقطة البدء الخاصة به فى الإلحاق ، ويعتبرها أساساً لكل ما يتلوها من أحكام . مما فُتِح المجال فسيحاً للاختلاف فى (الأصل والفرع) فى القضايا النحوية ، ومن ثم لتعدد الأحكام وتضاربها .

والثانية : ما تتصف به هذه العلة من ضعف . ومرد هذا الضعف إلى أن هذه العلة ليست أسباباً حقيقية كما أراد النحاة أن يجعلوها . ومن ثم فإنه ليس لها تأثير حقيقى ، فلما أسند النحاة إليها هذا التأثير حين جعلوها محور القواعد لم تتسق عملتهم مع الظواهر التى يعملون لها والقواعد التى يسببونها ، ولذلك فإنه «مما يجب أن يستط من النحو العلة الثانوى والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ، من قولنا : قام زيد . لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالإستقراء من الكلام المتواتر»^(٢) «والفرق بين العلة الأولى والعلة الثانوى أن العلة الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر . والعلة الثانوى هى المستغنى عنها فى ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة»^(٣) .

(٢) الرد على النحاة ١٥١ .

(٣) الرد على النحاة ١٥٢ .

ويصل هذا الضعف في أحيان كثيرة إلى درجة التناقض ، مما يقطع بنسناد العلة . وقد ذكر ابن مضاء مثلاً لهذا النوع من التعليقات ما يذكره النحاة من أن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حُرِّك لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضَرَبْنَ وَيَضْرِبْنَ . وفي الوقت نفسه عللوا السكون قبل النون بقولهم لثلاث يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد . وهكذا جعلوا سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعلوا حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، وعقب على هذا الدور في التعليل بقوله : «وهذا بين الفساد»^(٤) .

وقد حاول ابن جنى تحليل أسباب الاختلاف والتناقض في التعليل النحوى فانتهى إلى سببين وراء كل ما بين التعليقات من تضارب : «أحدهما : الحكم الواحد تتجاذب كونه علتان أو أكثر منهما . والآخر : الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان»^(٥) .

وقد مثَّلَ ابن جنى للسبب الأول برفع المبتدأ ، فإنه متفق عليه ولكن اختلفت العلة فيه : فأما البصريون فيرفعونه بالابتداء ، وهو عامل معنوى . بينما يرفع الكوفيون إما بالجزء الثانى الذى هو مرادفه عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه^(٦) .

ومثَّلَ للسبب الثانى بإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال ، وترك بنى تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل «فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخله على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إياها ، أجروها فى الرفع والنصب مجراها إذ اجتمع الشبهان بها . وكأن بنى تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل

(٤) الرد على النحاة ١٥٩ - ١٦٠ ، والمثل مأخوذ من كلام ابن جنى فى الخصائص ١٨٣/١ .

(٥) الخصائص ١٦٦/١ .

(٦) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : همع الهوامع ١/ ١٩٥ ، الاشياء والنظائر ١/ ٢٦٣ ، شرح

المنفصل ١/ ٨٤ ، الانصاف ٣٣ وشرح الفصول الخمسين - مخطوط - ١٩٤ - ١٩٥ ،

الصبان على الأسمونى ١/ ١٩٣ .

وَإِخْذْ مِنْ جِزْيِهَا كَقَوْلِكَ : مَا زِيدَ أَخْوُكَ ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ . أَجْرُوهَا مَجْرَى
هَلْ^(٧) .

وهذا المثال الأخير لا يصبح موضحاً للسبب الثانى الذى ذكره ابن جنى إلا
إذا فصلنا هذا السبب ، بحيث يتضمن بالضرورة شطرين ، أولهما : اتفاق النطق
واختلاف العلة والحكم . وثانيهما : اختلاف النطق والعلة والحكم جميعاً ،
ذلك أن (ما) ليست من قبيل «الشئ الواحد الذى اختلف حكمه» فقد اختلف
نطقها داخل التركيب اللغوى بين الحجازيين والتميميين ، ومن ثم اختلف حكمها
والتعليل لهما .

وبهذا يتضح أن ما ظنه ابن جنى سببين لاختلاف التعليل ينحل إلى ثلاثة
أسباب فى الحقيقة :

الأول : اختلاف التعليل فى المتفق على نطقه وحكمه .

والثانى : اختلاف التعليل فى المتفق على نطقه والمختلف فى حكمه .

والثالث : اختلاف التعليل فى المختلف فى نطقه وحكمه معاً .

ولكن . . هل هذه الثلاثة أسباب للتضارب فى التعليل والتناقض بين العلل
أو مجرد صور لهذا التضارب والتناقض . نحسب أن من الجلى أن اعتبار هذه
الثلاثة أسباباً من قبيل الخطأ فى فهم السبب . لأنها أشكال تكشف عن وقوع
التضارب فى العلل وتؤكد الاختلاف بينها . ولكنها لا تحدد الأساس الذى امتدت
عنه والركيزة التى قامت عليها . ولذلك فإنها - بدورها - تحتاج إلى أسباب . و
لا سبيل إلى فهم هذه الأسباب إلا بتحليل العلل التى قدمها البحث النحوى فى
ضوء ما قدمته الدراسات اللغوية المعاصرة من مناهج . ولو فعلنا ذلك لأدركنا
بوضوح أن التضارب فى التعليلات مرده إلى أن العلل التى قدمها النحاة علل
غائية أرادوا بها أن تكون عللاً صورية^(٨) . أى هدفوا من ذكرها إلى توضيح أثرها

(٧) الخصائص ١ / ١٦٧ .

(٨) فى التفرقة بين العلة الغائية والعلة الصورية انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٣ ، أثر العلم
فى المجتمع ١١ .

فى الظواهر التى ساقوها لتأييدها . وهو نوع من الخطأ المنهجى الذى وقع فيه الباحثون العرب فى هذه المرحلة . لأن التعليقات الغائية تفتح الباب للتصورات الذهنية التى لا تبنى على ركائز يقينية^(٩) .



وأما الاتجاه الثانى فىقبل ما حدث للتعليل من تطور ، ويتحمس له ، ويدافع عنه ، ويتصدى أصحابه لمهاجميه يفتدون اعتراضاتهم ، ويردون مآخذهم ، وهم يبنون قبولهم للتعليل وحماسهم له ودفاعهم عنه على ركيزتين اثنتين :

الأولى : دعواهم أصالة العلل النحوية ؛ فهم يزعمون أن التعليل مأخوذ أصلاً عن الأعراب ، وعن بعض إيضاحاتهم الساذجة . وقد عقد ابن جنى فى خصائصه باباً فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها . وقد صدره بقوله : « اعلم أن هذا موضع فى تثبيته وتمكينه منمنعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة » ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب ، من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا . وهو أحزم لها وأجمل بنا ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها^(١٠) .

ويستغل أصحاب هذا الاتجاه عدداً من الحوادث المروية ليسبغوا على التعليل الأصالة ، بدعوى امتداده عنها وتطوره منها . ومن ذلك ما حكاه الأصمعى عن أبى عمرو أنه قال : « سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب : جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة^(١١) ، وما حكاه أبو على الفارسى مرفوعاً إلى المبرد أنه قال : « سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ : (ولا الليل سابق النهار) . فقلت له : ما

(٩) لقد فصلنا هذا الموضوع فى كتابينا : مناهج البحث عند النحاة العرب ، تقويم الفكر النحوى .

(١٠) الخصائص ١ / ٢٣٧ .

(١١) الخصائص ١ / ٢٤٩ .

تريد ؟ قال : أردت سابق النهار . فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن « (١٢) وغير هذين المثلين كثير (١٣) .

والواقع أن النحاة قد أخطأهم التوفيق لأسباب كثيرة حين استشهدوا بهذه الأحداث على صحة ما حدث للتعليل من تطور ، وأصالة ما استحدثه المنطق فيه من قواعد .

وأول أسباب هذا الخطأ أن هذه الأحداث قد تنهض مبرراً للتعليل في بعض مراحله السابقة ، ولكنها لا تقوى على إساعة خصائصه في هذه المرحلة الجديدة .

والسبب الثاني أن التعليل في تلك الحوادث يتسم بالتلقائية والعفوية ؛ إذ يصدر دون دراسة موضوعية ومن غير بحث علمي . أما التعليل في هذه المرحلة فهو ثمرة النظر المنطقي لظواهر اللغة . ومن ثم فإن بينهما فارقاً عظيماً في المستوى الفكري الذي يمثله كل منهما ، والمنهج العلمي الذي يصدر عنه .

وثالث هذه الأسباب أن التعليل في الحوادث المذكورة لا يمثل إتجاهاً منتشرأ في اللغة ولا موقفاً متبعأ بين من ينسب إليه من أصحابها . وإنما هي أحداث جزئية أولاً ، وفردية ثانياً ، ثم إنها فوق هاتين سمتين تلتبس التعليل في غير موطنه وتبتغيه من غير مظانه ؛ إذ تسنده إلى مجهولين لا تعرف ثقافتهم ، ولا تدرك حقيقتهم . بل إن في الحوادث المروية ما يشير إلى أن بعضهم لم يكن ممن يحظى بمستوى فكري قادر على التجريد والتعميد ، ليستطيع به النظر والتحليل ، وليدرك بواسطته الحقائق ويفف على الأسباب . ومن المسلم به «أن البحث في اللغة والتصدي لاستخراج قواعدها بحث علمي يتطلب منهجاً سليماً ، والمسلم به أن الوصول إلى المنهج السليم درجة لا يتمتع بها إلا الصفوة من العلماء هم الذين يسمون الباحثين ولا شك أن الأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة

(١٢) الخصائص ١/ ١٢٥ ، ٢٤٩ .

(١٣) انظر مثلاً : الاقتراح ط ٢ - ٥٨ .

التمكيز العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد ، وإن صح أن يكون فيصلاً
محرر صحة النطق^(١٤) .

والركيزة الثانية التي يعتمد عليها دعاء التعليل هي ضرورة العلل ، وتمتد
مهمته الضرورة - عندهم - عما أسلم إليه التطور في القياس من اشتراط وجود
جامع بين طرفيه : المقيس والمقيس عليه ؛ إذ العلة - بوجه عام - هي الجامع .
ولا سبيل عند النحاة إلى إلغاء القياس النحوي ؛ إذ هو محور التقعيد . ومن ثم لا
مجال عندهم لتجاهل العلل ؛ لأنها محور القياس . وبهذا يكون التعليل ضرورة
فرضها المنهج المتبع في البحث النحوي .

وليست العلل - في تصور النحاة - ضرورة فحسب ، إذ هي تتسم
بإحتمية ، فلا سبيل إلى تجاهلها إلا بتجاهل الحقائق التي تفرض نفسها على كل
بازنث رضى أو كره ؛ ذلك أن العلل فوق تأثيرها بالنظرة المنطقية للقياس ، قد
تأثرت في فكر النحويين بالنظرة الفلسفية الميتافيزيقية للظواهر اللغوية والقواعد
النحوية . هذه النظرة التي تتناول الظواهر اللغوية وقواعدها على نحو ماتعالج به
الظواهر الكونية ، في أنها - جميعاً - نتائج لا بد لها من مقدمات تسلم إليها ،
وتمهد - بالضرورة - لها . والعلل في هذه المرحلة الجديدة عند الآخذين بها هي
هذه المقدمات التي لا بد منها . إذ هي التي تنبثق عنها الظواهر والقواعد . أو
بتمهيد آخر : هي الأسباب الخلفية فيما نرى من ظواهر لغوية وقواعد نحوية .
ولذلك فإنها سابقة على الظواهر والقواعد جميعاً ، وليست تابعة لها . ومن ثم
فإن الواقع اللغوي بأسره تابع لهذه العلل ، وليس متبوعاً بها . كما صرح بذلك
صاحب المستوفى فيما نقله جلال الدين السيوطي^(١٥) .

وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه أن يفتدوا ما وجه إلى العلل النحوية من
ضعف ، وما وصف به بعضها من تضارب . فلبجأوا - أولاً - إلى وضع شروط
للملة ، لعلها تخفف من الاختلاف الكثير فيها . وأبرز ما ذكر في هذا المجال شرطان :

(١٤) منهج النحاة العرب ١٦ .

(١٥) انظر : الاقتراح (ط) ٤٥ ، (ط) ٤٦ ، وأيضاً : داعى الفلاح ١٢٦ ب - ١٢٧ .

الأول : كون الطرد شرطاً في العلة :

ويعنون بذلك أن يوجد الحكم - وجوباً - عند وجود العلة ، بحيث يطرد وجود الحكم في كل موضع تتحقق فيه العلة . مثال ذلك : رفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجز كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله^(١٦) .

وكون الطرد شرطاً في العلة مذهب كثير من العلماء . والذين يرون أن العلة القاصرة - أي التي لم تتعد إلى غير معلولها - لا يصح اعتبارها ، ومن ثم لا يجوز الأخذ بها . وذلك لأن العلة النحوية - عندهم - كالعلة العقلية ، ولا خلاف في أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص . فكذلك العلة النحوية^(١٧) . ومن هؤلاء العلماء ابن جني الذي عقد في خصائصه باباً في «أن العلة إذا لم تتعد لم تصح»^(١٨) .

وذهب فريق من النحاة إلى أن الطرد ليس بشرط في العلة ، لجواز أن يدخلها التخصيص ، وذلك لأن العلة عندهم «دليل على الحكم بجعل جاعل ، فصارت بمنزلة الاسم العام . وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان في معناه ، ومثال تخصيص العلة أن يقال : إنما بُنِيَ قَطَامٌ وَحَزَامٌ وَ(سَكَابِ) لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن قَاطِمَةٍ وَحَازِمَةٍ وَ(سَاكِةٍ) . فهذه العلة غير مطردة ، وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ، ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع ذلك فليس بمبنى»^(١٩) .

(١٦) انصر : لمع الأدلة ١١٢ .

(١٧) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الاقتراح (ط) ٥١ - ٥٢ ، داعي الفلاح ١٥٢ ب .

(١٨) انظر : الخصائص ١ / ١٦٩ - ١٧٢ .

(١٩) لمع الأدلة ١١٣ .

ويرى هذا الفريق أن العلة النحوية تختلف عن العلة العقلية ؛ إذ العلة العقلية موجبة للحكم ، وهذه أمانة عليه ، ومن ثم لا يجوز - عند هؤلاء - أن تقاس إحدى العلتين على الأخرى^(٢٠) .

وقد رد ابن الأنباري هذا الاتجاه ، وفند ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة^(٢١) :

فرد كون العلة مجرد دليل على الحكم بأن «العلة النحوية» وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنها لما وضعت موجبة - كما أن العلة العقلية موجبة - أجريت مجراها . وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية .

ورد - ثانياً - كون العلة بمنزلة اسم العموم من وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : «أنا لا نسلم دخول التخصيص على العلة ؛ لأن اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص ، فإذا دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عاماً متجرداً ، ولا يكون عمومًا مخصوصاً بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له» .

والوجه الثاني : «أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة ، فإذا خص في بعض ما تناوله لم يبطل صحته ؛ فإنه لم يخرج عن كونه موضوعاً للعموم عند عدم التخصيص . فليس هكذا العلة المستنبطة لأن دليل صحتها على الحكم بها وجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها ، فبطل كونها علة» .

وأما الوجه الثالث : «فإن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم، وقصده أنه شيء مؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز

(٢٠) لمع الأدلة ١١٣ - ١١٤ .

(٢١) انظر : لمع الأدلة ١١٤ - ١١٥ .

تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعيها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها » .

والثاني : كون العكس شرطاً في العلة :

بمعنى أن يعدم الحكم عند عدم العلة ، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظاً وتقديراً ..

وكون العكس شرطاً في العلة مذهب الجمنهور ، ويستدل بما سبق الاستدلال به في اشتراط الطرد في العلة النحوية ، من شبهتها بالعلة العقلية ؛ إذ العكس شرط في العلة العقلية فكذلك ما كان يشبهها .

وكما وقع خلاف في اشتراط الطرد في العلة وقع الخلاف في اشتراط العكس أيضاً . واستدل العلماء الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط العكس بأن العلة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم .

وكما رفض ابن الأنباري موقف هؤلاء النحاة حين أجازوا العلة القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط العكس في العلة . «لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول ... وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك ها هنا» (٢٢) .



وهكذا كان وضع شروط العلة سبباً في الاختلاف في التعليل وليس حاسماً له ، وعاملاً للتضارب فيه وليس حكماً ينهيه ومحجة تقضى عليه . ومن ثم اضطر النحاة إلى التماس وسيلة أخرى تسوغ ما في العلل من تضارب ، وتبرر ما بينها من تناقض ، وتدعم ما بينها من ضعف . فلجأوا إلى التفرقة بين ما سموا بالعلل الموجبة والعلل المجوزة أو الأسباب .

(٢٢) انظر : لمع الأدلة ١٥٥ - ١١٧ ، ونفيل البيوطى في الاقتراح (ط) ٥١ - ٥٢ .

فالعلة «مبناها على الإيجاب بها» كنصب الفضلة أو ما شابه في اللنظ
الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعمل
هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها... وضرب آخر
يسمى علة وإنما هو - في الحقيقة - سبب يُجَوِّزُ ولا يوجب^(٢٣). «فظهر بهذا
الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجباً يسمى علة، وما كان مجزواً يسمى
سبباً»^(٢٤). فما كان موجباً للحكم يسمى علة لأن ذلك شأنها أنه يجب معلولها
عند وجودها إن لم يوجد مانع، وما كان مجزواً يسمى سبباً؛ لأن المسبب قد
يتخلف عن السبب، لفقد سبب عند تعدد الأسباب، أو لوجود مانع^(٢٥).

كيف يمكن أن يسمى علة مع تخلف المعلول؟ أو سبباً حقيقياً ولا مسبباً
له؟ إن النحاة لا يفتنون - في غمرة دفاعهم عن العلل - إلى شدوذ الفكرة
والمصطلح الدال عليها معاً. وحسبوا أن اصطناع هذه التفرقة كافٍ لتخليصهم
مما يحسون به من اضطراب في التعليل حين تتخلف العلل، وهكذا ما لبثوا أن
بنوا - على هذا الأساس الواهي - السبب في تخلف العلل وقصور الأسباب.
فمثلاً أسباب الإمالة علل جواز لا علل وجوب، «ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر
يوجب الإمالة لأبد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن
ترك إمالاته مع وجودها - أي الأسباب - فيه. فهذه إذن علة الجواز لا علة
الوجوب»^(٢٦). وكذلك وقوع النكرة بعد المعرفة «التي يتم الكلام بها، وتلك
النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة إن
شئت حالاً، وإن شئت بدلاً، فتقول علي هذا: مررت بزيد رجل صالح -
على البذل - وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلاً صالحاً - علي الحال - أفلا

(٢٣) الخصائص ١/ ١٦٤.

(٢٤) الاقتراح (ط) ٥٠.

(٢٥) شرح الاقتراح، لابن علان - المسمى داعي الفلاح ١٤١ أ-ب. وانظر أيضاً ١٥٧ ب -
١١٥٨.

(٢٦) الخصائص ١/ ١٦٤.

ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لرجوبه «(٢٧) . بل إن ابن جنى لا يجعل هذه التفرقة سبباً لاختلاف الحكم فى هذين الموضوعين فحسب ، وإنما يبنى عليها كل ما يراه من اختلاف فى الأحكام ، ويجعل «كل ما جاز لك فيه الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد»(٢٨) .

وهذا الموقف من النحاة أولاً مسرفٌ فى الخطأ ؛ لأنه يبنى على تصور غير سليم للعلة ، حين يجعلها تفرق عن السبب فى شىء لا دليل على صحته ، بل تنهض كثير من الأدلة على نقيضه ؛ إذ لا يمكن أن يعد الشىء سبباً فى آخر إلا إذا كان مؤثراً فيه على سبيل الإيجاد . بحيث إذا تحقق فقد وجب أن يستلزم وجود ما يتسبب عنه ، وأما ما زعمه ابن جنى من تعدد الأسباب فغير صحيح ، وغير صحيح أيضاً ما بناه عليه من نتائج . لأن تعدد الأسباب يستلزم بالضرورة وجود النتيجة مع كل سبب منها ، وليس نفى النتيجة مع جميعها . وما نقره بالنسبة للسبب ينقرر بالنسبة للعلة أيضاً إذ استخلاص العلة يتطلب إدراك الظروف المحيطة بالمعلول ، وتحليل هذه الظروف لمعرفة الظواهر العرضية والأسباب الحقيقية . ولا سبيل إلى اعتبار مجموعة الظروف قبل التحليل علة لما فى ذلك من المخلط . ومن ثم فإن الحكم على ظاهرة منها بأنها معلولة لشيء يتضمن بالضرورة اعترافاً بالاطراد فى علاقتهما طبقاً للنتائج الموضوعية التى كشف عنها تحليلهما . وبهذا يتضح أن تصور النحاة للعلة والسبب - وليس مجرد التفرقة فى الاصطلاح فحسب - تصور خاطئ ، لأنه لا يقوم على أساس علمى .

ثم إن هذا الموقف من النحاة مضللٌ ثانياً ؛ لأنه أسند إلى هذا الأساس الخاطئ نتائج بالغة الخطر ، فقد تصور أصحابه أنه السبب فيما بين العال من

(٢٧) الخصائص ١ / ١٦٥ .

(٢٨) المصدر السابق .

تضارب ، ومن ثم بنوا عليه - كما رأينا - ما بين الأحكام النحوية من خلاف .
والموقف - بهذا الشكل - لا يتسم بسوء الفهم فحسب ، بل يتصرف بسوء التقدير
والتضليل معاً . فقد اكتفى النحاة بترديد مثل هذا الكلام غير المدلى ، موصدين
الباب على أنفسهم دون التفكير الموضوعى فى هذه العلل ودورها ، وأسباب
الاختلاف فيها ، والتناقض فى بعض الأحيان بينها .



الفصل الثالث

أبعاد التغيير في التعليل ونتائجه



الفصل الثالث

أبعاد التغير في التعليل ونتائجه

إن الدراسة الموضوعية للعلل النحوية ، ولأسباب الاختلاف فيها ، ومظاهر هذا الاختلاف ، لابد أن تضع في الاعتبار مجالات ثلاثة في العلة النحوية ، تركت آثارها في الصورة الكلية لقضية التعليل ، كما شكلت بمفاهيمها الأبعاد الحقيقية لما فيه من تفاصيل .

وهذه المجالات الثلاثة هي :

أولاً : نوع العلة .

ثانياً : مسلك العلة .

ثالثاً : سلامة العلة .

أولاً - نوع العلة :

للعلة بحسب نوعها تقسيمات عديدة ، يسهم تحليلها في توضيح أشكال العلل النحوية ومقوماتها .

في التقسيم الأول تنحل العلة إلى أحد أقسام ثلاثة : علة أولى أو «تعليمية» ، وعلة ثانية أو «قياسية» ، وعلة ثالثة أو «جدلية» . أى علة تقف عند الواقع اللغوى لا تتجاوزه . وعلة تبدأ من الواقع فتتجاوزه في محاولتها طرد الأحكام ، وعلة تبدأ من العلل لتدلل على صحتها وتحاول أن تسبغ علاقتها بالاتساق^(١) .

(١) انظر ص ١٩٠ وما بعدها من هذه الدراسة ، وأيضاً في علل النحو ٦٤ - ٦٥ .

وواضح تمامًا أن العلة الأولى - التي يمكن وصفها بقليل من التجوز غير
المخل بأنها (تصف) الظواهر - لا مجال لاختلاف فيها ، ولا سبيل إلى
التضارب بين جزئياتها إلا إذا تضاربت ظواهر النصوص التي تبدأ منها وترتكز
عليها . ومن ثم فإن الاختلاف فيها ليس ناتجاً عنها ، وإنما يمتد بالضرورة عند
عدم اتساق الظواهر التي تحاول وصفها . ويعود عدم الاتساق في الظواهر في
أكثر الأحيان إلى الخلط في مستويات الأداء اللغوي والتحليل العلمي بين مستوى
اللغة ومستوى اللهجات ، واعتبار الكل يمثل اللغة الفصحى . بحيث لم يستطع
النحاة أن يفهموا اللغة إلا على أنها مجموعة اللهجات القبلية . ولذلك فإن ما بين
العلل الأول من خلاف يتصف بالقلة أولاً ، وبامتداده عن التصور الخاطيء للغة
ثانياً . ومن ثم فإنه لا يمثل ركيزة كبيرة يقوم عليها الاختلاف في التعليل .

أما العلتان - الثانية والثالثة - أو القياسية والجدلية . فإنهما قد أسهمتا إلى
حد كبير في الاختلاف في التعليل النحوي . ودعمتا بما أضفتا عليه من أسباب
تمتد في معظمها إلى النظر العفلى ، والأساس المنطقي ، دون اعتبار للواقع
اللغوي .

وفي التقسيم الثاني تنحل العلة إلى أحد قسمين ؛ لأنها إما أن تكون علة
«بسيطة» . وإما أن تكون علة «مركبة»^(٢) . وانقسام العلة إلى هذين القسمين هو
موقف جمهور النحاة ، الذين يرون أن العلة لا تخلو من أن تكون واحدة منهما .
لأنها إما أن تكون واحداً أو أمراً متعددة مركبة . فإذا كانت أمراً واحداً كانت
بسيطة ، وإذا تعددت - بحيث إذا أسقط أحد أطرافها فسد التعليل - كانت
مركبة . ويمثلون لليلة البسيطة بالتعليل بالاشتغال ، والجوار ، والمشاغبة
ونحوها . ولليلة المركبة بقلب واو ميزان ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ؛ إذ العلة
ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين معاً .

(٢) الاقتراح (ط) ٥٢ ، داعي الفلاح ١٣٨ ب - ١٢٤٠ .

وقد ذكر ابن النحاس في التعليقة ما يشبه أن يكون رأياً مستقلاً^(٣) ، - وهو في الحقيقة منقول عن ابن جنى -^(٤) وهو القول بوجود قسم ثالث إلى جوار هذين التسمين وهو «العلة الموصوفة» ، التي يكون التعليل فيها ليس بسيطاً ؛ لأن الأمر الذي يعلل به يضاف إليه وصف . وليس مركباً ؛ لأن الوصف الزائد لو سقط لم يقدح فيه . وقد مثل لهذا النوع من العلة بنقده كلام ابن عصفور في علة حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم . فقد جعل ابن عصفور العلة في هذا الموضع مركبة من مجموع أمرين هما : كثرة الاستعمال فحسب ، فجعله ابن النحاس من قبيل العلة الموصوفة . وفسره السيوطي بأن إنشاء الساكنين وصف في العلة . وبنى عليه حكماً بأنه «قد يزداد في العلة صفة تضرب من الاحتياط ، بحيث لو أسقط لم يقدح فيها»^(٥) فتابع أبا جعفر بن نحاس في قوله بوجود قسم ثالث . وهو قول واضح البطلان ، لأنه ما دامت نصيغته «لو أسقطت لم يقدح فيها» فإن وجودها لا معنى له . ويصبح التعليل حينئذ من قبيل العلة البسيطة إذا كان أمراً واحداً كما في المثال السابق أو المركبة إذا كانت متعددة ، كما في بعض أمثلة ابن جنى^(٦) .

وتحليل المأثور من العلل النحوية في ضوء هذا التقسيم يوضح أن كلاً من العلل البسيطة والمركبة كان له دوره في الاختلاف بين العلل ، بيد أن دور العلل البسيطة أوضح في هذا المجال ؛ إذ معظم الخلافات في التعليقات يعود إلى أن هذه التعليقات غير تعليمية أولاً ، وبسيطة ثانياً ، وبذلك تمثل وجهة نظر قائلينها . أكثر مما تمثل تحليلاً للظواهر التي تناولها ، ومن ثم كان طبيعياً ما لحظناه من أن كثيراً من هذه العلل البسيطة علل قياسية . على حين أن العلل المركبة لم تختلف كثيراً من التضارب فيما بينها إلا إذا كانت عللاً جدلية .

(٣) انصرداك السابق ، وانظر أيضاً تعليقه ابن النحاس - مصور بمعهد المخطوطات - ١٤٣ .

(٤) الخصائص ١ / ١٩٤ .

(٥) الاقتراح (ط) ٥٢ ، داعي الفلاح ١٤٠ أ .

(٦) انظر : الخصائص ١ / ١٩٤ .

وإذا كان التقسيمان الأولان يتناولان بالتحليل مضمون العلة ، فإن التقسيم الثالث يتناولها من حيث الإطار الخارجى لها ، أى من حيث الصور التي استعملت فيها والأشكال التي سبقت بها . وقد ذكر الدينورى أنها «واسعة الشعب ، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً ، وهى : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة تأكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة تقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مُشَاكَلَة ، وعلة مُعَادَلَة ، وعلة قُرْبٍ وَمُجَاوَرَة ، وعلة وَجُوبٍ ، وعلة جواز ، وعلة تَغْلِيْبٍ ، وعلة اخْتِصَارٍ ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تَحْلِيلٍ ، وعلة إِشْعَارٍ ، وعلة نَصَادٍ ، وعلة أَوَّلَى» (٧).

وقد مثل لهذه الأنواع وشرحها التاج ابن مكتوم فى تذكرته فقال (٨):

(١) علة سماع ، مثل قولهم : امرأة ثدياء ، ولا يقال : رجل أندى ، ليس لذلك علة سوى السماع .

(٢) علة تشبيه ، مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابتها الحرف .

(٣) علة استغناء ، كاستغنائهم بترك عن (ودع) .

(٤) علة استثقال ، كاستثقالهم الزاوى : بعد ، لوقوعها بين ياء وكسرة .

(٥) علة فرق ، وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

(٦) علة تأكيد ، مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة فى فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

(٧) علة تعويض ، مثل تعويضهم الميم فى (اللَّهُمَّ) (بدلاً) من حرف النداء .

(٧) الاقتراح (ط) ٤٨ .

(٨) الاقتراح (ط) ٤٨ - ٤٩ . انظر أيضاً داعى الفلاح ١٣٠ - ١٣٣ ب .

٨) علة نظير ، مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التفتيا فى الجزم ، حملا على الجر إذا هو نظيره .

٩) علة نقيض ، مثل نصبهم النكرة بلا ، حملا على نقيضها (إن).

١٠) علة حمل على المعنى ، مثل : (فمن جاء موعظة من ربه) ذَكَرَ فعل الموعظة وهى مؤنثة ، حملا لها على المعنى وهى الوعظ .

١١) علة مشاكلة : مثل (سلاسلًا وأغلالًا) .

١٢) علة معادلة ، مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر فى جمع المؤنث السالم .

١٣) علة مجاورة ، مثل الجر بالمجاورة فى قولهم : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ ، وضم لام (الله) فى : (الحمدُ لله) لمجاورتها الدال .

١٤) علة وجوب ، وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .

١٥) علة جواز ، وذلك مثل ما ذكره فى تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل ، لا لوجوبها .

١٦) علة تغليب ، مثل (وكانت من القانتين) .

١٧) علة اختصار ، مثل : باب الترخيم ، و(لم يك) .

١٨) علة تخفيف ، كالإدغام .

١٩) علة أصل ، كاستَحَوَذَ ، وَيُؤَكِّرِمُ ، وصرف ما لا ينصرف .

٢٠) علة أولى ، كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التنديد من المفعول .

٢١) علة دلالة حال ، كقول المستهمل : الهلالُ . أى : هذا الهلال ، فحذف لدلالة الحال عليه .

٢٢) علة إشعار ، كقولهم فى جمع موسى : موسون - بفتح ما قبل الواو - إشعاراً بأن المحذوف ألف .

(٢٣) علة تَضَادَ ، مثل قولهم فى الأفعال التى يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره : لم تلغ ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

(٢٤) قال ابن مكتوم : وأما علة التحليل فقد اعتاص على شرحها ، وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لى فيه شىء . وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ^(٩) : قد رأيتها مذكورة فى كتب المحققين ، كابن الخشاب البغدادى - حاكياً لها عن السلف - فى نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفى حرفيتها ، لأنها مع الاسم كلام ، ونفى فعليتها ، لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى .

ثانياً - مسالك العلة :

يعنى هذا المصطلح عند النحاة الطريق الذى اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقمت لتبريره وإساغته . ودراسة مسالك العلة - بهذا المضمون - توقفتنا على الظروف التى أوجت إلى النحاة القول بهذه الأنواع المختلفة من العلل . ومن ثم فإن مقارنته هذه الطرق المختلفة للتعليل بما وضعه النحاة من شروط فى العلة يكشف عن سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل والتضارب فيها .

وتنتج العلة عند النجاة من أحد المسالك الآتية^(١٠) :

١- الإجماع ، بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات فى المقصور التعذر ، وفى المنقوص الاستئصال .

٢- النص ، بأن ينص العربى على العلة . وصور هذا النص كثيرة ، منها ما سبق أن ذكرناه من سماع أبي عمرو بن العلاء أعرابياً يقول : فُلَانٌ لَّغُوبٌ ، جَاءَتْهُ

(٩) فى النسخة الأولى من الاقتراح ابن الصايغ ، ووضحته ما أثبتناه : شمس الدين ابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن على ، الحنفى النحوى ولد سنة عشر وسبعمائة ومات سنة ست وسبعين وسبعمائة . انظر : غاية النهاية ٣١١١/٢/٦٦٣ - ١٦٤ ، بغية الوعاة ٦٥ ، شذرات الذهب ٢٤٨/٦ ، الاقتراح (ط) ٤٧ ، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٤٩٩/٣ - ٥٠٠ .

(١٠) انظر : الاقتراح (ط) ٥٨ - ٦٣ ، داعى الفلاح ١٤٦ ب - ١٥٠ .

كتابي فاحتقرها . فقال له : أنتول : جاءته كتابي؟! قال : نعم اليس بصحيفة^(١١) . ويعلق السيوطي على هذا النص بقوله : هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة ، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره^(١٢) . ومن قبله يقول ابن جني : «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدريبوا ، وقاسوا ، وتصرفوا ، أن يسمعو أعرابيا جافيا غفلا ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يحتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته»^(١٣) .

٣- الإيماء ، أى الإشارة إلى العلة بما ينیدها مع عدم التصريح بها . ومنها ما روى من أن قومًا من العرب أتوا النبي ﷺ ، فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان^(١٤) . ويعقب ابن جني على ذلك بقوله : «فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان - عليه السلام - لم يثبوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياء من الغي بمنزلة قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان ، وهذا واضح»^(١٥) .

٤- السبر والتقسيم ، بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها ، أى يختبر ما يصلح وينفى ما عداه ، وللباحث أن يستخدم فى هذا الاختبار أحد طريقتين^(١٦) :

الأول : أن يذكر الأقسام التى يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله ، مثال ذلك أن يقول : لو جاز دخول اللام فى خبر (لكن) لم يخل : إما أن يكون لام التأكيد ، أو لام القسم . بطل أن يكون لام التأكيد ؛ لأنها إنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما فى المعنى ، وهو التأكيد .

(١١) انظر : الخصائص ١ / ٢٤٩ ، الاقتراح (ط) ٥٨ .

(١٢) الاقتراح (ط) ٥٨ .

(١٣) الخصائص ١ / ٢٤٩ .

(١٤) انظر المصدر السابق ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ لسان العرب ٤ / ١٥٧ و ١٩ / ٣٨٠ .

(١٥) الخصائص ١ / ٢٥٠ - ٢٤١ .

(١٦) انظر : الاقتراح (ط) ٦٠ ، داعى الفلاح ٤٨ ب - ١٥١ .

ولكن ليست بذلك . وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأنها إنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كالكلام ، ولكن ليست كذلك . وإذا بطل أن تكون لام التأكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها .

والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة ، فيصح قوله . مثال ذلك أن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب - نحو : قام القوم إلا زيداً - إما أن يكون بالفعل المقدم بتقوية (إلا) ، أو (بالا) لأنها بمعنى : استثنى ، أو لأنها مركبة من (إن) المخففة و(لا) ، أو لأن التقدير فيه : إلا أن زيداً لم يقم .

الثاني باطل بنحو : قام القوم غير زيد ، فإن نصب غير لو كان بالالف لصار التقدير إلا غير زيد ، وهو يفسد المعنى - وبأنه لو كان العامل (إلا) بمعنى استثنى لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب ، لأنها فيه أيضاً بمعنى استثنى ، ولجاز الرفع بتقدير أمتنع لاستوائيهما في حسن التقدير .

والثالث باطل بأن (إن) المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر .

والرابع باطل بأن (أن) لا تعمل مقدرة .

وإذا بطل الثلاث ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا .

٥- المناسبة ، وتسمى الإخالة أيضاً ، لأن بها بخال - أي يُظَنّ - أن الوصف علة . ويلحق فيها بالأصل الفرع بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، ومن ذلك حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد ، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه^(١٧) .

٦- الشبه ، وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومن ذلك ما قيل في علة إعراب الفعل المضارع

(١٧) انظر : الافتراح (ط ٢) ٦١ ، وأيضاً : الإظهار ٣١ ، داعي القلاح ١١٥١ - ١١٥٢ .

بأنه يشبه الاسم مشابهة تامة ، لفظاً ومعنى واستعمالاً ؛ إذ يتخصص بعد شياعه ، وتدخل عليه لام الابتداء ، ويجرى على الاسم فى حركاته وسكناته ، ومن ثم كان معرباً كالاسم^(١٨) .

وقد فصل ابن الأنبارى هذا المسلك من مسالك العلة حين شرح هذا النمط الخاص منه بقوله^(١٩) :

يقوم يصلح للخال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال . كما أنك تقول : رجل ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت : الرجل اختص برجل بعينه . فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه شابه الاسم ، والاسم معرب ، فكذلك ما شابهه .

وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم فتقول : إن زيداً ليقيم ، كما تقول : إن زيداً لفائم . وقائم معرب ، فكذلك ما قام مقامه .

وأشبه الأسماء المشتركة ، والأسماء المشتركة معربة ، فكذلك ما أشبهها .

وهو يجرى على حركة الاسم وسكونه ، فإن : يَضْرِب ، على وزن : ضارب ، وكما أن ضارباً معرب فكذلك ما أشبهه .

« والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الأول هى الاختصاص بعد الشياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الثانى هى دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الثالث الاشتراك ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الرابع جريانه على الاسم المعرب فى حركاته وسكونه . وليس شئ من هذه العلل فى هذه الأقيسة العلة التى

(١٨) انظر : فى علة إعراب الفعل المضارع : الإنصاف ٣١٧ - ٣١٨ ، كتاب سيوبه ٤٠٩/١ ، المنصل ١٢/٧ ، الصبان على الأسمونى ٢٧٧/٣ .

(١٩) انظر : لمع الأدلة ١٠٨ .

وجب لها الإعراب فى الأصل ، لأن العلة التى وجب لها الإعراب فى الأصل -
الذى هو الاسم - إنما هى إزالة اللبس» (٢٠).

٧- الطرد ، وهو وجود الحكم فى جميع المواضع مع فقدان المناسبة فى
العلة ، وقد رأى بعض العلماء أن أطراد وجود الحكم مع تعدد مواضعه كاف فى
اعتبار الأطراد وحده علة للحكم . ورفض ذلك كثير من العلماء الذين رأوا أن
أطراد الحكم لا يكفى لأن يكون علة . وأنه لابد من المناسبة . وقد سبق أن
أوضحنا موقف كل من الفريقين حين تناولنا الجامع فى التماس (٢١).

٨- إلغاء الفارق ، وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر .



هذه هى المقصودات التى انبثت عليها العلل النحوية ، وتحليل التعليقات
الموجودة فيما بين أيدينا من كتب النحاة يكشف عن دقة بالغة فى ما قدمه
السيوطى من حصر لمسالك التحليل التفصيلى فى البحث النحوى - ولا نكاد
نجد تعليلاً واحداً يختلف طريقته عن هذه الطرق الثمانية ، أو يتخذ له مسلكاً
مبائناً لها .

وقد كان وجود هذه المسالك المتعددة التى تنتهى بالعلل سبباً آخر من
أسباب الاختلاف فى التعليقات النحوية . لأن هذه المسالك كلها ليست فى
مستوى واحد من حيث دقتها ووفائها بما وضعه النحاة أنفسهم للعلة من شروط :
ذلك أن كلا من «الإجماع» و«النص» و«الإيماء» لا يصلح مصدراً من
مصادر التعليل وإن أسهم بالفعل فيما ورد من علل ؛ أما الإيماء «فلأنه إشارة
نصية لا تصريح معها ، وإذا كان النص لا يصلح فعدم صلاحية الإيماء أولى .

(٢٠) لمع الأدلة ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢١) انظر الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة .

وأما «النص» فلأنه يعتمد - كما سبق أن ذكرنا - ^(٢٢) على فكرة أساسية التعليل - ، واستداده عن جذور قديمة . وهي فكرة - كما أوضحنا من قبل - بينة الخطأ ، لأسباب عديدة من أهمها أن التعليل موقف علمي يعتمد على التحليل وليس لأصحاب اللغة والناطقين بها قيمة في هذا المجال ، وأخذ اللغة عنهم لا يعنى بالضرورة قبول التعليل منهم ، لأنهم يحكمون فيه مشاعرهم وإدراكاتهم . ومشاعرهم أحاسيس عاطفية ، وإدراكاتهم سطحية . ولا سبيل إلى أن يتابع العالم مثل هذا الاتجاه إلا بإلغاء المبادئ الأساسية للموقف العلمي ، وأولها الموضوعية الكاملة والتجرد من الآراء السابقة والمشاعر الخاصة ، وثانيتها الاستيعاب الدقيق لجميع جزئيات الموضوع العلمي واستقراء كل ماله من تفاصيل .

وأما «الإجماع» فإن المقصود به أحد أمرين : أصحاب اللغة الناطقون بها وعلماء اللغة الدارسون لها . وإجماع أصحاب اللغة مأخوذ به في النصوص ، أى في المادة اللغوية ، ولكن لا سبيل إلى الأخذ به في التحليل لأن التحليل كما ذكرنا في النشرة السابقة موقف علمي ، وإجماع أصحاب اللغة على شيء منه ليس متصوراً من ناحية ، ثم هو على فرض وجوده يصبح مجرد نص على علة . ويعامل معاملة العلل المنصوص عليها ، رفضاً لها ، وعدم اعتبار لتأثيراتها . وينبغي ألا نفتونا أن نسجل هنا أن العلة التي ذكرها السيوطي مثلاً للعلل الناتجة عن الإجماع ، وهي تقدير الحركات في المقصور بسبب التعذر ، وفي المنقوص بسبب الاستثقال ^(٢٣) ، لا يتصور صدورهما عن أهل اللغة وأصحابها . وإنما يمكن أن تصدر عن علمائها الدارسين لها .

وإجماع الدارسين على كون شيء ما علة لا يتصور - عند النحاة - إلا «إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا

(٢٢) انظر الفصل السابق ص ١٩٨ وما بعدها .

(٢٣) انظر : الاقتراح (ط) ٥٨ .

يجتمعون على الخطأ . كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : (أمتي لا تجتمع على ضلالة) . وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرف له عن علة صحيحة ، وطريق نهجه ، كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره^(٢٤) ، وهذه الشروط لم تتحقق في البحث النحوي ، فإن موقف العلماء من النصوص يختلف ويتعدد ، وأخذهم بالمتيسر عليها يتفاوت . ومن ثم فإن الأسس التي وضعت للإجماع على التعليل لا تسلم إلى وجود الإجماع به لأنه لا وجود لها في الواقع . بل تنتهي - على العكس من ذلك - بتعدد العلل واختلافها .

والأمر كذلك في مصادر ثلاثة أخرى ، هي : «الشبه» و«المناسبة» و«إلغاء الفارق» ؛ فإن هذه المسالك الثلاثة لا تبني على أي أساس موضوعي يصلح بناء التعليل عليه واستخلاص العلة منه ، وإنما تركز جميعها على الفروض التي لا دليل عليها . ومن ثم فإنها أقرب إلى المصادرة منها إلى التقرير المبني على دعائم من التحليل والدرس . ومن الطبيعي ما دامت لا تمتد عن التحليل العلمي أن تتضارب فيما بينها ، وأن يصل التضارب في بعض الأحيان إلى حدود التناقض أو يشارفها . فإن استخلاص وجه شبه بين أمرين ليس مشكلاً ، وتوهم مناسبة بين ظاهرتين لا يحتاج إلى كبير جهد ، والزعم بأن السخلاف بين طرفين لا يؤثر يظل مجرد دعوى يمكن لكل من يشاء ترديدتها . لكن لا يملك أن يتسر أحداً على تصديتها . فإذا انفتح الباب للفرض في هذه الصور ليكون محور التعليل فلا سبيل إلى نفى الاختلاف فيه ، وسلب التضارب عنه ، وإضفاء الاتساق عليه .

وكل من هذه المصادر الستة أو السمالك الستة على حسب تعبير السيوطي^(٢٥) . فضلاً عما يتصف به من عدم الدقة يتسم بالتصور عما وضعه النحاة من شروط لصحة التعليل النحوي . وهذا التصور سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل ، وأبرز هذه الشروط اطرادها وسلامتها من النقض^(٢٦) . وهذا الشرطان لا يتوفران في تلك المسالك الستة بأسرها .

(٢٤) الخصائص ١ / ١٨٩ - ١٩٠ . (٢٥) زقاق (ط) ٥٨ .

(٢٦) انظر : لمع الأدلة ١١٢ ، الافتراح (ص) ١٢ - ٦٥ .

بقى بعد هذا مسلطان من مسالك التعليل النحوى يبدو كل منهما صالحاً لأن ينتج التعليل آخر الأمر ، وهما : «الطرد» و«السبر والتقسيم» . فهل يصلح أن أسساً لبناء العلة وطرفاً تنتجها؟

إن كلاً من الطرد والسبر والتقسيم ليس أساساً لتعليل ولكنه أحد الوسائل المختلفة للاستدلال على صحته ، فالطرد وحده أحد الظواهر التى تؤيد صحة الفرض ، ولكنه لا يمكن أن يكون الدليل الوحيد على سلامته ، فإن اطراد رفع الفاعل والمبتدأ مثلاً لا يعنى بالضرورة أن الإسناد هو علة الرفع . فإن ذلك ينتقض بنصب اسم (إن) واسم (لا) النافية للجنس أو بنائها ثم بجر المجرور بحرف جر زائد فإنها جميعاً مسند إليها ومع ذلك ليست مرفوعة . بل ينتقض أيضاً بحالات الرفع فى الاتباع فإن رفعه لتبعيته الشكلية للمرفوع دون نظر إلى فكرة الإسناد .

والأمر قريب من هذا فى السبر والتقسيم أيضاً ؛ فإن السبر والتقسيم - بطريقيه اللذين ذكرهما النحاة - أحد الأساليب التى تستعمل للتأكد من صحة الفرض الموضوع لليلة ، وهو وسيلة لا يمكن فصلها فى مجالها عن الطرد . فإذا كان الطرد يؤيد الفرض فإن السبر والتقسيم يختبر مدى سلامة هذا التأيد . ولذلك فإن أسلوب السبر والتقسيم لا يمكن أن يعتبر مصدراً مستقلاً من مصادر التعليل ، كما لا يمكن فى الوقت نفسه أن يكون الأسلوب الوحيد الذى يبرهن على صحته ويدلل على سلامته ؛ إذ من الممكن أن تشوش الظواهر العرضية فيه على الحقائق الأساسية إذا لم تلحظ بدقة بقية الشروط الموضوعية .

معنى هذا أن كلاً من الطرد والسبر والتقسيم لا يمكن أن يكون مصدراً مستقلاً من مصادر التعليل النحوى ومن ثم فإن اعتبارهما مصدرين له تشويه كثير من الأخطاء الموضوعية . وتنتج عنه بالضرورة تناقضات شتى تسم نتائجها ، ولذلك لا نجد غرابة فى أن يكون استعمال كل من هذين الأسلوبين مسلماً للتعليل سبباً من أسباب الاختلاف فيه ، والتضارب بين جزئياته .

وإذن فإن المسالك التي اتخذها التعليل النحوي التفصيلي والطرق التي أثمرته وانتهت إليه كانت سبباً من أسباب الاختلاف فيه ؛ إذ كانت تتضمن بالضرورة فروقاً جوهرية لا يستطيع إهمالها ، كما كانت نتائجها من وجهة نظر النحاة أنفسهم غير مستوفية للشروط التي يجب أن تتوافر في العلل .

ثالثاً - سلامة العلة :

اشتراط النحاة لسلامة العلة عدداً من الشروط ، من بينها ما يمكن أن نسميها بالشروط السلبية ، ويصطلح عليها في كتب أصول النحو بالقوادح في العلة . وهي أمور (٢٧) :

١ - النقص ، وهو وجود العلة ولا حكم .

واشتراط سلامة العلة من النقص مذهب جمهور النحاة الذين يشترطون الطرد في العلة ، بحيث إذا تخلف الحكم معها لم تصح . مثال النقص في العلة البسيطة رد قول من زعم بأن الإسناد هو علة الرفع في الابتداء والفاعل بوجود الإسناد في اسم (إن) واسم (لا) النافية للجنس ولا رفع . ومثال النقص في العلة المركبة رد قول من قال إنه إنما بنيت (حَرَام) و(قَطَام) و(رَقَاشِر) لاجتماع ثلاث علل ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل . لأنهما تنتقض بنحو : أذريجان ؛ إذ تجتمع فيه ثلاث علل بل أكثر ومع ذلك فإنه لا يبنى بل يعرب إعراب ما لا ينصرف .

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تخصيص العلة ، ومن ثم لا يشترطون سلامتها من النقص (٢٨) .

والجواب عن النقص عند الجمهور لا يكون برفض العلة ، بل بابتكار سبب لتخلف الحكم بأن «نمنع مسألة النقص إن كان فيها نقص ، أو ندفع النقص باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ» (٢٩) .

(٢٧) انظر : الاقتراح (ط) ٦١ وما بعدها . داعي الفلاح ١٥٤ ب - ١٦٢ ب .

(٢٨) المصدران السابقان .

(٢٩) داعي الفلاح ١٥٥ ب ، الاقتراح (ط) ٦٤ .

٢- تَخَلَّفَ العكس ، والعكس هو انتفاء الحكم عند عدم العلة^(٣٠) .
وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة .

واشترط سلامة العلة من تخلف العكس مذهب جمهور النحاة ؛ إذ أنهم يشترطون العكس في العلة ، ويرى بعض النحاة أنه لا يشترط العكس في العلة ، ومن ثم يجيزون تخلفه .

٣- عدم التأثير ، وصورته أن يكون الوصف لا مناسبة فيه . ومثاله أن يقال : إن واو (أَوَّأول) إنما قلبت همزة «لما اكتنفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ، تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة ، وكانت الكلمة جمعاً . . . فأبدلت الواو همزة ، فصار : أوائل . فجميع ما أوردته محتاج إليه إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعاً ، فإنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة ، ألا ترى أنك لو بنيت من (قُلْتُ) و(بِعْتُ) واحداً على فواعل ، ك : عوارض ، أو أفاعل ، من : أوّل ، أو : يوم ، أو : ويح ، ك : أباطر ، لهمزت كما تهمز في الجمع ، فذكرك الجمع في أثناء الحديث إنما زدت به الحال أنساً ، من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعوا إلى قلب الواو ياء . . . فذكرنه هنا تأكيداً لا وجوباً»^(٣١) .

وقد اختلف موقف النحاة من الوصف غير المؤثر ، ذلك الذي يطلق عليه : «الوصف الحشو» . فقد رأى بعضهم أنه لا يجوز ذكر وصف في العلة لا إخاله فيه أي لا تأثير له ، وعلى ذلك يكون ذكر مثل هذا الوصف قادحاً في العلة ، على حين أجاز بعضهم زيادة وصف لا مناسبة فيه لضرب من الاحتياط . فيكون اشتمال العلة على وصف بهذا الشرط غير قادح فيها .

(٣٠) داعي الفلاح ١٥٦ ب.

(٣١) الخصائص ١٩٤/١ .

كذلك اختلف موقف النحاة أيضاً من الوصف الذى يزداد لدفع التقضى فى العلة ، هل يعد من قبيل الحشو كما مال إليه ابن الأنبارى فيمتنع ذكره فى العلة ويكون وجوده قاصداً فيها^(٣٢) ، أو لا يعتبر حشواً كما ذهب إليه آخرون «لأن الأوصاف فى العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن فيها احترازاً . فكما لا يكون ما له تأثير حشواً فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً»^(٣٣)

٤- القول بالموجب ، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذته موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف .

ومثاله ما قيل فى الاستدلال على جواز تقدم الحال على عاملها الفعل المتصرف بأن تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت فى غير الحال فكذلك فى الحال .

فيقال : « أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندى إذا كان ذو الحال مضمراً »^(٣٤) .

وجوب القول بالموجب أن يقدر العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب . أو بأن يجعله من قبيل القول بموجب العلة فى بعض الصور مع عموم العلة فى جميعها فلا يكون قولاً بموجبها^(٣٥) .

٥- فساد الاعتبار ، وهو الاستدلال بالتباس فى مقابلة النص .

ومثاله أن يقول البصري : « الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل فى الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل »^(٣٦) . فباعتراض عليه بأنه استدلال فى مقابلة النص وهو لا يجوز .

(٣٢) لمع الأدلة ١٢٥ - ١٢٦ . (٣٣) الاقتراح (ط) ٦٥ .

(٣٤) الاقتراح (ط) ٦٦ . (٣٥) داعي التلاح ١٥٩ أ-ب .

(٣٦) الإغراب فى جدل الإغراب ٥٤ .

والجواب عن فساد الاعتبار لا يكون - عند النحاة - بالرجوع إلى النصوص .
المعترض بها . وإنما يكون بالطعن في النصوص المنقولة . وله طريقتان : الطعن
في الإسناد ، والطعن في المتن ، ولكل منهما وجوه تفنن النحاة في ابتكارها لرد
النصوص المعارضة لما وضعوه من علل وما بنوا عليها من أقيسة وما انتهت إليه
من أحكام (٢٧) .

٦- فساد الوضع ، وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى .

ومثاله أن يقول الكوفى : «إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر
الألوان لأنهما أصلا الألوان . فيقول له البصرى : قد علقت على العلة ضد
المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها وهذا المعنى في
الأصل أبلغ منه في الفرع .

والجواب عن فساد الوضع يكون بأن يبين عدم الضدية ، أو يسلمه
للمعترض ما ذكره ويبين أنه يقتضى ما ذكره أيضاً من وجه آخر (٢٨) .

٧- المنع للعلة . ويكون في الأصل والفرع ، أى فى المقتضى عليه
والمقتضى .

والجواب عن منعه العلة أن يدل على وجودها فى الأصل والفرع بما يفهم
به فساد المنع .

٨- العجز عن التدليل على صحة العلة . وذلك عند المطالبة بتصحيحها .

وسبيل البرهنة على صحة العلة يكون بأمرين : التأثير ، وشهادة الأصول .

٩- المعارضة ، وهى أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة مبتدأة .

فعلى المستدل أن يرد ما اعتل به المعارض ، وذهب بعض النحاة إلى أنه ليس
عليه أن يرد علة ضرورة ؛ لأن الاعتراض بعلة مبتدأة تصد لمنصب الاستدلال .
وهى رتبة المسئول وليست رتبة السائل .

(٢٧) داعى الفلاح ١١٦٠ - ١١٦١ ، الإغراب فى جدل الإغراب ٥٥ .

(٢٨) الإغراب فى جدل الإغراب ٥٦ ، الاقتراح (ط) ٦٨ .

هذه أهم القوادح فى العلة كما جمعها صاحب الاقتراح من شتات الأقوال
المتشورة فى كتب علماء أصول النحو . ونحسب أن عرض هذه القوادح وحده
يكفى لينتهى بنا إلى نتيجتين تؤكدان ما سبق أن ذكرنا ، غير مرة ، من فساد
التعليل منهجاً : أولى هاتين النتيجتين أن من المحتم فى ظل هذه الشروط السلبية
أن يحدث خلاف بين العلل وتضارب فى جزئياتها ؛ لأن هذه الشروط - أولاً -
لا تتضافر وإنما تتناقض ، ومن ثم فإن من الطبعى أن تتناقض نتائجها وتضطرب ،
ثم إن كل شرط من هذه الشروط - ثانياً - كان محور خلاف بين النحاة ، منهم
من يأخذ به ويرتكز عليه فى بناء علة ، ومنهم من يرفض الأخذ به ويذهب إلى
نقيضه . ومن المحتم - لهذين السببين مجتمعين - أن يتسم التعليل بالاختلاف
ويتصف فى كثير من أحواله بالتناقض .

والنتيجة الثانية أن دراسة النحاة للشروط التى يجب توافرها فى العلل لم
تكن تهدف - كما قد يظن لأول وهلة - إلى إضفاء الاتساق بين العلل المختلفة
بوضع مقياس ثابت لها لتقاس جميعها إليه ، وتقارن على اختلافها به ، وإنما
كان الهدف الذى سعى إليه النحاة - على العكس من ذلك - تبيان أساليب الدفاع
عن العلل مبنيما بدت متخلفة عن الشروط الموضوعية ومجافية للتقالب
الصحيحة ، أو بتعبير آخر أكثر وضوحاً : تصحيح العلل النحوية وإن كانت ظاهرة
الفساد . ألا يكفى للدلالة على ذلك أن يكون موقف الباحث النحوى من اتصاف
علته بالتناقض أو تخلف العكس - كما يحدده النحاة أنفسهم - ليس طرح العلة
لعدم صلاحيتها ، وإنما تأكيد العلة ومحاولة ابتكار سبب ما لتخلفها أو تخلف
حكمها ، ثم ألا يدعم هذا كله ما نراه من أن هذا الموقف لا يقتصر على التقص
أو تخلف العكس وحدهما ، وإنما يمتد ليشمل الشروط السلبية كلها ، بل
الشروط الإيجابية معها ؛ إذ الهدف من ذكر الشروط ، كما يحدده (الجواب) على
الاعتراض بفقد أحدها ، هو اختراع توجيه تصح معه العلة . وليس نبذ العلة
أصلاً لعدم استكمالها شروط صحتها .



الباب الثالث

نصوصُ اللغة بين الرِّفض والالتزام

الفصل الأول التطور التاريخي

الفصل الأول

التطور التاريخي

سندرس هنا "موقف النحاة من النصوص" ، وهو موضوع سبقت الإشارة إليه ضمناً في الموضوعات التي عولجت من قبل ، وبخاصة حين تناولنا التحليل موقف النحاة من الاستقراء والقياس ، وتحديد خصائص ما أصاب التعليل من تطور غير الهدف المحدد للبحث النحوي من صب الفواهر اللغوية في قواعد كلية تحيط بها ، إلى بناء القواعد على العلل التي تصدر عنها . ولكننا - بالرغم من ذلك - نخص هذا الموضوع ببحث مستقل ، لسببين يؤكدان ، إلى حد بعيد ، أهمية التناول المباشر له .

وأول هذين السببين أن ثمة فارقاً عظيماً بين تناول الجزئيات ، والرصد المباشر لظاهرة منهجية ، فإن تناول الجزئيات مبشرة لا يقدم صورة ذهنية محددة المعالم واضحة التسمات للإطار الكلي الذي يشد هذه الجزئيات بعضها إلى بعض . ويظل البحث على الرغم من تناول الجزئي التفصيلي في حاجة دائمة ومستمرة إلى النظرة الشاملة التي تتعدى الجزئيات ، وتتجاوزها ، دون أن تهمل خصائصها أو تنفي دلالاتها ، وتتشد هذه الحاجة وتقوى وتصبح أكثر إلحاحاً وضرورة إذا كان البحث يهدف إلى الكشف عن الإطارات العامة للأصول النحوية ، ويقصد إلى تحليل ما لها من خصائص والتماس ما وراءها من مؤثرات .

وأما السبب الثاني فهو أنه على الرغم مما لهذا الموضوع من حيوية وما في دراسته من أهمية ، فإنه لم يسبق وضع القضايا التي تحدد معالمه وضعاً صحيحاً ، ولم تدرس دراسة دقيقة ، بل وضعت مبشرة في أكثر من موضع ، وتناولت مجزأة من غير نظام . فلم يفتن الباحثون فيها أو الدارسون لنا إلى

ترابطها واتصالها ودالاتها . وإذا كان هذا الموقف ضرورة تنتجها ظروف البحث العلمى فى عصور خلت . فإنه فى الدراسات المعاصرة يعد استسلاماً تلقائياً للأخطاء الموروثة ، ويصبح - بما يقدمه من أفكار شائعة - مصدر اضطراب حقيقى فى البحوث اللغوية بعامة ، وفى البحث النحوى على نحو خاص . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما نراه فى بعض دراسات المعاصرين من ربط بين التأويل فى النحو والتأويل فى التفسير ، مع إهمال الأساس النظرى الذى انبنى عليه التأويل وامتد عنه ، وهو قضية الاستشهاد ، وما تستلزمه مقدمات هذه القضية - كما سنذكر بعد قليل - من التزام بكل النصوص التى تنسب إلى مرحلة تاريخية محددة ، ثم إغفال الحقائق الموضوعية التى تشعب إليها التأويل النحوى . والغفلة عن امتدادها فى كثير من النصوص اللغوية ، واستقطابها لكثير من القضايا النحوية . ولهذا كله فإن معظم النتائج التى قدمتها الدراسات المعاصرة فى هذا المجال نتائج جزئية وخاطئة معاً ، ومرد جزئيتها وخطئها جميعاً إلى أنها تمتد عن تصور غير دقيق للتضايىات النحوية ، وفهم غير سليم لأقوال النحاة ، ونظرة غير منبجية تنتشر إلى الشمول ، والأصل فى البحث النحوى تحديد مستوى معين من مستويات الأداء اللغوى وبناء القواعد عليه باستخلاص ما يحكمه من خصائص كلية ، ثم الالتزام بهذه القواعد المعبرة عن تلك الخصائص وبما تفرضه من أحكام . فهل تم ذلك فى النحو العربى ؟ . . إن محاولة الوقوف على الصورة التفصيلية لمواقف النحويين فى هذا المجال محاولة بالغة العسر شديدة التعقيد ، إن لم تكن بادية الاستحالة متعذرة التحقيق ؛ لأنها تتطلب استيعاباً للتراث النحوى كله ، ووقفاً يتصف بالأناة أما النصوص ، وتناولاً ينسم بالحذر للأفكار . وأعظم من هذه المحاولة تعقيداً وأشد منها عسراً محاولة تحليل هذه الصور والتفاصيل لإدراك الخطوط العامة المشتركة بينها ، ثم الأسس الرئيسية التى انبنت عليها ؛ لأنها تستلزم - إلى جوار ذلك الوقوف المتأنى أمام تراث النحاة وذلك التناول الحذر لاتجاهاته - اتصالاً بالعلوم الإسلامية المتنوعة فى الفكر العربى ، تلك العلوم التى أغناها الفكر الإنسانى ثم أخصبته هى من بعد .

ولعل هذه الصور المختلفة من الصعاب كانت من الأسباب التي حملت النحاة الأقدمين على الهرب من مواجهة القضية بأسرها ، ونأت بالباحثين المعاصرين عن التصدى لتحديد أبعادها واستيحاء دلالاتها ، والاكتفاء بإصدار الأحكام العامة التي لا تتضمن فى الحقيقة غير الملاحظات الشخصية المبينة على عدد محدود من القضايا الجزئية . ومن ثم فإنها - إن صدقت - فإن صدقها محدود بجوانب لا يتجاوزها بحيث يصبح طردها أحكاماً مطلقة نوعاً من الإسراف غير العلمى ؛ إذ يركز على الحدس والتخمين ، دون أن يستند إلى أى أساس موضوعى .

ونحن ندرك هذه الصعوبات التي تعترض درس هذا الموضوع ، وتكتنف مسالك البحث فيه ، ولذلك نطرح هنا أساساً جديداً لتناوله ، وليس القصد من محاولتنا هذه أن نقول الكلمة الأخيرة فيه ، وإنما حسبنا أن نقلها من مجالات الدرس الجزئى بما يتصف به من تشتت ، إلى ميدان البحث العلمى بما يرفضه من شمولية النظرة ، وأن نتيح للباحثين - من بعد - موقفاً جديداً ، يدركون فيه الأبعاد المباشرة للظاهرة ، ويلتمسون به الصور المختلفة لها ، والعناصر المؤثرة فيها .

والأساس الجديد الذى نرجو أن يكون منطلقاً لتحليل مواقف النحاة من النصوص ، وكشف خصائص هذه المواقف يبدأ من نقطة موضوعية هى تحديد النصوص المقبولة ومقابلتها بالنصوص التي لم تقبل . إذ من الواضح فى مجالات البحث النحوى أن النحاة العرب قبلوا نصوصاً كثيرة على نحو ما وردت ، أى دون تحريف فيها أو تغيير لها ، ومن المؤكد أيضاً أن النحاة العرب قبلوا نصوصاً عديدة ولكن مع ادعاء دخول تغيير فيها يبدل من بعض ما يتسم به ظاهرها من خصائص ، ومن المعروف كذلك أن هؤلاء النحاة قد رفضوا نصوصاً كثيرة أيضاً ، فلم يبنوا عليها قواعدهم ، ولم يجيزوا الاحتجاج بها لغيرهم . فما السر الذى من أجله فرق النحاة هذه التفرقة الواضحة بين النصوص؟ . .

إن السبب فى قبول النصوص فى مجالى الاحتجاج والاستشهاد لم يحدد من قبل فى البحث النحوى ، ولكن - مع ذلك - واضح فى كل ما أثر عن

النحاة، فقد قبلوا ما قبلوه من النصوص اللغوية المسموعة والمروية لأن هذه النصوص تتفق مع ما يعتبرونه من قواعد، وتتسق مع مقتضياتها، وتطبق في صيغها وأساليبها وأحكامها. وهذا الموقف مطرد بين النحاة زمانياً ومكانياً معاً. فلا نكاد نجد في المأثور عن النحاة الغرب - سواء في آثارهم أو في كتب المؤرخين لهم - ما يتناقض مع هذا المبدأ البسيط الواضح. وعلى امتداد تاريخ النجوم العربي، ومع تنوع اتجاهاته وتعدد تجمعاته، لا نجد غير ما يمكن اعتباره تطبيقاً لهذا المبدأ وتحقيقاً لمقتضاه.

وهذا الاتفاق الذي تشير إليه النصوص ولا تعارضه الأحداث، لا يعني بالضرورة الاتفاق على النصوص ذاتها؛ إذ أن ذلك الاتفاق الموجود يقتصر على المسلك العام والقاعدة المتبعة، فهو اتفاق على الخطّة، أو بتعبير أكثر دقة: تشابه في المواقف، دون أن يتعدى هذا القدر إلى الالتقاء في التفاصيل، وهي - هنا - النصوص ذاتها، بل على العكس من ذلك؛ فإن اتفاق النحاة على موقف مشترك من النصوص يتضمن بالفعل اختلافاً في الصور التطبيقية لهذا الموقف؛ لأن السبب في القبول وإن كان مشتركاً فإن الأسس التي يرتكز عليها هذا السبب تعدد، ذلك أن السبب في قبول النصوص هو مدى موافقتها للقواعد، ولكن القواعد ذاتها تختلف بين النحاة، تبعاً لاختلافهم في أشياء كثيرة: ومن ذلك مدى أخذهم بالاستقراء أو القياس، ومدى إقرارهم للتفريق النوعية بين النصوص، ثم صورة العلاقة التي تربط - في تفكيرهم - بين القاعدة من ناحية والنصوص اللغوية والعلة السببية أو الغائية من ناحية أخرى.



وفي مقابل هذا الاتفاق، أو لنقل هذا التشابه في مواقف النحويين إزاء النصوص التي تتفق مع قواعدهم وتنسجم مع أحكامهم وتتسق ظواهرها مع ما يقررونه من أصول، نجد صوراً متعددة ونماذج مختلفة في مسلكهم إزاء النصوص التي يخالف ما قرروه من أصول وقواعد وأحكام. وتعدد مواقف النحاة

إزاء هذا النوع من النصوص يمكن أن يدرس بصورة موضوعية إذا تناول من خلال القضية الرئيسية التي تركت أبرز الأثر في تحديد هذه المواقف وتنوعها ، وشكلت إلى أبعد مدى - آخر الأمر صورتها ، حتى ليتمكن تقسيم هذه المواقف في جملتها إلى اتجاهين يمثل كل منهما مرحلة زمنية معينة : مرحلة عصر الاستشهاد ، ثم مرحلة ما بعد هذا العصر .

عصر الاستشهاد :

الاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية ، أى التى تبنى عليها هذه القواعد . والاستشهاد - بهذا التحديد - بعض مدلول الاحتجاج ؛ فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً . وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصاً لغوية أو أصولاً نحوية . ولكن كثيراً ما يستخدم هذان الاصطلاحان معاً فى التراث النحوى للدلالة على النصوص اللغوية التى كانت مصدر التقنين والتعميد . وهذه المعانى المحددة للاستشهاد والاحتجاج توضح العلاقة بينهما وبين التمثيل ؛ فإن هذا الأخير يهدف إلى شرح القواعد النحوية بذكر أمثلة لغوية توضح هذه القواعد ، دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذى انبثت عليه واستحدثت منه تلك القواعد . ومعنى هذا - أولاً - أن الاستشهاد يختلف عن التمثيل ؛ لأن الاستشهاد مراعى فيه النصوص اللغوية التى بنيت عليها القواعد النحوية ، ومعنى هذا - ثانياً - أن التمثيل يخالف الاحتجاج ؛ إذ يتضمن الاحتجاج ذكر أدلة القواعد على حين لا تقدم الأمثلة لها دليلاً ، ومعنى هذا - ثالثاً - أن التمثيل النحوى لا يقتصر على عصر من العصور ، ولا على مستوى من المستويات ؛ إذ يمكن التمثيل فى كل عصر بنصوص هذا العصر ، كما يمكن التمثيل بنصوص سابقة عليه . على حين أن الاستشهاد والأدلة النصية فى الاحتجاج ترتبط بفكرة زمنية محددة ، هى - وحدها - التى يرجع إلى نصوصها فى بناء القواعد النحوية ، أى أنها - دون غيرها - التى تكون نصوصها محور الارتكاز فى البحث النحوى ؛ إذ تصبح مصدر القواعد ومحك صحتها جميعاً .

والأساس الذي تركز عليه قضية الاستشهاد عند النحاة العرب هو فكرتهم عن اللغة ، تلك الفكرة التي عبروا عنها باصطلاح «السليقة اللغوية» فقد كانت تلك الفكرة وراء تحديدهم للنصوص التي تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد ، كما كانت السبب في ما استلزمه هذا التحديد من إطار زمني ومكاني معاً .

ويعنى النحاة «بالسليقة اللغوية» أن النشاط اللغوي في الجنس العربي لا يعود إلى الدربة والمران ، وإنما يمتد عن الدم والجنس^(١) ، وأن العرب الخيلص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأمم ولم يخالطوا سواهم من الشعوب يتميزون لذلك بسلامة اللغة . ولذلك جعل النحاة العرب - واللغويون أيضاً - اللغة الفصحى سليقة لغوية عند كل عربي ، دون أن يفتنوا إلى تعدد مستويات التعبير اللغوي ، واختلافه بين مستويات الأداء العادية التي تفي باحتياجات الحياة الاجتماعية للقبيلة ، وبين مستوى آخر فوق هذا المستوى تتطلبه ظروف اجتماعية مختلفة ، ودوافع فنية مغايرة ، ويتطلب - لذلك - خصائص لغوية متميزة ، وبهذا المفهوم جعل النحويون كل ما ينسب إلى العرب من نشاط لغوي محتجاً به في مجال التعيد النحوي للغة الفصحى ، ومن ثم يجب مراعاته . ولهذا وجدنا النحاة واللغويين يلجأون في استقراء الأساليب العربية إلى كل من يثقون ببعده عن التأثير الخارجي ، دون تحديد لمستوى أدائه اللغوي ، ومن غير تحليل لما يذكر من نصوص . ومن ثم انتشر في السماع عن العرب الأخذ عن مجهولين ، وصبيان ، ومجانين أيضاً^(٢) . ولهذا السبب لم يجد السيد مرتضى الزبيدي حرجاً في أن يتصور خلاص أهل (عكو) من الاتصال بالأجانب قد حفظ سليقتهم فضمن سلامة لغتهم^(٣) . وهو ما يؤكد ياقوت من قبل ، إذ يقرر - معبراً عن موقف اللغويين - : أن أهل (عكوتان) «باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣٥٧ . ٢/ ٢٥ ، وأيضاً . الخذف والتقدير في النحو العربي ٣٠١ وما بعدها .

(٢) انظر : المزهري ١/ ١٤٠ ، داعي الفلاح لمخيات الاقتراح - ورقة ٧٦ - ب .

(٣) انظر : تاج العروس ، مادة (عكو) .

اليوم ، لم تتغير رؤيتهم ؛ بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحتهم ، وهم أمم قوار ، لا يظعنون عنه ، ولا يخرجون منه ^(٤) .

وقد تطلب هذا التصور للغة تحديداً للفترة الزمنية التي يتسم النشاط اللغوي فيها بالأصالة ، وبتميز العرب فيها بالسلامة ، وتتصف مآثراتها من النصوص - لذلك - بصدورها من السليقة اللغوية . ومن ثم نشأت عندهم فكرة «عصر الاستشهاد» ، أي قصر الاحتجاج على نصوص مرحلة زمنية معينة لا تتجاوزها ، وقد ربطوا بين هذه المرحلة وبين ظروف التحول أو الاستقرار الاجتماعي ، بحيث مدوا المرحلة إذا ضمنوا استقرار البيئة اجتماعياً ولغوياً ، مع بعدها عن الاتصال بأجناس أخرى ولغات مغايرة ، وقصروها إذا لم تتوفر فيها هذه الشروط على الفترة التي يحسبون توفرها فيها واتصافها بها ، ولذلك فإنه على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النحاة في فترة الاستشهاد ، فإن الاتجاه الشائع بينهم أنها تمتد قرابة ثلاثة قرون في الحواضر ، على حين تصل إلى حوالي خمسة قرون في البوادي . من هذه الفترة قراب قرن ونصف قرن قبل الإسلام ، وبنية المدة تمتد في العصور الإسلامية حتى عهد بني العباس . وفي تصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية ، هي : سلامة نصوصها من الخطأ وبراءتها من اللحن ، وخلوصها من شوائب العجمة . يقول ابن جني في سر هذا التحديد الزمني ، في باب «ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» : «علة امتناع ذلك ما مرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها . وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آتينا منه

(٤) انظر : معجم البلدان ، المادة نفسها ٢٠٥/٦ .

فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقبح فيه ، وينال ويغض منه» (٥) .
وهكذا تصور ابن جني أن السلامة اللغوية مقصورة على فترة زمنية معينة ، وهي
في تلك الفترة أمر محتم لا سبيل إلى نقضه أو الطعن فيه . وموقف ابن جني في
هذا ليس شاذاً ، ولا غريباً ، إذ هو الحقيقة الأساسية في الاستشهاد عند النحاة
جميعاً ، من صرح منهم بذلك يوافقه ، ومن لم يصرح يشهد تناوله للنصوص
بالتقائه معه أو اتباعه إياه .

وكما تطلب هذا التصور للغة تحديداً زمنياً فإنه احتاج إلى نوع من التحديد
المكاني ، وفرض تحليل القبائل التي يسمع منها ، لمعرفة القبائل التي تتصف
لغاتها بالسلامة ، وتتميز بالأصالة . وفي هذا المجال رفض النحاة الاحتجاج
بالنصوص اللغوية الصادرة عن قبائل بعينها ؛ لوقوع هذه القبائل جغرافياً حيث
تتأثر بلغات مختلفة وأجناس مغايرة . ومن ثم قرر السيوطي في بعض كتبه هذا
الأصل المهم من الأصول النحوية ، وهو أنه «لم يأخذ عن حضري قط ، ولا
عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم
حولهم ؛ فإنه لم يأخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل
مصر والتبسط . ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إباد ؛ فإنهم كانوا مجاورين
لأهل الشام - وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية - ولا من تغلب
ولا النمرم ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية . ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا
مجاورين للنبط والفرس . ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفرس . ولا
من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحشة ولولادة الحبشة فيهم . ولا من
بنى حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم
تجار الأمم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة
صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت
ألسنتهم» (٦) .

(٥) الخصائص ٢/ .

(٦) الاقتراح (ط) ١٩ - ٢٠ ، المزهر ١/ ٢١٢ .

وكما أثر هذا التصور اللغوي في تحديد النصوص المعتمدة تحديداً زمنياً ومكانياً ، فإنه قد ترك ، بالضرورة ، أبعد الأثر في مواقف النحاة من النصوص المخالفة لما قرروه من قواعد . بحيث يمكن أن نجد - بصورة عامة - خطوطاً عريضة تميز مواقف النحاة في عصر الاستشهاد عن مواقفهم بعد هذا العصر .

موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد في عصر الاستشهاد :

بعد كثير من المؤرخين إبراهيم بن هرمة آخر شعراء الحضر الذين يستشهد بشعرهم ويحتج به^(٧) . ويرى كثير منهم أن هذا الموقف لا خلاف فيه^(٨) . وقد توفي ابن هرمة في منتصف القرن الثاني الهجري^(٩) . ومعنى هذا أن النحاة يجعلون المأثور من النصوص ، حتى هذا التاريخ ، معتمداً في مجالات الدرس اللغوي على تعددها واختلاف مستوياتها ، وفي المقدمة من هذه المجالات البحوث التي تناول ظواهر اللغة التركيبية بالتعديد والتعليل جميعاً .

وهذه «الحقائق» ! كلها تحتاج إلى إعادة النظر فيها ؛ لتبيان مدى ما فيها من دقة ، فإن فيما يرويه بعض المؤرخين ما ينيد أنه لا يحتج ببعض شعراء هذه المرحلة ، ومن بين هؤلاء صاحب الخزانة الذي ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وغير هؤلاء موقفاً كهذا ، ويقرر أنهم كانوا يرفضون شعر الفرزدق والكميت وذو الرمة وأضرابهم ولا يحتجون به^(١٠) .

ويستند في هذا الذي قرره إلى دعائتين :

الأولى : ما يرويه بعض الروايات من أن هؤلاء الأعلام من النحاة واللغويين والرواة كانوا يستنكفون من قراءة شعر هؤلاء الشعراء ، ويأبون استنشاده ، ويرفضون سماعه ، ويمتنعون عن الاحتجاج به . ومن ذلك ما حكاه

(٧) المزهر ٢/ ٤٨٤ .

(٨) الأغاني ٤/ ٣٧٣ ، طبقات الشعراء ٢٠ .

(٩) خزانة الأدب ١/ ٣ .

(١٠) خزانة الأدب ١/ ٣ .

الأصمعي أنه جلس إلى أبي عمرو «عشر ججج فلم أسمع» يحتج بيت إسلامي^(١١) ، وأنه كان يرى أن هؤلاء الشعراء الكبار «مؤكّدون»^(١٢) .

والثانية : أن أخباراً كثيرة رويت عن أبيات لأولئك الشعراء ردها هؤلاء النحاة ، وخطأوها ، وحكموا بخروجها على القواعد النحوية . وكتب التاريخ والأدب واللغة تحكى الكثير مما كان بين الفرزدق وبين عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر^(١٣) . وهذا يعنى - عند البغدادى ومن معه - أن من العلماء من رفض حجية هؤلاء الشعراء ، وإلا لقبوا ما قالوه وخرجوه بما يوافق قواعدهم ويتسق مع أحكامهم .

ولكن النظرة الدقيقة إلى هاتين الدعامين - وإن سلمت بما ورد فيها من جزئيات - فإنها ترفض ما استكرهها هؤلاء النحاة عليه من دلالات ؛ فصحح أن من النحاة والرواة واللغويين من يعد هؤلاء الشعراء الإسلاميين مؤكّدين ، وصحيح أيضاً أن منهم من كان يرفض سماع شعر هؤلاء ، بله تدوينه أو الاحتجاج به ، وصحيح كذلك أن من النحاة من خطأ بعض أبيات لهؤلاء الشعراء ونسب إليها اللحن . ولكن ذلك كله لا يعنى أن هؤلاء العلماء قد رفضوا حجية النصوص الشعرية الصادرة عن هؤلاء الشعراء الكبار ، بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المواقف كلها أقرب إلى أن تفيد الاعتراف بمستوى الأداء اللغوى لهؤلاء الشعراء ، منها إلى أن تفيد إهمال هذا الشعر أو رفضه فى مجال الاستشهاد .

ذلك أن رفض سماع ذلك الشعر المنسوب إلي أولئك الشعراء والميل إلى الشعر القديم - الذى ينسب إلى عصر ما قبل الإسلام وعصر صدر الإسلام - لا ينبع من موقف لغوى صرف ، وإنما يمتد عن ذوق فنى خالص ؛ فكل هؤلاء

(١١) الخزائن ١/٣-٤ ، العمدة ١/٩٠ - ٩١ .

(١٢) المصدران السابقان .

(١٣) انظر مثلاً : طبقات فحول الشعراء لأبن سلام ١٥ وما بعدها .

الرواة والعلماء - عدا ابن أبي إسحاق - ممن يعنون بالمرويات المحفوظة عن تلك العصور السابقة ، ومن الطبعي أن تترك هذه العناية أثرها في تذوق النصوص المعاصرة لهم ؛ فإن المعاصرة حجاب كما ينقل صاحب الخزانة عن ابن رشيق^(١٤) ، ونحسب أن الحاجز الصفيق في هذا الحجاب ليس ما يتصوره كثير من المؤرخين ممتداً عن ما قد يكون من قبيل التنافس العلمي ، وإنما هو - في حقيقته - نتيجة لذلك الذوق الفني الذي يتشكل من خلال المعاشة الطويلة للتراث ، بحيث لا يستسيغ ما يحدثه التغير الاجتماعي وما يصحبه من التطور الفكري من اختلاف في مضمون الشعر ، وتنوع في أشكاله ، وثوراء فيما يعالجه من موضوعات .

وفي ضوء هذا التفسير لموقف هؤلاء العلماء يتضح أن اصطلاح «المؤلدين» الذي أطلقوه على هذا الجيل من الشعراء المعاصرين لهم مقصور على الدلالة الفنية والخصائص الأدبية ، دون أن يتضمن بالضرورة بُعداً لغوياً .

وهذه التفرقة في أبعاد الاصطلاح بين الجوانب الفنية والأدبية من ناحية ، وبين الجانب اللغوي من ناحية أخرى ، تفرقة ضرورية ليتسق موقف النحاة هنا مع موقفهم الذي أسىء فهمه وتفسيره ، وهو رفض بعض النصوص المنسوبة إلى أولئك الشعراء ، لوقوع الخطأ فيها ولحاق اللحن بها ؛ فنقد تصور بعض المؤرخين - كما أشرنا منذ قليل - أن هذا الموقف يكشف بالضرورة عن عدم حجية النصوص المنسوبة إلى أولئك الشعراء عند هؤلاء العلماء . وهو سوء فهم لمعنى الاحتجاج ، وخلط بين دلالة في عصر الاستشهاد وبين مفهومه فيما تلاه من عصور .

ذلك أن الاحتجاج - بعد عصر الاستشهاد - يعني الالتزام الكامل بكل ما أثر عن هذا العصر ، ومراعاة كل النصوص المروية عن أبنائه في مجال التقعيد النحوي بصورة خاصة ، ومبادئ البحث اللغوي على وجه العموم ، ولكن ليس

(١٤) الخزانة ٣/١ .

من سبيل أمام الباحث العلمى إلا أن يقرر أن مفهوم الاحتجاج فى عصر الاستشهاد نفسه يختلف عن هذا المعنى ، ويفرض هذه التفرقة فرضاً لحظاً لمواقف المختلفة لنحاة هذا العصر إزاء النصوص المعاصرة لهم ؛ فقد استشهدوا ببعضها ورفضوا بعضها ، ولا يمكن أن يُصَوَّرَ هذا الموقف - كما فعل بعض المؤرخين - على أنه يدل على عدم الاحتجاج بيئى للشعراء ، وإلا أسلم ذلك إلى القول بوقوع النحاة فى تناقض إذ يحتجون ببعض شعرهم . ومن ثم فإن التفسير الذى يبرز من تصور هذا التناقض هو أن حججة بعض النصوص المنسوبة إلى أحد الشعراء لا تسلم بالضرورة إلى الاحتجاج بكل النصوص المنسوبة إلى هذا الشاعر ، وأن رفض بعض نصوص مصدر معين لا يتضمن بالضرورة رفض كل النصوص التى تتفق معها فى المصدر . وبهذا يتضح أن الحججة عند هذا الفريق من العلماء إنما تعنى ببساطة واضحة وقاطعة معاً اتساق النصوص مع القواعد ، وليس انتساب النصوص إلى عصر وانتماءها إلى قائل .

وقد ترك هذا النهم لحججة النصوص أثره فى مواقف نحاة عصر الاستشهاد من النصوص المخالفة للقواعد ، بحيث نجد فى هذه المواقف اتجاهين^(١٥) :

يذهب أصحاب الاتجاه الأول إلى رفض النصوص التى تخالف ما يضعونه من قواعد ويفرضونه من أحكام . ويبنى أصحاب هذا الاتجاه قواعدهم على ما يطرد من الظواهر والنصوص جميعاً . أى أنهم يلحظون الظواهر التى تطرد فيما يستقرئونه من نصوص ، فيجعلونها هى القواعد ، ويرفضون ما يخالفها سواء أكانت ظواهر غريبة لا تشيع فى النصوص ، أم نصوصاً قليلة لا يؤيدها سائر المروى والمسموع ، ويردون هذه الظواهر والنصوص معاً إلى جهل أصحابها أو إلى خطئهم فى إدراك القواعد ، أو فى تطبيقها .

وأما الاتجاه الثانى فيذهب أصحابه فى الغالب إلى قبول كل النصوص المروية والمسموعة ، سواء أوافقت القواعد التى يقررونها أم لم توافقها ، أما

(١٥) انظر : تاريخ النحو العربى ٩٢ - ٩٣ ، وهذه الدراسة : الفصل الأول من الباب الأول .

النصوص المتوافقة للقواعد فإنها عندهم مصدر التقنين النحوى ، ومن ثم فإن قبولهم لها لا يحتاج إلى توضيح ، وأما النصوص المخالفة للقواعد فإنهم فى قبولهم لها ، أو بتعبير أقرب إلى الدقة ، فى إقرارهم لصحتها ، كانوا مدفوعين بظروف كثيرة ، من أهمها ما أحاط بالحياة الاجتماعية من علاقات عنصرية ، وما نشأ عن هذه العلاقات من آثار فكرية ، وما نتج عن هذه الآثار من التعصب للعرب جنساً ، ولشعرائهم وأدبائهم بصورة خاصة ، وما انبثق عن هذا التعصب من نفى الجهل عنهم والخطأ منهم ، وما تبع ذلك من الاحتجاج لصحة شعرهم وإقرار كل إنتاجهم ، دون تفرقة بين ما يوافق المعروف من القواعد وما يخالفه من نصوص ، وهذا أبو عمرو بن العلاء يصرح بوضوح قاطع : « والله لو أخطأ الملوك لصوبنا أخطاءهم » (١٦).

بهذا الموقف أضحى أصحاب هذا الاتجاه ملتزمين منهجياً بتصحيح كل ما يرد من نصوص عن مصدرى « الرواية » و « السماع » ، ولقد يظن أن هذا الالتزام قد حل مشكلة النصوص المخالفة للقواعد ، ولكن ذلك غير صحيح ؛ لأنه لا سبيل إلى الأخذ بكل النصوص الواردة بالفعل عن هذين المصدرين وإن التزم النحاة بهذا الأخذ ؛ فإن النصوص تنتمى إلى مستويات متعددة الخصائص ، متباينة العلاقات ، ومن ثم مختلفة القواعد متفاوتة الأحكام ، ولذلك فإنه مهما كان الالتزام بالنصوص ، ومهما كان من اتساع فى القواعد ، فإنه لابد من وجود اختلاف من نوع ما بين النصوص والقواعد ، وهذا ما كان بالفعل . ولهذا لم يجد أصحاب هذا الاتجاه بُدّاً من اتخاذ مسالك لا يتناقضون فيها مع أنفسهم ، ولا تضطرب العلاقة فيها بين قواعدهم التى قرروها والنصوص التى التزموا بها ، ولم تكن هذه المسالك - فى جملتها - غير المحاولات الأولى لتأويل النصوص حتى تلتقى مع القواعد المتبعة ، وتنتهى بما تتطلبها من أحكام .

(١٦) انظر : مجالس أبى مسلم ١٣٢ - ١٣٣ .

موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد :

ومن الطبيعي أن تتأثر مواقف العلماء من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد بالاتجاهات السابقة في عصر الاستشهاد نفسه ، وقد كان أبرز تلك الاتجاهات ما ذهب إليه بعض النحاة من استخدام المحاولات الأولى من التأويل لتصحيح ما يخالف قواعدهم من نصوص ، وقد اتخذ علماء ما بعد عصر الاستشهاد هذا الموقف نقطة بدء ينطلقون منها ، ثم يدخلون عليها بعض التعديلات التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية الجديدة المحيطة بالبحث النحوي ، فتوسعوا في قبول النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد والتزموا بها في مجال الاحتجاج ، وخرجوا بذلك من الموقف الذي يهدف إلى «تصحيح» النصوص لتتلاءم مع القواعد ، إلى موقف جديد يعتبر هذه النصوص ذاتها روافد ينبغي استغلالها في استنباط الأحكام منها ، وبناء القواعد عليها . وفي الوقت نفسه رفض غالبيتهم ما يخالف القواعد التي يعترفون بها من نصوص لا تنسب إلي عصر الاستشهاد . على حين استثنى بعضهم أعلام اللغة والأدب ، فجعلوا النشاط اللغوي الفصيح لهؤلاء الأعلام حجة يجب اعتبارها في الدرس النحوي ، ثم منهم من اكتفى بتصحيحها لإقرارها ، ومنهم من تجاوز ذلك فاعتبرها أساساً يبنى عليه وأصلاً يستند إليه . ومن أبرز من اتخذ هذا الموقف الزمخشري والرضي^(١٧) ، والمازني وثعلب^(١٨) .

وهذا كله يعني أن التعديل الذي حدث في مواقف النحاة كان ذا شقين :

أولهما : يتعلق بالنصوص المقبولة ، وهو قبول النحاة «كل» النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد ، وليس «بعض» نصوص ذلك العصر ، والتزامهم بها في مجال التفتين النحوي دون أن يقفوا عند مرحلة التصحيح لتتسق مع

(١١) الاقتراح (ط ٢) ٢٦ ، الكشاف ١/ ٣٣ - ٤٣ ، شرح الرضي على الكافية ، البيط ، وانظر : الباب الأول الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(١٨) انظر : خزانة الأدب ١/ ٤ ، داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح ورقة ٧٠ ب - ٧١ أ .

القواعد . وبهذا لم يقع بينهم ما كان بين أسلافهم من خلاف فى بعض نصوص عصر الاستشهاد نفسه ، بل يتفقون جميعاً فى اعتماد كل ما أثر عن ذلك العصر من نصوص ، والاعتراف بها أصلاً للقواعد ، ومصدراً لأحكام ، وأساساً من أسس الاحتجاج .

وأما الثانى : فيتصل بالنصوص المرفوضة - وهى النصوص التى تتضمن ما يخالف القواعد ، والتى تنسب إلى ما بعد عصر الاستشهاد . ومواقف النحاة إزاء هذه النصوص - وإن تعددت - فإنها تشير فى عمومها بوضوح إلى حقيقة ملتزم بها فى البحث النحوى ، وهى أن المحور الحقيقى الذى يجمع كل النصوص المقبولة فى مجال الاحتجاج إنما «العصر» الذى تنتمى إليه هذه النصوص ، وليس «المستوى» الذى تمثله ، ولا ينقض هذه الحقيقة إلا موقف ثعلب والمازنى والزمخشري والرضي ، ولكن تحليل هذا الموقف يؤكد أنها آراء فردية ، وجزئية ، ثم إنها لم تكن ذات تأثير حقيقى فى البحث النحوى ؛ إذ ظلت محصورة فى إطار الفكر النظرى المجرد ، دون أن يكون لها دور فى التطبيق .

وقد نتج عن هذا التطور فى موقف النحاة أن امتدت محاولات التأويل البسيطة والجزئية التى أثرت عن المرحلة السابقة فتحولت إلى منهج متكامل فى تناول النصوص ونخريج ما يخالف القواعد منها . ومن ثم تغيرت تلك المحاولات كمّاً وكيفاً معاً . أما فى الكمّ فلأنها لم تعد تتناول بعض النصوص الجزئية ، بل أصبحت تشمل كل النصوص المخالفة ، ثم لم تقف عند النصوص وحدها ، إذ امتدت إلى القواعد أيضاً . وقد اضطر النحويين إلى هذا النوع من التأويل أن وجدوا صوراً كثيرة من التعارض بين ما تفرضه القواعد من أحكام ، فلم يجدوا بداً من حمل النصوص التى تكشف هذا التعارض على غيرها ، ولم يكن أمامهم من سبيل للقول بهذا الحمل غير ابتكار ما يؤيده من قواعد . وهكذا . . إذا كانت الفوارق بين النصوص وخصائصها من ناحية وبين القواعد وما تقتضيه من أحكام من ناحية أخرى سبباً فى المحاولات الأولى من التأويل (وهى

تأويل النصوص) فإن تعدد القواعد ثم إدراك ما بينها في بعض الأحيان من تضارب كان وراء امتداد التأويل إلى القواعد ذاتها . وأما التغير الكيفي الذي أصاب التأويل فلأنه لم يعد مجرد اجتهد شخصي مرده إلى ذكاء الأفراد في تلمس بعض العلاقات بين النصوص المخالفة والموافقة ، لحمل المخالفة على الموافقة ، وإنما أصبح له أساليبه العلمية المقتنة ، المحددة لأشكاله وأهدافه جميعاً .

وهذا التطور الذي أصاب التأويل ، منهجاً وتطبيقاً معاً ، يرتبط أوثق الارتباط بالظروف الموضوعية التي صحت تطور أساليب البحث النحوي ، وأعمق هذه الظروف أثراً ما أصاب المنهج النحوي من تغير في عصر الاستشهاد ، فقد كان المنهج الذي اتبعه العلماء في ذلك العصر منهجاً يمكن إعتباره - إلى حد ما - استقرائياً ، يستعرض النصوص ويرتكز عليها ، ثم يبنى قواعده ، حيناً على ما يطرد فيها من خصائص ، وأحياناً كثيرة على ما يوجد فيها من ظواهر . ثم حدث تغير يكاد يكون جذرياً في هذا المنهج ، باستخدامه أساليب التماس الشكلي بعد أن جثت بنايع السماع وتجمدت مصادر الرواية ، وتحددت النصوص بالحصيلة الموروثة عن عصر الاستشهاد وحده . فوجد النحاة أنفسهم تجاه موقف جديد يفرض عليهم مواقف مغايرة مع ما يتعاملون معه من نصوص ، فقد توصلوا بأساليب التماس الشكلي إلى قواعد تتنافى مع الكثير من النصوص ، كما تتعارض مع بعض ما وضع من قبل من قواعد ، ومن ثم ظهرت الحاجة الملحة إلى نصوص تدعم قواعدهم وتؤيدها ، كأسلوب من أساليب الترجيح بين القواعد . وهكذا فإنه في الوقت الذي كانت ظروف التغير المنهجي تتطلب توسعاً في استقراء النصوص وجد النحاة أنفسهم في موقف مضاد ، فقد حظروا كل محاولة لزيادة روافد المادة اللغوية ، ورفضوا كل وسيلة لتنمية مواردها ، وحكموا باستحالة بناء القواعد على غير أساس من النصوص المحدودة الموروثة . ومن ثم لم يكن معقولاً ، في ظل هذه الظروف كلها ، أن ينتصوا من هذا المورد الوحيد للنصوص ، وكان ضرورياً أن يتبلاوا كل الحصيلة الواردة عنه ، بغض النظر

عن مدى ملاءمتها للقواعد واتساقها مع الأحكام ، أو خروجها على القواعد والأحكام معاً . إذ لو اتخذوا موقفاً آخر ، ورفضوا بعض نصوص ذلك العصر - وهو الموقف البديل لقبول كل نصوصه - لفقدوا مورداً مهماً ، بل وحيداً يلجأون إليه في الاستدلال على صحة ما تسلمهم إليه الأقيسة من قواعد .

ومن هذا العرض لمواقف النحاة من النصوص تتضافر الحقائق كلها على تقرير أن التأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها ، المنسوبة - في الوقت نفسه - إلي عصر الاستشهاد . أما ما لا ينتسب إلي عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه ، وكان التعبير عن هذا الموقف - في أكثر الأحيان - يتخذ اصطلاح « الشذوذ » .

وإذا كان للتأويل كل هذا الأثر في البحث النحوي ، منهجاً وتطبيقاً ، فإنه يتحتم عرض مفهومه وتحديد دلالاته ، تمهيداً لتحديد أسسه وأهدافه ، وتوضيح صورته وأشكاله جميعاً .

معنى التأويل النحوي :

التأويل النحوي يمتد مفهومه امتداداً مباشراً عن مدلوله اللغوي ، وفي اللغة «أَوَّلَ الكلام تأويلاً ، وتَأَوَّلَهُ : دَبَّرَهُ وَقَدَّرَهُ وَفَسَّرَهُ»^(١٩) ، «واشتقاق الكلمة من المال ، وهو العاقبة والمبصير ، قال عَبْدَةُ بْنُ الطَّيِّبِ»^(٢٠) :

وللأحبيبة أيام تذكَّرَها وللنوى قبل يوم البين تأويل
وقال الأعشى^(٢١) :

على أنها كانت تَأَوَّلُ حُبَّهَا تَأَوَّلُ رَبَّيَ السَّقَابِ فأصحابا

(١٩) القاموس المحيط : ٣/ ٣٣١ .

(٢٠) الصاحبي : ١٦٤ .

(٢١) ديوانه (ص) ٧ .

يقول : إنَّ حبها كان صغيراً في قلبه فال إلى العظم ولم يزل ينبعث حتى أصبح»^(٢٢) . ومعنى هذا أن التأويل يعنى تبين النص بصورة تجعله - آخر الأمر - متفقاً مع القواعد المتبعة . ومن هنا اتخذ التأويل النحوى مفهومه فى التراث النحوى ، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التى تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد . وصار - كظاهرة نحوية - يعنى صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد فى قوالب هذه القواعد ، و من ثم فإن التأويل «لا يصح ولا يسوغ إلا إذا كانت الجادة على شىء ثم جاء شىء يخالف الجادة فيتأول»^(٢٣) كما يقول أبو حبان ، أى يرجع ما يخالف الجادة إلى الجادة ، أى ترجع النصوص التى لم تتوافر فيها شروط الصحة نحوياً إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية ، وبذلك يتضح أن الجادة لا تعنى النصوص اللغوية ، ولا تدل على الشواهد المروية ، ولكنها تشير إلى قواعد النحو التى يلتزم بها النحاة .

من نقطة البداية هذه تتحدد - عند النحاة - أهداف التأويل فى البحث النحوى فى هدفين أساسيين :

أولهما : صحة القواعد .

وثانيهما : سلامة النصوص .

والتحليل الدقيق لهذين الهدفين ، فى ضوء أبعاد التأويل النحوى وأساليبه المختلفة - يحمل على الاعتقاد بأن الغاية الحقيقية التى توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد ، بتسوية ما يختلف معها من نصوص تنسب إلى عصر الاستشهاد ، وذلك بواسطة التأويل . وهذا الموقف فى اعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم فى قبول كل النصوص المأثورة عن ذلك العصر ، والتزامهم بها فى تقنين القواعد ، ومراعاتهم لها فى طرد الأحكام .

(٢٢) اللسان ٣٥/١٣ ، الصاحبى : ١٦٤ .

(٢٣) انظر : الاقتراح (ط) ٢٩ ، المزهر ١/ ٣٥٨ .

نصل من هذا كله إلى أن التأويل عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص ، وأن الالتزام بهذا المعنى يتضمن طرفين أو يمتد على جبهتين :

أولاً - الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد .

وثانياً - تأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يبعد بها عن التأثير في القواعد ذاتها ؛ إذ يفسرها ويصوغها بشكل ينأى بها عن معارضتها ، أو يضعف من قيمة هذه المعارضة ويلغى أثرها .

ولذلك يستخدم النحاة في التأويل أساليب ثلاثة لتحقيق هاتين الغايتين :

الأسلوب الأول - ومضمونه ادعاء قصور النصوص كمياً عن الأخذ بها في مجال التفعيد .

والأسلوب الثاني - ومفهومه وجود اختلاف نوعي بين النصوص يتنصر بعض الظواهر على بعض أنواع منها .

والأسلوب الثالث - يقتضى إعادة صياغة التركيب ليظهره بصورة لا يتعارض فيها مع القواعد .

ودراسة كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة يوضح إلى حد كبير أبعاد ظاهرة التأويل في النحو العربي تطبيقاً ، وآثارها في هذا النحو مادة ، وهو الجانب المكمل لتأثيرها في منهج النحو فكراً ووضوحها في هذا المنهج فلسفة .



الفصل الثانى
أساليب التأويل النحوى
«دراسة فى المفاهيم»

الفصل الثانى

أساليب التأويل النحوى

« دراسة فى المفاهيم »

الأسلوب الأول : دعوى القصور الكمى :

محور فكرة القصور الكمى عند النحاة يرتكز على أساس عدم كافية النصوص كمياً لاستخلاص القاعدة منها ، وبناء الأحكام عليها . ولا يجد النحاة تناقضاً بين رفض بناء القواعد على بعض النصوص ، وبين ما تقرر عندهم أصلاً من أصول بحثهم وهو اعتماد النصوص كلها المنسوبة إلي عصر الاستشهاد ؛ فإنهم يتصورون أن الأخذ بكل النصوص المروية عن ذلك العصر فى مجال التعميد حقيقة لا تقبل الشك . ، ولكن من الضرورى أن يحدث نوع من تصنيف الظواهر فى هذه النصوص ؛ إذ من المستحيل أن تبنى القواعد على النصوص المأثورة عن ذلك العصر كلها - وهذا موقف طبعى مع اختلاط مستويات النصوص وعدم انتمائها إلى مستوى واحد فى الأداء - ومن ثم كان من الضرورى عندهم أن يبنوا قواعدهم على بعض النصوص دون بعض ، وأن يقبلوا - فى الوقت نفسه - ذلك البعض الذى لم يبنوا عليه قواعدهم جزءاً من الحصيلة اللغوية ، التى ينبغى الحفاظ عليها ، ولكن لا يجوز البناء عليها ، أى يمتنع تنميتها . وقد تأكد هذا الموقف فى مرحلة تالية ، حين استمد النحاة قواعدهم من فكرة القياس الشكلى وبتطبيق قواعده ، فقد أخذوا من النصوص بما يوافق القواعد التى أسلمتهم إليها الأقيسة ، وأما بقية النصوص فقد التزموا بالمحافظة عليها جزءاً من التراث اللغوى ، ولم يجيزوا مراعاتها فى الأقيسة والقواعد . وبذلك تأكد ذلك الأصل من أصول التفكير النحوى فى موقف النحاة من هذا النوع من النصوص وهو « وجوب حفظها وعدم جواز القياس عليها »^(١) .

(١) الخصائص ٩٩/١ ، ١١٧ ، الاقتراح (ط) ٧٨ - ٧٩ .

وقد عبر النحاة عن هذه الفكرة باصطلاحات متعددة أهمها : القليل ،
والنادر ، والشاذ ، وتقابل الاصطلاحات التي استخدموها للدلالة على صلاحية
الكم للبناء عليه وهي : المَطْرَد ، والشائع ، والغالب ، والكثير . وقد كان
تعدد الاصطلاحات الدالة على التصور الكمي أو الكثرة الكمية سبباً من أسباب
إصابة البحث النحوي بكثير من الاضطرابات ، بل لعله أهم هذه الأسباب
جميعاً ؛ فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذه الفكرة : وكل ما فيه بضعة
نصوص مبتسرة فضفاضة لا تقدم معياراً سليماً للكم قلة وكثرة ، مثال ذلك ما
نقله السيوطي عن ابن هشام من نحو «اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً
وقليلاً ومطرداً . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ،
والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل»^(٢) . ومثل هذا
الكلام إن دل على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منه بالآخر فإنه لا
يتضمن تحديداً لهذه المصطلحات . كما لا يتضمنه أيضاً ذلك المثال الذي قصد
به ابن هشام إلى توضيح هذه المصطلحات ، وهو أن العشرين «بالنسبة إلى ثلاثة
وعشرين غالباً ، وخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل
والواحد نادر»^(٣) . فإن هذا المثال بدوره لا يوضح ، بل - على العكس - يحتاج
إلى توضيح ؛ فقد سكت أولاً عن المطرد ، ولعله يكتفى بما ذكره أولاً من عدم
تخلفه ، ثم إنه - ثانياً - لم يضع حداً أدنى وأقصى ، بل اعتمد على أمثلة
تقريبية ، وهي أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة لتقريب النصوص ،
من حيث تضافرها على أداء ظواهر بعينها أو اختلافها عليها وتنافرها فيها .
ولذلك فإن من الممكن قصور الاصطلاحات في بعض الحالات . ومن ذلك أن
المثال السابق - الذي ذكره ابن هشام - جعل حد الكثرة قرابة سبعين في المائة ،
وجعل حد القلة يعادل قرابة خمسة عشر في المائة ، دون أن يجعل لما بين هذين
الاصطلاحين اصطلاحاً يبدل على درجة الكم قبولاً أو رفضاً ، أي كفاية أو
قصوراً .

(٢) المزهر ٢٣٤/١ ، وانظر أيضاً التكملة (مخطوط) ٨٣ ، ١٢١ .

(٣) المصدران السابقان .

والواقع أن هذه المحاولات المختلفة للفصل بين مضمون كل اصطلاح من هذه الاصطلاحات ومضمون غيره ، ثم تحديد علاقة كل واحد منها بصاحبه ، ظلت محصورة في دائرة الفكر النظرى المجرد ؛ فإن الموجود بالفعل فى التراث النحوى واللغوى ينتج عكس ذلك ، وهو تداخل هذه المصطلحات وتشابك علاقاتها ، وبل ترادفها أحياناً للدلالة على حالة واحدة ، ومن ذلك - مثلاً - ما روي من أن الأصمعى كان ينكر تأنيث لفظ زوج ويجعل من قبيل النادر قول عبدة ابن الطيب^(٤) :

ولقد علمت بأن قصرى حفرةً غبراء يحملنى إليها شرعُ
فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والطامعون إلى ثم تصدعوا

ويجعلها غيره من قبيل القليل ، لا النادر ، ويُخَرِّج عليه بيت الفرزدق^(٥) :

وإن الذى يسعى ليفسد زوجتى كساع إلى أسد الشرى يستبيلها

وواضح من هذا المثل وجود تداخل بين معنى الندرة والقلة .

ولكن التداخل ، أو التطابق ، لا يقتصر على هذا النحو الذى يختلف أطرافه بين القائلين به من النحاة ، بل يتجاوزه إلى العالم الواحد ، ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن يعيش من أن حذف صلة الموصول الاسمى شاذ فى القياس والاستعمال جميعاً . ثم يعلل له بقوله : « أما قلته فى الاستعمال فظاهر ، وأما فى القياس فلأن الصلة هى الصفة فى المعنى ... إلخ »^(٦) .

وواضح من هذا النص اتحاد دلالة القلة والشذوذ .

ورد الاحتجاج بالنصوص المخالفة للتقواعد - بدعوى قصورها كما عن التأثير فيها - شائع فى البحث النحوى ؛ إذ يمتد بين تجمعاته المختلفة ومدارسه

(٤) النوادر ٢٣ ، المزهري ١ / ٢١٤ .

(٥) المزهري ١ / ٢١٥ ، ديوان الفرزدق ٦٠٥ .

(٦) شرح المنصل ٣ / ١٥٣ .

المتعددة . فإن من أسير الأساليب عند النحاة اللجوء إلى هذه الدعوى ليصلوا منها إلى قصر ما فى هذه النصوص من خصائص عليها ، وبذلك تسلم قواعدهم ، فى تصورهم ، من المعارضة .



الأسلوب الثانى : دعوى الاختلاف النوعى :

محور هذا الأسلوب من أساليب التأويل فى النحو العربى هو وجود فوارق نوعية بين النصوص وليست كمية خالصة كالأسلوب الأول . ولكن ما يقتضيه هذا الأسلوب من تفرقة لا ينهض على دعائم موضوعية تتسم بالاطراد ، وإنما يركز حيناً على ادعاءات ذاتية لا تتصف بالموضوعية . وحيناً آخر يعتمد على لحظ بعض الخصائص الموضوعية بصورة عارضة ، ومن ثم فإنها لا تتصف بالاطراد ولذلك فإنها لا تفيد غير المزيد من الاضطراب فى البحث النحوي والخلط فى تناول الظواهر اللغوية .

ذلك أن أهم أسباب التفرقة النوعية بين النصوص فى البحث النحوي أمران : أولها : الاختلاف فى درجة فصاحة النصوص . والثانى : الاختلاف فى الجنس الأدبي الذى ينتمى إليه النص . ودرس النحاة لكلا هذين السببين لا يتسم بالموضوعية . ونرجو أن يتضح ذلك من عرضنا لحصيلة ما ذكره النحاة فى كل من هذين السببين .

الاختلاف فى درجة الفصاحة :

يتصور النحاة أن ثمة فارقاً حاسماً بين نوعين من النصوص : نوع يتصف بالفصاحة ، وآخر ينحط عنها ويفتقر إليها . ويرى النحاة أن السبب فى سلب النصيحة عن بعض النصوص يرتد إلى واحد من ثلاثة :

الأول : أن يكون النص ضعيفاً ، ويعرفونه بأنه « ما انحط عن درجة النصيح »^(٧) . ولا يعنى هذا التعريف فى الحقيقة شيئاً غير اختلاف مستوى

(٧) التزوير ١/ ٢١٤ .

الضعيف والفصيح في الدرجة ، لكن ما أبعاد هذا الاختلاف بين الضعيف والفصيح ؟ وما المتنايس العلمية التي يقاس إليها هذا الاختلاف ؟ إنه لا يكاد يوجد في تراث النحويين في الإجابة على هذه الأسئلة سوى بعض الإجابات العامة الفضفاضة ، التي لا تسهم بالدقة . ومن ذلك ما نقله السيوطي من كون النص حوشياً ، أو غريباً ، أو شاردًا ، أو شاذًا ، أو نادرًا^(٨) . وهذه - بدورها - لا تحديد لها .

فإن الوحشي من الكلام «وَحْشِيٌّ وَغَرِيبٌ»^(٩) «أى ما نفر في السمع» . «وعلى هذا إذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز أو الأعرابي الفح ، فهي وحشية»^(١٠) .

والغرائب جمع غريبة ، والغريب من الكلام بمعنى الحوشى^(١١) .

والشاردة - أيضاً - بمعناها - وقد قابل صاحب القاموس بها الفصيح حيث قال : «مُعَرَّبًا عَنِ الْفُصْحِ وَالشَّوَارِدِ»^(١٢) .

والنادر - أيضاً - من : ندر الشيء يندر ندورًا : سئط ورشد^(١٣) .

وواضح أن هذا النمط من التناول وإن كان له دلالة التاريخية^(١٤) فإن قيمته العلمية الموضوعية محدودة إلى أبعد الغايات . ذلك أنه يخلط بين القصور الكمّي والاختلاف النوعي ، ويجعل الاختلاف النوعي يعود في بعض صورته إلى التصور الكمي ، ومن ذلك كونه جعل من قبيل الاختلاف النوعي الاتصاف

(٨) انظر : المزهر ١/ ٢٣٣ .

(٩) انظر : الصحاح للجوهري : القاموس للفيروزبدي ، المزهر للسيوطي ١/ ٢٣٣ .

(١٠) المزهر ١/ ٢٣٣ عن العمدة .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) مقدمة القاموس المحيط ٣/ ١ .

(١٣) لسان العرب ٧/ ٥٢ .

(١٤) يستمد هذا التناول قيمته التاريخية من كون مفاهيمه قد أصبحت محور علم من أهم العلوم العربية ، وهو علم البيان .

بالشذوذ أو الشرود أو التدرية ، مع أن من الممكن - في نظر النحاة أنفسهم - أن تكون النصوص شاردة أو شاذة أو نادرة وأن تتصف بالفصاحة في الوقت نفسه . ثم إن هذا التناول - فرق خلطه بين القصور الكمي والاختلاف النوعي - لم يقدم أساساً موضوعياً سليماً لدعوى الاختلاف النوعي ذاتها .

والثاني : أن يكون النص مُنْكَرًا ، ويكتفى النحاة في تحديد خصائص المنكر بأنه «أضعف من الضعيف وأقل استعمالاً»^(١٥) . وكأن النحاة يقصدون إلى أن المنكر يتصف بالانحطاط عن الفصحح في الاستعمال فضلاً عن انحطاطه عنه في الدرجة . وكأن هذا الفارق يكفي عندهم لتمييز النصوص التي يؤولها النحاة بدعوي كونها منكورة عن تلك التي يتناولها التأويل بدعوى القصور الكمي وحده . ولكن هذا كله - كما أشرنا منذ قليل - لا يقدم أساساً صليماً للبحث العلمي ، فإن الانحطاط في درجة الفصاحة حكم لا يمتد عند النحاة عن أسس محددة ولا يركز على حقائق ثابتة . وكذلك الأمر في قلة الاستعمال أيضاً ، فإنها لا تعتمد على مقاييس موضوعية . ومن ثم يظل الأمر كله مجرد دعوى تطلق دون سند يفيد اليقين . وبذلك يضيف المنكر إلى الضعيف مجالاً جديداً من مجالات الأحكام الذاتية في البحث النحوي .

أما الثالث : فهو أن يكون النص متروكاً . وقد عرف النحاة المتروك من النصوص بأنه «ما كان قديماً من اللغات ثم تُركَ واستعملَ غَيْرُهُ»^(١٦) . وهذا النوع من النصوص يجب الأخذ به في نظر النحاة^(١٧) ، ولهذا يجب تأويله إذا خالف القواعد ؛ لأنك إن «لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستصححه ، ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك ، وتسقط بكل اللغات ثقتك»^(١٨) . وقد أخذ ابن جنى على بعض النحاة

(١٥) المزهر ١ / ٢١٤ .

(١٦) المصدر السابق .

(١٧) الخصائص .

(١٨) الخصائص ٢ / ٢٧ - ٢٨ .

إغناهم التداخل بين اللغات في تناولهم بعض الموضوعات ، والمتروك بعض صور هذا التداخل^(١٩) كذلك علل بعض الظواهر اللغوية بدعوى الترك هذه ، ومن أهم ما ذكره في هذا المجال تعليله ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور زرده ذلك الاختلاف إلى كونه قد « وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها ، وتأبدت معالمها »^(٢٠) . ويورد على سبيل الاستدلال لما ادعاه ما روى عن عمر بن الخطاب ، إذ قال : « كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولقيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر ، فلم يثولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره »^(٢١) . وقول أبي عمرو بن العلاء : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير »^(٢٢) . ولكن هذين التصين معًا لا ينتهيان إلى ما قرره ابن جني حين قال : « لسنا نشك في بُعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار ، فقد يمكن أن يقع شيد من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة »^(٢٣) . وعلى الرغم من ذلك فإن النصوص الواردة عن السابقين من اللغويين تلتقي على حقيقتين :

أولاهما : وجود فوارق - صوتية وصرفية وتركيبية - بين العربية التي عرفها العرب قبل الإسلام وبعده ، تلك التي اتخذت أساسًا للبحث اللغوي والتعميد النحوي ، وبين اللغات السابقة عليها في كل العصور المظلمة التي لا

(١٩) الخصائص ١ / ٣٧٤ وما بعدها .

(٢٠) الخصائص ١ / ٣٨٦ .

(٢١) المصدر السابق ، وانظر أيضًا المزهر ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢٢) المصدر نفسه والنص ببعض التغير الطفيف في المزهر ١ / ٢٤٩ .

(٢٣) الخصائص ١ / ٣٨٦ .

يعزف عنها تاريخ العرب كثيراً . وإن قرر بعض الباحثين فى كثير من التجوز أنها لغات عربية أيضاً^(٢٤) .

والثانية : أنه على الرغم من اندثار تلك اللغات فإنها قد خلّفت فى العربية المعروفة بعض الآثار فى الصيغ والتراكيب . ولكن لا سبيل إلى القطع بصورة علمية بنوع هذه الآثار لافتقارنا إلى الوسائل التى تفيد التعرف على تلك اللغات وإدراك خصائصها صوتياً وتركيبياً .

الاختلاف فى الجنس الأدبى :

السبب الثانى من أسباب الاختلاف النوعى بين النصوص هو الاختلاف فى الجنس الأدبى الذى ينتمى إليه النص ، وقد فرق النحاة بين جنسين أدبيين هما : الشعر والنثر ، وجعلوا محور التفرقة هو النظم ، أى وحدة الوزن والروى معاً ، ومن ثم أباحوا للنظم صوراً من التجوز لم يبيحوها للنثر ، ومن ثم إذا وجدوا فى النصوص المنظوم ما يخرج بها فى بعض الأحيان عن القواعد الملتزمة ردوا أسباب الاختلاف بينها وبين القواعد إلى طبيعتها ، وقطعوا أن هذه الطبيعة - بما تتطلبه من جهد خاص فى الصياغة - اللفظية - كانت السبب المباشر فى انفلات هذه النصوص من أسر القواعد .

وقضية الاختلاف بين الأجناس الأدبية من الناحية اللغوية تركز على أسس موضوعية ، ولكن النحاة لم يستطيعوا من أن يصلوا بهذه القضية إلى غايتها الصحيحة ؛ إذ قرروا أن ما يختلف فيه النظم عن النثر يعد من قبيل «الضرورة الشعرية» ، وذلك غير صحيح ، بل إنه يتناقض مع ما قرره هم أنفسهم من أن طبيعة الشعر تختلف فى الأداء اللغوى عن طبيعة النثر ، وإذا كان الاختلاف بينهما يرتد إلى طبيعة كل منهما فإن من الخطأ البين أن نحكم على نتائج هذا الاختلاف «بالضرورة» .

(٢٤) انظر : الصحبى ٢٢ ، الخصائص ٢٨/٤ .

التعبير بالضرورة إذن عن طبيعة الفوارق الموضوعية بين الشعر والنثر تعبیر لا يتسم بالدقة علمياً ؛ إذ لا يلم بمضمون هذه الفوارق ولا يشير إليها ، بل على العكس من ذلك قد يوحى بتفسير هذه الفوارق تفسيراً خاطئاً ، وذلك ما حدث بالفعل من بعض النحاة الذين تصوروا أن معنى الضرورة يرتبط بالنهر والاضطرار وأن ذلك يستلزم بنى الاختيار من الشاعر فى صياغته الشعرية . فلا يكون مضطراً إلا إذا ألغيت إرادته إلغاء بحيث لا يكون أمامه مفر من التعبير «بالضرورة»^(٢٥) .

ولم يثر لفظ الضرورة هذا الخطأ فى تصور ظاهرة الاختلاف النوعى بين هذين الجنسین الأدبیین فى أذهان بعض النحویین فحسب ، بل ترك آثاره فى الوضع الكلى للظاهرة فى التقنین النحوى بأسره ؛ إذ تقرر نحویاً قصر ما سُمى بالضرائر على المروى منها عن عصر الاستنباد ، وهو ما اصطلاح عليه النحويون بقولهم : «الضرورة رخصة» و«الضرائر سماعية»^(٢٦) . ولا خلاف بين النحويين فى هذا الحكم الذى يمتد فى حقیقته عن تصور الضرائر على أنها شذوذ عن القواعد التحوية المألوفة ، ومن ثم يجب أن تظل محصورة فى أضيق نطاق ممكن ، ولا ينبغي أن تُبنى بالبناء عليها . وقد سبق أن أوضحنا موقف النحاة بالتفصيل فى هذه القضية^(٢٧) ، وهو موقف يتجلى فيه سوء الفهم الذى أسلم إلى الخطأ ، ومرد ما فيه من خطأ إلى أن النحاة بعد أن أدركوا حقيقة موضوعية ثابتة - وهى الاختلاف بين الشعر والنثر - ضلوا عن فهمها على وجهها وإدراك طبيعتها ، على حقيقتها ، ففشلوا فى التقنین لها تقنيّاً يعبر عنها . فإن الاختلاف بين هذين

(٢٥) انظر الضرائر ٦ . ٣-١ . داعى الفلاح ١٤٢ ، شرح التسهيل (مخطوط) جزء غير مرقم .
(٢٦) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٢٤ ، مغنى اللبيب ٢/٥٩٣ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٢/٢٩٥ ، حاشية الأمير على المغنى ٢/١٥١ ، الاقتراح (ط) ١١ ، داعى الفلاح ٣٩ ب ، فيض نشر الانشراح ٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨١ ، المسائل العسكرية ١٣٤ ، اللباب ٣٤٨ ، شرح الجمل ١٤٨ ، شرح حدود الناكهى ٢٩ ، إصلاح الخلل ٧٣ ، المحصول ٧٩٦ ، شرح الفصول ٢٣٥ ، شرح التسهيل للمرادى - مخطوط ٧٢ .
(٢٧) انظر : الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة ، وأيضاً التأويل فى النحو العربى ، بحث منشور بمجلة التربية ، العدد الثانى .

الجنسين الأدبيين اختلاف يقوم على ركائز موضوعية فنياً ، وأساليب التعبير الفني تختلف في كل جنس منها حتى أنه يمكن أن يقال إن الأساليب الفنية الشعرية لا تصلح للأساليب الفنية النثرية وأن العكس صحيح أيضاً ، فلا تصلح أساليب النثر للتعبير عن المفاهيم الشعرية ؛ ذلك أنه إذا كان القصد من استخدام الأساليب النثرية توصيل مفهوم معين إلى السامع أو القارئ ، فإن الشعر لا يهدف إلى تحقيق شيء من ذلك ، فالصور الشعرية ليست وسيلة ، بل يمكن أن يقال إنها غاية في ذاتها (٢٨) ، إذ بدونها يفقد الشعر جزءاً جوهرياً من بنيته . وإذن فاللغة تختلف إلى حد كبير بين الشعر والنثر ، وما يتصوره النحاة العرب من أن الأساليب اللغوية التي تُقعدُ للنثر يمكن أن تصلح مقاييس للشعر تصور واهم ؛ إذ للشعر لغته المعبرة عن خصائصه ، ومن ثم فإن له قواعد التركيبية التي لا تخضع لغته لسواها ، والتي تتسم بالضرورة بسمتين : أولاهما الاتساق مع مضمونه ، والثانية الحرص على وجود لون من الإيقاع فيه ، وكلا الأمرين يستحيل قصره على مرحلة معينة لا يتجاوزها ؛ فإن المضمون الشعري دائماً يعكس الحياة الاجتماعية والتكرية وما يجد فيها ، والإيقاع بدوره يتغير ليصور معطيات الحياة الجديدة في الفكر والواقع معاً .



الأسلوب الثالث: دعوى إعادة صياغة التركيب :

ثالث الأساليب التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص لا يقف عند قلة النصوص على نحو ما ذكر الأسلوب الأول ، ولا يقتصر على التفرقة النوعية كما فعل الأسلوب الثاني ، وإنما يتوهم أبعاداً في النص الموجود لا وجود لها فيه .

(٢٨) الواقع أن قضية الهدف من الشعر إحدى القضايا التي تثير خلافاً حاداً بين النقاد تبعاً لاختلاف مدارسهم النقدية ، ولكن لا خلاف بينهم جميعاً حول طبيعة لغة الشعر وتميزها من لغة النثر . انظر مثلاً : النقد الأدبي الحديث ٣٨٤ - ٣٨٧ ، قواعد النقد الأدبي ٣٩ - ٤٥ ، ما الأدب ٩ - ١٧ .

ويسبغ عليه من الخيال صورة تلي كل ما تحتاج إليه القواعد ، وتنفى بكل ما تفرضه الأحكام . وبهذا الأسلوب تجاوز التأويل كل مدى موضوعي ، وانفلت من كل مقياس علمي ، وانطلق النحاة من خلاله يصححون كل ما يؤخذ عليهم من قواعد ونصوص معاً . ومن ثم فإن هذا الأسلوب - وهو أخطر أساليب التأويل النحوي وأبعدها أثراً - يفتقد الأساس الموضوعي ونقطة البدء العلمية التي بدأ منها الأسلوبان الأخران . وإذا كان الخطأ في الأسلوبين السابقين واضحاً لأنهما لم يلتزما بقواعد محددة ومقاييس ثابتة تكشف عن كمية النصوص أو نوعيتها ، فإن الخطأ هنا أكثر وضوحاً وأعمق أثراً لأنه يفتقد أيضاً الأساس العلمي الذي يبدأ منه حين يفترض - بادئ بدء - أن وراء النص الموجود تركيباً آخر ، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل ، وهو محور التعميد ، وبهذا يصل الخيال النحوي إلى إهمال الحقائق العلمية البديهيّة ، التي تجعل من تحليل الموجود بالفعل في النصوص هدف البحث اللغوي ، وأسلوبه في التثمين النحوي .

وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تنوع ؛ إذ منها : الحذف . والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف^(٢٩) . ومنها أيضاً التقدير : والاتساع ، والإضمار ، والاستتار ، والفصل والاعتراض ، والتعليق والإلغاء ، وغلبة الفروع على الأصول ، ورد الفروع إلى الأصول . وتحليل هذه الأشكال المختلفة يوضح إلى أبعد حد الأبعاد الحقيقية التي وصلت إليها ظاهرة التأويل في التراث النحوي . وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على المفاهيم النظرية التي انطلق منها النحاة لتطبيق هذه الأشكال ، تاركين دراسة صورها التطبيقية للفصل التالي .

أولاً - الحذف والتقدير؛

دعوى الحذف مظهر من مظاهر التأويل ، وهي كغيرها من صور التأويل تنبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لا تنفي في

(٢٩) الخصائص ٢ / ٣٦٠ .

الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام . والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه ، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية ، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها .

ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي ، فإذا تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو (الاتساع) ، ويقول : «الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف ، وتعرّيه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم» (٣٠) .

ولكن كثيراً من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة التي ذكرها ابن السراج ؛ ويجعلون الحذف يشمل حالتي تغير المعمول وبقائه على ما كان له من وضع إعرابي ، ولعل في كلام ابن السراج نفسه ما يبرر مثل هذا الموقف ؛ فإنه يعترف صراحة بأن «الاتساع ضرب من الحذف» ، وبناء على هذا يعنى الحذف إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص ، سواء بنى التركيب بعد الحذف على ما كان له من إعراب ، أو تغيرت حركته لتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد .

والحذف - بهذا المفهوم له - يلتقى بالتقدير في مواضع محددة ، ذلك أن التقدير في التراث النحوي يقال في حالات ثلاث : الأولى تقدير الحركة الإعرابية ، والثانية تقدير الجملة وما فوقها ، والثالث تقدير بعض أجزائها . والحذف والتقدير يتفقان في الحالتين الأخيرتين ، ويختلفان في بعض جزئيات الأولى - إذ أن تقدير الحركة الإعرابية يمتد من المفردات إلى الجمل ، ومن المعربات إلى المبنيات . ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير اختلافاً واضحاً في

(٣٠) الأشباه والنظائر ١/ ١٣ .

المضمون وإن اتفقا في بعض المسائل ؛ إذ التقدير يصدق على حالات لا حذف فيها . بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل ، وسبكها من جديد ، بهدف تصحيح الحركة الإعرابية .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن من الميسور أن ننظر إليهما معاً على أنهما ظاهرة محددة المضمون متسقة التأثير ، وترتكز هذه النظرة أساساً على التلازم الضروري بين الحذف والتقدير ؛ فإن الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ ، كما أن التقدير - في مجاله الرئيسي - ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النحاة . وبهذا المفهوم نفسه يضم الحذف والتقدير ما يعرف بالتعليق ؛ فإنه في تصور النحاة ليس إلا حذف الحركة الإعرابية لفظاً من آخر المعمول . وبهذا المفهوم نفسه أيضاً يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الإضمار والاستار ؛ إذ أن في كل منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي .

وبهذا نصل إلى أن ظاهرة (الحذف والتقدير) تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل ، يركز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، ويبني هذا الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب .

ثانياً - الزيادة ؛

في مقابل دعوى الحذف والتقدير ابتكر النحاة أسلوباً ثانياً مكملًا هو ما يصطلحون عليه بالزيادة . وهذا الأسلوب ينطلق من المنطلق الذي ابتدأ منه الحذف والتقدير ، وهو دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، ولكنه مع ذلك يبنى على ركائز تختلف - تطبيقاً - عن ركائز الحذف ، وأهم هذه الركائز أن النص اللغوي يشمل بالفعل صيغاً زائدة من الناحية التركيبية ، وإن لم ينطبق عليها وصف الزيادة دائماً من حيث أداؤها للمعاني .

ثالثاً - التحريف ؛

اصطلاح (التحريف) في التراث النحوي يدل على معنى غير ما يفهم منه إذا استخدم مع كلمة «التصحيف» ؛ فإن اصطلاح : (التحريف والتصحيف) يُقصدُ به

ما يحدث فى النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتابتها وما يحدث عن الكتابة بالذات من إيهام^(٣١) . واصطلاح (التحريف والتصحيح) بهذا المعنى شائع فى التراث العربى كله ، لأنه يتصل بالنصوص ، وهى محور دراساته بأسرها .

أما اصطلاح (التحريف) فمقصود على البحث النحوى ؛ لأنه لا يتصل بالنصوص وإنما يرتبط بتحليل اللغوى لها ، وبما يحدث فى صيغها وتراكيبها من تغيرات صوتية وصرفية بصفة خاصة ، ولذلك فإنه يدل على هذه التغيرات التى تحدث فى الصيغ والتراكيب عند إعادة تقليبها أو تركيبها ، كما يتضمن - فى الوقت نفسه - النظام أو النظم التى تحكم هذه التغيرات ، والذى يتوصل إليه من تحليل مفردات التراكيب^(٣٢) .

ومن الأمثلة التى توضح هذا المعنى المقصود بالاصطلاح ، أن النحاة يجعلونه المختص بتحليل العلاقة التى بين (بل) و (بن) . وبين (ثم) و (فم) . وبين (سو) أفعال و (سف) أفعال و (سوف أفعال) . وبين (رُب) ثقيلة ، ومخففة فى نحو قول أبى كبير الهذلى^(٣٣) :

أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبَ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَقَمْتُ بِهِيْضَلٍ

والأساليب الثلاثة السابقة هى أهم الطرق التى لجأ إليها النحاة العرب لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى .

رابعاً - التقديم والتأخير والفصل :

التقديم والتأخير والفصل أهم الدعاوى يلجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، وهذه الدعاوى تركز على تصور خاص للنصوص لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل ، وما تكشف عنه هذه الخصائص من

(٣١) الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة .

(٣٢) انظر : الخصائص ٢/ ٤٣٦ - ٤٤١ .

(٣٣) انظر : ديوان التذليين ٨٩/ ٢ .

نظم محددة فى العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالى جميعاً ، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها فى النحو . وإنما يبدأ من العكس ، أى من القواعد وما تفرضه من النظام بين أجزاء التركيب .

ودعوى التقديم والتأخير والفصل قد تكون وسائل مستقلة لإعادة صياغة المادة بغية تأويلها . وقد تكون مشبكة أو متصلة بأسلوب أو أكثر من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى ، تبعاً لنوع مخالفة النصوص ذاتها لقواعد الترتيب وحدها ، أو لها ولغيرها من القواعد المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابى أيضاً .

خامساً - الحمل على المعنى :

هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق . وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص ، ويعتمد فى ذلك على بعض القواعد التى تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها فى مجال التطبيق ، وقد تركت هذه القواعد آثاراً عميقة الغور فى التراث النحوى ، ومن ثم قرر ابن جنى أن هذا الأسلوب يدل على «غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام مشوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد فى الجماعة ، والجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً» (٣٤) .



من هذا العرض الموجز نتأكد حقيقتان واضحتان :

الحقيقة الأولى : أن التأويل بواسطة الأشكال المختلفة لدعوى إعادة صياغة التركيب يتقابل القواعد النحوية الموضوعية لتتبين الظواهر اللغوية ، فإن أساليب

(٣٤) الخصائص ١١/٢ .

«الحذف والتقدير» و«الزيادة» و«التحريف» تتناول النصوص التي تخرج على ما وضع لظاهرة التصرف الإعرابي من قواعد ، وبصفة خاصة ما تفرضه نظرية العامل من أحكام . أما أساليب «التقديم» و«التأخير» و«الفصل والاعتراض» و«غلبة الفروع على الأصول» فإنها تنصب على النصوص التي تتجافى عن القواعد النحوية الموضوعية لظاهرة الترتيب . أما «رد الفروع إلى الأصول» و«الحمل على المعنى» فهما أهم الوسائل التي استخدمتها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق .

والحقيقة الثانية : أن هذه الأشكال المختلفة تقطع بصورة حاسمة بأن النحاة كانوا لا يبدئون - في محاولتهم تبرير الاختلاف بين القواعد والنصوص تسويغاً للقواعد ذاتها - من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع ، ومن ثم لم يتناولوا الواقع كما هو ، وإنما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد له . وقد كانت نقطة البدء الخيالية هذه سبباً في انفلات أشكال التأويل النحوي من كل قيد ، بل في وقوعها في التناقض . فمن الممكن أن يتصور نقصان النص كما يمكن أن تتصور زيادته . ومن الممكن أن يدعى فيه التقدم وأن يدعى فيه التأخر ، فليس ثمة أساس موضوعي يحكم هذه الظواهر ويحدد وسائل تطبيقها . ولعل في وقوفنا على الصور التطبيقية لها ما يكشف عن مدى الفوضى التي أسلمت إليها مواقف النحاة من النصوص .

هذا هو موضوع الفصل التالي .



الفصل الثالث

أساليب التأويل النحوى

«دراسة فى الأشكال التطبيقية»

سنتناول فى هذا الفصل تحديد المدى الفعلى لتأثير تلك المفاهيم النظرية ، وذلك بتحليل ما تركته تلك المفاهيم فى التراث النحوى من آثار تعد تطبيقاً لها .

أولاً - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى :

أبرز الوسائل التى لجأ إليها النحاة لتأويل هذا النوع من النصوص (المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى) ثلاث وسائل ، هى :

الأولى : الحذف والتقدير .

الثانية : الزيادة .

الثالثة : التحريف .

وسنخصص كل وسيلة من هذه الوسائل بالتحليل فيما يأتى من صفحات :

الحذف والتقدير :

تمتد ظاهرة الحذف والتقدير - بمفهومها الذى توصلنا إليه^(١) - فى النحو العربى على جبهة واسعة ، تبدأ من تقدير «الحركة الإعرابية» إلى أن تصل إلى تقدير «الجملة» و«التركيب» و«الكلام» ، وتضم فيما بين ذلك «أجزاء الجملة» ، سواء أُسندَ إليها أو كانت تكملة لهما ، وبذلك يمكن تصنيف المستويات التى تتناولها الظاهرة على النحو الآتى :

(١) انظر ص ٢٨١ - ٢٨٢ من هذه الدراسة .

أ - الحركة الإعرابية .

ب - أجزاء الجملة .

ج - الجملة والتركيب والكلام .

(أ) الحركة الإعرابية :

تقدر الحركة الإعرابية في مواضع متعددة في النحو العربي ، منها ما يطرد ومنها ما لا يطرد ، كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه وما تقدر بعض الحركات فحسب . وأهم المواضع التي يطرد تقدير الحركات فيها ما يأتي :

أولاً - الجمل التي لها محل من الإعراب « إذ يحل محلها المفرد »^(٢) ، والأصل في المفرد أن تظهر الحركة الإعرابية في آخره .

وهذه الجمل هي :

(١) الجملة الواقعة خبراً ، وتقدر فيها حركة الرفع في بابي المبتدأ وإن ، وحركة النصب في بابي كان وظن .

(٢) الجملة الواقعة حالاً ، وتقدر فيها حركة النصب ، نحو : ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَثِرُ﴾ و ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ .

(٣) الجملة الواقعة مفعولاً ، وتقدر فيها حركة النصب إن لم تنب عن الفاعل^(٣) نحو : علمت أن محمداً قائم .

(٤) الجملة الواقعة مضافاً إليها ، وتقدر فيها حركة الجر ، نحو : ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ .

(٢) حاشية الدسوقي على المفتى ٢ / ١٠٦ ، وانظر معاني القرآن للفرآء ، الجزء الأول . ومن الممكن أن يكون للجملة محل إعرابي وألا يحل محلها المفرد ، وذلك إذا كانت تابعة لجملة لها محل من الإعراب ، ويتبع ذلك في بابي عطف النسق والبدل خاصة ، وهو ما سيشير إليه ابن هشام في الجملة السابعة .

(٣) نختص هذه النياحة بالقول وبابه ، نحو : (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) .

٥) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم وهي مُصَدَّرَةٌ بالناء أو إذا ، وتقدر فيها حركة الجزم ، نحو : ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ و ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

٦) الجملة التابعة لمفرد . وتقدر فيها حركة الرفع ، في نحو : ﴿ من قبل أن يأتى يوم لا ريب فيه ﴾ ، وحركة النصب في نحو ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ، وحركة الجر في نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ .

٧) الجملة التابعة لجملة لها محل قبلها ، وتقدر فيها حركة الرفع في نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، وحركة الجر في نحو : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أُمِدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أُمِدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ .

وقد أضاف ابن هشام إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما^(٤) :

٨) الجملة المستثناة ، نحو : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ﴾ . وقد أسند إلى ابن خروف القول بأن (من) مبتدأ ، و(يعذبه الله) خبر ، وأن الجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، واستأنس بقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ إن (قليل) مبتدأ حذف خبره ، أى : لم يشربوا ، والجملة في محل نصب على الاستثناء^(٥) .

٩) الجملة المسند إليها ، نحو : تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، على اعتبار أن تسمع قائماً مقام السماع .

ثانياً - المصدر المؤول ، وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه الإعرابي ، فتقدر فيه حركة الرفع في نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ، وحركة النصب في نحو : أرفض أن يستهتر المسلم بالصيام ، وحركة الجر في نحو : في أن تؤدى واجبك رضا الله عليك .

(٤) معنى النيب ٢/٥٢٧ .

(٥) حاشية الدسوقي على المغنى ٢/١٠٦ .

ثالثاً - الأسماء المتصورة ، وتقدر فيها الحركات الإعرابية الثلاث : الرفع والنصب والجعر .

رابعاً - الأسماء المنقوصة ، ويطرد تقدير الحركة فيها في حالتى الرفع والجعر .

خامساً - الأسماء المبنية^(٦) . وتقدر الحركات الإعرابية في جميع تلك الأنواع من الأسماء ، فلا يظهر منها شيء ، ومن ثم فإن وضع الكلمة منها في التركيب لا يتغير صوتياً من حالة إعرابية إلى أخرى ، وإنما يتغير في تقدير النحاة الذين يقررون أنه وإن بدا في الظاهر أنه لا يتغير فإن محله واجب التغير . ومن هذه الأسماء ما يطرد تقدير الحركات الثلاث فيها محلاً ، كما أن منها ما يتحتم تقدير بعض هذه الحركات دون بعض ، ومن ذلك ما ركب قرئجياً من الظروف والأحوال كما أن منها ما يبنى في بعض الأحوال ويعرب في غيرها ، كاسم لا النافية للجنس .

سادساً - الفعل المضارع المبني ، ويطرد عند النحاة تقدير الحركات الثلاث فيه ، سواء بنى على السكون أو على الفتح .

سابعاً - الفعل المضارع المعتل ، ويطرد تقدير حركتى الرفع والنصب في المعتل بالألف منه ، على حين لا يطرد التقدير في المعتل بالواو أو بالياء إلا في حركة واحدة هي حركة الرفع فحسب .

ثامناً - في التعليق .

وتحليل تقدير الحركة في المواضع السابقة يكشف عن أن الأسباب الرئيسية لهذا التقدير تلتقى حول محور واحد ، هي للقواعد الكلية التي لا تستند إلى أسس موضوعية ؛ فقد اضطر النحاة في سبيل تحقيق غايتهم من تعميم الأحكام لتتسم بالاطراد إلى إغفال كثير من الحقائق الموضوعية والتمسك بأوهام التأويل ، بل

(٦) انظر تفصيل هذه الأسماء في كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٧٩ - ٨١ .

واعتباره الأصل الذى يجب أن يراعى فى التعيد والتعليل جميعاً . ومن أوضح القواعد الكلية التى أسلمت إلى تقدير الحركة الإعرابية - كما تشير إلى ذلك المواضع السابقة - حتمية وجود الحركة الإعرابية فى الكلمات المعربة فعلاً أو أصلاً ، بحيث إذا لم تكن الحركة ظاهرة وجب تقديرها . وهذه القضية أو القاعدة بعض ما تركته نظرية العامل فى البحث النحوى من آثار ؛ إذ أن تقدير الحركة هو النتيجة الضرورية للطرف الثالث من أطراف العمل النحوى ، وهو وجود الحركة الدالة على العمل فى آخر المعمول لفظاً أو تقديرًا^(٧) .

(ب) أجزاء الجملة :

تتعدد مواضع حذف أجزاء الجملة وتقديرها عند النحاة ، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحر إلا يتصل به الحذف والتقدير فى بعض جزئياته . والأبواب التى يطرّد حذف بعض أجزاء الجملة فيها هى : المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليهما ، والمناعيل ، والإضافة ، والموصول ، والقسم ، والشرط ، والعطف ، والعائد . وفى كل باب من هذه الأبواب يطرّد حذف بعض أجزاء الجملة فى مواضع منه ، حتى ليكون الحذف فى مواضع بعينها أصلاً فيها^(٨) .

وتحليل الأجزاء المحذوفة من الجمل فى هذه الأبواب يكشف عن حقائق مهمة فى البحث النحوى .

أولها تتصل بما يدعى النحاة حذفه من أجزاء الجملة ، وأبرز ما يتأكد فى هذا المجال أن دعوى الحذف تشمل أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأنها تناول الاسم والفعل فى مواقعهما الإعرابية المختلفة ، كما أنه يشمل الحروف على تنوعها .

والثانية تتصل بالقواعد الكلية التى تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف . وفى هذا المجال نجد تأثيراً عميقاً المدى لقاعدتين أو نظريتين :

(٧) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٩٠ .

(٨) انظر حذف أجزاء الجملة فى : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٤٨ وما بعدها .

النظرية الأولى : مفهوم العمل النحوى الذى يقتضى بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه . أولها العامل ، وثانيها المعمول ، وثالثها الحركة الإعرابية رمز تأثير العامل فى المعمول ، فإذا لم يوجد فى الجملة بعض هذه الأطراف تحتم - عند النحاة - تقدير ما لا وجود له منها ، ومن ثم إذا وجد النحاة عاملاً وليس له معمول قدروا له معموله ، وإذا اجتمع عاملان وليس فى الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد بمعمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله .

والنظرية الثانية : مضمون فكرة النحاة عن نظام الجملة ، هذا المضمون الذى يركز أساساً على وجود الإسناد الذى لا يكون إلا بين اثنين : مسند ومسند إليه ، سواء كان المسند حدثاً أو علاقة ما يشير إليها الظرف والجار والمجرور ، ويدل عليها - عند النحاة - مُتَعَلِّقُهُمَا . وسواء كان المسند إليه اسم . ذات أو اسم معنى ، صريحاً أو مؤولاً .

وقد أثرت هذه الفكرة فى جزئيات كثيرة فى هذا النوع من الحذف ، حين وجد النحاة تراكيب عديدة تفيد فائدة يحسن السكوت عليها - وهى غاية الجملة عندهم - ولكن لا يتوفر فيها شرط الإسناد من لزوم وجود طرفين ، فلجأوا إلى تقدير المسند أو المسند إليه فى هذا النوع من التراكيب .

(ج) الجملة والكلام والتركيب :

اصطلاح التركيب هنا يعنى أكثر من جملة واحدة ، سواء أكان الزائد عن الجملة جزءاً من جملة أخرى أم جملة كاملة ، بشرط ألا يكون التركيب شاملاً الكلام كله . أى بحيث يكون مذكوراً فى التركيب بعض أجزائه .

وأما اصطلاح الكلام فنطلقه - فى هذا الموضع - على تقدير حذف كل جزئيات التعبير اللغوى ، سواء أكان جملة واحدة أم عدداً من الجمل ، بحيث لا يبقى من التعبير - عند النحاة - شيء ملفوظ .

الجملة :

يرى النحاة أن حذف الجملة مطرد في مواضع محددة ، تناولوها بالتفصيل في أبواب (٩) :

- القسم : حيث تحذف جملة القسم حيناً وجملة الجواب حيناً آخر .
والشرط : إذا تحذف جملة الشرط وحدها أو مع الأداة في مواضع ، وجملة الجواب وحدها في مواضع ، كما تحذف الجملتان معاً في مواضع .
والعطف : إذا يحذف المعطوف عليه وحده ، أو مع الأداة ، كما يحذف المعطوف وحده أو مع الأداة أيضاً .
والصلة : ولا خلاف بين النحاة في حذف متعلق الظرف المكانى والجار والمجرور الواقع صلة وجوباً ، ويصطلحون عليه بشبه الجملة .
وأما حذف الصلة إذا كانت جملة فمن النحاة من قال به في مواضع ، وخرج عليه عدداً من الأبيات (١٠) .
والحال : إذ يحذف العامل فيه وحده أو مع صاحبه ، ولكل مواضع يطرد فيها .
والمنعول به : إذ يحذف العامل فيه إما وجوباً وإما جوازاً ، ولكل مواضع يرد فيها .
والمصادر : إذ ينصب النحاة بعضها على تقدير ناصب محذوف ، وجوباً أو جوازاً ، ولكل مواضع .
والظروف : إذ يتناول المحذوف العامل فيها ، ولكن ليس لحذفه مواضع يطرد فيها وإنما يرتبط الحذف بدلالة القرينة عليه .
والظروف والجار والمجرور : إذ يحذف متعلقهما جوازاً حيناً وجوباً حيناً آخر ، ولكل مواضع يطرد فيها .

(٩) انظر مواضع حذف الجملة بالتفصيل في الحذف والتقدير في النحو العربى ٢١١ وما بعدها .

(١٠) انظر : التصريح على التوضيح ١٤١/١ ، مغنى اللبيب ٦٢٥/٢ .

الكلام :

يرى النحاة أن حذف الكلام بأسره - بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة ، وبحيث يشمل فى بعض الأحيان أكثر من جملة - يقع باطراد فى مواضع خمسة (١١) :

١- بعد حروف الجواب ، نحو :

قالوا : أخفت ؟ فقلت : إن وخيفتى ما إن تزال منوطة برجائى .

٢- بعد نعم وبئس ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾ .

٣- بعد حروف النداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ .

« وإنما كان هذا الموضع من قبيل حذف الكلام بجملته لأن المنادى عند سيويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مفعلاً ، فأصل - (يا زيد) : أدعو زيدا ، ثم حذفت أدعو لزوماً لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه ، فجزءاً الجملة - وهما الفعل والفاعل - محذوفان ، فإذا حذف المنادى أيضاً كان الكلام بجملته محذوفاً » (١٢) .

٤- بعد إن الشرطية ، نحو قول رؤبة :

قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإن

٥- فى تركيبٍ شبيه بتركيب الأمثال مقصود به تأكيد النفى نحو : افعل هذا إما لا ، أى : إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

التركيب :

حذف التركيب - بمفهومه الذى سبق - ليس له مواضع يطرد فيها ، ولكن

خرج عليه النحاة عدداً من الشواهد ، متبها قول عبيد بن الأبرص :

(١١) انظر : مغنى اللبيب ٢/ ٦٤٨ - ٦٤٩ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٢/ ٣٥٩ وما بعدها ،

حاشية الأمير على المغنى ٢/ ١٧٥ ، شرح المفصل ٥/ ٨ وما بعدها .

(١٢) حاشية الدسوقي على المغنى ٢/ ٣٦٠ .

إن يكن طبك الدلال فلو فى سالف الدهر والسنين الخوالى
أى : إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك ،
فحذفت جملة الشرط وجملة الجواب (١٣) .

وجعل النحاة منه قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ
الْمَوْتَى ﴾ وتقدير الآية عندهم : فضرِبوه ، فحْيى ، فقلنا . . الآية فالمحذوف
ثلاث جمل (١٤) .

وقوله تعالى أيضاً : ﴿ أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾
والتقدير عندهم : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ، فأرسلوه ، فأناه ، فقال
له : يا يوسف (١٥) .

ومنه كذلك قوله سبحانه : ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا
فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾ ، والتقدير : فأبلغاهم الرسالة . فكذبوهما ، فدمرناهم .

وتحليل هذه التماذج التى ذكرها النحاة لحذف التركيب اللغوى يكشف عن
حقيقة بالغة الأهمية ، وهى أن النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير ، ويجعلون
تفسير النص جزءاً لا يتجزأ من النص نفسه ، ويحتمون لذلك مراعاته فى تقنين
التواعد وتطبيق أحكامها .

وبشئ من التأمل يسير يلحظ أنه ليس هناك من الناحية اللغوية التركيبية
حذف ، سواء فى الآيات الكريمة التى استشهد بها النحاة أو فى بيت عبيد بن
الأبرص . ولكن النحاة لا يقفون عند الموجد فى النص اللغوى ، وإنما
يستقرئون ما وراء النص ، ويجعلون لما لا وجود له تأثيراً فيه ، يستمد ما له من
قوة من (فهم) النصوص و(تفسيرها) ، واعتبار هذا الفهم بما يقدمه من كلمات

(١٣) معنى اللبيب ٢ / ٦٤٩ .

(١٤) المصدر السابق ، وانظر حاشية الأمير على المغنى ١٧٦ / ٢ .

(١٥) المصدر السابق ، وانظر أيضاً حاشية الدسوقي على المغنى ٣٦١ / ٢ .

للشرح ، وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح جزءاً من النص يجب أن يوضع فى الاعتبار حين التعيد ، وهكذا لم يعد النص فى تصور النحاة هو المنطوق أو المكتوب ، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب . فإذا أضفنا إلى هذا أن الاختلاف فى الفهم بين النحاة كان ضرورة يفرضها تنوع ثقافات النحويين ، وتعدد مستويات التفكير بينهم ، بل تباين أمزجتهم أيضاً ، إذا أضفنا هذا كله أصبحنا أمام احتمالات فى النص الواحد من الكثرة والاختلاف والتناقض بحيث لا سبيل إلى حصرها فى البحث النحوى ، ويصبح كل ما يستطاع فعله هو إدراك المؤثرات المختلفة التى لعل أهمها وأبعدها أثراً إغفال الخصائص اللغوية فى التركيب ، والتناول الذاتى له .

وهذه الحقائق كلها تتأكد أيضاً من تحليل المواضع المختلفة التى يطرد فيها ، - فى زعم النحاة - حذف الجملة ، فليس فى : القسم ، والشرط ، والعطف ، والصلة ، وغيرها من المواضع التى يطرد الحذف فيها حذفٌ ما ، ومرد هذه الدعوى العريضة إلى ما ذكرناه منذ قليل من إغفال ملاحظة الخصائص اللغوية وإهمال تحليل التراكيب تحليلاً وصفيّاً فى ضوء الموقف اللغوى ، وما نتج عن ذلك من خلط بين النص وبين ما يمكن أن يفهم منه ويستفاد .

كذلك يؤكد هذه الحقائق بصورة لا تقبل شكاً لحظ المواضع التى يطرد فيها حذف الكلام بأسره ، فإن دعوى الحذف فى الموضع الأول والأخير منها تستمد من تفسير الموقف اللغوى ، ولا ينبغى أن يوضع التفسير غير المنطوق فى الاعتبار النحوى ؛ لأن غاية النحو ليست مراعاة المواقف النفسية بل كل ما يمكن درسه فى هذا المجال فى البحث النحوى هو لحظ أثر هذه المواقف على الأساليب اللغوية من الناحية التركيبية . وكذلك ليس ثمة حذف فى النقاط الثلاث الباقية ؛ إذ الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، وما حمل النحاة على ادعاء الحذف والتقدير فيها إلا ما تقتضيه نظرية العامل من ضرورة وجود الأطراف الثلاثة فى الكلام المفيد .

وهذه الحقائق كلها - التي يكشف عنها ويؤكدها التناول الدقيق لمواضع الحذف والتقدير المختلفة ، ومستوياته المتعددة - تشير إلى تأثير فكرة الحذف التقدير عند النحاة العرب بالفلسفة اليونانية على وجه العموم ، وبالتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات - بصورة خاصة - إلى أبعد غايات التأثير وأقصاه ، يبرز مظاهر هذا التأثير تقسيمهم المحذوف إلى لازم وجائز ، ويعنون بالحذف لازم أنه لا يجوز ذكر المحذوف فيه وإن كان يتحتم في الوقت نفسه تقديره سلامة القواعد النحوية ، ويريدون بالحذف الجائز صلاحية التركيب اللغوي حوياً في حالة ذكره وعدم ذكره معاً .

وهذا التقسيم في جوهره يرتكز على أسس منطقية كلامية لا لغوية نحوية ؛ فإن الأساس الحقيقي له هو التقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات إلى موجود ومعدوم ، ثم تقسيم كل منهما إلى لازم وجائز ، لازم الوجود أو واجب الوجود (لا يجوز عليه العدم ، ولازم العدم أو واجب العدم لا يصح له وجود ، وجائز وجود جائز العدم معاً ، يصح وجوده كما يصح عدمه . وقد أخذ المتكلمون أو كلاميون هذا التقسيم الفلسفي فقصروا واجب الوجود على الله وحده ، وإذن لكل ما عداه يعود إلى القسمين الآخرين ، فإما أن يكون جائز الوجود جائز لعدم ، وإما أن يكون واجب العدم مستحيل الوجود ، وهذا - بعينه - هو المعنى نذى يفهمه النحاة من اللازم والجائز في الحذف ، أو بتعبير أكثر دقة : في المحذوف .

وتتضح - بعد هذا العرض الموجز لظاهرة الحذف والتقدير من خلال أبعادها وأسبابها - حقيقتان مهمتان :

الحقيقة الأولى : أن التقسيم الذي وضعه النحاة للحذف ، أو في الحقيقة استعاروه من علم الكلام ، ليس لغوياً ولا نحوياً ؛ لأن وظيفة النحو هي تحليل التراكيب والعناية بتحديد المواقع المختلفة للكلمات في الجمل ، وتسجيل العلاقات الداخلية بينها . وإذن فالمنهج الذي يجب اتباعه في البحث النحوي

يجب أن يكون منهجاً لغوياً مستمداً من خصائص اللغة ذاتها ، وغاياته لحظ الحقائق التركيبية كما تتضح من أشكال الكلمات ووظائفها ، ومهمة الباحث النحوى إذن هي تسجيل ما تسلم إليه ملاحظاته فى هذا المجال ، يسجلها كما هي دون أية محاولة لإسباغ صفة ما عليها ، وبصرف النظر عن مدى اتساقها أو تناقضها مع المذاهب الفلسفية أو المناهج المنطقية أو الآراء الكلامية .

والحقيقة الثانية : أن الواقع اللغوى ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها ، فإنه فى الحالات التى يتحتم عند النجاة الحذف فيها لا معنى لتقدير المحذوف ؛ إذ أنه ما دام لم يرد ، ولا يجوز أن يرد ، فإن فى تقديره عبثاً باللغة وإهداراً لمقوماتها ، وإغفالاً لخصائصها ، ولم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية ، ووضع الهدف على هذا النحو أسلم إلى كل هذه الأخطاء ، ولعله كان يصلح البحث النحوى إلى حد ما أن تعدل القواعد بحيث تُوضَّح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللغوى من ظواهر .



والأمر كذلك فى حالات جواز الحذف والذكر أيضاً ؛ فإن ذلك الجواز الذى قال به النحاة لا يعود إلى أن فى الواقع اللغوى الذى تنطق به النصوص ما يؤيد وجوده وعدمه ، وما يقتضى حذفه وذكره ، بل تعتمد فكرة الجواز نحوياً على أنه «لا يستحيل وجوده» وهذه الاستحالة فى أساسها تمتد عن النظرة المنطقية البعيدة عن الواقع اللغوى ، بدليل أنه فى حالات كثيرة يقرر النحاة أنه يجوز حذفه ويجوز تذكره . . . ويتبعون ذلك الحكم بقولهم : وإن لم يؤيده السماع ، أو : ولو لم يرد ما يؤيده^(١٦) أو : لا يكاد يسمع من العرب ، وكثيراً ما يستعمله أبو على الفارسى^(١٧) . أو : أجازوه على قبح ، وهى العبارة الشائعة عند ابن السراج^(١٨) ، أو : ردىء جداً ، وهى عبارة المبرد^(١٩) .

(١٦) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٤٤ .

(١٧) انظر : المصدر السابق ، وأيضاً : التصريح ١٤٦/١ .

(١٨) المصدر نفسه . . . (١٩) المعتذر نقته .

الزيادة :

لم تكن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذى لجأ إليه النحاة لعلاج ما أحسوا به من قصور القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصريف الإعرابى عن الواقع اللغوى ، فقد لجأوا إلى عدد من الأساليب لتحقيق الهدف نفسه ، ومن أهمها دعوى وجود زيادات فى الصيغ والتراكيب ، ودعوى الزيادة هذه هى الجانب المكمل لدعوى الحذف ؛ فإنها تبدأ - بدورها - من الصورة الذهنية للنص وليس من النص نفسه ، ومن ثم فإنها تجرده من خصائصه وتغفل مقوماته ، وإذا كانت الصورة الذهنية الممتدة عن ما تستلزمه القواعد قد أسلمت من قبل إلى تقدير وجود صيغ لا وجود لها بالفعل لتكمل أطراف العمل النحوى ، وأركان الجملة العربية ، فإنها قد فرضت هنا إغفال اعتبار بعض الصيغ الموجودة فى الواقع وإلغاء ما لها تأثير . وعلى هذا النحو تكون الزيادة مكملة للحذف ؛ إذ فى الحذف يُزعم سقوط بعض المعمولات فى الغالب ، وفى الزيادة يُدعى حَذْفُ بعض العوامل حتى لا يضطر النحوى إلى تقدير معمولاتٍها .

والزيادة فى التراث اللغوى اصطلاح يمتد من البحث الصرفى إلى الدرس النحوى ، ويشمل بذلك الصيغ والمنفردات والتراكيب جميعاً .

أما الزيادة فى الصيغ والمنفردات فإنها تعنى عند الصرفيين «إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفادة معنى كآلف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع فى اللغة نحو : ألفت حمار ، وواو عمود ، وباء سعيد»^(٢٠) .

والزيادة بهذا المعنى عند الصرفيين تقتصر على بعض الأسماء والأفعال ولا تدخل الحروف ؛ «لأن الزيادة ضرب من التصريف ولا يكون ذلك فى الحروف»^(٢١) . وهى متصورة أيضاً على عدد معين من الحروف لا يزداد سواها ،

(٢٠) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢١) شرح المنفصل ٩/ ١٤١ .

يجمعها قولهم : «اليوم تنساه» ، أو : «وأتاه سليمان» كما يقول الزمخشري أو :
«سألتمونيها»^(٢٢) . وقد نظمها المازني في قوله^(٢٣) :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

ثم إن الزيادة في الصيغ قد تكون تعويضاً عن بعض الحروف المحذوفة وقد
تكون لغير تعويض^(٢٤) .



والزيادة في التراكيب اللغوية محور خلاف كبير بين النحاة ، في معناها
ودلالاتها ، ثم في وقوعها معاً .

فمن النحاة من يرى أن معنى الزيادة «دخول حرف (أى صيغة مزيدة)
كخروجه من غير إحداث معنى»^(٢٥) . ويفسره الليلي بأن «معنى كون الحروف
زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي ، وإنما قلنا لم يتغير عن
معناه الأصلي لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ، ولم تكن الزيادة
عند سيبويه لغير معنى ألبتة ؛ لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد
تقوية المعنى»^(٢٦) . ومن الواضح أن هذا الرأي يستوحى ما ذكره سيبويه في قوله
تعالى : «فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ» من أن ما هنا «لغو في أنها لم تُحْدِثْ إِذْ جَاءَتْ
شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ يَجِئَ مِنَ الْعَمَلِ ، وَهُوَ تَأْكِيدُ الْكَلَامِ»^(٢٧) . وما صرح به

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) المصدر نفسه وأيضاً : الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٧ ، وانظر مواضع زيادة كل حرف من هذه
الحروف تفصيلاً في ابن يعيش ٩/ ١٤٤ وما بعدها .

(٢٤) المصدران السابقان ، وانظر : سر الصناعة ١/ ١٢١ ، ٢٧٣ ، ٢٠٩ ، المنصف (باب ما
تجعله زائداً من حروف الزيادة) : ١/ ٩٨ وما بعدها .

(٢٥) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٢٦) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٠ .

(٢٧) هذا ما ذكره ابن يعيش ٨/ ١٢٩ ، ونص سيبويه ١/ ٩٢ : «إِذَا جَاءَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى سِوَى مَا
كَانَ قَبْلَ أَنْ تَجِئَ بِهِ إِلَّا التَّوَكُّيدَ» .

ابن جنى من أن معنى الزيادة «أنها إنما جىء بها تأكيداً للكلام ، ولم تحدث معنى» (٢٨).

وبهذا تكون الزيادة عند هذا الفريق زيادة فى اللفظ فقط ؛ إذ أن لها تأثيرها فى المعنى ، وإن كان هذا التأثير مجرد دعم المعنى وتقويته وليس استحداث معنى جديد لا وجود له .

ويرى آخرون - منهم أبو حيان الأندلسى - أن معنى الزيادة «أنه حرف (أى صيغة مزيّدة) يصل به كلامه وليس بركن فى الجملة ولا فى استقلال المعنى» (٢٩). وبذلك أضاف إلى عدم استحداث معنى عدَم التأثير فى اللفظ ، وكأنه يرى أن معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معاً . وهذا التعريف يلحظ ما نُقِلَ عن ابن السراج من أن «حق المُلغى عندى أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع ويَكُون دخوله كخروجه» (٣٠). وبناء على هذا الرأى فإن حروف الجر مثلاً لا تزداد مطلقاً ؛ لأنها لا تنفك عن التأثير فيما يليها من أسماء ، وهو رأى ابن السراج فعلاً (٣١).

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر الزيادة على نحو يجمع فيه بين هذه الآراء المختلفة ، فذكر أنها ، وما تتضمنه من إلغاء تأثير الزائد ، على ثلاثة أوجه (٣٢) :

إلغاء فى المعنى فقط ، وإلغاء فى الأعمال فقط ، وإلغاء فيهما جميعاً .

« فالإلغاء فى المعنى نحو حروف الجر ، نحو : ما زيد بقائهم ، وما جاءنى من أحد .

(٢٨) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٠ .

(٢٩) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٩ .

(٣٠) شرح المنصل ٨/ ١٣٧ .

(٣١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢ .

(٣٢) ابن يعيش ٨/ ١٣٧ .

وأما ما أُلغِيَ في العمل فنحو : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ، وما - كان - أحسن زيدا .

وأما الإلغاء في المعنى واللفظ فنحو (ما) و(لا) و(إن) .



وتهدف الزيادة في التراكيب اللغوية كما يفهم من النصوص المنقولة عن سيويه والفرّاء وابن السراج إلى تأكيد المعنى^(٣٣) ، أي تقويته ، بناء على القاعدة التي استوحاها من كلامهم ثم بلورها بعد ذلك ابن جني من أن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى^(٣٤) .

ورأى آخرون من النحاة أن الهدف من زيادة بعض الصيغ في التركيب ليس تقوية المعنى وتأكيده ، وإنما طلب فصاحة الألفاظ ، أي إضفاء نوع من الاتساق بين صيغ التركيب ؛ «إذ ربما لم يتمكّن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الأمور اللفظية ، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد نأى له وصلح^(٣٥) . فكان الزيادة في اعتبار هذا الفريق من النحاة نوع من الضرورة .

وقد حاول الرضى أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ، فرأى أن فائدة الزيادة ليست معنوية خالصة ، ولا لفظية مجردة ، وإنما «فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية .

فالمعنوية تأكيد المعنى ، كما في (مِنْ) الاستغراقية ، و (الباء) في خبر ليس وما .

(٣٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٢ وانظر أيضًا مغنى اللبيب ١/ ١٠٦ ، ٣٢٢ . حاشية

الدنوقي على المغنى ١/ ٤٧ .

(٣٤) الخصائص ٣/ ٣٦٤ .

(٣٥) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٩ .

وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر ، أو حسن السجع ، أو غير ذلك من القوائد اللفظية » (٣٦) .

كذلك رأى الرضى أن من الحروف الزائدة ما يفيد هاتين الفائدةين معاً ، ومنها ما ينفرد بإفادة إحداهما (٣٧) .



وقد ترك هذا الاختلاف فى مفهوم الزيادة فى التركيب وفائدتها صداه فى الاصطلاحات المستعملة للدلالة عليها ، فمن النحاة من قبل اصطلاحات : (الزيادة) و(اللغو) و(الإلغاء) ، مفسراً لها على أنها لا تعنى دخول الكلام لغير معنى البتة ، وإنما لتفيد معنى غير مستحدث دون تأثير فى اللفظ .

ورفض آخرون هذه الاصطلاحات ورأوا أنه يلزمها إفادة ذلك المعنى الذى يتحرزون منه ، وفضّلوا أن يستخدموا لذلك اصطلاحات أخرى مثل : (الصلّة) ؛ لأنه يوصل بها ما قبلها من الكلام ، و(التوكيد) لأن الصيغ الزائدة فى الغالب تدخل الكلام لتحقيقه وإفادته (٣٨) .

ومن الجلى أن هذا الاختلاف فى الاصطلاحات يعود إلى مراعاة ما للصيغ من تأثير ، فالنحويون الذين رفضوا اعتبار الأثر المعنوى للألفاظ الزائدة ما دامت لا تؤثر من حيث العمل يستخدمون عادة اصطلاحات «الزيادة» و«اللغو» و«الإلغاء» ، وهم فى عمومهم البصريون . والذين راعوا الأثر المعنوى للألفاظ الزائدة استخدموا من الاصطلاحات ما يشير إلى ذلك الأثر ، مثل : «الصلّة» وهؤلاء هم الكوفيون (٣٩) .

(٣٦) المصدر السابق .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٣٩) انظر : شرح المفصل ٨/ ١٢٨ .

كذلك ترك ذلك الاختلاف فى مدلول الزيادة وفائدتها وما يعبر به عنها تأثيراً فى تصور النحاة لوقوعها فى التراكيب اللغوية ، فالذين فسروا الزيادة على أنها دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى أنكروا وقوع الزيادة فى التراكيب ؛ «لأنه إذ ذاك يكون كالعيب ، والتنزيل منزّه عن ذلك»^(٤٠) . وقد رد عليهم ابن يعيش وتبعه السيوطى بأنه «ليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه فى اللغة أو لما ذكروه من المعنى ، فإن كان الأول فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يحصى ، وإن كان الثانى فليس كما ظنوه ، لأن قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى ألبتة ، بل لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح»^(٤١) .

والواقع أن هذا الخلاف شكلى ، لأن من الحقائق التى تسلم إليها دراسة القواعد النحوية أن القول بالزيادة موجود بالفعل فى النحو ، وأن وجوده يتنوع بين القول به فى الأمثلة وتخريج الشواهد . وبين اطراد القول به فى مواضع بعينها . والشواهد التى قيل بزيادة بعض الصيغ فيها أكثر من أن تحصى ، وأما المواضع التى تطرد دعوى الزيادة فيها فهى صيغ محددة ، عاملة ، يلغى النحاة عملها بدعوى زيادته ، وهذه الصيغ هى :

الباء :

تزداد الباء مع كل من : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وخبر (ليس) ، وخبر (ما) الحجازية ، وشواهد زيادة الباء فى هذه المواضع^(٤٢) .
فى المبتدأ : قول الشاعر وهو : أشعر الرقبان الأسدى الجاهلى^(٤٣) :

بحسبك فى القوم أن يعلموا بأنك فىهم غنى مضر

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) المصدر نفسه ، وانظر أيضاً : الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٤٢) ابن يعيش ٢٣/ ٨ - ٢٥ ، ١٣٨ - ١٣٩ .

(٤٣) نوادر أبى زيد ٧٣ .

في الخبر : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾
 المعنى عند الأخفش : جزاء سيئة مثلها ، بدليل قوله تعالى : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا﴾ . قال ابن جنى : «وهذا مذهب حسن ، واستدلال صحيح ، إلا أن الآية قد تحتمل - مع صحة هذا القول - تأويلين آخرين»^(٤٤) .

في الفاعل : قوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ، وقول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنبياء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد^(٤٥)

في المفعول : قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ إذ الفعل متعد بنفسه ، بدليل قوله سبحانه : ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ ، وقوله : ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ . وقول أبي ذؤيب الهذلي^(٤٦) :

شربين بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نسيج
 فالباء فيه زائدة ، إذ معناه «شربين ماء البحر ، هذا هو الظاهر من الحال ، والعدول عنه تعسف»^(٤٧) .

وزيادة الباء مع المفعول كثيرة ، حتى صرح ابن جنى بأن «فيه معظم زيادة الباء»^(٤٨) .

في خبر «ليس» : قوله تعالى : ﴿لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ ، وقوله : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ، وقوله : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ .

(٤٤) غير في تفصيل هذين الوجهين . سر الصناعة ١/ ١٥٤ - ١٥٧ .

(٤٥) معنى اللبيب ١/ ، حاشية الدسوقي على المغنى ١/ ١٥٧ ، ويجوز في بعض الوجوه أن تكون الباء زائدة على المفعول .

(٤٦) هذه هي رواية العين ، وفي البيت روايات أخرى منها : «ثم تصعدت» «متى لجج سود» ، ورواية الديوان (١/ ٥١) :

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حَبَشِيَّاتٍ لهن نسيج
 (٤٧) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢ .
 (٤٨) سر الصناعة ١/ ١٥٣ .

فى خبر «ما» الحجازية : قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ﴾ ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ ، وقوله : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ ، وقوله : ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وذكر ابن جنى أنها قد تزداد - أيضاً - فى خبر لكن ، لشبهه بالفعل واستشهد بقول الشاعر^(٤٩) :

ولكن أجراً لو فعلت بهين
وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر
من :

شروط زيادتها ثلاثة ، هى - كما نقل ابن يعش عن سيبويه^(٥٠) - :
أولاً : أن تكون مع النكرة .

ثانياً : أن تكون عامة .

ثالثاً : أن تكون فى غير الموجب .

وبهذه الشروط لا يجوز زيادة من فى الموجب ، وقد علل ابن يعش لذلك بأن «استغراق الجنس فى الواجب محال ؛ إذ لا يتصور مجئ جميع الناس ، ويتصور ذلك فى طرف النفى»^(٥١) .

وقد أجاز الأخفش زيادتها فى الموجب ، فيجوز عنده أن يقال : جاءنى من رجل . وقد احتج بقوله تعالى : ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ والمراد : ما أمسكن عليكم . وقوله تعالى : ﴿زَيَّكَبْرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ، والمعنى يكثُر سيئاتكم^(٥٢) .

(٤٩) سر الصناعة ١/ ١٥٧ .

(٥٠) أنظر : شرح المنفصل ٨/ ١٣ ، ١٣٧ .

(٥١) ابن يعش ٨/ ١٣ .

(٥٢) المصدر السابق .

إِنْ (٥٣) :

تزداد غالباً بعد (ما) النافية . وزيادتها على ضريين : مؤكدة ، وكافة (٥٣) .
ومثال زيادتها قولهم : ما إِنْ رأيتَه ، والمراد ما رأيته . فه (إِنْ) في هذا
الموضع «لَعُوْ لم يحدث دخولها شيئاً لم يكن من قبل» (٥٤) .
ومن شواهد زيادتها قول دريد بن الصَّمَّة (٥٥) :

ما إِنْ رأيتَ ولا سمعت به كالـيـوم طالى أبقى جرب
وقول الكميت بن زيد ، وقيل فروة بن مسيك (٥٦) :

فـمـا إِنْ طبنا جبن ولكن منابنا ودولة أخـرـينا
وقول النابغة الذبياني (٥٤) :

ما إِنْ أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي
وقد قلت إِنْ في هذه الشواهد (ما) النافية . ومن ثم فإنها في لهجة تميم
زائدة لأنهم لا يعملون (ما) وفي لهجة الحجاز زائدة وكافة لما عن العمل (٥٨) .

وقد ذهب الفراء إلى أن زيادة (إِنْ) على (ما) تنفيد المبالغة في المعنى ،
وذلك بناء على مذهبه من جواز تعدد أدوات النفي ودخول بعضها على بعض
وإفادتها جميعاً معنى النفي ، مستدلاً بقول النابغة الذبياني (٥٩) :

(٥٣) انظر : شرح المفصل ١٢٩/٨ ، انمئي ٢٥ - ٢٦ ، الدسوقي على المغني ٣١/١ . الأمير
على المغني ٢٣/١ - ٢٤ .

(٥٤) ابن يعين ١٢٩/٨ .

(٥٥) شعراء النصرانية ٧٦٦/٢ ، شرح شواهد الإيضاح ٩٢ ب .

(٥٦) انظر : كتاب سيويه ٤٧٥/١ ، إعراب القرآن ١٣٩/١ .

(٥٧) الدسوقي على المغني ٣١/١ ، ديوان النابغة (ض) ٢٣ .

(٥٨) مغني اللبيب ٢٥/١ ، انظر : ١٨٢ من هذه الدراسة ومصادرنا .

(٥٩) شرح المفصل ١٣٠/٨ ، ورواية الديوان (ض) ١٧ (لأما) وهي توافق ما في شرح شواهد
الإيضاح ٢٤ ب .

إلا الأوارى لا إن ما أبينها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد

فقد جمع بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، وهى (لا) و(إن) و(ما) .

وجمهور النحويين يرفض مذهب الثراء ، ويرى أن بقاء معنى النفى فى الأدوات المتعددة يعكس المعنى إلى الإيجاب^(٦٠) .

وقد ذكر ابن هشام أنها تزداد أيضاً فى مواضع أخرى هى^(٦١) :

(١) بعد (ما) الموصولة الاسمية ، نحو قول الشاعر :

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

(٢) بعد (ما) المصدرية ، نحو قول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأته على السن خيراً لا يزال يزيد

(٣) بعد (ألا) الاستنائية ، نحو قوله :

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

(٤) قبل (مدَّة الإنكار) «وهى مدَّة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالألف

خاصة ، إذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه

بخلاف ما ذكر»^(٦٢) . ويشهد لزيادتها قبلها ما سمعه سيبويه من رجل قيل

له : أنتخرج إن أخصبت البادية ؟ ، إذ قال : أنا أنيه «منكراً أن يكون رأيه

على ذلك»^(٦٣) .

أن :

تزداد (أن) فى مواضع^(٦٤) :

(٦٠) شرح المفصل ١٨ / ٣ . (٦١) المغنى ١ / ٢٥ .

(٦٢) السيرافى على سمرى ١ / ٣٦ . (٦٣) المغنى ١ / ٢٥ .

(٦٤) انظر : ابن يعين ١٣٠ / ٨ ، التصريح ٢ / ٢٤٢ ، المغنى ١ / ٢٣ - ٩٤ ، الدسوقي على

المغنى ١ / ٤٥ ، الأمير على المغنى ١ / ، تحفة القريب - مخطوط - غير مرقم - شرح

الفصول الخمسين ٢١٢ ، الجنى الدائى - غير مرقم .

(١) بعد لَمَّا التوقيتية ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾
فإن زائدة للتأكيد ، بدليل قوله سبحانه : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾ . وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ .

(٢) في القسم ، نحو : أما والله أن لو فعلت لفعلت ، فإن هنا زائدة ، ومنه قول
باغث الشكري :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
(٣) بين الجار والمجرور ، كقول باغث الشكري أيضاً :

ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
بجر ظبية بالكاف وأن زائدة . وقول الآخر :

أما والله أن لو كنت حرًا وما بالحرّ أنت ولا العنقيق
(٤) بعد إذا ، كقول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أن كانه معاطى يد في لجة الماء غامر

ما :

تُراد (ما) لإفادة التأكيد ، ثم إنها قد تكون كافة ، وقد تكون غير
كافة (٦٥) .

وما الزائدة للتأكيد ، الكافة ، تدخل على أقسام الكلمة الثلاثة : الحرف ،
والاسم ، والنعل (٦٦) .

(٦٥) شرح المفصل ١٣١/٨ ، مغنى اللبيب ٣٠٦/١ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٤١٦/١ ،
حاشية الأمير ٧/٢ - ٨ .
(٦٦) المصادر السابقة .

وحيث يتدخل ما هذه على الحرف فيما أن تمنعه عن العمل الذي كان له قبل دخولها ويتدخل على ما كان يدخل عليه قبل الكف بها دون عمل لأيهما فيه ، وإما أن تكنه لتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف .

مثال النوع الأول قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ ، وقول سويد بن كراع العكلى :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جبعل لعلَّما أنت حالم

ومثال النوع الثاني قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ، وقوله : ﴿ كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ ، وقوله : ﴿ رَبُّمَا يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٦٧) .

وتطرد زيادة (ما) هذه مع أفعال ثلاثة هي (قَلَّ) و (كَثُرَ) و (طَالَ) ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها . ومن ثم فإنها تحقق هدفاً محدداً عند النحاة ، وهو صلاحية الفعل لأن يليه ما لم يكن يليه بدونها ، ومنه نحو : قلما سرت ، وقلما تقدم ، وقول الشاعر (٦٨) :

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيباً

فلم يكن الفعل قبل دخول (ما) يلي الفعل ؛ إذ حق كل فعل أن يليه الاسم (٦٩) . فلما دخلت عليه ما كفته عن اقتضائه الفاعل وألحقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ (رب) للدخول على الفعل (٧٠) .

وزيادة (ما) هذه على الاسم نحو قول المرار الثقفي :

أعلاقة أم الوليد بعسداً أفنان رأسك كالثغام المخلص

(٦٧) المغني ١ / ٣٠٦ ، حاشية الدسوقي ١ / ٤١٩ .

(٦٨) شرح شواهد المغني ٢٤٤ .

(٦٩) ابن يعيش ٨ / ١٣٢ .

(٧٠) شرح المفصل ١٨ / ١٣٢ .

وقول كثير عزة :

بينما نحن بالبلاد فالتق
ساع سراعاً والعيس تهوي هويها

فقد كفت (ما) هنا كلاً من (بعد) و(بين) عن الإضافة إلى ما بعدها وقد
كان «حتيها أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء ويجراه ، وحين دخلت عليهما
(ما) كنهما عن ذلك ووقع بعدهما الجملة الابتدائية»^(٧١).

وأما (ما) الزائدة المؤكدة غير الكافة ، فإنها تكون تعريضاً عن محذوف ،
وتكون لغير تعريض ، أى خالصة للتوكيد .

مثال استعمالها للتعويض قولهم : أَمَا أَنْتَ مِنْطَلَبًا انطلقت ، ومنه قول
الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فإن قسومي لم تأكلهم الضبع

وشواهد استعمالها خالصة للتوكيد كثيرة فى التنزيل والشعر وسائر الكلام ،
ومن ذلك قولهم : غضبت من غير ما جُرِم ، وجئت لأمر ما ، وأينما تجلس
أجلس ، ومنى ما تنم أقم . وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ ،
وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قُضِيَتْ ﴾ ، وقوله :
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(٧٢).

لا :

تزداد (لا) للتأكيد فيلغى ما لها من تأثير إعرابى ، وتقع زيادتها فى مواضع
كثيرة ، ولا يشترط فى أى منها إلا أن تكون فى موضع لا لبس فيه ، ومن ذلك
قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا أَنْ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ ف (لا)
زائدة مؤكدة ، والمعنى ليعلم . وقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾

(٧١) السابق ، المعنى ١/ ٣١١ .

(٧٢) المصدران السابقان وانظر أيضاً حاشية الدسوقي على المعنى ١/ ٤٢٢ - ٤٢٤ ، كتاب سيبويه
٣٢٢/١ ، إعراب القرآن ١/ ١٣٧ - ١٣٨ .

والتقدير : ما منعك أن تسجد . إذ أن (لا) زائدة - وقول ساعدة بن جُوْءَيَّة
الهُذَلِيَّ (٧٣) .

أفمنك لا برق كأن وميضه غاب تسنمه ضرام مثقب
أى : أمنك برق (٧٤) . يريد : « فمن ناحيتك أيتها المرأة هذا البرق الذى يشبه
ضوءه ضوء غاب » (٧٥) .

وأنشد أبو عبيدة (٧٦) للأحوص (٧٧) :
وتلحيننى فى اللهو ألا أحبه ولللهو داع دائب غير غافل
« أى : فى اللهو أن أحبه ، و(لا) زائدة » (٧٨) .

وقد زعم الجاحظ أن زيادة (لا) شاذة ، وقد رد عليه صاحب إعراب القرآن
بقوله : « وحمل ابن بحر زيادة (لا) على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية ،
وليس كل من يعرف شيئاً من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ، وليس
كون (لا) زائدة فى فحوى خطاب العرب مما يكون طعنًا من الملحدة على كلام
الله ؛ لأن كلام الله منزل على لسانهم ، فما كان متعارفًا فى لسانهم لا يمكن
الطعن به على كتاب الله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، و كيف
يكون زيادة (لا) شاذة وقد جاء ذلك عنهم وشاع » (٧٩) ؟ !

(٧٣) هذه رواية اللسان ٣٥٤ / ٢٠ ، إعراب القرآن ١٣٥ / ١ ، وفى الديوان ١٧٢ / ١ « أفمنك ...
تشبمه » .

(٧٤) لسان العرب ٣٥٤ / ٢٠ .

(٧٥) إعراب القرآن ١ / ٢٣٥ .

(٧٦) إعراب القرآن ١ / ١٣٥ .

(٧٧) الأمل فى الشجرية .

(٧٨) إعراب القرآن ١ / ١٣٥ .

(٧٩) المصدر نفسه .

والواقع أن زيادة لا ليست كثيرة فحسب ، بل مطردة أيضاً عند جمهور النحاة مع القسم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ و ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ (٨٠).

إذن ،

من النحاة من يرى زيادة (إذن) مع إلغائها عن العمل مطلقاً ، أخذاً ببعض اللهجات العربية ، قال صاحب التصريح : « وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الكثيرون حملاً على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزءيها » (٨١).

ومن النحاة من يرى أن إلغاء (إذن) لا يكون إلا حيث لم تستوف شروط عملها ، وذلك يطرد في مواضع ثلاثة عند جمهور النحاة :

١- أن تقع حشواً ، أى ألا تصدر الجواب ، ومنه قول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها

٢- ألا يليها مضارع مستقبل ، سواء لم يقع بعدها مضارع مطلقاً ، أو كان ما بعدها مضارعاً غير مستقبل .

٣- ألا يكون المضارع التالى لها متصلاً بها .

وقد أجاز بعض النحاة عملها مع الفصل بفواصل معينة ، ومن ثم حكم بأصالتها في تلك المواضع (٨٢).

(٨٠) انظر : شرح المفصل ٨ / ١٣٦ ، كتاب سيويه ١ / ١٩٤ ، إعراب القرآن ١٣١ ، اللسان ٢٠ / ٣٥٣ .

(٨١) التصريح ٢ / ٢٣٥ .

(٨٢) انظر : التصريح ٢ / ٢٣٤ وما بعدها ، همع البوامع ٦ / ٢ - ٧ ، الدرر اللوامع ٢ / ٥ - ٦ ، المغنى ١ / ٣١ ، الدسوقي على المغنى ١ / ٢٥ ، تحفة الغريب .

كان ،

تزداد (كان) فى الكلام لإفادة التأكيد ، وقد حدد السيرافى زيادتها بأن «لا يكون لها اسم ولا خبر ، ولا هى لوقوع شىء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان»^(٨٣). ولكن دلالتها على الزمان لا تلزم ، فهى فى بعض المواضع لا تدل عليه ، ولذلك جعلها جمهور النحاة على ضربين^(٨٤).

الأول : أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها ، أى مع دلالتها على الزمان. ويترد ذلك فى أفعل التعجب حيث تزداد (كان) بين (ما) والفعل ، نحو : ما - كان - أحسن زيداً^(٨٥).

والثانى : أن تلغى عن العمل والمعنى جميعاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ - كَانَ - فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ، وقول الفرزدق^(٨٦) :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام
وهى لا تزداد أولاً ، وإنما تزداد حشواً^(٨٧) ، ويترد ذلك فى موضعين^(٨٨) :

(١) بين معمولي إن ، نحو : إن من أفضلهم - كان - زيداً .

(٢) بين الجار والمجرور نحو :

جسياد بنى أبى بكر تسامى على - كان - المسومة العرب

وواضح من الأمثلة والشواهد السابقة أن كان تزداد بلفظ الماضى ، حتى اشترط بعض النحاة ذلك ومنع زيادتها بغيره ، ولكن من النحاة من أجاز زيادتها

(٨٣) شرح كتاب سيويه ونقله صاحب شرح المنفصل ٩٩/٧ .

(٨٤) شرح المنفصل ١٠٠/٧ .

(٨٥) ابن يعش ١٥٠/٨ .

(٨٦) الصاحبى ١٣٢ ، ديوان الفرزدق ٨٣٥ ، والبيت غير منسوب فى اللسان ١٧ / ٢٤٩ .

(٨٧) لسان العرب ١٧ / ٢٥٠ .

(٨٨) انظر : ابن يعش ٩٩/٧ وما بعدها .

بلفظ المضارع فى موضع واحد ، وذلك بين المبتدأ والخبر ، مستنداً إلى قول الشاعر :

أنت - تكون - ماجد نبيل إذا تهب شمـالٌ بليل



أفعال القلوب :

يحكم النحويون بزيادة أفعال القلوب إذا ألغيت ، ويمنعون حيثُ ما لها من تأثير لفظي أو محلى فى التركيب ، وهى تبلغى إذا لم تتصدر التركيب الذى تدخل عليه ، طبقاً للقاعدة التى تقول : « إنه كلما تباعد الفعل عن المصدر ضعف عمله » (٨٩).

ولعدم تصدر أفعال القلوب صورتان (٩٠) :

الأولى : أن تتوسط بين جزئى الجملة الداخلة عليها ، نحو : زيد - ظننت - قائم ، ومنه قول منازل بن ربيعة المنقرى :

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز - خلت - اللؤم والخور

والثانية : أن تتأخر عن الجملة بأسرها ، نحو : زيد قائم - ظننت ، ومنه قول أبى سيدة الديبرى :

هما سيدانا - يزعمان - وإنما يسودانا إن أبسرت غنمانيهما

ويرى النحاة أن إلغاءها فى الحالة الثانية أقوى منه فى الأولى ، بناء على القاعدة السابقة ، على حين أن إلغاءها فى الحالة الأولى أضعف من إعمالها ، وقيل : الإعمال والإلغاء فى هذه الحالة سواء (٩١).

وإلغاء أفعال القلوب عند جمهور النحويين جائز لا واجب ، ومن ثم فإن ما يتبعه من الحكم بزيادة هذا النوع من الأفعال لا يأخذ حكم الوجوب . ولكن

(٨٩) شرح المنصل ٨٥/٧ .

(٩٠) انظر : همع الهوامع ١/١٥٥ ، شرح الفصول الخمسين ١٠٣ .

(٩١) انظر : أوضح المالك ١/٢٩٧ ، التصريح ١/٢٥٤ .

الدونشري فصل في هذا الحكم ، ورأى أن الإلغاء يكون واجباً ويكون جائزاً ويكون ممتنعاً :

فيجب الإلغاء إذ دخل على الاسم لام الابتداء نحو : لزيد قائم ظننت ؛ ولزيد - ظننت - قائم .

ويجب الإعمال - أى يمتنع الإلغاء - إذا نفى الفعل القلبي نحو : زيدا قائماً لم أظن .

ويجوز كل من الإعمال والإلغاء فى غير الموضع الذى يجب فيه أحدهما (٩٢).

وهذا التفصيل يسلم ضرورة إلى أن الحكم بزيادة أفعال القلوب قد يكون واجباً ، وذلك حيث يجب الإلغاء .

ويعطى النحويون مصدر (ظن) - من حيث الإلغاء - حكم الفعل . فيجيزون إلغاءه حيث بلغى (٩٣).

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر معنى زيادة أفعال القلوب ، فرأى أن زيادتها تنفيد معنى الشك ؛ إذ تكون حينئذ بمثابة ظرف للجملة «كأنك قلت زيد منطلق فى ظنى» (٩٤) . وليس من شك فى أن إفادة الشك إنما ترتبط بأفعال القلوب التى تحتل هذا المعنى ، ك : (جعل) و (حجا) و (عدّ) و (زعم) و (ظن) و (حسب) و (خال) . وأما الأفعال التى تفيد معنى اليقين فإنها تزداد لا للشك ، وإنما لتفيد اليقين ، فهى آنئذ نوع من التأكيد ؛ لأنها - كما يقرر النحاة - بمثابة ظرف للجملة . ويؤيده ما ذكره ابن يعيش نفسه من أنه إذا ألغيت هذه الأفعال «كان الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر» (٩٥).

(٩٢) حاشية العليمى على التصريح ٢٥٣/١ .

(٩٣) انظر : ابن يعيش ٨٦/٧ .

(٩٤) شرح المفصل ٨٦/٧ .

(٩٥) ابن يعيش ٨٥/٧ .

التحريف :

هذا هو الأسلوب الثالث من أساليب تخريج النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ، ومضمون دعوى التحريف الربط بين عدد من الأدوات أو الصيغ التي يوجد بينها نوع الاتفاق وشيء من الاختلاف في الناحيتين الصوتية والتركيبية . وغاية هذه الدعوى كما تتضح من دراسة شتات الأقوال النحوية هي رد الفوارق الصوتية إلى أصل متفق عليه . ومن ثم تفسير الخلافات التركيبية على أنها ضرورة تنفرع عن ذلك الأصل المتفق عليه ، والذي يلحظ في هذه الدعوى بأسرها أن النحاة يُغفلون عن عمد دور الفروق الدلالية ، ولا يتفنون عند معاني الأدوات التي يلحسونها بأخرى قد تختلف معناها معنى ، وبذلك يصل إلغاؤهم لخصائص التركيب إلى أبعد الغايات بإهمالهم معالمه الصوتية والدلالية والتركيبية جميعاً .

وأبرز الأبواب النحوية التي قيل فيها بالتحريف باب (إِنَّ) وأخواتها ، فقد أراد النحاة أن يوفقوا بين (إِنَّ) المكسورة المشددة وبين (إِنْ) الساكنة ، و(لَكِنْ) المشددة و (لَكِنْ) الساكنة ، و (كَأَنَّ) وكَأَنَّ .



إِنَّ وَإِنْ :

يرى النحاة أنهما شيء واحد . فَإِنَّ (إِنَّ) الثقيلة المؤكدة تخفف فتسكن ، وحين تسكن تفقد اختصاصها بالأسماء ، وتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ ، و﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾ و﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ومنه قول عاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام (٩٦) :

بالله ربك إن قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد

(٩٦) شرح المنصل ٧٢/٨ ، وانظر الكثير من النواهد القرآنية في : إعراب القرآن ٢/ ٧٥٠ ، كتاب سيويه ١/ ٤٧٤ .

وليس التوكيد . وفى هذه الحقائق كلها ما يؤكد أن الربط بينها وبين (إِنَّ)
الثقيلة ، المؤكدة ، العاملة ، بدعوى التخفيف أو التحريف ، انحراف عن تناول
الموضوعى للظواهر ، وإغفال لخصائص الصيغ والتراكيب .

أَنَّ وَأَنَّ :

وموقف النحاة من (أَنَّ) المشددة المفتوحة الهمزة و (أَنْ) الساكنة شبيهة
بموقفهم من إِنَّ وَإِنَّ ، ف (أَنَّ) المشددة المفتوحة تفيد التوكيد وتختص بالجملة
الاسمية ، وتعمل فيها . و (أَنْ) الساكنة لا تختص بل تدخل على الأسماء
والأفعال جميعاً . ومن دخولها على الأفعال قول الله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ
يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ ، وقوله : ﴿ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرْضًى ﴾ ، وقول الشاعر :
علموا أَنَّ يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
ثم إنها لا تعمل عملاً ظاهراً مطلقاً . ومع هذا كله بصر النحاة على أن
هذه هى تلك ، وأن الجملة بعدها خير لمبتداً محذوف هو ضمير الشأن ، كل
ذلك لتسلم لهم دعوى تحريف (أَنَّ) عن (أَنْ) (١٠٢) .

لكن ولكن :

وشبيه بهذا الذى سبق موقف النحاة من (لكن) المشددة العاملة و (لكن)
الساكنة المهملة . فالنحاة يرون أن الثانية مخففة عن الأولى ، وأنه ليس عن فارق
بينهما إلا فى الأصوات وفى الوظيفة النحوية . ثم إن من بينهم من يرى أن
الفارق يمتد ليشمل معنى كل منهما أيضاً ؛ فإن (لكن) المشددة العاملة تنيد

(١٠٢) انظر : التصريح ٢٣١/١ ، ابن يعيش ٧٣/٨ ، المغنى ٣٠/١ ، حاشية الدسوقي على المغنى
٤١/١ ، حاشية الأمير على المغنى ٢٨/٢ .

الاستدراك ، على حين تستعمل (لكن) الساكنة حرف عطف بمعنى بل ، أى
للإضراب (١٠٣).

معنى هذا أن من النحاة من يرى أن الاختلاف بين الأداتين كامل ؛ إذ
يشمل الأصوات والدلالة والوظيفة النحوية جميعاً . ولكن ذلك لم يسلم إلى ما
كان ينبغي أن ينتهى إليه البحث ، وهو عدم الربط بين الصيغتين ، وإنما على
العكس من ذلك ، يرى النحاة أن من الحقائق البديهية القول بتحريف إحدى
الصيغتين عن الأخرى .

كَأَنَّ وَكَأَنَّ :

ما قيل فى : (إِنَّ) و (أَنَّ) و (لَكِنَّ) والصيغ التى يزعم النحاة اتصالها
بها بتخفيفها عنها . يمكن أن يقال عن (كَأَنَّ) المشددة العاملة التى تنفد التشبيه
المؤكد ، و (كَأَنَّ) المخففة التى لا تحتل تأكيداً . فقد أقر النحاة بوجود الفارق
الصوتى ، والفارق الدلالى ، والفارق التركيبى حيث تلغى هذه الصيغة الساكنة
غير المؤكدة فى بعض المواضع كقول الفرزدق (١٠٤) :

فلو كنت ضبيًا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
وقول باغث بن صريم الشكري :

وبوما توافينا بوجه مقسم كَأَنَّ ظبية تعطو إلى وارق السلم

وعلى الرغم من هذه الفوارق جميعاً يقرر النحاة أن (كَأَنَّ) الساكنة ، غير
العاملة أحياناً ، التى تنفد التأكيد ، مخففة عن (كَأَنَّ) المشددة ، العاملة ، التى
تنفد التأكيد . وأن ما حدث نوع من التحريف مرده إلى التخفيف .



(١٠٣) انظر : شرح المفصل ٨ / ٨٠ .

(١٠٤) شرح التصريح ١ / ٢٣٤ .

ثانياً - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب :

لجأ النحاة إلى عدد من الأساليب لتأويل النصوص التي تختلف مع مقتضيات الأحكام التي وضعوها لتحديد العلاقة بين الصيغ داخل التركيب اللغوي من حيث مراعاة الرتبة بينها ، وأهم هذه الأساليب ثلاثة :

الأول : التقديم والتأخير .

الثاني : الفصل والإعتراض .

الثالث : غلبة الفروع على الأصول .

وقد تركت هذه الأساليب الثلاثة آثاراً عميقة في التراث النحوي ، كما صارت جزءاً بارزاً من الأصول النحوية ، مما يحتم الوقوف عند كل مسلك منها لتحليله واستيعاء دلالاته ، ثم ربطه بمنهج النحاة في التأويل بأسره .

التقديم والتأخير :

دعوى التقديم والتأخير في صيغ التركيب اللغوي أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث النحوي ، وتهدف هذه الدعوى إلى تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجاً ينفي عنها التناقض ويبعد عنها نصوصها الاضطراب . ودعوى التقديم والتأخير بالغة اليسر في نظر النحاة ، يكشف عن ذلك وجودها بكثرة هائلة في جزئيات البحث اللغوي بعامه ، والنحوى على وجه الخصوص ، ويؤكد ذلك امتدادها وتناولها لكل المؤثرات المختلفة في الترتيب بين الصيغ ؛ إذ تشمل النصوص التي يحتم الترتيب بينها التأثير في مضمونها ، أو الترابط بين صيغها ، أو عمل الصيغ فيما يليها . وسنكتفي بأن نقدم أمثلة ثلاثة لهذا النوع من التأويل بقابل كل مثال منها أصلاً من هذه الأصول ، عله يكشف عن ارتكازها كلها على الدعوى وارتباطها بأسرها بالغرض .

١- من المواضع التي يجتم النخاعة صدارة الصيغة فيها وترتيب ما بعدها التركيب الشرطي ؛ وذلك لأن أداة الشرط مؤثرة في مضمون الجملة بعدها ، وبناء على هذا الأصل يوجب النحويون أن تنصدر أدوات الشرط الجميل التي تدخل عليها ، فلا يجوز عندهم أن يجعل ما قبلها عاملاً فيها ، كما لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها^(١٠٥) . ولكن ورد من النصوص ما يخالف هذه القاعدة ، ومن ذلك قول زهير بن مسعود^(١٠٦) :

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غس ولا بمتقمر
وقول رؤبة^(١٠٧) :

يا حكم الوارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبو المعتك
بل كثيراً ما يقال : أقوم إن قمت .

وقد اضطر النحاة إزاء هذه النصوص إلى اللجوء إلى التأويل ، وادعوا أن زهيراً أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وأن رؤبة أراد : إن لم تحب أوديت ، وأن المتكلم أيضاً إذا قدم الجواب فإنما يريد في الواقع تقديم الشرط . ولكن هذا التأويل لا يكفي لتخليص القاعدة من التناقض ، ومن ثم لم يجد النحاة بداً من ادعاء جديد يدعم هذا التأويل ، وقد تكفل بذلك ابن جني في قوله : «قولك : أقوم - في أقوم إن قمت - ليس جواباً للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أي : إن قمت قمت ، ودلت أقوم على قمت ، ومثله : أنت ظالم إن فعلت ، أي : إن فعلت ظلمت ، فحذف ظلمت ودل قولك أنت ظالم عليه»^(١٠٨) . واستند في دعواه هذه إلى ما أجازته سيبويه من نحو : زيداً إذا يأتيني أضرب ، وخرجه على أنه قد نصب زيداً بأضرب ، ونوي تقديمه ، كأن قال : زيداً أضرب إذا

(١٠٥) انظر : مع البوامع ٥٩/٢ ، الإنصاف ٣٦٣ - ٣٦٧ .

(١٠٦) انظر : النوادر ٧٠ ، اللسان مادة : غس ٢٣/٨ ، تهذيب الالفاظ ١٤٣ .

(١٠٧) البيت ملفق من بيتين فعجز الصدر : ميزات أحلب وجود منسك ، وصدر المعجز : فربما نجيت من تلك الدوك . انظر : مجموعة أشعار العرب : ١١٨/٣ .

(١٠٨) الخصائص ٣٨٨/٢ ، وقارن بالإنصاف ٣٦٦ .

يأتيني ، ثم عقب عليه بقوله : « ألا ترى إلى نيته بما يكون جواباً لإذا وقد وقع موقعه أن يكون التقديم فيه تقديمه عن موضعه » (١٠٩).

٢- ومن المواضع التي يتحتم الترتيب بينها طبقاً لمقتضيات العمل النحوي فيها (كان) ومدخولها ، مرفوعاً وغير مرفوع ، وقد أوجب النحاة تأخر خبر كان عن اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية ، نحو : كان زيد يقوم ، ولكن بعض النحاة مستندين إلى عدد من الشواهد أجازوا : كان يقوم زيد ، على تقدير : كان زيد يقوم ، فيكون من قبيل تقديم الخبر على الاسم ، وقد اعترض جمهور النحاة بأن « كان إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل ، فكيف ذلك ؟ » (١١٠) وقد أجاب ابن جني عن هذا السؤال بقوله : « لا يمتنع أن يعتد مع كان في قولنا : كان يقوم زيد ، أن زيداً مرتفع بكان ، وأن يقوم مقدم عن موضعه ، فإذا حذفت كان زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو يقوم فصار بعد زيد » (١١١).

٣- ومن المواضع التي يتم الترتيب فيها بناء على ما بين صيغها من ترابط ، الصفة والموصوف ، فقد حتم النحاة تقديم الموصوف على صفته ، ومع ذلك وردت شواهد كثيرة تتقدم فيها الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها ، ومن ذلك قول الشاعر :

فقد والشك بين لي عناء بوشك فراقهم صرد بصيح

فقد قدم قوله : بوشك فراقهم ، وهو متعلق الصفة (بصيح) على الموصوف (صرد) « وتقدم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ... وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها » (١١٢).

(١٠٩) الخصائص ١/ ٣٠٩.

(١١٠) الخصائص ١/ ٢٧٣.

(١١١) الخصائص ١/ ٢٧٤.

(١١٢) الخصائص ٢/ ٢٩١.

دعوى الفصل والاعتراض :

هذا هو الأسلوب الثانى من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، ويعنى النحاة بالفصل والاعتراض وجود صيغة أو أكثر بين جزئى التركيب اللغوى أو أجزائه التى ينحتم تراليها وتعاقبها دون فاصل بينها ، وهذه الصيغة أو الصيغ تعترض الترتيب وتفصل بين أجزائه لهدف محدد عند النحاة هو «إفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً» (١١٣) . أى بغية التأثير فى مضمون التركيب بتأكيد معناه ، وهو ما عبّر عنه ابن هشام بالتقوية والتسديد ، أو قصداً إلى صقل الفاظه وتحسينها بإيجاد نوع من التناسق بينها كما فهم الدسوقي . . وهذا هو الأصل العام الذى تناولته بالتنصيل قواعد علم المعانى .

ولفظ (الفصل) مستخدم بكثرة فى التراث النحوى ، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده ، أو كشف عن علاقته باصطلاح (الاعتراض) . ولكن تتبع صور الاستخدام المختلفة لهذا اللفظ تشير إلى هذا المضمون ، ونلمح إلى الأبعاد ، وتحدد هذه العلاقة . فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم فى البحث النحوى فى حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئى الجملة أو أجزائها المتلازمة المترالية ، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزئى الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى .

وأمثلة هذا النوع كثيرة ، نمتد بين قواعد الترتيب الثلاثة التى تنظم العلاقة بين الصيغ :

١ - من ذلك فيما يتعلق بالتأثير فى المضمون قول الشاعر :

فقد - والشك - بين لى عناء ، بوشك فراقهم صرد يصيح

فقد فصل بين حرف التحقيق (قد) وبين مدخوله وهو الفعل (بين) بأجنبى .

(١١٣) معنى اليب ٢/ ٢٨٦ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٢/ ٥٨ .

٢- ومن ذلك فيما يتعلق بقواعد العمل^(١١٤) الفصل بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

لو كنت في خلقاء أو رأس شاقق وليس إلى - منها - النزول سبيل
فقد فصل بين حرف الجر وهو (إلى) وبين مجروره وهو (النزول) بأجنبي .
والفصل بين الفعل وفاعله في قول الشاعر^(١١٥) :

معاوى لم ترع الأمانة - فارعها وكن حافظاً لله والدين - شاعر
فقد فصل بين الفعل (ترع) وفاعله (شاعر) بأجنبيات كثيرة .
والفصل بين كان أو أخواتها وبين معمولاتها في شعر أنشده ابن الأعرابي^(١١٦) :

فأصحبت بعد خط بهجتها كأن - قفراً رسومها - قلما
فقد فصل بين أصبحت وخبرها (قفراً) بأجنبي . كذلك فصل (كأن) واسمها بأجنيين هما (قفراً) و(رسومها) .

٣- ومن ذلك فيما يتعلق بقاعدة الترابط بين الصيغ الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما في قول الفرزدق^(١١٧) :

فلما للصلاة دعا المنادى نهضت وكنت منها في غرور
فإن (لما) اسم بمعنى حين ، مضافة إلى جملة (دعا المنادى) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور .

والفصل بين العاطف والمعطوف كما في قول الأعشى^(١١٨) :

(١١٤) انظر الخصائص ٢/ ٣٩٥ .

(١١٥) الخصائص ١/ ٣٣٠ ، ٢/ ٣٩٤ .

(١١٦) الخصائص ١/ ٣٣٠ ، ص/ ٣٩٣ واللسان مادة (خطط) ٩/ ١٥٧ .

(١١٧) الخصائص ٢/ ٣٩٠ ديوان الفرزدق .

(١١٨) الخصائص ٢/ ٣٩٥ ديوان الأعشى .

يومًا تراها كمثل أربية العصـ ب ويومًا أديمها نغلا
فقد فصل بين العاطف وهو (الراو) وبين المعطوف وهو (أديمها) بالظرف
(يومًا) .



وبهذا التحديد لمضمون (الفصل) ولأمثله تتحدد علاقته باصطلاح
(الاعتراض) الذي يستخدم بكثرة في التأويل النحوي ، ويتصد به النحاة أن يكون
الفصل بين الأجزاء المترابطة التي يجب تعاقبها ليس جزءاً ، واحداً أو متعددًا ،
وإنما جملة كاملة . ومعنى هذا أن الفارق بين الفصل والاعتراض واضح ؛ إذ في
الفصل قد نجد الفاصل أو الفواصل لها محلها الإعرابي . أما في الاعتراض فإن
الجملة كلها لا محل لها من الإعراب (١١٩) :

ويطرد وجود الجملة المعترضة في مواضع تناولها بالتحديد عدد من العلماء
وجمعها ابن هشام في سبعة عشر موضعاً ، أبرزها المواضع الآتية (١٢٠) :

١- بين الفعل ومعموله :

مرفوعاً كما في نحو (١٢١) :

شجاك - أظن - ربّعُ الظاعنينَا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ونحو قول الدارمي (١٢٢) :

وقد أدركتني - والحواث جمّة - أسنة قوم لا ضعف ولا عزل

ومنه قول قيس بن زهير (١٢٣) :

ألم يأتبك - والأنباء تنمي - بما لاقت لبون بني زياد

(١١٩) انظر : الصاحبى ٢٠٩ .

(١٢٠) انظر : مغنى اللبيب ٣٨٧/٢ - ٣٩٤ .

(١٢١) المغنى ٣٨٧/٢ ، شرح شواهد المغنى ٢٧٣ .

(١٢٢) المغنى ٣٨٧/٢ ، الخصائص ١٣٣/١ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٥٨/٢ .

(١٢٣) المغنى ٣٨٧/٢ ، شرح شواهد المغنى ١١٢ .

ومنصوباً كما في قول أبي النجم العجلي (١٢٤) :

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل
ومجروراً كقول الأعشى (١٢٥) :

فإن يمس عندي إلهم والشيب والعشا فقد بن منى - والسلام تغلق -
بأشجع أخاذ على الدهر حكمه فمن أى ما تأتى الحوادث أفرق
أراد «بن منى بأشجع ، و(السلام تغلق) اعتراض» (١٢٦) .

٢- بين المبتدأ وخبره :

حالا كما في نحو قول معن بن أوس (١٢٧) :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوادب لا يمللنه ونوائح
ومنه الفصل بجملة الاختصاص نحو قول النبي ﷺ : (نحن معاشر الأنبياء
لا نورث) ، وقول هند بنت عتبة (١٢٨) :

نحن - بنات طارق - نمشي على النمارق

أو أصلاً كما في نحو قول محمد بن بشير الخارجي :

لعلك - والموعود حق لقاءه - بدا لك في تلك القلوص بداء

(١٢٤) المغنى ٢/ ٣٨٧ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٥٩/ ٢ ، شرح شواهد المغنى ٢٧٣ .

(١٢٥) الصاحبي ٢٠٩ ، ديوان الأعشى ١١٦ .

(١٢٦) الصاحبي ٢١٠ .

(١٢٧) شرح شواهد المغنى ٢٧٣ .

(١٢٨) المغنى ٢/ ٣٨٨ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٥٩/ ٢ ، حاشية الأمير على المغنى ٤٩/ ٢ .

وقد ذكر السيوطي في شرح شواهد المغنى (٢٧٤) أن هذا الرجز ينسب أيضاً لهند بنت طارق الإيادية ، قالت في حرب الفرس . ويؤيده أن الرجز غير منسوب في الطبقات الكبرى (ط بيروت) ٤٠/ ٢ .

وقول الحماسي :

إن الثمانين - وبلغتها -
قد أحوجت سمعي إلى ترجمان
وقول كثير :

إني - ونهيامي بعزة بعد ما
تخليت ممنا بيننا وتخلت -
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما
نبوأ منها للمقبل اضمحلت

٣- بين الشرط وجوابه :

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ - قَالُوا :
إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا
النَّارَ ﴾ .

وقول الشماح :

لولا ابن عفان - والسلطان مرتقب -
أوردت فجاً من اللهباء جلمودي

٤- بين القسم وجوابه :

ومنه قول النابغة الذباني :

لعمرى - وما عمري على بهين -
لقد نطقت بطلاً على الأقارع

٥- بين حرف النفي ومدخوله :

ومنه قول ابن هرمة :

ولا - أراها - تزال ظالمة
تحدث لي نكبة وتنكؤها

٦- بين حرف التنفيس والفعل (١٢٩) :

ومنه قول زهير بن أبي سلمى :

وما أدري وسوف - إخال - أدري
أقوم آل حصن أم نساء

(١٢٩) شرح شواهد المغنى ٤٨ .

٧- بين قد والفعل (١٣٠) :

كما فى قول أخى يزيد بن عبد الله البجلي :

أخالد قد - والله - أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف (١٣١)

٨- بين الموصوف وصنفته ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ﴾ .

٩- بين المضاف والمضاف إليه ، ومنه قولهم : هذا غلام - والله - زيد .



وكثيراً ما يلجأ النحاة إلى القول بالتقديم والتأخير والفصل جميعاً ، وقد ورد ذلك على نحو مسرف فى شعر الفرزدق ، ومن أبياته التي يخرجها النحاة مصححين لها باللجوء إلى القول بهذا التأويل المزدوج قوله فى بعض نقائضه (١٣٢) :

ملوك يبتنون - نوارثوها - سرادقها المقاول والقبابا
وقوله فى بعض مدائحه :

وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه بقراربه (١٣٣)
وقوله أيضاً :

على حالة لو أن فى البحر حاتمًا على جوده ما جاد بالماء حاتم (١٣٤)

(١٣٠) مغنى اللبيب ٣٩٣/٢ ، حاشية الدسوقي على المغنى ٦٥/٢ ، حاشية الأمير على المغنى ٥٣/٢ .

(١٣١) ذكر السيوطى فى عجز البيت رواية أخرى هى : وما العاشق المسكين فينا يسارق - انظر : شرح شواهد المغنى ١٦٧ .

(١٣٢) النقائض ٤٥١ ، والخصائص ٤٠١/٢ .

(١٣٣) ديوانه ١٠٨ ، الخصائص ١٤٦/١ ، ٢٩٣/٢ .

(١٣٤) ديوانه ٨٤٢ ، العملة ٢٦٠/١ .

و : نفلق هاماً لم تنله أكفنا بأسيافنا هام الملوك التماقم (١٣٥)



ولم يصحح النحاة أبيات الفرزدق وحده ؛ إذ ثمة أبيات كثيرة تنسب إلى
غيره قال النحويون بصحتها على هذا النحو أيضاً، ومن ذلك قول الكميت (١٣٦) :

كذلك تلك وكالناظرات صواحبهما ما يرى المسحل
وقول الآخر (١٣٧) :

كأن بردون - أنا عصام - زيد حمامار دق بالللجسام
وقول ذي الرمة (١٣٨) :

كأن أصوات - من إيفالهن بنا - أواخر الميس أصوات الفراريج
وقول أبي حية النميري (١٣٩) :

كما خطَّ الكتاب بكف - يوماً - يهودى يتسارب أو يزيل

وقول الطرمّاح بن حكيم (١٤٠) :

يطئن بحوزى المراتع لم برع بواديه من قرع القسي الكنائن

(١٣٥) ديوانه ، العمدة ١ / ٢٦٠ .

(١٣٦) الأملى الشجرية ١ / ١٩١ ، الخصائص ٢ / ٤٠٤ .

(١٣٧) هذا البيت من الرجز غير منسوب ، انظر : العيني ٣ / ٤٨٠ .

(١٣٨) ديوانه ٧٦ ، خزانة الأدب ١ / ١١٩ ، وانظر أيضاً كتاب سيبويه ١ / ٩٢ .

(١٣٩) العيني ٣ / ٤٧٠ ، اللسان مادة : عجم .

(١٤٠) ديوانه ١٦٩ ، العيني ٣ / ٤٦٤ ، اللسان مادة : حوز والبيت بروايات مختلفة فى المصادر

المذكورة .

ولعل أشهر من كثر في شعره هذا النوع من الأساليب من بعد أبو الطيب
المثني ، وقد نقل ابن جني بعض أبياته مستعملاً بها في هذا النمط من
التأويل (١٤١) :

وقد اعترف النحاة بأن هذا النوع من التأويل المزدوج قبيح ، ولكنهم مع
ذلك صححوه ، بل تجاوزوا هذا القدر حين جعلوه دليلاً على تمكن الشاعر من
اللغة وقدرته على التصرف فيها !! . . . « فمتى رايت الشاعر قد ارتكب مثل هذه
الضرورات - على قبحها وانخراق الأصول بها - فاعلم أن ذلك على ما جشمه
منه وإن دل من وجه على جورهِ وتعسفهِ ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله
وتخبطهِ ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغهِ ، ولا قصوره عن اختياره الوجه
الناطق بنصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل . . . هزلي الفرس الجموح بلا لجام ،
ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير اعتداهم ، فهو إن كان ملوماً في عنقه
وتهالكه ، فترنه مشهور له بشجاعته وفيض منته » (١٤٢)

وليس تقرير ابن جني في هذا النص ، أن هذا النوع من التأويل من قبيل
الضرورة القبيحة بدال على أنه يعامله بالفعل ، مما له الضرائر ، ولا يجوز بالابتكار
فيها ولا القيس عليها ، إذ أنه في موضع آخر ، « رد عكس ذلك فيقول :

« لما كان النحويون بالعرب لاحتين ، روى سميتهم آخذين ، وبألناظهم
متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز المصاحب هذا العلم - الذي جمع
شعاعه ، وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، وروى أغفاله ، وخلج شطآنه ، وبيع
أحضانه ، ورزم شوارده ، وأفاء فوارده - أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذو على
أمثلتهم التي حذوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ،
لا سيما والقياس إليه مصغ ، وله قابل ، وبعده نهر متاقل » (١٤٣)

(١٤١) الخصائص .

(١٤٢) الخصائص ٢/ ٣٩٢ .

(١٤٣) الخصائص ١/ ٣٠٨ - ٣٠٩ .

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف من النحاة قد ترك بعض التأثير في التقسيم الجمالية لعلوم البلاغة العربية ، حتى ذهب بعض علمائها إلى أن الاضطراب في الترتيب وما يحمل عليه من القول بالتقديم والتأخير والنصل ما دام جائزاً عند النحاة ، ولا ينفي صحة النصوص ، فإنه يجب اعتباره مقياساً من مقاييس الجمال الفني في البلاغة . وقد أشار إلى هؤلاء ابن رشيق بقوله : « رأيت من علماء بلدنا من لا يحكم للشاعر بالتقدم ، ولا يقضى له بالعلم ، إلا أن يكون في شعره التقديم والتأخير »^(١٤٤) ، ثم يقول في نقد أصحاب هذا الاتجاه : « ومن أشعراء » من يقدم ويؤخر ، إما لضرورة وزن أو قافية - وهو أعذر - وإما ليدل على أنه يعلم تصريف الكلام ويقدر على تعقيده ، وهذا هو العيُّ بعينه »^(١٤٥) .



غلبة الفروع على الأصول :

دعوى غلبة الفروع على الأصول هي الأسلوب الثالث من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب بين الصيغ ، ومضمون هذا الأسلوب أن القاعدة النحوية المقررة أصلاً من أصول البحث النحوي قد قوبلت بعدد من النصوص المخالفة لهذه القاعدة كبير ، بحيث يسمح باعتبار هذه النصوص أصلاً وتلك القاعدة فرعاً ، وبحيث لا يحتاج النحاة إلى تعليل خروج النصوص عن القواعد لأنها حيثئذ في اعتبارهم بوجه من الوجوه ، هي الأصل والقاعدة . ومعنى هذا كله أن التأويل في هذا الأسلوب لم يقف عند تخريج النصوص - كالأسلوبين السابقين - وإنما تجاوز النصوص إلى القواعد ذاتها ، فغير فيها وبطل بصورة سلبت الأصالة عن القاعدة ، وأسبغتها على ما يخالفها من نصوص .

(١٤٤) العمدة ١/ ٢٦١ .

(١٤٥) العمدة ١/ ٢٦٠ .

وسنكتفى بأن نقدم من هذا النوع من أساليب التأويل أمثلاً واحداً يكشف عن مدى تغلغله في التراث النحوى وأصالته فى الأصول النحوية . ذلك أن فى القواعد التى انتهى إليها النحاة فى ترتيب الفاعل والمفعول به ضرورة تقدم المفعول به على الفاعل إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول . ومع ذلك ورد فى شعر النابغة قوله (١٤٦) :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

ولم يكن من سبيل عند النحاة وقد أقرؤا أسس الاستشهاد النحوى إلى أن يحكموا على بيت النابغة - وهو شاعر جاهلى - بالشذوذ ، ومن ثم لم يجدوا بدءاً من تأويل البيت ، ولكن كيف يؤولونه ومن الحقائق المقررة عندهم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبته التأخر (١٤٧) ، وقد وقع كل منهما فى بيت النابغة فى الموقع الذى هو أولى به ، وإذن «فليس لك أن تعتقد فى الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به فى ذلك أن يعتقد فى الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ، ورسب به قدمه» (١٤٨) . وعلى هذا النحو من التعارض بين القواعد والنصوص لم يجد النحاة بدءاً من ابتكار هذا الأسلوب الذى يهدف إلى تأويل القواعد ذاتها ، وهكذا إذا كان الأصل فى القواعد أن يكون الفاعل مقدماً ، فلم لا يدعى أن الأصل تقدم المفعول ويكون تأخره فى مثل بيت النابغة عن تقديم !!؟ ومن ثم وجدنا ابن جنى يقرر أن « الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقاً آخر يسوغك غيره ، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متعالماً غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان

(١٤٦) الخصائص ٢٩٤/١ ، ديوان النابغة ٦٢ (ض) .

(١٤٧) انظر : اللمع لابن برهان - مخطوط - ١١٩ ، التصريح على التوضيح ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

(١٤٨) الخصائص ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

الموضوع له ، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزى
عدى بن حاتم ربه . ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدماً عليه مفعوله ، فجاز
ذلك» (١٤٩)



ثالثاً - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق :

كشفت الدراسات الحديثة^(١٥٠) في النحو عن أهم الخصائص التي لاحظها
النحاة العرب في التطابق الجزئي هي الناحية الكمية ؛ إذ فرقوا بين المفرد وما
فوقه من مثني أو جمع ، ثم الناحية النوعية ، فقد فرقوا بين المذكر والمؤنث .
ولكن النحاة لاحظوا في الوقت نفسه أن نصوصاً كثيرة وردت لم تلتزم بهذه
القواعد ، فلجأوا إلى تأويل هذه النصوص ، وكان أهم أساليب تأويلهم لها
أسلوبان : الأول : الحمل على المعنى ، والثاني : رد الفرع إلى الأصل . ورد
الفرع إلى الأصل في جوهره نوع من الحمل على المعنى . أى أن الأسلوب
الثاني يمكن أن يرد إلى الأسلوب الأول ، وهو ما فعله بالفعل ابن جني في
خصائصه حيث لم يفصل بين الأسلوبين فصلاً حاسماً ، بل جعل أمثلة النوعين
من قبيل الحمل على المعنى . وصدر هذه الأمثلة بقوله : « اعلم أن هذا الشرح
غور من العربية بعيد ، ومذهب تازح فسيح ، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام
منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد في
الجماعة ، والجماعة في الواحد »^(١٥١) . ولكن الفارق الأساسي بين كلا
الأسلوبين موجود وإن لم يفتن إليه ابن جني ، ويمكن الوقوف عليه من خلاله
الأمثلة الجزئية المتناثرة في التراث النحوي ، كما يمكن توضيحه في أن الحمل

(١٤٩) الخصائص ١ / ٢٩٥ ، ٢٩٧ .

(١٥٠) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١٩٣ - ١٩٥ .

(١٥١) الخصائص ٢ / ٤١١ .

على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلم ، وأما رد الفرع إلى أصله فإن إرادة المتكلم فيه تستند عند النحاة إلى بعض ما فى النحو من أصول .

وأبرز صور التأويل التى يتناولها هذان الأسلوبان هى :

أولاً - من حيث التطابق الكمى :

أ- ذكر الواحد والمراد به الجمع :

يقرر ابن فارس أن التعبير عن الجمع بلفظ الواحد «من سنن العرب»^(١٥٢) ،

ويروى له أمثلة كثيرة^(١٥٣) «كقوله للجماعة : ضَيْفٌ وعدوّ . قال الله جل ثناؤه : ﴿ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي ﴾ ، وقال : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ ، وقال : ﴿ لَا تُفْرِقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ والتفريق لا يكون إلا بين اثنين ، ويقولون : قد كثر الدرهم والدينار» ، ومنه قول العباس بن مرداس^(١٥٤) :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

ويقولون : كلوا فى نصف بطنكم تعيشوا^(١٥٥) .

ويطرد هذا الأسلوب فى مواضع ، أهمها موضعان :

الأول : الضمائر . نحو : هو أحسن الفتيان وجهًا ، مع إفراد الضمير ،

يقول ذو الرمة^(١٥٦) :

(١٥٢) الصحابى ١٨٠ .

(١٥٣) المصدر نفسه ، وانظر المزيد من الشواهد القرآنية فى : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٦٣/٢ وما بعدها .

(١٥٤) ذكر ابن فارس فى الصحابى صدر البيت غير منسوب ، وتكملة البيت ونسبته من اللسان وسيرة ابن هشام ، انظر الصحابى ١٨٠ ، اللسان مادة (أخو) ١١/١٨ ، والروض الأنف ٢٩٢/٢ .

(١٥٥) صدر بيت من أبيات الكتاب غير المنسوبة وقد ورد البيت فيه بنعامة مع تفسير يسير ، وهو :

كلوا فى بعض بطنكم نعمفوا

انظر : كتاب سيويه ١٠٨/١ ، وأيضاً : البحر المحيط لأبى حيان ٢٦٩/٧ .

(١٥٦) ديوانه ٤٣٦ .

ومسبة أحسن الثقلين وجهًا وسالفه وأحسنه قذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقد استخلص منه ابن جنى أنه يدل
« على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف مان يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع
موضع جمع ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى
الإفراد » (١٥٧)

وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ
يَغُوصُونَ لَهُ﴾ ، وقوله : ﴿بَلَىٰ مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ
وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فقد أفرد ثم جمع .

الثاني : الصفات . إذ كثيراً ما تذكر صفة الواحد والمراد وصف الجمع ،
أى جمع الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ ، وقوله : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ
بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ، ومنه قول زهير (١٥٨) :

وإن يشتجر قوم يقتل سرواتهم هم بيننا فسهم رضا وهم عدل
ب- ذكر الجمع والمراد به ما دونه :

أقل الجمع عند النحاة ثلاثة ، وقد وردت نصوص كثيرة ذكر فيها الجمع
والمراد واحد أو اثنان ، حتى قرر ابن فارس صراحة أن «من سنن العرب الإتيان
بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان» (١٥٩) . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ
يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ وكان ذلك المنادى واحداً . وقوله سبحانه : ﴿يَوْمَ
يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ «وهو واحد ، يدل عليه قوله جل ثناؤه : ﴿ارْجِعْ
إِلَيْهِمْ﴾» (١٦٠) . ومنه قول عبيد بن الأبرص (١٦١) :

(١٥٧) الخصائص ٤١٩/٢ .

(١٥٨) البيت بتغيير طفيف في الديوان ١٠٧ .

(١٥٩) الصاحبى ١٨٠ .

(١٦٠) الصاحبى ١٨١ ، وانظر العديد من الشواهد القرآنية فى : إعراب القرآن ٧٨٧/٣ ، وما
بعدها .

(١٦١) شرح النصائد العشر للخطيب التبريزى ٥٣٧ .

أقفر من أهله ملحوب فالتطبيات فالذنوب

«وإنما القطبية ماء واحد معروف» (١٦٢). وقول الفرزدق (١٦٣):

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزأك حيث نقبل الأحجار

والحجر واحد ، وقوله أيضاً (١٦٤):

فياليت دارى بالمدينة أصبحت بأجفار فلج أو بسيف الكواظم

يريد : الجفر وكاظمة ، فجمع .

ويطرد هذا الأسلوب فى مواضع :

الأول : فى تعبيرات شبيهة بالأمثال ، نحو : شابت مفارقة ، وهو كثير

العنانين (١٦٥) . ومنها : ألقاه فى لهوات الليث ، وإنما له لهماً واحدة . وهو رجل

عظيم المناكب ، وإنما له منكبان . وشواهد كثيرة (١٦٦) .

الثانى : فى الضمائر ، نحو : «ومنها من يستمعون إليك حتى إذا خرج من

عندك» ر «إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما» وليس لهما إلا قلبان (١٦٧) .

الثالث : الألفاظ التى تفيد الجمع ولا واحد لها من لفظها (١٦٨) . وكذلك

الألفاظ التى على صيغة الجمع ولم يعرف لها واحد ، أو اختلف النحاة فى

واحدتها (١٦٩) .

(١٦٢) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الخصائص ٢/ ٤٢٠ .

(١٦٣) الخصائص ٤٢٢ ، الثنائى ٨٧٠ .

(١٦٤) ديوانه ٨٥١ ، الثنائى ٣٤٣ .

(١٦٥) الخصائص ٢/ ٤٢٢ .

(١٦٦) انظر العديد من الأمثلة والشواهد فى : المزهرة ١/ ٣٣٣ . ١٩١/٢ وما بعدها .

(١٦٧) المزهرة ٢/ ١٩٣ ، إعراب القرآن ٣/ ٧٨٧ .

(١٦٨) انظر : المزهرة ٢/ ١٩٩ .

(١٦٩) انظر : المزهرة ٢/ ١٩٧ ، أدب الكاتب ٨٤ .

الرابع : فى الصفات ، نحو : بُرْمَةٌ أعشار ، وَثُوبٌ أهْدَام ، وَحِيلٌ
أَحْدَاقٌ (١٧٠) .

الخامس : فى مخاطبة العظیم (١٧١) . وأمثله شائعة .

جـ- ذكر المثنى والمراد به الواحد :

ومن ذلك قول جرير (١٧٢) :

بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما ظعنوا لبين تجزع
« وإنما رامة أرض واحدة معروفة » (١٧٣) .

وأشدد الغراء (١٧٤) :

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدز شيحنا
وقال سويد بن كراع (١٧٥) :

فإن تزجرانى با ابن عثان أنزجر وإن ندعانى أجم عرضاً مُمنَعاً
ويطرد هذا الأسلوب فى مطالع القصائد العربية التقليدية ، حيث كان
الشاعر يبكى الديار وينوح على الأطلال مستخدماً فى خطابه لفظ المثنى بدلاً من
المفرد ، نحو قول امرئ القيس (١٧٦) :

قننا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول بحومل

(١٧٠) (الصاحبى ١٨١) .

(١٧١) المزهر ١/ ٣٣٣ ، الصاحبى ١٨٢ .

(١٧٢) ديوانه ٣٤٠ .

(١٧٣) الخصائص ٢/ ٤٢٠ .

(١٧٤) المزهر ١/ ٣٣٥ .

(١٧٥) المصدر السابق .

(١٧٦) ديوانه (المعارف) ٨ ، شرح القصائد العشر ٤٧ .

د - ذكر المثنى والمراد به الجمع :

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلْقَيْنَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ وهو خطاب لخزنة النار والزبانية (١٧٧).



ثانياً - من حيث التطابق النوعي :

أ - الالتفات (١٧٨).

الأصل في الضمائر أن تطابق ما يعود عليه ، فإذا كان ما تعود إليه مخاطباً عبر بضمير الخطاب ، وإذا كان غائباً استعمل ضمير الغياب ، وأما إذا كان متكلماً فإنه لا بد من استخدام ضمير المتكلم . ولكن وردت نصوص كثيرة لم يطابق فيها الضمير ما يعود عليه ، واستخدم فيها ضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب ، أو عبر فيها بضمير الغياب بدلاً من ضمير الخطاب . وقد علل النحاة ذلك بأنه نوع من الالتفات الذي يهدف إلى تأكيد المعنى وتقويته ، لما يتضمنه بالضرورة من إثارة لانتباه السامع وشحن لفكره ، حين يفاجأ بضمير يعود على غير ما هو له ، فيبذل من طاقاته الفكرية ما يكشف به ما يعود إليه ، ثم يحاول أن يستكشف بعد ذلك السر في التفاوت بين الضمير وما يشار به إليه أو يدل به على ليه . وبذلك لا يظل السامع في موقف سلبي دائماً ، يتلقى من المتكلم أو الكاتب ما يقول دون جهد منه في استكناه مضمون ما يقال ، وإنما يشارك إيجابياً في النشاط اللغوي حتى وإن كان سامعاً . فيحقق بذلك هدفاً أساسياً للنشاط اللغوي ، وهو أن يكون وسيلة اتصال اجتماعي حقيقي يعبر به الفرد من عالمه المغلق وينطلق به من إसार ذاته ليستفاعل مع ما حوله ومن حوله . وليقدم أيضاً

(١٧٧) المزهر ١/ ٣٣٥.

(١٧٨) من النحاة كما يحكي السيوطي في المزهر من يرى قصره على الانتقال من الغائب إلى الشاهد ، ولكن الأصل الشائع عند الجمهور أنه يشمل أيضاً الانتقال من الشاهد إلى الغائب ، انظر المزهر ١/ ٣٣٤ .

من جهوده المادية وطاقاته الفكرية ما يدل به على عمق هذا الاتصال وخصوبة هذه المشاركة .

وأمثلة الالتفات كثيرة ، منها :

١- التعبير بضمير الغياب مكان ضمير الخطاب :

ويصطلح عليه بالالتفات من المخاطب إلى الغائب ، وكذلك تحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب .

ومثال قوله النابغة (١٧٩) :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

«فخاطب ثم قال : أقوت» (١٨٠) ومنه قول الشاعر :

أسيئ بنا أو أحسن لا ملومة لدينا ولا مقلية إن تقلت
وقد ورد ذلك في القرآن أيضاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ
وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُضْغِفُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ
وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ (١٨١).

٢- التعبير بضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب .

ويصطلح عليه بالالتفات من الغائب إلى الشاهد . ومثاله قول أبي كبير الهذلي (١٨٢) :

يا ويح نفسي كان جدة خالد وبياض وجهك للتراب الأعفر

(١٧٩) ديوانه (ض) ١٧ ، شعراء النصرانية ٢ / ٦٥٨ ، شرح القصائد العشر ٥١٢ .

(١٨٠) الصاحبى ١٨٣ .

(١٨١) السابق السابق ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن ٣ / ٩٢٣ .

(١٨٢) هذه رواية الصاحبى ، ورواية الديوان : « يا لهف نفسي » ١٠١ / ٢ .

«فخبر عن خالد ثم واجه فقال : وبياض وجهك» (١٨٣) ، وقول عنتره (١٨٤) :

شطت مزار العاشقين فأصبحت عسراً على طلابك ابنة محرم
وقد ورد هذا النوع أيضاً في القرآن ، ومنه في فاتحة الكتاب : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ ﴾ (١٨٥)

ب- تأنيث المذكر:

التطابق في التذكير والتأنيث أحد الخصائص الجوهرية في الأساليب اللغوية ، حتى فرض النحاة ذلك قاعدة لا يصح الخروج عليها ، ولكن وردت نصوص كثيرة افتتدت هذا التطابق ، وقد أولها النحاة بواسطة أسلوب الحمل على المعنى ، ومن ذلك التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث ، في نحو قول رؤييد ابن كثير الطائي (١٨٦) :

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت
فقد أثت الصوت لأنه في معنى الاستغاثة (١٨٧) . وقول عمر بن أبي ربيعة (١٨٨) :

فكان مجننى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر
فأنت الشخص لأنه أراد به المرأة .

(١٨٣) الصاحبي ١٨٣ .

(١٨٤) هذه رواية الصاحبي ، والبيت في لسان العرب ٢٠٧/٩ ، وشرح النصائد العشر للتبريزي ٣٢٢ من غير التناث إلى الخطاب ، إذ فيهما «طلابها» لا «طلابك» ، انظر ديوانه ١٤٣ .

(١٨٥) انظر : إعراب القرآن ٩٢٣/٣ .

(١٨٦) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ .

(١٨٧) الخصائص ٤١٦/٢ .

(١٨٨) ديوانه ١٨٩ ، خزنة الأدب ٣٢١/٣ ، وانظر أيضاً : كتاب سيبويه ١٧٥/٢ .

وقول ذى الرمة (١٨٩) :

مشين كما اهتزت رماح نسفت
أعاليها مرّ الرياح النواسم
وقول جرير (١٩٠) :

لما أتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع
وقول العجاج ، وقيل الأغلب العجلي (١٩١) :

طوال الليالي أسرع في نقضى
أكلن بعضى وتركن بعضى
وقول تميم بن أبى بن مقبل (١٩٢) :

قد صرح السير عن كتمان وابتذلت
وقع المحاجن بالمهرية الذقن
وقول الأعشى (١٩٣) :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ
النَّاطِرِينَ ﴾ .

وقد حاول الفراء أن يتعد لهذه الظاهرة فى مجال تأويله قراءة الحسن :
« وألقوه فى غيابة الجب تلتقطه بعض السيارة » ، بالتاء بدلاً من قراءة حفص
(يلتقطه) بالياء . فذكر أن « العرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو
هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير » (١٩٤) وعلل له بقوله : « وإنما جاز هذا
كله لأن الثانى يكفى من الأول ، ألا ترى أنه لو قال : تلتقطه السيارة لجاز وكفى
من (بعض) » (١٩٥) .

(١٨٩) ديوانه ٢٧٠ ، ومعانى القرآن ٣٧/٢ بتغيير طفيف .

(١٩٠) ديوانه ٢٧٠ ، خزنة الأدب ١٦٦/٢ ، النقاظ ٩٦٩ .

(١٩١) انظر : شرح شواهد المغنى ٢٩٨ ، كتاب سيبويه ٢٦/٢ .

(١٩٢) معانى القرآن ١/١٨٧ ، ٣٧/٢ ، اللسان مادة : « كنم » ٤١٢/١٥ .

(١٩٣) ديوانه ١٨٣ ، وانظر : كتاب سيبويه ١/٢٥ ، معانى القرآن ٣٧/٢ .

(١٩٤) معانى القرآن ٣٦/٢ .

(١٩٥) معانى القرآن ٣٧/٢ .

ج- تذكير المؤنث :

يرى النحاة أن تذكير المؤنث على الرغم من كونه خروجاً عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوي فإنه يستند إلى بعض الأصول النحوية ، وأهم هذه الأصول أن في تذكير المؤنث نوعاً من الرجوع إلى الأصل ؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير وأما التأنيث ففترع منه ، فإذا ذكَّرت المؤنث فقد رددت الفرع إلى الأصل ، ولذلك فإن تذكير المؤنث هو أهم نتائج ذلك الاصطلاح المعروف بـرد الفرع إلى الأصل (١٩٦).

وأمثلة هذا الأسلوب كثيرة ، منها قول عامر بن جوين الطائي (١٩٧) :

فلا مـزنة ودقت ودقـها ولا أرض أبـثـل ابـقـالـها
فقد «ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان» (١٩٨) ، ومنه قول الحطيئة (١٩٩) :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
فقد «ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر» (٢٠٠).

وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن أيضاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى
الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ أي هذا الشخص أو هذا المرثى (٢٠١) . وقوله
سبحانه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ فقد أراد بالرحمة المطر (٢٠٢).



(١٩٦) الخصائص ٤١٥/٢ .

(١٩٧) خزائن الأدب ٢١/١ ، كتاب سيويه ٢٤٠/١ .

(١٩٨) الخصائص ٤١١/٢ .

(١٩٩) ديوانه ٣٩٥ ، خزائن الأدب ٣٠١/٣ ، كتاب سيويه ١٧٥/٢ .

(٢٠٠) الخصائص ٤١٢/٢ .

(٢٠١) المصدر السابق .

(٢٠٢) المصدر نفسه ، وأيضاً : إعراب القرآن ٦١٩/٢ .

خاتمة

لعل من الحق في ختام هذه الدراسة أن نشير إلى أنها نتاج معاشة طويلة
الصحة للتراث النحوي ، عميقة النظر في أصول هذا التراث ، طويلة الأناة في
استكشاف معالمه ، وتحديد خصائصه ، ولمح مؤثراته . وهي - لهذا كله -
أقرب إلى أن تعد نتيجة البحث منها إلى أن تكون البحث نفسه . وهي بذلك ،
ثم بما كشفت عنه من جديد فيما تناولته من قضايا ، تكاد تكون إضافة إلى
البحث النحوي ؛ فقد استطاعت أن تعيد تشكيله من جديد مستعينة بعناصره التي
استخلصتها من خلال الركام الهائل الذي يختلط فيه كل شيء في تراث النحاة ،
وهي مهمة بالغة العسر شديدة التعقيد ، دونها بكثير مشقة وعسراً وضع بناء جديد
خالص الجدة ، لا يتف عند التراث ولا يلم بالمأثور ، وهي إضافة نأمل أن
تكون محور اهتمام الباحثين من بعد ، عليهم يضيفون إليها أو يعدلوا فيها ،
بحيث يمكن آخر الأمر أن نصل إلى تصور شديد الوضوح للعناصر الرئيسية في
الفكر النحوي وللأبعاد المباشرة وغير المباشرة لتأثيرها . حتى يمكن أن
نستخلص من هذه العناصر جوانبها الإيجابية التي تستحق تنميتها وتطويرها ،
وجوانبها السلبية التي عاقت مناهج البحث النحوي عن الوفاء بالحاجات الضرورية
للبحث العلمي اللغوي من قبل ، والتي يعد الوقوف عليها وتحديد خطورة
عظيمة الأهمية نحو إدراك خصائص المناهج التي حكمت البحث النحوي في
تراثنا العربي ، وما تفرضه هذه الخصائص علمياً من اتجاهات بديلة لا بد من
الأنخذ بها لكي تتسق مع الخصائص اللغوية للعربية الفصحى .

ولعل من الحق أيضاً أن نقرر أن هذه المحاولة هي المرة الأولى التي يعبر
فيها باحث حيز الجزئيات إلى نطاق كلي يتسم بالشمول ؛ فإن الدراسات السابقة
في مجال أصول التفكير النحوي لا تتناول غير طرف من أطرافه فحسب ؛ إذ
تحدها شخصية من الشخصيات ، أو تتناول تجمعاً من التجمعات ، أو تركز

على اتجاه من الاتجاهات . ثم إنها - فوق ذلك - وقعت في وهم التفرقة المنهجية بين المدارس النحوية تحت تأثير بعض الاختلافات التطبيقية ، وبذلك خلطت بين ما هو أصيل وما هو عرضي ، وانزلت إلى معالجة الأصول النحوية بأسلوب غير دقيق حين افترضت ثبات المضمون تاريخياً لمجرد وحدة المصطلحات عبر الأجيال . ولقد كان إدراك هذه الأخطاء في المحاولات المحدودة من قبل منطلقاً للبدء في مسار صحيح ، ومن ثم كان من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الوقوف على ما تخلف ثبات المصطلحات التاريخية من تغير في المضمون ، وتزييف دعوى تعدد المدارس النحوية بمقابلة صور التوافق والاختلاف بين كل مجموعة نحوية وأخرى بمظاهر التوافق والاختلاف بين أفراد المجموعة الواحدة ، وهو ما أكد آخر الأمر وحدة الأصول العامة في التفكير النحوي على اختلاف تجمعاته أو مدارسها .

ولعل من الحق أيضاً أن نوضح سمة من سمات هذه الدراسة بارزة ، هي أنها قد التفتت إلى حقيقة منهجية ثابتة ، هي الآن قانون علمي متبع ، وهي أن الفكر الإنساني في تطوره لا ينفصل عن الواقع المادي وحركته ، وهما معاً يمثلان وجهي التطور الحضاري الإنساني ، بحيث يستحيل فهم علاقتهما دون إخلال بالقوانين العلمية وشرائط الموضوعية جميعاً . ولذلك كانت دراسة الأصول العامة للتفكير النحوي هي البؤرة التي تتضافر على تجليتها وكشف أبعادها دوائر ثلاث : في المجتمع ، والفكر ، والنحو ، جميعاً . فدائرة البحث النحوي هي المركز الذي تمتد إليه المؤثرات الفكرية المختلفة بصورة مباشرة ، تلك التي تنعكس عليها الأوضاع والظروف الاجتماعية بشكل مباشر حيناً ، وغير مباشر أحياناً ، وبذلك توصلنا إلى نوع من التكامل المنهجي في التحليل الموضوعي لأصول التفكير النحوي . وقد كشف هذا التكامل عن نتائج عميقة الخطر في تحديد هذه الأصول وتفسير تطوراتها ، كان على رأسها النتائج الآتية :

أولاً : تحديد دور الاستقراء في النحو العربي ، بما استلزمه هذا التحديد من دراسة لمفهومه ، وتحليل لوسائله ، وتقنين لضوابطه ، واستعراض

لآثاره . وقد توصلنا فى هذا المجال إلى العديد من النتائج التجزئية ، التي تمثل - فيما بينها - الصورة الكلية للاستقراء النحوى ، وذلك من خلال تناولنا للجوانب الثلاثة التي شكلت - فيما بينها - أبعاد هذا الموضوع ، وهى : تحديد مصادر المادة اللغوية ، ثم نقد هذه المصادر ، وأخيراً نقد المادة نفسها .

ثانياً : تصحيح مفهوم القياس فى التراث النحوى ، وتبرئته من الخلط المنهجى الذى صحب - ولا زال يصحب - تصوره فى دراسات الدارسين من المعاصرين ، وكثير من الأقدمين ، ذلك المفهوم الذى لا يرى فى القياس غير العملية الشكلية التى يتم فيها إلحاق شىء بشىء آخر لإعطائه حكمه . ومن ثم فإنه لا يرى فى القياس غير مفهوم واحد هو المفهوم الصورى الشكلى . ومع أن هذا الفهم فيه بعض الصواب إلا أن القطع بأن القياس لا يدل على غير ذلك لا صواب فيه ؛ فإن الدلائل التى فصلناها فى الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب تكاد تقطع بأن لفظ « القياس » قد مر بمرحلتين تاريخيتين فى التراث النحوى ، كان فى كل مرحلة منهما يتضمن معنى خاصاً . ففي المرحلة الأولى كان يشير إلى ما يمكن تسميته بالمفهوم الاستقرائى ومن ثم فإن موافقة القياس فى هذه المرحلة إنما تشير إلى موافقة القواعد التى قننت لما يطرد من ظواهر فى النصوص التى تم استقراؤها ، ومخالفة القياس تشير بدورها إلى مخالفة هذه القواعد المعبرة عن تلك الظواهر ذاتها . وأما فى المرحلة التالية فقد أخذ القياس مفهومه الشكلى الذى استقر فى فكر الدارسين حتى لم يعد له فى تصورهم سواء .

ثالثاً : توضيح علاقة التعليل بالقواعد النحوية ، بما تطلبه هذا التوضيح من دراسة تاريخية لعلاقة العلل بالنصوص اللغوية ، والقواعد النحوية ، ثم دراسة تحليلية لدور العلة فى ثبوت الأحكام وبنائها عليها . ولقد أتيح لنا

من خلال ذلك أن نقف على الظروف والبواعث التي ستباعدت عن نشأة
التعليل النحوي العربي ، والعوامل التي كان لها أثر في تغيير مجالاته
ومنهجه ، ومن ثم تنوع آثاره ونتائجها .

رابعاً : تحديد دور التأويل في البحث النحوي ومكانه في الأصول النحوية . هذا
الدور الذي انطلق فيه من مرحلة كان يقف فيها عند بعض النصوص - أو
بتعبير أكثر دقة عند بعض الظواهر في بعض النصوص - تبدو مخالفة -
لما هو متفق من ظواهر ، إلى مرحلة أخرى صار فيها - مع قدر من
التجاوز في التعبير - ظاهرة لها منهجها المكتمل لرد كل ما يخالف
القواعد المقولة إما بدعوى القصور الكمي أو الاختلاف النوعي بمحاولة
إعادة صياغة التركيب اللغوي بحيث لا يخالف ما يقول به النحوي من
قواعد .

ولقد كنا خلال هذا كله نصل إلى كثير من الآراء الجديدة ، التي نأمل أن
يتاح لها من النقاش ما يحدد مدى ما تتسم به من سلامة . إذ أن النقاش العلمي
هو الأسلوب الوحيد للوصول إلى التصور الصحيح للظواهر والمصطلحات
المعبرة عنها . وهذا التصور خطوة لا مفر منها نحو فهم تراثنا النحوي وتقويمه
وإحيائه جميعاً .

الفهارس

فهرس الآيات

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٣٥	ألم نشرح لك صدرك	١	الشرح	٩٤
١٢٥	وما آتاكم الرسول فخذوه	٨	الحشر	٥٩
١٢٧	فذلك برهانان من ربك	٣٢	التقصص	٢٨
١٢٧	وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون	٧٦	الزخرف	٤٣
١٢٧	سيعلمون غداً من الكذاب الأشر	٢٦	القمصر	٥٤
١٢٧	حقيق بألا أقول على الله إلا الحق	١٠٥	الأعراف	٧
١٢٧	فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا	٦٠	البقرة	٢
١٢٨	فبذلك فلتفرحوا	٥٨	يونس	٢
١٢٨	واتقوا الله الذي تاءلون به والأرحام	١	النساء	٤
١٢٧	إني رأيت أحد عشر كوكبا	٤	يوسف	١٢
١٨١	ولا الليل سابق النهار	٤٠	يس	٣٦
١٩٧	لم يك	٥٣	الأنفال	٨
		١٢٠	النحل	١٦
		٦٧	مريم	١٩
١٩٧	سلا سلا وأغلا لا	٤	الإنسان	٧٦
١٩٧	فمن جاءه موعظة من ربه	٢٧٥	البقرة	٢
١٩٧	وكانت من القانتين	١٢	التحرير	٩٦
١٩٧	الحمد لله	١	فائدة الكتاب	١
٢٥٦	لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى	٤٣	النساء	٤
٢٥٧	من قبل أن يأتي يوم	٢٥٤	البقرة	٢
٢٥٧	لا ريب فيه	٩	آل عمران	٣
٢٥٧	واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله	٢٨١	البقرة	٢
٢٥٧	والسلام على يوم ولدت	٣٣	مريم	١٩

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٢٥٧	من يضل الله فلا هادى له	١٨٦	الأعراف	٧
٢٥٧	ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه	٩	آل عمران	٣
٢٥٧	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون			
٢٥٦	ولا تمنن تستكثر	٦	المدثر	٧٤
٢٥٧	واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون	١٣٢	الشعراء	٢٦
٢٥٧	أمدكم بأنعام وبنيين	١٣٣	الشعراء	٢٦
٢٥٧	وجنات وعيون	١٣٤	الشعراء	٢٦
٢٥٧	لست عليهم بمسيطر	٢٢	الغاشية	٨٨
٢٥٧	إلا من نولى وكفر	٢٣	الغاشية	٨٨
٢٥٧	فيعذبه الله	٢٤	الغاشية	٨٨
٢٥٧	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤	البقرة	٢
٢٥٧	فشربوا منه إلا قليل منهم	٢٤٩	البقرة	٢
٢٦٢	بأليت قومى يعلمون	٢٦	يس	٣٦
٢٦٢	إنا وجدناه صابراً نعم العبد	٤٤	ص	٣٨
٢٦٣	نقلنا أذنيا إلى النور الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم	٣٦	الفرقان	٢٥
٢٦٣	أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون	٤٥	يوسف	١٢
٢٦٣	يوسف أيها الصديق	٤٦	يوسف	١٢
٢٦٣	فقلنا اضربوه ببعضها ، كذلك يحيى الله الموتى	٧٣	البقرة	٢
٢٦٨	فبما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	النساء	٤
٢٧٢	وجزاء سيئة سيئة مثلها	٤٠	الشورى	١٢
٢٧٣	وكفى بالله شهيدا	٧٩	النساء	٤
٢٧٣	والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها	٢٧	يونس	١٠
٢٧٣	أسمع بهم وأبصر	٣٨	مريم	١٩
٢٧٣	والتقى فى الأرض رواسى	١٥	النحل	١٦
٢٧٣	ولا تلتوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥	البقرة	٢
٢٧٣	والتبنا فيها رواسى	٧	ق	٥٠

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٢٧٣	أليس الله بكاف عبده	٣٦	الزمر	٣٩
٢٧٤	وما أنا بظارد المؤمنين	١١٤	الشعراء	٢٦
٢٧٣	ألست بربكم	١٧٢	الأعراف	٧
٢٧٤	وما هم منها بمخرجين	٤٨	الحجر	١٥
٢٧٤	وما هم عنها بغائبين	٤٩	الحجر	١٥
٢٧٤	وما أنت بمؤمن لنا	١٧	يوسف	١٢
٢٧٣	ليسوا بها بكافرين	٨٩	الأنعام	٦
٢٧٤	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢٧١	البقرة	٢
٢٧٤	فكلوا مما أمسكن عليكم	٤	المائدة	٥
٢٧٧	فلما أن جاء البشير	٩٦	يوسف	١٢
٢٧٧	ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم	٧٧	هود	١١
٢٧٨	ربما يرد الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢	الحجر	١٥
٢٧٨	كأنما يساقون إلى الموت	٦	الأنفال	٨
٢٧٨	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٤٨	فاطر	٣٥
٢٧٨	إنما الله إله واحد	١٧١	النساء	٤
٢٧٨	إنما أنت منذر من يخشاها	٤٥	التازعات	٧٩
٢٧٩	فبما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	النساء	٤
٢٧٩	عما قليل	٤٠	المؤمنون	٣٣
٢٧٩	أيما الأجلين قضيت	٢٨	القصص	٢٨
٢٧٩	فبما رحمة من الله لنت لهم	١٥٩	آل عمران	٣
	لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون			
٢٧٩	على شيء من فضل الله	٢٩	الحديد	٥٧
٢٨١	فلا أقسم برب المشارق	٤٠	المعارج	٧٠
٢٨١	فلا أقسم بمواقع النجوم	٧٥	الواقعة	٥٦
٢٨٢	كيف نكلم من كان في المهد صبيا	٢٩	مريم	١٩
٢٨٥	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	الأعراف	٧
٢٨٥	وإن نظنك لمن الكاذبين	١٨٦	الشعراء	٢٦
٢٨٥	وإن كنتم من قبله لمن الضالين	١٩٨	البقرة	٢

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٢٨٥	إن كاد ليضلنا عن آلهتنا	٤٢	الفرقان	٢٥
٢٨٦	وإن كلا لما جميع لدينا محضرون	٣٢	يس	٣٦
٢٨٧	أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا	٨٩	طه	٢٠
٢٨٧	علم أن سيكون منكم مرضى وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما	٢٠	المزمل	٧٣
٢٩٦	ينزل قالوا إنما أنت مفتر	١٠١	النحل	١٦
٢٩٦	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار	٢٤	البقرة	٢
٢٩٧	وإنه لقسم لو تعلمون عظيم	٧٦	الواقعة	٥٦
٣٠٣	لا نفرق بين أحد منهم	١٣٦	البقرة	٢
٣٠٣	هؤلاء ضيفي	٦٨	الحجر	١٥
٣٠٣	ثم يخرجكم طفلا	٦٧	غافر	٤٠
٣٠٤	ومن الشياطين من يغوصون له بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم	٨٢	الانبياء	٢١
٣٠٤	ولا هم يحزنون	١٢٥	النساء	٤
٣٠٤	والملائكة بعد ذلك ظهير	٤	التحریم	٦٦
٣٠٤	إن الذين ينادونك من وراء الحجرات	٤	الحجرات	٤٩
٣٠٤	وإن كنتم جنبا فاطهروا	٦	المائدة	٥
٣٠٤	ارجع إليهم	٣٧	النمل	٢٧
٣٠٤	يم يرجع المرسلون	٣٥	النمل	٢٧
٣٠٥	ومنهم من يستمعون إليك	٤٢	يونس	١٠
٣٠٥	إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما	٤	التحریم	٦٦
٣٠٧	ألقيا في جهنم	٢٤	ق	٥٠
٣٠٨	وما آتيتهم من زكاة نريدون وجا الله فأولئك هم المفسدون	٣٩	الروم	٣٠
٣٠٨	حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق	٢٢	يونس	١٠
٣٠٨	والعصيان أولئك هم الراشدون	٧	الحجرات	٤٩

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٣٠٩	الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين	١-٤	فاتحة الكتاب	١
٣١٠	قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين	٦٩	البقرة	٢
٣١٠	والقوه في غيابة الجب يلتفته بعض السيارة	١٠	يوسف	١٢
٣١١	إن رحمت الله قريب من المحسنين	٥٦	الأعراف	٧
٣١١	فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي	٧٨	الأنعام	٦

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٣١	خذها بما معك من القرآن
١٣١	زوجتكها بما معك من القرآن
١٣١	ملكنتها بما معك من القرآن
١٣٧	ارجعن مأزورات غير مأجورات
١٣٧	إن الله لا يمل حتى تملوا
١٣٧	حمى الوطيس
١٣٧	الظلم ظلمات يوم القيامة
١٣٧	مات حنن أنه
١٥٣	أنفق بلال ولا تخش من ذي العرش إقلالا
١٥٣	اعتقليا وتوكل
٢٠٤	أمتى لا تجتمع على ضلالة
٣٩٥	نحن معاشر الأنبياء لا نورث

« ٣ »

فهرس الأمثال

الصفحة

المثل

٢٥٧

تسمع بالمعیدی خیر من أن تراه

فهرس الأشعار

الصفحة

« أ »

٢٩٥	بدالك فى تلك القلوص بداء	لعلك والموعود حق لقاءه
٢٩٦	أقوم آل حصن أم نساء	وما أدرى وسوف إخال أدرى
٢٦٢	ما إن تزال منوطة برجائى	قالوا أخفت فقلت إن وخيفتى
٢٩٦	تحدث لى نكبة وتنكؤها	ولا أراها تزال ظالمسة

« ب »

٢٧٥	كاليوم طالى أنيق جرب	ما إن رأيت ولا سمعت به
١٠٢	حصباء در على أرض من الذهب	كأن صغرى وكبرى من فثاقعها
٢٨٠	غاب تسنمه ضرام مثقب	أفعنك لا برق كأن ومبضه
٢٣٢	ناول ربعى الشعاب فأصحبها	على أنها كانت ناول حببها
٢٧٦	وتعرض دون أدناه الخطوب	يرجى المسرء ما إن لا يراه
٣٠٥	فالقضيبات فالذنوب	أففر من أهله ملحوب
٢٧٦	أحاذر أن تنأى النوى بفضوبا	ألا إن سرى ليلى فبت كئيبا
٢٩٧	سرادقها المقاول والقبابا	ملوك ببستون توارثوها
٢٧٨	بورث المجد داعيا أو مجببا	قلما يبرح اللبيب إلى ما
٢٨٢	على كان المسومة العرب	جبياد بنى أبى بكر تسامى
٢٩٧	أبو أمه حى أبوه يثارب	وما مثله فى الناس إلا مملكا

« ت »

٣٠٩	سبائل بنى أسد ما هذه الصوت	يا أيها الراكب المزجى مطينه
٣٥	وإن جعلت وسط المجالس شمت	له نعل لا يطى الكلب ريحها
٣٨	لدينا ولا مقليسة إن تقلت	أسيئى بنا أو أحسنى لا ملومة
٢٩٦	تخلت ممما بيننا وتخلت	وإنى ونهيامى بعزة بعدما

لكالمرتجى ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت ٣٩٦
 علّ صروف الدهر أو دولانها بدلتنا اللمة من لماتها ١٠٣
 فتسريح النفس من زفرائها

«ث»

جزعت من أمر فظيع قد حدث أبو نعيم هو شيخ لا حدث ١٠٦
 قد حبس الأصلع في رأس الحدث

«ج»

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج ٢٩٨
 شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نسيج ٢٧٣

«ح»

فقتد والشك بين لى عناء بوشك فراقهم صرد يصيح ٢٩١
 فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجذر شبحا ٣٠٦
 وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا بمللته ونوائج ٢٩٥
 ليك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائج ٤٣
 أريد صلاحها وتريد قتلى وشنا بين قتلى والصلاح ١٠٤
 يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد ٣٠٨
 إلا الأوارى لا إن ما أبينها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد ٣٧٦
 ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطى إلى يدي ٣٧٥
 لولا ابن عفان والسلطان مرتقب أوردت فجا من اللجاء جلمودى ٢٩٦
 ألا أيها الزاجرى احضر الوغى وأن أشهد اللذات حل أنت مخلصى ١٤٣
 بالله ربك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ٢٨٥
 ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد ٢٧٦
 فهبها أمة هلكت ضياعا يزيد يسوسها وأبو يزيد ٤٣
 معاوى إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد ٤٣
 ألم يأتيك والأنبياء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد ٢٧٣

« ذ »

- أسيبوه يا ابن الفارسية ما الذي
أظلت تغنى ساءراً بمساءتي
٥٦ تحدثت في شتمي وما كنت تنبذ
٥٦ وأملك بالمصريين تعطيني وتأخذ

« ز »

- أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني
وجبلاً طال معداً فاشمخري
بحسبك في القوم أن يعلموا
ولكن أجراً لو فعلت بهن
وإذا ذكرت أباك أو أيامه
وإني حوثماً يثنى الهوى بصري
على الغزلى منى السلام فربما
معاوى لم ترع الأمانة فارعتها
فكان مجنى دون من كنت أتقى
فأمله حتى إذا أن كأنه
يا ويح نفسي كان جدة خالد
فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت
فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي
والآن أقصر عن سمية باطلي
فقلنا أسلموا إنا أخوكم
فلما للصلاة دعوا المنادي
٢٨٣ وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
٣٥ أشم لا يسطيعه الناس الدهر
٢٧٢ بأنك فيهم غنى مضر
٢٧٤ وعمل بنكر المعروف في الناس والأجر
٣٠٥ أخزأك حيث تقبل الأحجار
١٠٤ وحوثماً سلخوا أرنو فأنظور
٥٦ لموت بها في ظل مخضرة زهر
٢٩٣ وكن حافظاً لله والدين شاكر
٣٠٩ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
٢٧٧ معاطى يد في لجة الماء غامر
٣٠٨ وبياض وجهك للتراب الأعفر
٢٩٠ فطمنة لاغس ولا بمفمر
٢٨٨ ولكن زنجى عظيم المشافر
٥٦ وأشار بالوجللى على مشير
٣٠٣ فقد برئت من الإحن الصدور
٢٩٣ نهضت وكنت منها في غرور

« س »

- وقد تعللت ذميل العنس
١٥٣ بالسوط في ديمومة كالترس

إذ عرج الليل بروج الشمس

- أعلاقة أم الوليد بعدما
فارقت علم الشافعى ومالك
٢٧٨ أفنان رأسك كالشغام المخلص
١٦٧ وشرعت في الإسلام رأى دقلس

طول الليالى أسرع فى نقضى أكلن بعضى وتركن بعضى ٣١٠

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع ٢٧٩
 بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما ظعنوا لبين تجزع ٣٠٦
 يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ١١٥
 أتانى كلام الثعلبي ابن ديسق ففى أى هذا - ويله - يتصرع ١٠١
 يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ١٠١
 فهلا تمناها إذا الحرب لاقح وذو التبان قبره يتصدع ١٠١
 ويأتيك حبا دارم وهما معا ويأتك ألف من طهية أقرع ١٠١
 فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن حجره بالشيحة يتقصع ١٠١
 ونحن أخذنا الفارس الخير منكم فظل واعيا ذو الفقار يكرع ١٠١
 ونحن أخذنا قد علمتم أسيركم يسارا فنخذى من يساق ونقع ١٠١
 ولقد علمت بأن قصرى حفرة غبراء يحملنى إليها شرع ٢٣٩
 فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والطامعون إلى ثم تصدعوا ٢٣٩
 لعمرى وما عمرى على بهين لقد نطقت بطلا على الأقارع ٢٣٩
 فإن تزجرانى يا ابن عثان أنزجر وإن تدعانى أحم عرضا ممنعا ٣٠٦
 لماأتى خير الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ٣١٠
 إنما النخو قياس يتسبع وبه فى كل أمر يتتفع ٢٩
 فإذا ما أبصر النحو الفتى سر فى المنطق مرأ فأتسع ٢٩
 فانتقاه كل من جالساه من جليس ناطق أو مستمع ٢٩
 وإذا لم يبصر النحو الفتى هاب أن ينطق جبنا فانتقع ٢٩
 فتراه ينصب الرفع وما كان من نصب ومن خفض رفع ٢٩
 يقرأ القرآن لا يعرف ما صرف الإعراب فيه وصنع ٢٩
 والذى يعرفه يقرؤه وإذا ما شك فى حرف رجع ٢٩
 ناظرا فيه وفى إعرابه فإذا ما عرف اللحن صدع ٢٩
 فهما فيه سواء عندكم ليست السنة منا كالبعدع ٢٩
 كم وضيع رفع النحو، وكم من شريف قد رأناه وضع ٢٩
 قرب وضوءك يا حصين وإنما هذى الحياة بعلية ومتاع ١٥٢

« ف »

أخالد قد والله أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف ٢٩٧

« ق »

فإن يمسي عندي الهم والشيب والعشا
بأشجع أخاذ على على الدهر حكمه ٢٩٥
نحزن بنات طارق
نمشي على النمطارق ٢٩٥
أما والله أن لو كنت حراً
وما بالحبر أنت ولا العتيق ٢٩٧

« ك »

يا حكم الوارث عن عبد الملك
أوديت إن لم تحب حبو المعتنك ٢٩٠

« ل »

يوما تراها كمثل أردية العص
اسمع حديثا كما يوما تحدة
جزى ربه عني عدي بن حاتم
وإن يشنجر قوم يقل سرواتهم
وقد أدركتني والحوادث جمعة
وللأحبة أيام تذكرها
من كان مرعى عزمه وهمومه
علموا أن يؤملون فجادوا
كما خط الكتاب بكف يوما
كذلك تلك وكالناظرات
وبدلت والدهر ذو تبدل
وتلحيتني في اللهو ألا أحبه
فلا تحمدوني في الزيارة إنني
أزهر إن يشب التذال فإنه
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
قفأ بك من ذكرى حبيب ومنزل
أنت تكون ما جد نبيل
لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق ٢٩٤
ب ويوما أديمها نغلا
عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
هم بيتنا فهم رضا وهم عدل
أسنة قوم لا ضماف ولا عزل
وللنوى قبل يوم البين تأويل
روض الأمانى لم يزل مهيولا
قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
يهودي يقارب أو يزيل
صواحبها ما يرى المسحل
هبتا دبورا بالصبا والشمال
وللهو داع دائب غير غافل
أزوركم إلا أجد مستعللا
رث هبضل لجب لثنت بهبضل
فقلت لك الويلات إنك مرجلى
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
إذا تهب شمس عال بلبل
وليس إلى منها النزول سبيل ٢٩٣

ومية أحسن الثقلين وجهها
ثلاثة أنفوس وثلاث ذود
إن بك طبك الدلال فلو
فلا مزنة ودقت ودقها
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وإن الذي يسمى ليفسد زوجني
وسالفة وأحسنه قدالا
لقد جاز الزمان على عيالي
في سالف الدهر والسنين الخوالي
ولا أرض أبقل إبقاها
وأمكنني منها إذن لا أقيلها
كساع إلى أسد الشرى بستيلها

«م»

وإن أتاه خليل يوم مسألة
فأصبحت بعد خط بهجتها
هما سيدانا يزعمان وإنما
ويوما توافينا بوجه منقسم
فيها الرماح وفيها كل سابغة
وسمماع مدجنة تعللنا
على حالة لو أن في البحر حاتما
تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن
وتشرق بالقول الذي قد أذعنه
شطت مزار العاشقين فأصبحت
مشين كما اهتزت رماح تسفحت
فياليت دارى بالمدينة أصبحت
نفلق هامما لم تنله أكفنا
فأقسم أن لو التقينا وأنتم
كأن يرذون أبا عصام
فكيف إذا مررت بدار قوم
ذكرت تعلقة الفتيان يوما
قد صرح السبر عن كتمان وابتذلت
قالت بنات العم يا سلمى وإن
يطفن بجوزى المراتع لم يرع
فما إن طبنا جبن ولكز
شجباك أظن ربع الظاعنين
يقول لا غائب مالي ولا حرم
كأن قفرا رسوما قلما
يسوداننا إن أسرت غنماتهما
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
خدلاء محكمة من نسج سلام
حسنى ننام تناوم العجم
على جسوده ما جاد بالماء حاتم
أبا جعل لعلماء أنت حالم
كما شرقت صدر التناة من الدم
عسرا على طلابك ابنة مخرم
أعاليها مر الرياح النواسم
بأجفار فلج أو بسيف الكواظم
بأسيافنا هام الملوك القسماقم
لكان لكم يوم من الشر مظلم
زيد حمامار دق باللجام
وجسيران لنا كانوا كرام
والحق الملامسة بالمليم
وقع المحاجن بالمهرية الذقن
كان فقيرا معدما قالت وإن
بواديه من قرع القسي الكنائن
منايانا ودولة آخريتنا
ولم تعبأ بعذل العاذلين

إن الثمانين وبلغننها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان ٢٩٦...
أصابهم الحمى وهم عسواف وكن عليهم نعمنا لهته ١٠٤ ...

«ى»

بينما نحن بالبلاد فالسقاع سراعاً والعيس نهوى هوى ٢٧٩

«أنصاف الأبيات»

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره «صدر البيت» ١٠٥

فهرس المصطلحات

الآحاد ٦٨ ، ٧٠
 الاتساع ٢٤٧ ، ٢٤٨
 أجزاء الجملة ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٩١
 الإجماع ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
 الاحتجاج ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣
 ٢٢٦ ، ٢٣٩
 الأحكام أنظر : الحكم
 الإخالة ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٧
 الأدلة النصية ٢١٩
 الأزواج ١٠٦ ، ١٠٧
 الاستار ٢٤٧ ، ٢٤٩
 الاستحسان ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١
 الاستشهاد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١
 ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥
 الاستصحاب ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٨٥
 الاستقراء ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٧٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠
 الإسناد ٢٥٩
 الأصل ، انظر : المفيس عليه
 الإضمار ٢٤٧ ، ٢٤٨
 الاطراد ٣١ ، ٣٢
 الاعتراض ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤
 الالتفات ٣٠٧ ، ٣٠٨
 الإلغاء ٢٤٧ ، ٢٧١
 إلغاء الفارق ٢٠٢ ، ٢٠٤
 الإيماء ١٩٩ ، ٢٠٢
 التأثير ١١٠ ، ١٤٥ ، ٢١٠ ، ٩٢
 التأخير ، وانظر التقديم ٢٤٧ ، ٢٥٠
 ٢٥٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠

٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ الجملة
- ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٧ - ٢٨١ -
٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .

الحديث ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٦٢، ٦٣
الحذف والتقدير ٦٧، ٧٠، ١٢٨، (١٣١)
١٣٢، ١٣٣، ١٤٠، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢
٢٥٥، ٢٦٦

الطرد ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٤١، ١٧٢،
١٨٤، ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥،
٢٠٦، ٢١٧، ٢٣٢

العام ١٦٠، ١٧٩، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٦٠،
٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢

العجز عن التدليل ٢٠٩

٢٠٧ عدم التأثير

عصر الاستشهاد . انظر : الاستشهاد

العكس، ١٨٦

العمل ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١

الملة ٢٥، ٧٧، ١-٨، ١-٩، ١١-١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٤١،
 ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٩، ١٧٠،
 ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤،
 ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧،
 ١٩٨، ١٩٩، ٢-٠، ٢-١، ٢-٢، ٢-٣، ٢-٤، ٢-٥، ٢-٦،
 ٢-٧، ٢-٨، ٢-٩، ٢١٠، ٢١٥

علة الاختصار ١٩٧

علة الاستئصال ١٩٦

علة الاستغناء ١٩٦

علة الإشعاع، ١٩٦، ١٩٧

علة الأصل، ١٩٦، ١٩٧

العلة الأولى . وانظر : العلة التعليمية ١٩٦ ، ١٩٧

العدة البسيطة ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٦

علة التحليل ١٩٦، ١٩٨

• علة التخفيف ١٩٦ ، ١٩٧

علة التشبيه ١٩٦

علة التضاد ١٩٦ ، ١٩٨

العلماء التعليمية ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٤

علة التعويض ١٩٦

علة التغليب ١٩٦ ، ١٩٧

علة التوكيد ١٩٦

الحركة ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠

الحكم ٢٧ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ،
١٥٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٩ ،
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ،

الحمل على المعنى ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٣٠٢، ٣٠٩

الحوشى ٢٤١

البرقة ٢١٥

رد الغرغ إلى الأصل ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٠٢، ٣١١
 الرواية ٣٢، ٤١، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٦٧،
 ٧٢، ٩٥، ٩٩، ١-٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨
 السادة ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٧، ٢٨٢

السبب ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩

السيرة والتقسيم ٢٠٥ ، ١٩٩

سلامة العلة ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٠

السلامة من النقص ٢٠٥، ٢٠٦

السليّة ٢٢٠، ٢٢١

المغ : ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧

الشانع ۲۳۸

الشاذ ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٧، ١٤١،
٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢

الشارد ٢٤١ ، ٢٤٢

الشبه ١١٠، ١١١، ١١٢، ٢٠٠، ٤-٢

الشفره ٩٥ ، ١١٩ ، ٢٣١

شهادة الأصول ١-٩ ، ١٤٥ ، ٢-٩

المقالة ٢٧١

الضرائر . انظر : الضرورة

العلل الثواني . انظر : العلة القياسية .

العله الجدلية ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦

العله الجزئية ١٩٨

عله الجواز ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧

عله الحمل على المعنى ١٩٦ ، ١٩٧

عله دلالة الحال ١٩٦

العله السببية ٢١٨

عله السماع ١٩٦

العله الصورية ١٨١

العله الغائية ١٨١ ، ٢١٨

عله الفرق ١٩٦

العله القاصرة ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

عله القرب والمجاورة ١٩٦ ، ١٩٧

العله القياسية ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٨

١٨١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦

العله المركبة ١٩٤ ، ١٩٦

عله المشاكلة ١٩٦ ، ١٩٧

عله المعادلة ١٩٦ ، ١٩٧

العله الموصوفة ١٩٥

عله النظر ١٩٦ ، ١٩٧

عله التقيض ١٩٦ ، ١٩٧

عله الوجوب ١٨٧ ، ١٩٦ ، ١٩٧

الغالب ٩٦ ، ٢٣٨

الغريب ٢٤١

غلبة الفرع على الأصل ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٨٦

الفرع . انظر : المقيس

الفرق ١٦٢ ، ١٦٣

فساد الاعتبار ١٤١ ، ٢٠٨

فساد العلة ١٧٩

فساد الوضع ١٤١ ، ١٤٤ ، ٢٠٩

الفصل . وانظر : الاعتراض ٢٤٧ ، ٢٥١

٢٥٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣

القادح فى العلة ٢٠٦ ، ٢١٠

القرائن ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠

القليل ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩

القول بالموجب ١٤١ ، ١٤٤ ، ٢٠٨

القياس ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨

٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤

٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠

١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١

١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦

١٧٨ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٣٠

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٩

الكثير ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٢٣٨

الكلام ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤

اللحن ٢٢٥

اللغو ٢٧١

المترك ٢٤٢

المتواتر ٦٧ ، ٦٩ ، ١٧٨

المجبول ٦٤ ، ٦٥

المرسل ٦٤ ، ٦٥

المرى ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٨١ ، ٩٨

٩٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٥٥

٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٥

مسلك العلة ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٥

المصوع ٤٢ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٤١ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

المسند ٦٥

المطالبة بتصحيح العلة ١٤٢

المطرود ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٤١ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٢٦١

المعارضة ١٥١ ، ٢٠٨

المعلول ١٨٧ ، ١٨٨

المعمول ١٨٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧

المقتضى ١٤١ ، ٢٠٩

المنسب ٢٧ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩

المنسب عليه ٢٧ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٨ ، ١١٠

١١١ ، ١١٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩

المناسبة ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤

المنع لليلة ٤٢، ١٤٠، ١٤٥، ٢٠٩

الحولدون ٢٢٤، ٢٢٥

المنكر ٢٤٢

النادر ٩٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢

النص ١٩٨، ٢٠٢

التنصص ١٤١، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠

نوع العلة ١٩٣، ١٩٨

واجب الوجود ٢٦٥

الوصف الحشو ٢٠٧، ٢٠٨

فهرس الكتب .. الواردة فى صلب الكتاب

- الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١٢٨
 أسرار العربية «لابن الأنبارى» ١٩
 الأشباه والنظائر فى النحو «للسيوطى» ١٢٩
 أصول العربية للشاطبى ١٠٢
 أصول النحو الصغير «لابن السراج» ١٩
 أصول النحو الكبير «لابن السراج» ١٩
 الإعراب ١١٤
 إعراب القرآن المنسوب «للزجاج» ٢٨٩
 الإعراب فى جدل الإعراب «لابن الأنبارى» ١٩
 الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ٢٠ ، ٦٨ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٢٨
 الانصاف فى مسائل الخلاف «لابن الأنبارى» ١٩ ، ٢٠
 انولوطيقا ١٦٦
 الإيساغوجى لأرسطو = المدخل إلى كتاب المعلق
 الإيضاح «لأبى على الفارسى» ١٢٥
 بارى أرمنياس «لأرسطو» ١٦٦
 تذكرة ابن مكتوم ١٩٧
 التصريح «للشيخ خالد» ٢٨١
 تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد «للدمامينى» ١٣٧
 التعليقة لابن النحاس ١٠٤ ، ١٩٥
 تقويم الفكر النحوى «لأبى المكارم» ١١٥
 التنبيه على حدوث التصحيف «لحمزة الأصفهائى» ٤٣
 التهذيب «للأزهري» ١٣٥
 الحجة فى قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه ١٢٧
 الحماسة «لأبى تمام» ١٢٤
 خزانة الأدب «للبغدادى» ٤٩ ، ٥٠ ، ٢٢٣
 الخصائص «لابن جنى» ١٩ ، ٤٣ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٨١ ، ١٨٤
 درة الغواص فى أوهام الخواص «للحريرى» ١٠٦ ، ١٠٧

- سر الصناعة «لابن جنى» ٨٩
 شرح الاقتراح «للشاطبي» ١٠٢
 شرح الاقتراح «لابن الطيب» ١٠٥
 شرح التسهيل «لابن مالك» ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٥
 شرح الجمل «لابن الصائغ» ١٣٢ ، ١٣٥
 شرح المحصول «للأصبهاني» ٦٩
 شرح المحصول «للقرافي» ٦٩
 الصادقة «مدونة عبد الله بن عمرو بن العاص» ١٣٦
 الصحاح «للجوهرى» ١٣٥
 الصحيحة «صحيفة وهب بن منبه» ١٣٦
 الفائق «للمخشي» ١٣٥
 لمع الأدلة فى أصول النحو «لابن الأنبارى» ١٩ ، ٧٩
 المجل «لابن فارس» ١٣٥
 المحتسب «لابن جنى» ١٢٧
 المحصول «لفخر الدين الرازى» ٦٨ ، ٦٩
 المخصص «لابن سيده» ١٣٥
 المدخل إلى كتاب المنطق «لأرسطو» ١٦٦
 مراتب التحويين «لأبى الطيب اللغوى» ٦٢
 المزهج فى علوم اللغة وأنواعها «للسبوطى» ٢٠ ، ٦٨ ، ٩٦
 المستوفى ١٧٢ ، ١٨٣
 معجم مقاييس اللغة «لابن فارس» ١٣٥
 مغنى اللبيب عن كتب الأعراب «لابن هشام» ١٠٢
 المنصل «للمخشي» ١٠٢
 مناهج البحث عند النحاة العرب «لأبى المكارم» ١١٥
 المنصف «لابن جنى» ٨٩
 النوادر «لأبى زيد» ٣٦

فهرس الأماكن

العراق ٣٧ ، ٣٨	أذربيجان ١٤١ ، ١٨٤ ، ٢٠٦
عكوتان ١٢١	البحرين ٥٩
فارس ١٦٤	البصرة ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٧١
القطبية ٣٠٥	بغداد ٣٧ ، ٦٢
كاظمة ٣٠٥	تهامة ٣٦
الكوفة ٢٩ ، ٣٦ ، ٧١	الجزيرة «العربية» ٥٩
المدينة ٢٨٦	الجفر ٣٠٥
مصر ٥٧ ، ٥٩ ، ٢٢	الحبشة ٥٩ ، ٢٢٢
نجد ٣٦	الحجاز ٣٦ ، ٦٠ ، ١٧٩ ، ٢٢٢ ، ٢٧٥
الهند ٥٩ ، ١٦٤ ، ٢٢٢	الحجر «الأسود» ٣٠٥
اليامة ٥٩ ، ٢٢٢	خراسان ١٠٥
اليمن ٥٩ ، ١٨١ ، ٢٢٢	الشام ٥٩ ، ٢٢٢
اليونان ١٦٤	الطائف ٦٠ ، ٢٢٢

فهرس القبائل والطوائف والجماعات

رقم الصفحة

أرد عمان ٥٩ ، ٢٢٢	بنو العباس = العباسيون
أسد ٦٠	العباسيون ١٢١
الأندلسيون ١٠٥	عبد القيس ٥٩ ، ٢٢٢
أهل الحجاز = الحجازيون	بنو عدى ٣٧
أهل المدينة = المدنيون	العرب ١٩٩ ، ٢٨٦
إباد ٥٩ ، ٢٢٢	بنو عقيل ٣٥ ، ٣٨
البرامكة ٣٧	غسان ٥٩ ، ٢٢٢
البغداديون ٣٥	بنو غيان ١٩٩
البصرى = البصريون	الفرس ٥٩ ، ٢٢٢
البصريون ٣٤ ، ٤٥ ، ٧٠ ، ١٠١	القبط ٥٩ ، ٢٢٢
١١٠ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥	قريش ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١
١٤٦ ، ١٧٩ ، ٢٠٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧١	قضاة ٥٩ ، ٧٢ ، ٢٢٢
تغلب ٥٩ ، ٢٢٢	قيس ٣٨ ، ٥٩
بكر ٥٩ ، ٢٢٢	الكوفى = الكوفيون
تميم ٦٠ ، ٥٩ ، ١٧٩ ، ٢٧٥	الكوفيون ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٧٠ ، ١٠٧
ثقيف ٥٩ ، ٢٢٢	١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٧٩
جذام ٥٩ ، ٢٢٢	٢٠٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧١
الحجازيون ٢٩ ، ١٧٩	لحم
حمير ٢٤٣	المتكلمون ٢٦٤
بنو حنيف ٥٩ ، ٢٢٢	المدنيون ٢٨٦
الخطابية ٦٤	النبط ٥٩ ، ٢٢٢
الرافضة ٦٤	نزار ٢٤٣
ربيعة ٥٩	النصارى ٢٢٢
الزبانية ٣٠٧	النهر ٥٩ ، ٢٢٢
بنو سعد ٦٠	حمدان ١٣٨
بنو سليم ٣٤	

فهرس الشعراء

- الأحوص ٢٨٠
أشعر الرقيان الأسدي ٢٧٢
الأعشى ٢٣٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣١٠
الأغلب العجلي ٣١٠
امرؤ القيس ١٠٥ ، ٣٠٦
باغث بن صريم البشكري ٢٧٧ ، ٢٨٨
بشار ٥٦
أبو تمام ١٢٥
نميم بن أبي مثبل ٣١٠
جرير ٣٠٦ ، ٣١٠
الحارث بن نهيك التهشلي ٤٣
الحطيئة ١٠٤ ، ٣١١
أبو حية النميري ٢٦٨
أبو الخرق الطنوي ١٠٠
الدارمي ٢٩٤
دريد بن الصمة ٢٧٥
دكين الراجز ١٥٣
أبو ذؤيب الهذلي ٢٧٣
رؤبة ٢٦٢ ، ٢٩٠
ذو الرمة ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣١٠
رويشد بن كثير الطائي ٣٠٩
الزبير بن العوام ٢٨٥
زهير بن أبي سلمى ٢٩٦ ، ٣٠٤
زهير بن مسعود ٢٩٠
ساعدة بن جؤية ٢٨٠
سليمان بن عبد الملك ١٥٢
سويد بن كراع العكلي ٢٧٨ ، ٣٠٦
أبو سيدة الدبيري ٢٨٣
الشماع بن ضرار ٢٩٦
ضرار بن نهشل ٤٣
طرفة بن العبد ١٤٥
الطرماع بن حكيم ٢٩٨
عائكة بن زيد ٢٨٥
عامر بن جوين الطائي ٢٧٧
العباس بن مرداس ٣٠٣
عبد المسيح بن عسلة الشيباني ١٥٣
عبد بن الطيب ٢٣١ ، ٢٣٩
عبيد بن الأبرص ٢٦٣ ، ٣٠٥
العجاج ٣٠٩
عدي بن زيد العبادي ٧٠
عمر بن أبي ربيعة ٣٠٩
عنبرة ٣٠٩
أبو الفتح البستي ١٠٦
الفرزدق ٢١٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٠٥
فروة بن مسيك ٣٧٥
قيس بن زهير ٢٩٤
أبو كبير الهذلي ٢٥٠
كثير ٣٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٦
الكسائي ٢٩
الكميت بن زيد ٢٧٥ ، ٢٩٨
محمد بن بشير الخارجي ٢٩٥
أبو محمد الفقعسي ١٥٣
المرار الفقعسي ٢٧٨
معقل بن عامر الأسدي ٢٥٢

أبو النجم العجلي ٢٩٥ ، ٣٥

نهشل ٤٣

أبو نواس ١٠٢

ابن حرمه ٢٩٦

هند بنت عتبة ٢٩٥

يزيد بن عبد الله البجلي ٢٩٧

معن بن أوس ٢٩٥

منازل بن ربيعة المنتري ٢٨٣

منظور بن حبة الأسدى ١٥٣

أبو المنهال عوف بن محلم الخزاعى ٢٩٤

المهليل ٤٣

النايفة ٢٧٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٨

- الحطينة ١٠٣
حنص ٣١١
الحكم بن عبد الملك «فى شعر» ٢٩٠
حمزة ٤٣، ١٢٥، ١٣٠
أبو حيان الأندلسى ١٠١، ١١٤، ١٢٨
١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٢، ٢٦٩
خالد «فى شعر» ٣٠٨
خالد الأزهرى ٤٣
ابن خالويه ١٠٧، ١٢٦
أبو خراشة «فى شعر» ٢٧٩
أبو الخرق الطهوى ١٠١
ابن خروف ٤٨، ١٣٤، ١٣٨، ٢٥٧
ابن الخشاب البغدادى ١٩٨
أبو الخطاب الأخفش = الأخفش الكبير
الخطيب البغدادى ١٣٥
الخليل بن أحمد ٣٤، ٣٦، ٤٢، ٥٠،
٦٢، ٦٩، ٨٦، ٨٨، ١٠٠، ١٢٩
١٣٤، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ٢٠٤
أبو خيرة نهشل بن زيد ٣٧، ٣٩
الدانى ١٢٥
أبو دثار ٣٤، ٣٩
ابن دريد ٦٤
الدسوقي ١٨٣
دقلس «فى شعر» ١٦٧
دكين الراجز ١٥٣
الدامينى ١٣٤
الدنوشرى ٢٨٤
ابن ديسق الثعلبى «فى شعر» ١٠١
الدينورى ١٩٦
أبو ذؤيب الهذلى ٢٧٣
رؤية ٣٩
رجاء بن حيوة ١٣٩
الرسول ﷺ ٤٤، ٤٧، ١٠٧، ١٢٦، ١٢٧
الرشيد ٣٧
ابن رشيق ٢٢٥
الرضى «محمد بن الحسن» ٤٨
- ١٣٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٧٠، ٢٧١
ذو الرمة ٥٣، ٢٢١، ٣٠٣
روزنتال ٤٤
ابن الرومى ١٢٢
الزبير «فى شعر» ٣١٠
الزبيدى «السيد مرتضى» ٢٢٠
الزجاج ١٥٦، ١٦٠، ١٦٤
الزمرخشري ٣٥، ١٠٢، ١٢٢، ١٢٣
١٣٣، ٢٢٨، ٢٢٩
أبو زياد الكلابى يزيد بن عبد الله
أبو زيد الأنصارى ٣٤، ٣٦، ٦٤، ١٢٧
ساعدة بن جؤية الهذلى ٢٧٩
ابن السراج ١٩، ٢٧، ٩٩، ١٦٤
٢٤٩، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠
سعيد الأفغانى ١٢٨، ١٣٨
السفاح ١٦٦
سفيان الثورى ١٣١
سلام «فى شعر» ١٠٤
سليمان «عليه السلام» ١٠٤
سليمان بن عبد الصلك ١٥١
سليمان بن على ٣٧
سمية «فى شعر» ٥٦
السهيلى ١٣٣
أبو سوار الغنوى ٣٨
سيبويه ٢٨، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٥٥، ٨٦
٨٨، ١٠٠، ١٢٩، ١٣٤، ١٥٨
١٥٩، ١٦٠، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٠
٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩٠
ابن سيدة ١٣٥
السيرافى ٢٨٢
ابن سيرين ١٢٧
سيف الدولة ١٢٣
السيوطى ٢١، ٥٥، ٦٨، ٩٥، ٩٦، ٩٨
١٠٧، ١١١، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣
١٣٥، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٣، ٢٠٢، ٢٠٣
٢٠٤، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٧٢

عبد العزيز « في شعر » ٢٨١
عبد الله بن أبي إسحاق ٢٥ ، ٢٧ ،
٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٢ ،
٧٣ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥
عبد الله بن شبرمة ٥٢
عبد الله بن عباس ٤٤
عبد الله بن عمرو بن العاص ١٣٤
عبد الله بن المنفع ١٦٦
أبو عبد الله الشجري ٣٥
عبد المسيح بن عسلة الشيباني ١٥٢
عبد الملك بن جريج = ابن جريج
عبد الملك « بن مروان » في شعر ٢٩٠
عبدة بن الطيب ٢٣١ ، ٢٣٩
أبو عبيدة معمر بن المثنى ٤٢ ، ٢٨٠
عثمان بن عفان ٤٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦
العجاج ٣٩
عدى بن حاتم ٣٠١
عدى بن زيد العبادي ٧٠
العز بن عبد السلام ٦٤
عزة « في شعر » ٢٩٤
ابن عصفور ١٩٥
أبو عقرب ٣٤
ابن علان ٢١ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٣٠
علي ١٢٨
علي سامي النشار ١٦٦
علي بن المبارك الأحمر ١٢٩ ، ١٣٤
أبو علي الفارسي ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ،
٨٨ ، ١٠٣ ، ١٢٣ ، ١٨١ ، ٢٦٦
أبو علي القالي ٦٥
عمارة بن عقيل ١٨١
عمر بن أبي ربيعة ٣٩

الشاطبي ١٠٢ ، ١٣٨
الشافعي ١٣٧ ، ١٦٨
أبو شبل العثيلي ٣٧
أبو الشمع ٣٨
ابن شنيوز « أبو الحسن أحمد بن محمد » ١٢٥
ابن الصائغ ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٩٨
صاحب الإتيقان = السيوطي
صاحب إعراب القرآن ٢٧٩
صاحب الاقتراح = السيوطي
صاحب الإيضاح = أبو علي الفارسي
صاحب التصريح = خالد الأزهرى
صاحب الحجة = ابن خالويه
صاحب الحماسة = أبو تمام
صاحب الخزائفة = البغدادي
صاحب شرح التسهيل = ابن مالك
صاحب الفائق = الزمخشري
صاحب المجلد = ابن فارس
صاحب المخصص = ابن سيده
صاحب المقاييس = ابن فارس
صاعد ١٦٨
ابن الصلاح ٤٧
ضرار بن نهشل ٤٣
أبو ضمضم الكلابي ٣٧
طارق « في شعر » ٢٩٥
طه الراوي ١٣٨
ابن الطيب ٢١ ، ١٠٥ ، ١٠٧
أبو الطيب اللغوي ٦٢
أبو الطيب المتنبي = المتنبي
عائشة « زوج النبي » ٤٤
عاصم ١٢٣
ابن عامر ١٢٣
العباس بن مرداس ٣٠٢

لوط ٢٧٧
 المازن ٥٠، ٨٦، ١٢٩، ٢٢٨، ٢٦٨
 مالك بن أنس ١٣٧، ١٦٥
 ابن مالك ٤٨، ١٠١، ١٠٢، ١٢٦
 ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦
 المبرد ٤٢، ١٢٩، ١٨١، ٢٦٦
 المصنبي ١٢٢، ٢٩٩
 ابن مجاهد ١٢٥
 محمد الخضر حسين ١٣٦
 أبو محمد الفنعسي = الفنعسي
 ابن مخرم « في شعر » ٣٠٦
 ابن المديني ١٣٧
 أبو مسحل ٣٧
 ابن مضاء ١٩٩
 منظور بن حية الأسدي ١٥٣
 معاوية « في شعر » ٤٣، ٢٩٣
 معقل بن عامر الأسدي ١٥٢
 ابن مغمم ١٢٥
 المفضل بن سلمة الضبي ٣٦، ٧١
 ابن مكنوم ١٩٦، ١٩٨
 المنصور ٣٥، ١٦٦
 المنتجع التميمي ٣٤، ٣٩
 ابن المنكدر النيمي ٤١
 أبو المهدى ٣٤، ٣٩
 أبو مهدي ٣٧
 المنهليل ٤٣
 مية « في شعر » ٣٠٤، ٣٠٨
 ابن ميمون ١٢٧
 النابغة ٣٠١
 ناظر الجيش محب الدين بن يوسف الحلبي
 النبي = الرسول ٢٩٥
 أن النجم ٣٥

عمر بن الخطاب ٢٤٣
 عمر بن عبد العزيز ١٣٤
 أبو عمر بن عبد البر ٤٧
 أبو عمرو بن العلاء ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٥٠
 ٥٢، ٧٠، ١٢٩، ١٣٤، ١٥٧، ١٨١، ١٩٨
 ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٤٣
 عنيزة « في شعر » ١٠٥
 عيسى بن عمر ٣٤، ٣٨، ١٢١، ١٣٤، ١٥٧
 ابن فارس ٦٢، ١٣١، ٣٠٣، ٣٠٤
 أبو الفتح البستي ١٠٦
 فخر الدين الرازي = الرازي
 الفراء ٤٣، ٦٣، ١٢٩، ١٣٤، ١٥٨
 ١٥٧، ٢٧٠، ٢٧٦
 الفرزدق ٣٩، ٥٢، ٥٤، ١٢٣، ٢١٩
 ٢٩٧، ٢٩٨
 فرغوريوس الصوري ١٦٦
 أبو فففس ٣٥، ٣٩
 الفففس ١٥٣
 الفاسم بن محمد ١٣٧
 الفالي = أبو علي الفالي
 فتادة ١٢٨
 ابن قتيبة ٥١
 القرافي أحمد بن إدريس ٦٩
 قطرب ١٥٩
 أبو قلابة ١٢٧
 قيس بن زهير ٢٧٣
 أبو كبير الهذلي ٢٥٠
 ابن كثير ١٢٧، ١٦٥
 كثير ٣٥، ٣٩
 الكسائي ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٥٠، ١٢٩، ١٥٨
 الكميت ٤٠، ٥٢، ٢٢٣
 اللبلي ٢٦٨
 اللحياني ٣٦

ممام بن منبه ١٣٤	بن النحاس ١٠٥ ، ١٩٥
وائل بن حجر ١٣٦	النخعي ١٢٨
أم الوليد « في شعر » ٢٧٨	ابن النديم ٣٧
ياقوت ٢٢٠	النعمان « في شعر » ١٠٥
يحيى ١٢٧	نوشل ٤٣
يزيد « في شعر » ٤٣	أبو نواس ١٠٢
يزيد بن عبد الله البجلي ٢٩٧	نولدكه ٤٤
يزيد بن القعقاع ١٢٨	ابن هرمة ٢٢٣
أبو يزيد « في شعر » ٤٣	أبو هريرة ١٣٤
ابن يعيش ٢٣٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦	هشام بن معاوية الضريير ١٢٩ ، ١٣٤
٢٨٤ ، ٢٨٦	ابن هشام ٩٦ ، ١٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧
يونس بن حبيب ٣٤	٢٩٢ ، ٢٩٤

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والمصورات :

- ١- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان الأندلسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٨٢٨ نحو .
- ٢- أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٥٧٨٢ هـ .
- ٣- أسرار النحو ، لابن كمال باشا ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٩٩٢ نحو .
- ٤- أصول النحو ، لابن السراج ، مصور عن نسخة المعهد البريطاني رقم ٢٨٠٨ ، وعن نسخة المكتبة العامة بالرباط .
- ٥- الأمالى النحوية ، لابن الحاجب ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٦ نحو .
- ٦- الإيضاح ، لأبى على الفارسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠٠٦ نحو .
- ٧- تحفة الغريب ، للدمامينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١١٦ نحو .
- ٨- التذيل والتكميل فى شرح التسهيل ، لأبى حيان الأندلسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٦١ نحو .
- ٩- تسهيل النوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢١ نحو جليم .
- ١٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدمامينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠١٠ نحو .

- ١١- التعليقة ، لابن النحاس ، شرح لديوان امرئ القيس ، مصور بمعهد
المخطوطات العربية رقم ١٤٣ أدب .
- ١٢- تقويم الفكر النحوى ، لأبى المكارم ، تحت الطبع بدار الثقافة ، بيروت .
- ١٣- التكملة ، لأبى على الفارسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ١٠٠٦ نحو .
- ١٤- تلخيص أخبار النحويين واللغويين ، لابن مكتوم ، مخطوط بدار الكتب
المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٠٦٩ تاريخ .
- ١٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، مخطوط بدار الكتب
المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٤٩ نحو .
- ١٦- التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الأصفهاني ، مصور بدار الكتب
المصرية بالقاهرة ، رقم ٨٩٦ أدب تيمور .
- ١٧- الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى ، لابن أم قاسم ، مخطوط بدار
الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٢٦٣ نحو .
- ١٨- حاشية الأسفرايينى ، للأسفرايينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ١٣ م .
- ١٩- حاشية على المعرب ، للمقدسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٣٤ ق .
- ١٠- الحجة فى قراءات الأئمة السبعة ، لابن خالويه ، مخطوط بدار الكتب
المصرية بالقاهرة .
- ٢١- الحدود النحوية ، للفاكهى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
٦٥٠ مجاميع .
- ٢٢- داعى الفلاح لمخبرات الاقتراح ، لابن علان ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية
بالقاهرة ، رقم ٩٥ نحو .
- ٢٣- رسالة فى حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة ، ضمن مخطوط بدار الكتب
المصرية بالقاهرة ، رقم ١٤٠٠ نحو .

- ٢٤- شرح الألفية ، للشاطبي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤ نحو ش.
- ٢٥- شرح التسهيل ، لابن أم قاسم ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٢٦٢ نحو .
- ٢٦- شرح التسهيل ، لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠ نحو ش.
- ٢٧- شرح الجمل الكبيرة ، لابن الصائغ ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٠ نحو .
- ٢٨- شرح الجمل الكبيرة ، لابن العريف ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٦٤ نحو.
- ٢٩- شرح حدود الناكهي ، للناكهي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٥٤ نحو طلعت.
- ٣٠- شرح شواهد الإيضاح ، للمقدسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٠ نحو .
- ٣١- شرح شواهد الجمل ، لابن السيد ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١١٠ نحو .
- ٣٢- شرح شواهد شروح الشافية ، للبغدادي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٨٥ ، ورقم ٤ ش.
- ٣٣- شرح الفصول الخمسين ، لابن أبان ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩١٨ نحو.
- ٣٤- شرح الفصول الخمسين ، لابن الخليل ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٢٥٣ نحو.
- ٣٥- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٣٩ نحو.
- ٣٦- شواذ القراءة واختلاف المصاحف ، للكرمانى ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة ، رقم ٤٣٦ نحو .

- ٣٧- الصحيحة ، صحيفة همام بن منبه ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٨٩١ حديث .
- ٣٨- طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضي شهبة ، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١٩٨٨ ح .
- ٣٩- العباب فى شرح اللباب ، لنقره كار ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٥ نحو م .
- ٤٠- فيض نشر الانشراح ، لابن الطيب الفاسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١٠٩ نحو .
- ٤١- الكناش ، للخوانكى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٥٤٤ أدب تيمور .
- ٤٢- لباب الأعراب فى علم العربية ، للأسفرايينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٦٩ نحو .
- ٤٣- اللباب فى علل البناء والإعراب . للعبرى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩١٩ نحو .
- ٤٤- لب اللباب فى معرفة أصول الإعراب ، للأسفرايينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٦٩ نحو .
- ٤٥- المحصول فى شرح الفصول ، للرازى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩٠٨ نحو .
- ٤٦- المسائل العسكرية ، لأبى على الفارسى ، مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .
- ٤٧- المصباح ، للمطرزى ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة .

ثانياً : المطبوعات :

- ١- الإتيقان فى علوم القرآن ، للسيوطى ، مطبعة حجازى ١٣٦٨هـ .
- ٢- أثر العلم فى المجتمع ، لبرتراندرسل ، ترجمة د. تمام حسان ، النهضة المصرية ١٩٥٨م .
- ٣- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ .
- ٤- إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، للقفطى ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦هـ .
- ٥- أنخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ، تحقيق طه الزينى وعبد المنعم خفاجى ، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٥٥ .
- ٦- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ، الرحمانية ١٣٥٥هـ .
- ٧- أرسطو عند العرب ، للدكتور عبد الرحمن بدوى ، النهضة المصرية ١٩٤٧ .
- ٨- أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار الكتب المصرية ١٣٤١هـ .
- ٩- أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، ط ليدن ١٨٨٦ .
- ١٠- الإسلام والحضارة العربية ، لمحمد كرد على ، الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠ .
- ١١- الأشياء والنظائر ، للسيوطى ، طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣١٦هـ .
- ١٢- الإظهار ، للبركرى ، ضمن مجموعة مطبوعة فى سنة ١٢٧٩هـ .
- ١٣- إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف .
- ١٤- الأعلام ، لخير الدين الزركلى ، الطبعة الثانية ، مطبعة كوستاتسوماس بالقاهرة .
- ١٥- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ، للسخاوى ، طبع دمشق ١٣٤٩هـ .

١٦- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني :

أ- نسخة دار الكتب المصرية . ب- نسخة بولاق .

ج- نسخة ساسي . ودون تحديد - نسخة دار الكتب المصرية .

١٧- الإغراب في جدل الإغراب ، لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ .

١٨- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ، أولى سنة ١٣١٠هـ ، وثانية سنة ١٣٥٩ هـ .

١٩- أقدم تدوين في الحديث النبوي ، للدكتور محمد حميد الله ، طبع دمشق ١٩٥٣ .

٢٠- الأمالي ، لأبي علي النالي ، طبع دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .

٢١- أمالي الزجاجي ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية الحديثة .

٢٢- أمالي السيد المرتضى ، تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى ١٩٠٧ .

٢٣- الأمالي الشجرية ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩ هـ .

٢٤- إنباه الرواه ، للنفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية .

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية مطبعة محمد علي صبيح ١٩٥٣ .

٢٦- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩ .

٢٧- البحر المحيط ، لأبي حيان ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .

- ٢٨- البداية والنهاية ، لابن كثير ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ هـ .
- ٢٩- بغية الوعاة ، للسيوطي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ .
- ٣٠- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى .
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩ هـ .
- ٣١- التأويل في النحو العربي ، للدكتور علي أبو المكارم ، بحث منشور بمجلة كلية التربية بالجامعة الليبية ، العدد الثاني .
- ٣٢- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الأولى ، عيسى البابي الحلبي .
- ٣٣- تاج العروس ، للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ .
- ٣٤- تاريخ الأمم والملوك ، للطبري ، المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٣ هـ .
- ٣٥- تاريخ بغداد ، للخطيب ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ .
- ٣٦- تاريخ العرب قبل الإسلام ، لجواد علي ، طبع المجمع العلمي العراقي .
- ٣٧- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، لدى بور ، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٨ .
- ٣٨- التاريخ الكبير ، لابن عساكر ، مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ .
- ٣٩- تاريخ النحو، العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، للدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١ .
- ٤٠- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، مقالات لبعض المستشرقين ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ١٩٦٥ .
- ٤١- تفسير الفخر الرازي ، المطبعة المصرية ١٣٥٢ هـ .
- ٤٢- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد .

- ٤٣- تقريب النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى ، تحقيق إبراهيم عطوة
عوض ، الطبعة الأولى ، مصطفى الحلبي ١٩٦١ .
- ٤٤- تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت ، تحقيق الأب لويس شيخو ، بيروت
١٨٩٥ .
- ٤٥- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف
النظامية بحيدر آباد ١٣٢٥هـ .
- ٤٦- حاشية الأمير على متن مغنى اللبيب ، للشيخ حسن الأمير ، طبع عيسى
البابى الحلبي .
- ٤٧- حاشية الدسوقي على متن مغنى اللبيب ، للشيخ الدسوقي ، طبع مصر
١٢٨٦ .
- ٤٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، طبع عيسى البابى الحلبي بالقاهرة .
- ٤٩- حاشية يس على التصريح ، على هامش شرح التصريح .
- ٥٠- الحذف والتقدير فى النحو العربى ، للدكتور أبو المكارم ، القاهرة الحديثة
للطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ .
- ٥١- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ،
مصطفى البابى الحلبي .
- ٥٢- خزانة الأدب ، للبغدادى ، طبع بولاق .
- ٥٣- الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، الطبعة الأولى ، دار
الكتب المصرية .
- ٥٤- خلاصة تذهيب الكمال ، للخزرجي ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية
١٣٢٢هـ .
- ٥٥- دراسات فى العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حسين ، الطبعة الثانية
دمشق ١٩٦٠ .

- ٥٦- درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريرى ، طبع مصر ١٢٧٣هـ .
- ٥٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٤٩هـ .
- ٥٨- دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
- ٥٩- الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ، للدكتور إبراهيم العدوى ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية ١٩٦٨ .
- ٦٠- ديوان أبى تمام ، بشرح الخطيب التبريزى ، تحقيق د. محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر .
- ٦١- ديوان أبى نواس ، طبع مصطفى البابى الحلبي ١٣٢٢ هـ .
- ٦٢- ديوان الأخطل ، (رواية اليزيدى عن السكرى عن ابن الأعرابى) نشر أنطون صالحانى اليسوعى المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩١ .
- ٦٣- ديوان الأعشى ، طبع بيروت ١٩٦٠ .
- ٦٤- ديوان بشار ، تحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور ومحمد رفعت فتح الله ومحمد شوقى أمين ، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ٦٥- ديوان رؤبة :
- (أ) ضمن مجموعة أشعار العرب التى نشرها وليم بن الورد .
- (ب) طبع ليبسج ١٩٠٣ مصورة دار الكتب المصرية رقم ١٠٣١٤ ز .
- ودون تحديد = مصورة دار الكتب المصرية .
- ٦٧- ديوان عمر بن أبى ربيعة ، بشرح محمد العنانى ، مطبعة السعادة بمصر .
- ٦٨- ديوان الفرزدق ، بشرح الصاوى ، طبع مصر ١٣٥٤هـ .
- ٦٩- ديوان النابغة ، طبع بيروت ١٩٦١ .
- ٧٠- ديوان الهذليين ، طبع دار الكتب المصرية ، نشر الدار القومية ١٩٦٥ .

- ٧١- ذيل الأمالي ، لأبى على القالى ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- ٧٢- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د. شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ١٩٤٧ .
- ٧٣- الروض الأنف ، للسهيلي ، المطبعة الجمالية بمصر ١٨١٤ .
- ٧٤- زهر الآداب وثمر الألباب ، للحصرى ، تحقيق زكى مبارك ومحمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالث ، التجارية ١٩٥٣ .
- ٧٥- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابى الحلبي ١٩٥٤ .
- ٧٦- سمط اللآلئ ، للبكرى ، تحقيق عبد العزيز الميسنى ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦ .
- ٧٧- سيبويه إمام النحاة ، لعلى النجدى ناصف ، الطبعة الأولى ، مطبعة نهضة مصر بالنجالة .
- ٧٨- شرح الأجرومية ، للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥ هـ .
- ٧٩- شرح أدب الكاتب ، للجواليتى ، مطبعة القدسى ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ .
- ٨٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نشر محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٥٥ .
- ٨١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة العاشرة ، التجارية ١٩٥٨ .
- ٨٢- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، المطبعة العلوية بالنجف الأشرف ١٣٤٢ هـ .
- ٨٣- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، الطبعة الثانية ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥ هـ .

- ٨٤- شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، الطبعة الأولى ، المطبعة
الأزهرية المصرية ١٩١٣ .
- ٨٥- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام
هارون ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ٨٦- شرح ديوان زهير ، لثعلب ، طبع دار الكتب المصرية ، نشر الدار القومية
للطبعة والنشر .
- ٨٧- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد
الحميد ، الطبعة الرابعة ١٩٤٨ .
- ٨٨- شرح شواهد التخليص المسمى معاهد التنصيص ، لابن العباد ، ط
سنة ١٣١٦هـ .
- ٨٩- شرح شواهد الشافية ، للبغدادى ، مطبعة حجازى بمصر ١٣٥٩هـ .
- ٩٠- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ .
- ٩١- شرح التصانيد العشر ، للتبريزى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ،
الطبعة الثانية ، محمد على صبيح ١٩٦٤ .
- ٩٢- شرح الكافية ، لمحمد بن الحسن الرضى الاسترأبادى ، طبع مصر
١٢٧٥هـ .
- ٩٣- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكري ، تحقيق
عبد العزيز أحمد ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابى الحلبي ١٩٦٣ .
- ٩٤- شرح المنفصل ، لابن يعيش ، المطبعة المنبرية بالقاهرة .
- ٩٥- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق مصطفى السقا ، الطبعة الثانية ،
التجارية ١٩٣٢ .
- ٩٦- شعراء النصرانية ، جمع الأب لويس شيخو ، مطبعة الآباء اليسوعيين ،
بيروت ١٨٩٠ .

- ٩٧- شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل ، للشهاب الخفاجى ،
المطبعة الوهية ١٢٨٢هـ .
- ٩٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٧ .
- ٩٩- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب من كلامها ، لابن فارس ، المطبعة
السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .
- ١٠٠- الصحاح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب
العربى ١٩٥٦ .
- ١٠١- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ، للسيوطى ، تحقيق على
سامى النشار ، الطبعة الأولى ، الخانجى بالقاهرة .
- ١٠٢- ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ج١ الطبعة الثانية ١٩٣٤ ، ج٢ الطبعة
الأولى ١٩٣٥ ، ج٣ الطبعة السادسة ١٩٥٦ .
- ١٠٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للألوسى ، شرح محمد بهجة
الأثرى ، طبع السلفية بمصر ١٣٤١هـ .
- ١٠٤- طبقات الأمم ، لصاعد ، مطبعة السعادة بمصر .
- ١٠٥- طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار المعارف
بمصر .
- ١٠٦- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار
المعارف بمصر .
- ١٠٧- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، طبع دار بيروت ودار صادر ، بيروت
١٩٥٧ .
- ١٠٨- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، للدكتور على أبو المكارم ، القاهرة
الحديثة للطباعة ١٩٦٨ .

- ١٠٩- العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ١١٠- العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق ، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، التجارية ١٩٥٥ .
- ١١١- عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، طبع دار الكتب المصرية ، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- ١١٢- عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ، لابن أبى أصيبعة ، الطبعة الأولى ، المطبعة الوهبية ١٨٨٢ .
- ١١٣- غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى ، نشر برجستراسر ، مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ .
- ١١٤- الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق على محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع عيسى البابى الحلبي ١٩٤٥ .
- ١١٥- الفهرست ، لابن النديم ، التجارية الكبرى ١٣٤٨ هـ .
- ١١٦- فوات الوفیات ، لابن شاکر الکتبی ، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٥١ .
- ١١٧- فى أصول النحو ، لسعيد الأفغانى ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة السورية بدمشق ١٩٥٧ .
- ١١٨- فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، المطبع العصرية بصيدا ، لبنان ١٩٦٤ .
- ١١٩- القاموس المحيط ، للفيروزبادى ، الطبعة الخامسة ، التجارية الكبرى .
- ١٢٠- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، لعبد الفتاح القاضى ، الطبعة الأولى ، عيسى البابى الحلبي .
- ١٢١- القراءات واللبجات ، لعبد الوهاب حمودة ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٤٨ .

- ١٢٢- القواعد النحوية ، مادتها وطريقتها ، لعبد الحميد حسن ، الطبعة الثانية ،
الانجلو المصرية ١٩٥٣ .
- ١٢٣- قواعد النقد الأدبي ، لكرومبي ، ترجمة د. محمد عوض محمد ، لجنة
التأليف والترجمة والنشر .
- ١٢٤- الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد ، طبع التجارية ١٣٦٥ .
- ١٢٥- كتاب سيبويه :
- (أ) بدون تحديد = طبع بولاق .
- (ب) طبع دار القلم ، تحقيق عبد السلام هارون .
- ١٢٦- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ،
للزمخشري ، الطبعة الأولى ، التجارية الكبرى ١٣٥٤ .
- ١٢٧- لسان العرب ، لابن منظور ، طبع بولاق .
- ١٢٨- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، الطبعة الأولى ،
الانجلو المصرية .
- ١٢٩- لمع الأدلة فى أصول النحو ، لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغانى ،
مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ .
- ١٣٠- ما الأدب ، لجان بول سارتر ، ترجمة د. محمد غنيمى هلال ، الطبعة
الأولى ، الأنجلو المصرية .
- ١٣١- المؤلف والمختلف ، للآمدى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبع
عيسى الحلبي ١٩٦١ .
- ١٣٢- مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع الكويت
١٩٦٢ .
- ١٣٣- المحاسن والأضداد ، للجاحظ ، مكتبة الخانجي ١٣٢٤هـ .
- ١٣٤- المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها ، لابن جنى ،
تحقيق على النجدى وزملائه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- ١٣٥- مختصر جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر ، الطبعة الأولى ، دار
الطباعة المنبرية ١٣٢٠هـ .
- ١٣٦- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، طبع المطبعة
الرحمانية ١٩٣٤ .
- ١٣٧- مدرسة القياس فى اللغة ، لأحمد أمين ، بحث بمجلة المجمع اللغوى .
العدد السابع .
- ١٣٨- مذاهب التفسير الإسلامى ، لجولدتسيهر ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ،
الخانجى ١٩٥٥ .
- ١٣٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعى ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف
النظامية بحيدر أباد ١٣٢٧ هـ .
- ١٤٠- مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم ، نهضة مصر ١٩٥٥ .
- ١٤١- المزهرفى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد
المولى وزملائه ، الطبعة الثالثة ، عيسى الحلبي .
- ١٤٢- مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف (بذيل الكشاف) ، لمحمد عليان
المرزوقى ، الطبعة الأولى ، التجارية ١٣٥٤ .
- ١٤٣- مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية ، للدكتور ناصر الدين الأسد ،
الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .
- ١٤٤- المصباح المنير ، للمقرئ ، الطبعة الخامسة بمصر ١٩٢٢ .
- ١٤٥- معانى القرآن ، للقراء ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية
والمؤسسة المصرية العامة
- ١٤٦- معجم الأدباء ، لياقوت ، نشر أحمد فريد رفاعى ، طبع دار المأمون .
- ١٤٧- معجم البلدان ، لياقوت ، الطبعة الأولى ، نشر الخانجى والجمال ،
السعادة بمصر ١٩٠٦ .

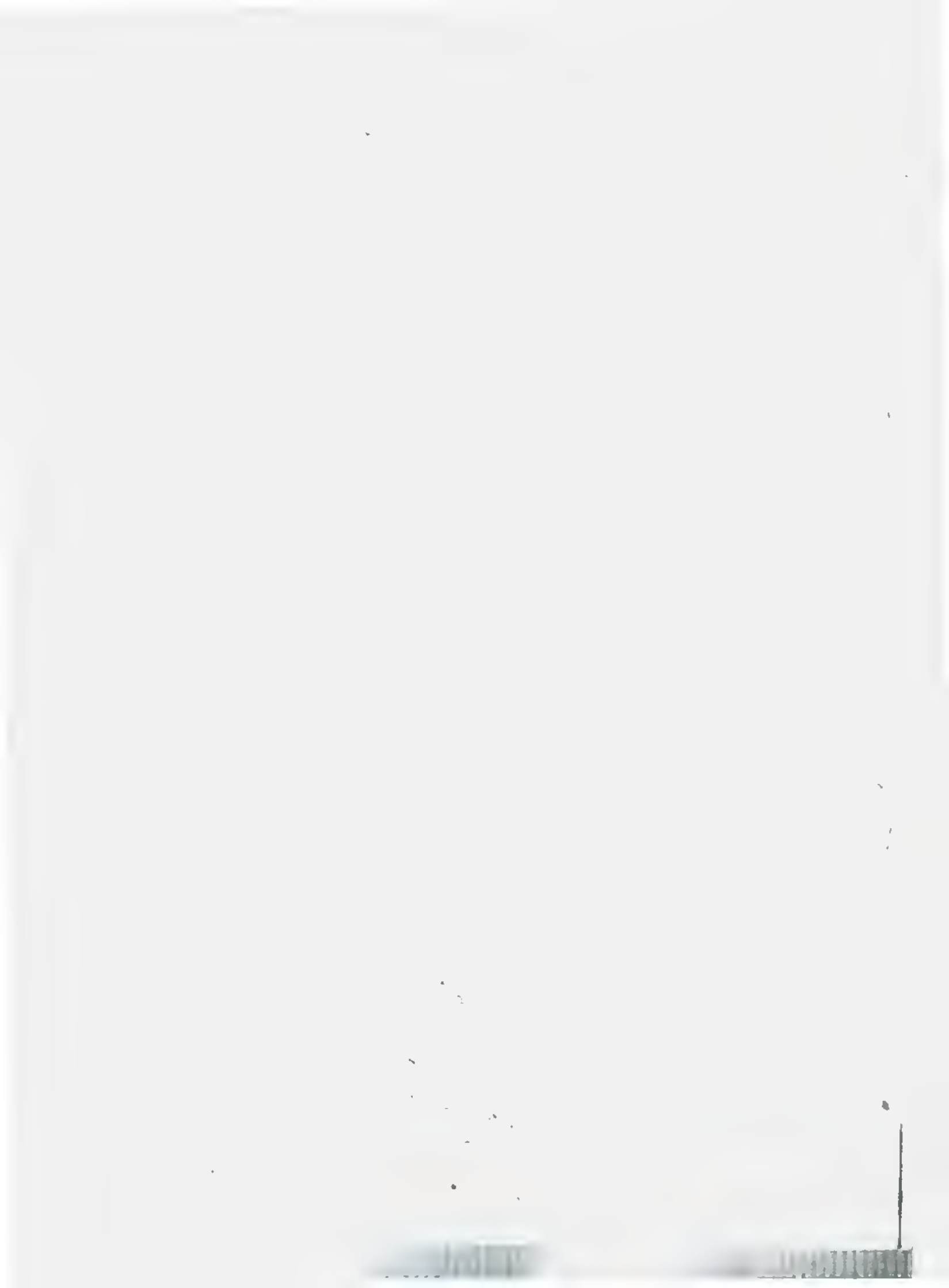
- ١٤٨- معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد السلام أحمد فراج ، عيسى الحلبي ١٩٦٠ .
- ١٤٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ .
- ١٥٠- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، عيسى الحلبي .
- ١٥١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، للبكري ، تحقيق مصطفى السقا ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٥ .
- ١٥٢- المعرب ، للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .
- ١٥٣- مغنى اللبيب عن كتب الأغريب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، التجارية الكبرى بالقاهرة .
- ١٥٤- المنصل فى النحو ، للزمخشري ، طبع كريستيان ١٨٨٩ .
- ١٥٥- مفهوم اللغة عند العرب ، للدكتور على أبو المكارم ، بحث منشور بمجلة كلية المعلمين بالجامعة الليبية ، العدد الأول .
- ١٥٩- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، للدكتور على سامى النشار ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .
- ١٥٧- مناهج البحث عند النحاة العرب ، للدكتور على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧٢ .
- ١٥٨- مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ، لرؤفنتال ، ترجمة د. أنيس فريجة ، دار الثقافة ببيروت ١٩٦١ .
- ١٥٩- منجد المقيدين ومرشد الطالبين ، لابن الجزرى ، مكتبة القدسي ١٣٥٠ هـ .

- ١٦٠- المنصف شرح التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى : مصطفى الحلبي .
- ١٦١- منهج النحاة العرب ، للدكتور تمام حسن ، بحث قدم في حلقة البحث العلمي بكلية دار العلوم ١٩٦٦ .
- ١٦٢- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباتي ، الطبعة السلانية ١٣٤٣هـ .
- ١٦٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، طبع دار الكتب المصرية .
- ١٦٤- تزهة الألبا ، لابن الأتباري ، طبع حجر ١٢٩٤هـ .
- ١٦٥- نسب قریش ، للزبيدي ، تحقيق بروفنسال ، دار المعارف بمصر .
- ١٦٦- نشأة النحو ، لعبد الوهاب حمودة ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب ، المجلد ١٣ ، الجزء الأول .
- ١٦٧- النشر في انقراءات العشر ، لابن الجزري ، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٤٥ .
- ١٦٨- نظرة في النحو ، لطفه الراوي ، بحث منشور بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد ١٤ .
- ١٦٩- النقائص بين جرير والفردق :
- (أ) طبع ليدن ١٩٠٥ . (ب) طبع مصر ١٩٠٥ .
- (ج) طبع الصاوي ١٩٣٥ . ودون تحديد = طبع ليدن .
- ١٧٠- النقد الأدبي الحديث ، للدكتور محمد غنيمي هلال ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ١٩٦٤ .
- ١٧١- النوادر في اللغة ، لأبي زيد ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٨٩٤ .

١٧٢- همع النوامع على شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ.

١٧٣- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضى الجرجانى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجادى ، الطبعة الثالثة ، عيسى البابى الحلبي .

١٧٤- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٤٨ .



فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٤ - ٧
التمهيد بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوى	٢٠ - ١٥
مفهوم كل من المصطلحين	١٨ - ١٧
أهم المؤلفات فى أصول النحو	١٩ - ١٨
العلاقة بين أصول النحو وأصول التفكير النحوى	٢٠ - ١٩

الباب الأول

بين القياس والاستقراء

١٤٢ - ٢١	
الفصل الأول: المفهوم الاستقرائى للقياس	٧٢ - ٢٣
قدم استخدام مصطلح القياس	٢٣
عدم انتباء الباحثين إلى تعدد مدلولاته	٢٥ - ٢٤
المدلول الأول للقياس ذو طابع استقرائى	٢٥
الأدلة على هذا المدلول	٢٨ - ٢٥
المشكلات التى واجهها البحث النحوى فى ضوء الدلالة الاستقرائية للقياس	٢٩
- تحديد معنى الاطراد	٣٠ - ٢٩
- تحديد مصادر المادة اللغوية	٥٦ - ٣١
السماع	٣٩ - ٣١
الرواية	٥٦ - ٣٩
- نقد مصادر المادة اللغوية	٦٤ - ٥٧
تحديد القبائل المسموع بها	٦٠ - ٥٧
عدالة الناقل	٦٢ - ٦٠
اتصال السند	٦٤ - ٦٢

الموضوع	الصفحة
- نقد المادة اللغوية	٧٢ - ٦٥
النقد الخارجى	٦٩ - ٦٥
النقد الداخلى	٧٢ - ٦٩
الفصل الثانى : المفهوم الشكلى للقياس	١١٤ - ٧٣
معنى المفهوم الشكلى	٧٠
تعريف ابن الأنبارى	٧٥
ملاحظات على التعريف	٨٢ - ٧٦
دراسة أركان القياس الشكلى	١١٤ - ٨٢
- المقيس	٩٢ - ٨٣
قياس النصوص	٨٨ - ٨٣
قياس الطواهر أو الأحكام	٩٢ - ٨٨
- المقيس عليه	١٠٥ - ٩٣
الكثير	٩٥ - ٩٣
القليل	٩٦ - ٩٥
الشاذ	١٠٥ - ٩٧
- الجامع	١١١ - ١٠٦
العلة	١٠٧ - ١٠٦
الشبه	١٠٩ - ١٠٨
الطرء	١١١ - ١٠٩
- الحكم	١١٤ - ١١٢
الفصل الثالث : أبعاد التغير فى مفهوم القياس ونتائجه	١٤٢ - ١١٥
التغير فى مصادر المادة اللغوية	١١٧ -
إضافة مصادر جديدة	١١٩ - ١١٧
الاستغناء عن بعض المصادر	١٢٢ - ١١٩

١٢٦ - ١٢٢	موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشاذة
١٣٦ - ١٢٧	موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي
١٤٢ - ١٣٦	التغير في أساليب نقد مصادر المادة

الباب الثاني

بين التقييد والتعليل

٢٠٨ - ١٤٣

١٧٢ - ١٤٥	الفصل الأول: التطور التاريخي
١٤٧	التقييد أسبق من التعليل
١٤٩ - ١٤٨	ارتباط نشأة التعليل ببواعث عربية إسلامية
١٤٩	مراحل تطور التعليل في علاقته بالتقييد :
١٥٤ - ١٥٠	المرحلة الأولى
١٥٠	دور عبد الله بن أبي إسحاق
١٥٢ - ١٥٠	علاقة التعليل بالمادة اللغوية
١٥٤ - ١٥٢	خصائص التعليل في هذه المرحلة
١٥٢	- جزئية الموضوع والنظرة
١٥٣ - ١٥٢	- التوافق مع القواعد
١٥٤ - ١٥٣	- الوقوف عند التصوص
١٦١ - ١٥٤	المرحلة الثانية
١٥٦ - ١٥٤	المؤثرات في هذه المرحلة
١٥٦	خصائص التعليل في هذه المرحلة
١٥٦	- شمول التعليل لجميع الجزئيات
١٥٧	- نشأة النظريات
١٦١ - ١٥٩	وسائل التعليل في هذه المرحلة
١٦٠ - ١٥٩	- الخفة

الموضوع	الصفحة
- الفرق	١٦٠ - ١٦١
المرحلة الثالثة	١٦٢
المؤثرات في هذه المرحلة	١٦٢ - ١٦٧
خصائص التعليل في هذه المرحلة	١٦٧ - ١٧٢
الفصل الثاني : مواقف النجاة	١٧٣ - ١٨٨
في التراث النحوي ما يؤكد وجود اتجاهين مختلفين في موقفتهما	
نجاه تطرر التعليل :	١٧٥
الاتجاه المضاد	١٧٥ - ١٧٩
مآخذ هذا الاتجاه :	١٧٥ - ١٧٩
- عدم الأصالة	١٧٥ - ١٧٦
- ضعف العلى	١٧٦ - ١٧٩
الاتجاه المؤيد	١٧٩ - ١٨٤
أسانيد هذا الاتجاه	١٧٩ - ١٨٤
ملاحظات على هذه الأسانيد	١٨٠ - ١٨٨
الفصل الثالث : أبعاد التغير في التعليل ونتائجه	١٨٩ - ٢٠٨
مجالات التغير	١٩١
نوع العلة	١٩١ - ١٩٦
- تقسيمات العلى بحسب المضمون	١٩١ - ١٩٣
- تقسيمات العلى بحسب الشكل	١٩٤ - ١٩٦
مسلك العلة	١٩٦ - ٢٠٣
- المسالك المنتجة لليلة	١٩٦ - ٢٠٠
- ملاحظات حول هذه المسالك	٢٠٠ - ٢٠٣
سلامة العلة	٢٠٤ - ٢٠٨

- شروط السلامة ٢٠٤ - ٢٠٧
- ملاحظات حول هذه الشروط ٢٠٨

الباب الثالث

- ٢٠٩ - ٢١٠ **نصوص اللغة بين الرفض والالتزام**
- ٢١١ - ٢٢٢ الفصل الأول : التطور التاريخي
- ٢١٢ - ٢١٤ أسباب أهمية هذا الموضوع
- ٢١٤ - ٢١٥ الصعوبات التي تكتنف دراسته
- ٢١٥ مدخل جديد للدراسة
- ٢١٧ - ٢٢١ مفهوم عصر الاستشهاد
- ٢٢١ موقف النحاة من النصوص
- ٢٢١ - ٢٢٥ - في عصر الاستشهاد
- ٢٢٦ - ٢٢٨ - بعد عصر الاستشهاد
- ٢٢٨ - التأويل مظهر للالتزام بالنصوص
- ٢٢٩ - ٢٣٠ مفهوم التأويل
- ٢٣٠ - ٢٣١ أهدافه
- ٢٣١ - ٢٣٢ أساليبه
- ٢٣٣ - ٢٥٠ الفصل الثاني : أساليب التأويل النحوي : دراسة في المفاهيم
- ٢٣٥ - ٢٣٨ - الأسلوب الأول : دعوى القصور الكمي
- ٢٣٥ مفهوم هذا الأسلوب
- ٢٣٦ - ٢٣٨ المصطلحات المعبرة عنه
- ٢٣٨ - ٢٤٤ - الأسلوب الثاني : دعوى الاختلاف النوعي
- ٢٣٨ مفهوم هذا الأسلوب
- ٢٣٨ - ٢٤٤ أسباب التفرقة النوعية بين النصوص

- ٠ - الاختلاف في درجة الفصاحة ٢٣٨ - ٢٤٢
- الاختلاف في الجنس الأدبي ٢٤٢ - ٢٤٤
- الأسلوب الثالث : دعوى إعادة صياغة التركيب ٢٤٤ - ٢٥٠
- مفهوم هذا الأسلوب ٢٤٤
- أشكال هذا الأسلوب ٢٤٥
- مفهوم الحذف والتقدير ٢٤٥ - ٢٤٧
- مفهوم الزيادة ٢٤٧
- مفهوم التحريف ٢٤٧ - ٢٤٨
- مفهوم التقديم والتأخير والفصل ٢٤٨ - ٢٤٩
- مفهوم الحمل على المعنى ٢٤٩
- ملاحظات عامة ٢٤٩ - ٢٥٠
- الفصل الثالث : أساليب التأويل النحوى : دراسة فى الأشكال التطبيقية ٢٥١ - ٣١٠
- أولاً : وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى ٢٥٣
- ١- الحذف والتقدير ٢٥٣ - ٢٦٤
- فى الحركة الإعرابية ٢٥٤ - ٢٥٧
- فى أجزاء الجملة ٢٥٧ - ٢٥٨
- فى الجملة ٢٥٩
- فى الكلام ٢٦٠
- ٢- فى التركيب ٢٦٠ - ٢٦١
- ملاحظات عامة ٢٦١ - ٢٦٤
- ٢- الزيادة ٢٦٥
- معنى الزيادة فى الصيغ عند الصرفيين ٢٦٥ - ٢٦٦
- معنى الزيادة فى التركيب عند النحويين ٢٦٦ - ٢٦٨
- أهداف الزيادة فى التركيب ٢٦٨ - ٢٦٩

٢٧٠ - ٢٦٩	- مصطلحاتها
٢٨٢ - ٢٧٠	- مواضعها
٢٨٦ - ٢٨٣	٣- التحريف
٢٨٢	- معناه
٢٨٦ - ٢٨٣	- مواضعه
٣٠٠ - ٢٨٧	ثانيًا : وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب
٢٨٩ - ٢٨٧	١- التقديم والتأخير
٢٩٨ - ٢٩٠	٢- الفصل والاعتراض
٢٩٨ - ٢٩٠	٣- غلبة الفروع على الأصول
٣٠٠ - ٢٩٨	ثالثًا : وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق
٣١٠ - ٣٠٠	١- الحمل على المعنى
٣٠٠	٢- رد الفروع إلى الأصول
٣٠٠	صور التأويل ومظاهره
٣٠٠	- في التطابق الكمي
٣٠٥ - ٣٠١	- في التطابق النوعي
٣١٠ - ٣٠٥	الخاتمة
٣١١	الفهارس